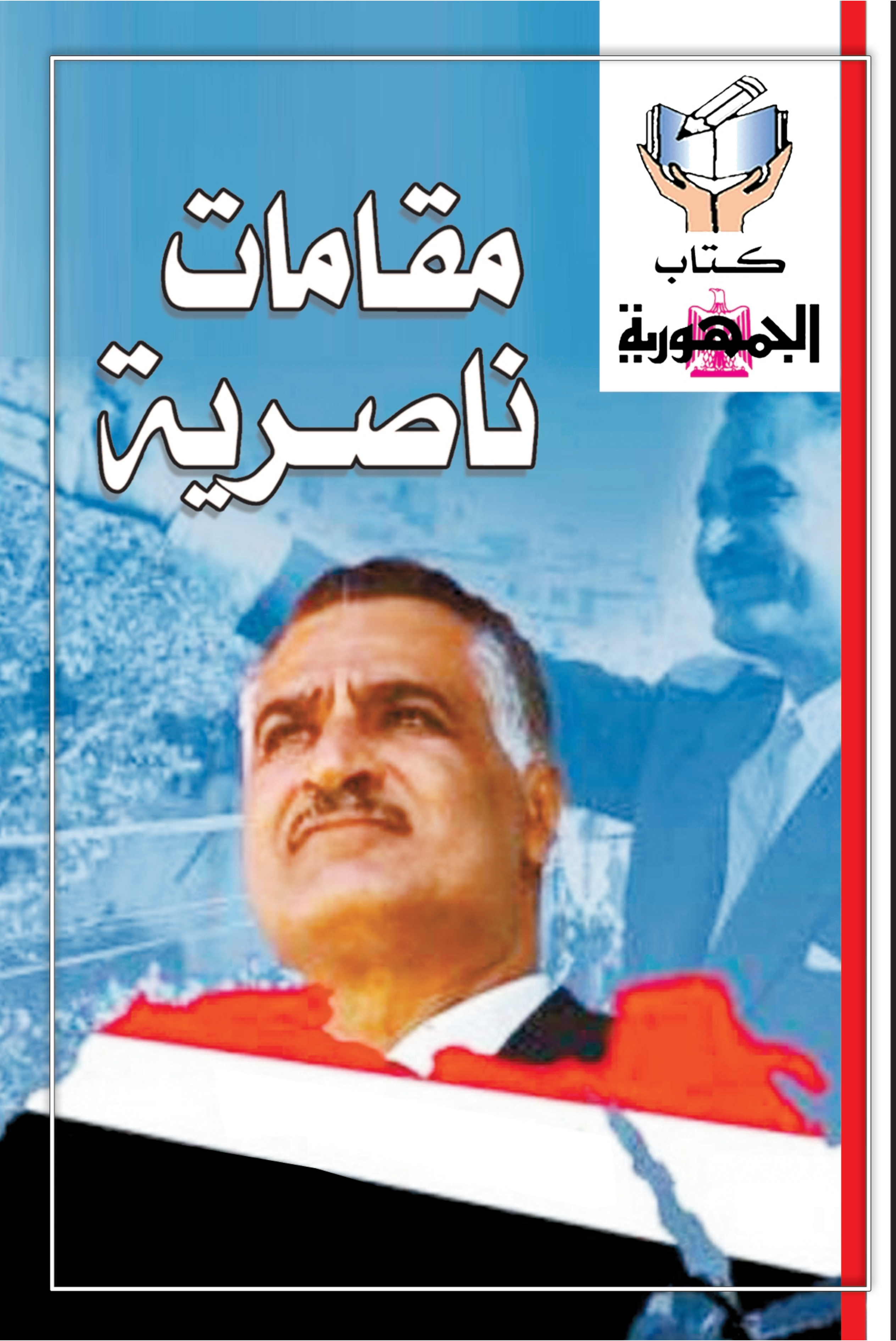


كتاب
الجمهورية
مقامات
ناصرية





كتاب الجمهورية
يوليو ٢٠١٥
www.gombook.net.eg

مقامات ناصرية

لكشف أكاذيب خصوم عبد الناصر

١٩٩٣-٢٠١٤

د . عاصم الدسوقى

دار
الجمهورية
للصحافة
١١١ ــ ١١٥ ش رمسيس
ت : ٢٥٧٨٣٣٣٣

يوليــو ٢٠١٥

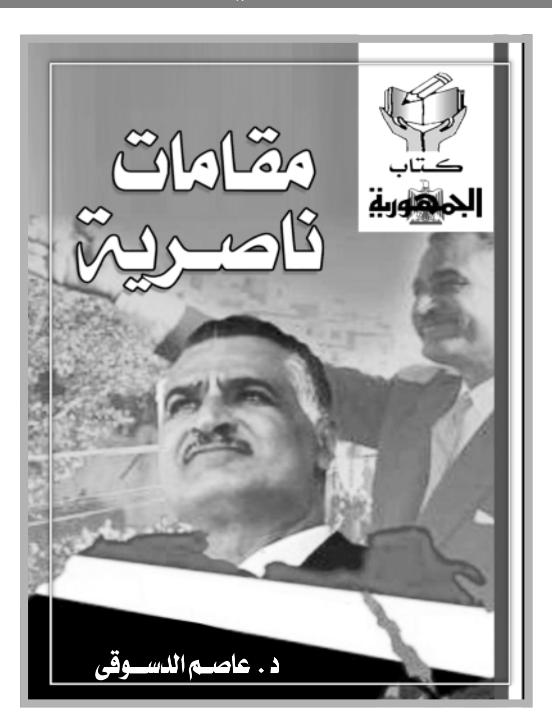
أسعار البيع فى الخارج

سوريا	٣٠٠ ل.س
لبنان	١٢٠٠ ل.ل
الأردن	٤٫٥ دينار
الكويت	٣ دنانير
السعودية	٣٠ ريالاً
البحرين	٣ دنانير
قطر	٣٠ ريالاً
الإمارات	٣٠ درهماً
سلطنة عُمان	٣ ريالات
تونس	٦ دنانير
المغرب	٩٠ درهماً
اليمن	٩٠٠ ريال
فلسطين	٦ دولارات
لندن	٦ جك
أمريكا	١٥ دولاراً
استراليا	١٥دولاراً استرالياً
سويسرا	١٥فرنكاً سويسرياً

الاشتراك السنوى

داخل جمهورية مصر العربية
١٨٠ جنيهًا
الدول العربية ٩٠ دولاراً أمريكياً
اتحاد البريد الافريقى وأوروبا
١١٥ دولارا أمريكيًا
أمريكا وكندا
١٣٥ دولارا أمريكيًا
باقى دول العالم
١٧٥ دولارا أمريكيًا

إذا وجدت أى مشكلة فى الحصول على «كتاب الجمهورية» وإذا كان لديك أى مقترحات أو ملاحظات فلا تتردد فى الاتصال على أرقام :
25783333 25781010
http://www.eltahrir.net



الإشراف الفنى وتصميم الغلاف

ســيد عبد الحفيظ

سكرتيرا التحرير

إبراهيــم عــوف
ميســون شـلـتوت

المراجعة اللغوية

وليـــد عبـــاس

مقامات ناصرية
لكشف أكاذيب خصوم عبد الناصر
١٩٩٣-٢٠١٤

قبل المقدمة

لا نهدف إلى تقديس أو تأليه جمال عبدالناصر، أو اجترار ماضٍ لن يعود.

ولكننا نهدف إلى العدل والإنصاف، لشخصية أثَّرت فى تاريخ مصر والعرب والمسلمين، والشعوب المقهورة فى العالم، تأثيراً عظيماً.

نهدف إلى استلهام تجربة عبدالناصر فى تحقيق الاستقلال الوطنى، والعزة والكرامة، والعدالة الاجتماعية، منذ طبق الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى، فظهرت القطط السمان، حسب تعبير الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب الأسبق، ثم نهب ثروات البلاد، وبيع القطاع العام والمصانع فى زمن الخصخصة فى عهد مبارك.

نتطلع إلى الحلم بمشروع عبدالناصر بإيجابياته، وتخلصاً من سلبياته، ووفق ظروف عصرنا.

نتطلع إلى تنمية مستقلة، مثلما كانت تجربة عبدالناصر، التى لم تعتمد على معونات أو قروض، أو ديون لدول أخرى.

وللتاريخ.. مات عبدالناصر عام ١٩٧٠، ولم تكن مصر مديونة إلا بمليار دولار فقط «كان الجنيه المصرى يساوى ثلاثة دولارات»!!!... وكان هذا الدين لشراء أسلحة من الاتحاد السوفييتى السابق، وهذا ما ذكره د.على الجريتلى فى كتابه عن «ديون مصر».

تلك التجربة التى حققت الترتيب الخامس عشر فى التنمية وقوة الاقتصاد عام ١٩٦٥، بشهادة البنك الدولى وقتها.

وإذا كان التاريخ هو «علم المستقبل»، فإن هذا الكتاب «مقامات ناصرية» لشيخ المؤرخين « د.عاصم الدسوقى»، يأتى لينير لنا الطريق والمنهج، محللاً تجربة عبدالناصر، ويكشف زيف وأكاذيب وتخرصات أعداء تلك التجربة الثرية بعلمه الغزير، وعقليته النقدية، يفضح المنافقين والمتحولين، الذين هاجموا عبدالناصر، تزلفاً ونفاقاً للسادات، ومن كان يقبض الدولارات من دول غربية لم تنس ثأرها من عبدالناصر، الذى قضى على أحلامهم وهيمنتهم، ومنهم مَن كان يقبض الريالات من أنظمة عربية، كان عبدالناصر يهدد عروشها.

يأتى د.عاصم الدسوقى، بكتابه هذا ليوقظ ذاكرتنا التاريخية، فالذاكرة أساس الوعى وفهم المستقبل، ولا نأخذ عن الثقافة السمعية، ونصف العلم، الذى هو أخطر من الجهل.

وإذا أردنا أن نستعرض تجربة عبدالناصر، وأثرها العظيم، نجد التاريخ يقول لنا: إن مصر لم تكن جنة الله فى أرضه قبل ثورة ١٩٥٢، كما يحاول الإقطاعيون وأذنابهم أن يصوروها، ويتناسون أنها كانت مجتمع الفقر والجهل والمرض، كانت مجتمع النصف فى المئة، حسب الوصف الذى صكته وثائق السفارة البريطانية فى مصر.

كانت ترزح تحت احتلال بريطانى منذ عام ١٨٨٢، وحكم ملك فاسد، كان ألعوبة فى يد الإنجليز.

وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢، لتخلص البلاد والعباد من احتلال دام أكثر من سبعين عاماً، ومن حكم فاسد، ومن سيطرة كبار الملاك من المصريين والأجانب الذين امتصوا دماء الغالبية العظمى من المصريين، فكان قرارها فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ تطبيق قانون الإصلاح الزراعى، ليصبح الفلاح المصرى الأجير مالكاً لتلك الأرض، ذلك الفلاح الذى ناشده جمال الدين الأفغانى أن يثور على مغتصبى حقوقه قائلاً: «وأنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما يسد الرمق، ويقوم بأود العيال، لماذا لا تشق قلب ظالمك؟!».

ثم جاء إنشاء آلاف المدارس فى جميع بقاع مصر، ليكون التعليم حقاً للجميع، ويزداد التوسع فى بناء الجامعات، ليتخرج أبناء الفقراء المعدمين: أطباء، ومهندسين، وقُضاة، ودبلوماسيين، ووزراء.. إلى أن وصل منهم إلى مكانة رئيس الجمهورية.

ويأتى قرار عبدالناصر ليؤمم شركة قناة السويس، لتعود إلى المصريين، هذا الأمر الذى جعل الرئيس الكوبى فيدل كاسترو يقول: «لقد استلهمنا فى تحرير بلادنا قرار ناصر فى تأميم قناة السويس».

ويستمر عبدالناصر فى بناء مصر الحديثة، فيعمل على بناء جيش وطنى قوى، ويبرم صفقة الأسلحة التشيكية، رداً على رفض أمريكا تسليح الجيش المصرى، إلا بأسلحة خفيفة لا تهدد أمن الكيان الصهيونى، كما يرفض سياسة الأحلاف والتبعية لأمريكا كما كانت تريد، وبنظرية التحدى والاستجابة لـ«أرنولد توينبى» يبنى عبدالناصر «السد العالى»، أعظم مشروع هندسى فى القرن العشرين، كما وصفته الأمم المتحدة، ليزيد الرقعة الزراعية، ويوفر الكهرباء للتصنيع الثقيل لأكثر من ألف مصنع، وينقذ مصر من الفيضان والجفاف، ويحدث الأمن المائى لمصر لأول مرة فى تاريخها.

وتزداد مكانة مصر إقليمياً ودولياً، حيث ساندت حركات التحرر فى الوطن العربى وأفريقياً وآسيا، وأمريكا اللاتينية.

باليابان، وحدث ذات مرة أن ذهب ليتسوق من سوبر ماركت، ومد يده إلى عبوة أرز مستورد من أمريكا، ليفاجأ بسيدة يابانية عجوز تسأله بحدة: من أين أنت؟!!.. فأخبرها بأنه من مصر، وهنا احتدت عليه أيضاً، لتقول له كيف تكون من مصر، التى كان قائدها جمال عبدالناصر، الذى تحدى أمريكا، وتشترى أرزاً مستورداً منها؟!!.. فخجل د.رءوف عباس، وترك تلك العبوة!!

نعم.. كان العالم يقدر مكانة عبدالناصر، وليتنا ننظر بتأمل لمشهد خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ١٩٦٠، وكيف كان يُقاطع بعاصفة من التصفيق، إلى أن انتهى من خطابه، فأخذ الأعضاء يقفون مصفقين حتى جلس فى مكانه.

لماذا كان هذا؟!!

لأنه تحدث بكل قوة باسم الشعوب المقهورة ضد سياسات الغرب المستعمر، ويعبر عن أمانيها فى الحرية والتقدم والرخاء.

يجب أن نتذكر ما جاء فى أوراق عبدالناصر، بخط يده، التى نشرتها ابنته د.هدى ما يبين رؤيته الاستراتيجية لبناء مصر، فمنذ عام ١٩٦٠ وضع مشروع الخمس سنوات المتمثل فى زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى وزيادة الرقعة الزراعية، وزيادة الدخل القومى، مع زيادة التصدير.

ولم ينس عبدالناصر ريف مصر، فوضع مشروع إعادة بناء القرى فى عشرين عاماً، وتوصيل الكهرباء للقرى، وأن يكون فى كل قرية نادٍ ومكتبة، مع وضع مشروعٍ لمحو الأمية.

وكانت رؤية عبدالناصر لبناء مصر، تهدف إلى تحقيق مجتمع الكفاية والعدل، وظهر ذلك فى خطابه عام ١٩٥٧، قائلاً: «الكفاية تعنى زيادة الإنتاج.. والعدل يعنى توزيع الدخل القومى على أبناء الوطن دون استغلال أو حرمان».

وبالمناسبة أذكر أننى سألت المفكر الاقتصادى الكبير المرحوم الدكتور «إسماعيل صبرى عبدالله»ـ الذى اعتقل فى عهد عبدالناصرـ عن رأيه فى جمال عبدالناصر؟!!.. وبموضوعيته المعهودة فيه أجابنى د.إسماعيل: إن جمال عبدالناصر، هو أعظم حاكم فى تاريخ مصر، لأنه كان يعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية للمصريين.. وكان يحبهم، فأحبوه.

ولأن البحث العلمى هو أساس تقدم البلاد، فإننا نجد فى عهد عبدالناصر أنه قد تم إنشاء المجلس الأعلى للعلوم فى عام ١٩٥٦، والمركز القومى للبحوث، ومركز البحوث الزراعية، ومؤسسة الطاقة الذرية، والمراكز البحثية المتخصصة، للنهوض بالبحث العلمى، وتطبيق نتائجه.. ولا ننسى شركة المراجل البخارية.. أساس المشروع النووى وجعل عبدالناصر عيداً للعلم، يحضره كل عام ليكرم بنفسه المتفوقين فى المدارس والمتخرجين فى الجامعات.. كما ابتعث عبدالناصر الآلاف من متخرجى الجامعات إلى دول أوروبا وأمريكا والاتحاد السوفييتى، كى يحصلوا على أعلى الدرجات العلمية فى جميع التخصصات، ليعودوا ويشاركوا فى نهضة مصر.

وكانت مصر منفتحة على العالم المتقدم، فى مجال التصنيع، ففى عهده تم الاتفاق مع شركة «فيات» الإيطالية، لإنشاء شركة النصر للسيارات، وتم التعاون مع ألمانيا الغربية فى مجال تصنيع الدواء، حتى صارت مصر الأعلى إنتاجاً على مستوى دول العالم الثالث، ومع الاتحاد السوفييتى فى إقامة مصنع الحديد والصلب،

وإرسال المهندسين والعمال والفنيين للتدريب فى مصانعه، كما دخلت مصر فى صناعة البتروكيماويات، والإليكترونيات، وصناعة الصواريخ، وتصنيع الطائرة «القاهرة» بالاشتراك مع الهند، فكان الاتفاق أن تقوم مصر بتصنيع محرك الطائرة، وتقوم الهند بتصنيع هيكلها.. كما دخلت مصر العصر النووى، فتم إنشاء أول محطة نووية عام ١٩٦٤، مع تدريس العلوم النووية فى كلية العلوم، جامعة الإسكندرية.

عبدالناصر والإسلام

ومن أكثر الافتراءات التى يلوكها كارهو عبدالناصر، أنه كان ضد الإسلام، بل لم يكن مسلماً!! ، وهنا نلوذ بالكتاب الرابع: «من سنوات وأيام عبدالناصر» شهادة سامى شرف ص: ٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ وبتلخيص، حيث يذكر أن عبدالناصر هو صاحب فكرة وتنفيذ إنشاء إذاعة خاصة بالقرآن الكريم، على مدار اليوم، وتم تسجيل القرآن كاملاً على اسطوانات وشرائط للمرة الأولى فى التاريخ، وتم توزيعه مسجلاً فى كل أنحاء العالم، وترجمته إلى كل لغات العالم أيضاً، كما أنشأ عبدالناصر منظمة المؤتمر الإسلامى، التى جمعت كل الشعوب الإسلامية، وفى عهده تمت زيادة عدد المساجد فى مصر من أحد عشر ألف مسجد، قبل الثورة، إلى واحد وعشرين ألف مسجد، سنة ١٩٧٠، «عام وفاته»، وفى عهد عبدالناصر، تم تطوير الأزهر الشريف، وتحويل جامعته إلى جامعة عصرية، تدرس فيها العلوم الطبيعية المدنية، بجانب العلوم الدينية.. يقول الأستاذ محمد فايق فى كتابه: «عبدالناصر والثورة الأفريقية» أن الرئيس جمال عبدالناصر أمر بتطوير الأزهر، بعد أن لاحظ من متابعته لأوضاع المسلمين فى أفريقيا، أن قوى الاستعمار الغربى، كانت حريصة على تعليم المسيحيين العلوم الطبيعية «الطب، الهندسة، الصيدلة» ومنع تعليمها على المسلمين.. وهذا أدى إلى تحكم الأقليات المسيحية فى دول أفريقية غالبية سكانها من المسلمين، وكانت هذه الأقليات المسيحية تتحكم فى البلدان الأفريقية المسلمة، وتعمل كحليف يضمن مصالح قوى الاستعمار الغربى، التى صنعتها، لذا صمم الرئيس عبدالناصر، على كسر هذا الاحتكار للسلطة، ومن أجل تعليم المسلمين الأفارقة علوم العصر، ليستطيعوا حكم بلدانهم، لما فيه مصلحة تلك البلدان.

كما أنشأ مدينة البعوث الإسلامية، التى كان ومايزال فيها عشرات الآلاف من الطلاب المسلمين من جميع دول العالم.

ويقول سامى شرف: لقد سجلت بعثات نشر الإسلام فى أفريقيا وآسيا فى عهد الرئيس جمال عبدالناصر، أعلى معدلات الدخول فى الإسلام، حيث بلغ عدد الذين اعتنقوا الإسلام بفضل بعثات الأزهر الشريف فى عهد عبدالناصر سبعة أشخاص من كل عشرة أشخاص، وهى معدلات غير مسبوقة، حسب إحصاءات مجلس الكنائس العالمى.

كما أصدر عبدالناصر قراراً بإغلاق كل المحافل الماسونية، ونوادى الروتارى، والمحافل البهائية، كما أصدر قانون تحريم القمار، كما تم إلغاء تراخيص العمل الممنوحة للنسوة العاملات بالدعارة، التى كانت مقننة فى العهد الملكى، وتدفع العاهرات عنها ضرائب للحكومة، مقابل الحصول على رخصة العمل والكشف الطبى.

وفى عهد عبدالناصر وصلت الفتاة المسلمة لأول مرة إلى التعليم الدينى، كما تم افتتاح معاهد أزهرية للفتيات، وفرع البنات بجامعة الأزهر.

ويؤكد سامى شرف أن عبدالناصر كان حريصاً على أداء فريضة الصلاة يومياً، وحج بيت اللّٰه الحرام، وكان يصوم رمضان وهو على سفر، ولم يحتس الخمور.

أيضاً من المهم أن نحرص على أن نؤكد أن عبدالناصر لم يكن ديكتاتوراً، كما يزعم غير المنصفين، ولكن له رؤيته حول الديمقراطية، حيث كان يقول: «إن الديمقراطية الاجتماعية، هى أساس الديمقراطية السياسية»، وهذا حقٌ لأنه كيف لجائع أو لمريض لا يجد علاجاً، أو لجاهل أن يمارس حق الانتخاب أو الترشح؟!!

ويسجل الكاتب الكبير المرحوم خالد محمد خالد فى مذكراته ما يؤيد ذلك فى حوار دار بينه وبين جمال عبدالناصر، خلال مؤتمر «الحوار الوطنى» فى بداية الستينات من القرن الماضى، وكان مذاعاً على الهواء مباشرة، إذاعياً وتليفزيونياً، وقد طالب خالد محمد خالد بعودة الأحزاب، ويقول: إن عبدالناصر استمع له بإنصات حتى نهاية حديثه، ثم قال له: يا أستاذ خالد، إن الديمقراطية لها جناحٌ اجتماعى، تقوم عليه، ولذلك فإنه يعمل على إجراء تغييرات اقتصادية اجتماعية، تجعل السلطة فى يد المنتجين المصريين، عندئذٍ تعود الأحزاب فى يد المصريين جميعاً».

وامتلك عبدالناصر قلوب الشعوب العربية عندما أعلى من شأن القومية العربية، فكانت سلاحاً قوياً فى يده، الأمر الذى جعل «جون فوستر دالاس» وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، معلقاً على قيام الوحدة المصرية قائلاً: «إن القومية العربية قنبلة ذرية، يملك ناصر إبرة تفجيرها».

وبسلاح القومية العربية، ساند عبدالناصر الجزائر بالسلاح والدعم المعنوى، لتتحرر من استعمار فرنسى دام لأكثر من مئة وثلاثين عاماً، ثم أرسل المدرسين حتى يتم تعريب لسان الجزائريين بعد «فرنستهم».

ووقف مع الشعب اللبنانى ضد السياسة العنصرية للرئيس «شمعون» عام ١٩٥٨، وهدده بإرسال الجيش المصرى لو استعان بالفرنسيين ضد مسلمى لبنان.

كما أنشأ عبدالناصر جامعة بيروت العربية للطلاب الفقراء من أهل السُنَّة فى لبنان.

كما أقام الوحدة مع سوريا عام ١٩٥٨، وهدد الرئيس العراقى «عبدالكريم قاسم» عندما أراد غزو الكويت، فتراجع عما كان ينتويه، كما ساند ثورة اليمن، مدافعاً عن أمن مصر القومى، كما فعل محمد على من قبل.

وجعل عبدالناصر القضية الفلسطينية، همه وشغله الشاغل، من أجل عودة الفلسطينيين إلى وطنهم السليب، حتى كانت آخر معاركه قبيل وفاته، هو إنقاذ الفلسطينيين فى الأردن من محاصرة وتقتيل الملك حسين لهم، والمسماة بأحداث «أيلول الأسود».. كل هذا على سبيل المثال، وليس على الحصر والقصر.

وأحيل القارئ الكريم أن يقرأ بالوثائق كيف ساند عبدالناصر ثورات التحرر العربية، ليجد ذلك فى كتابى: «عبدالناصر وثورات المغرب العربى» و«عبدالناصر وثورات المشرق العربى»، لفتحى الديب، المسئول عن التنسيق بين عبدالناصر، وقادة التحرر فى دول المغرب ودول المشرق.

ولأنه وضع سياسة مصر فى دوائر ثلاث، هى: الدائرة العربية والأفريقية والإسلامية، فكان مسانداً ومدافعاً عن الحقوق العربية والأفريقية والإسلامية.. ويذكر الكاتب الكبير «أحمد بهاءالدين» فى كتابه: «مؤامرة فى أفريقيا» أن عبدالناصر أمر الحكومة المصرية بمساندة وتشجيع الطلاب على دراسة اللغة العربية فى الصومال، وكان هذا ضد سياسة إيطاليا المحتلة.. ويذكر الأستاذ محمد فايق، المسئول عن الملف الأفريقى فى عهد عبدالناصر فى كتابه «عبدالناصر وأفريقيا»، أنه بعد خروج إيطاليا من الصومال، أرادت أن تعاقبه، فلم تشتر الموز، وهو المحصول الرئيس له، فأمر عبدالناصر أن تقوم مصر بشراء الموز الصومالى كله.. وكان هذا صفعة قوية لإيطاليا.

ولذا نال عبدالناصر حب الأفارقة، ولم ينسوا نضاله من أجلهم، فلا توجد عاصمة بدولة أفريقية إلا وفيها أهم الشوارع بها يحمل اسم «جمال عبدالناصر»، هذا.. عدا اسمه على المدارس، بل الجامعات، آخرها فى هذا العام جامعة فى غينيا باسم جمال عبدالناصر.

وهل ننسى أن الزعيم نيلسون مانديلا فى أول زيارته لمصر بعد خروجه من سجن اقترب من ثلاثين عاماً، كان أول طلب له من الرئيس الأسبق مبارك، أن يزور قبر الزعيم جمال عبدالناصر.

وبعد وفاة عبدالناصر صدرت آلاف الكتب والدراسات عنه بلغات مختلفة، ومازالت تصدر، وقد اختاره الكثيرون زعيماً فذاً من زعماء العالم العظماء.

وها هى ذى جريدة «لوموند» الفرنسية فى عددها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤، تختاره ضمن عشرين زعيماً عالمياً، كان لهم التأثير الكبير فى تغيير العالم، فكان عبدالناصر فى مصر وديجول وميتران فى فرنسا، وماوتسى تونج فى الصين، وستالين فى الاتحاد السوفييتى، وتشرشل فى بريطانيا، ونيلسون مانديلا فى جنوب أفريقيا.

واعترف المسئولون فى جريدة «الديلى ميرور» البريطانية، بأن الملفات الشخصية لزعماء العالم الراحلين يجعلونها فى الأرشيف التاريخى للجريدة ما عدا ملف شخصية «ناصر» فقد ظل باقياً فى مكانه فى الأعلى مع ملفات لأكثر من عشرين عاماً، حتى اضطرت الجريدة لتصوير نسخة لوضعها فى الأرشيف فى الأسفل.

ونقلاً عن كتاب «دفاعاً عن ثورة ٢٥ يناير.. الثورة والثوار» للكاتب الكبير عبدالعال الباقورى، الصادر عن «كتاب الجمهورية» فى يناير ٢٠١٥، حيث ذكر فى ص ١١٠، ما كتبه الكاتب الإسرائيلى «يوسى بيلين» فى جريدة «معاريف» بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١١، يقول: «ناصر مثل نابليون، وأن يوم رحيله كان فرحة كبرى عند الإسرائيليين»، ويقول: «عندما زرت أصدقاء عرباً من محبى السلام، رأيت عندهم صورة ناصر، كنت أشعر بقشعريرة، وفهمت أنه بالنسبة لهم كان هذا الرجل يرمز إلى شىء مغاير».

وأجد لزاماً أن نفتش فى الأرشيف لنقرأ ونتأمل ثم نحكم، حتى تنتعش ذاكرتنا، وبالتالى يقوى وعينا، فنتذكر ما كتبه أنيس منصور، بعد وفاة عبدالناصر: «كبُرَ الشعب كله مع جمال عبدالناصر، لم يكن للناس حساب، أصبح لهم حساب، لم يكن للكرامة الإنسانية وزن، وأصبح لها وزن، ولم يكن من حق كل إنسان أن يناقش الحق والعدل، والوحدة والتضامن والتماسك فى الداخل والخارج، ولم يكن هذا الوقت ملكاً لكل أهله، فأصبح ملكاً للجميع، وكان جمال عبدالناصر واجهة شريفة مشرفة لمصر وللعالم العربى، وكانت مصر صغيرة، أصبحت كبيرة، وكانت واحدة من الدول، فجعلها قاعدة للحرية، ومطاراً للثورات، وحصناً أميناً لكل صاحب رأى وصاحب فلسفة».

ويكمل أنيس منصور: «جمال عبدالناصر استطاع بكفاحه أن يجنب مصر الكثير من الويلات التى عانتها الشعوب، ولو عانيناها لكان طبيعياً، فلم نعرف الجوع ولا العطش، ولم نعرف الحرمان من الضروريات فى زمن الحرب، بل عرفنا الكماليات أيضاً، الكثير منها كبير فى البيوت، والأيدى والجيوب... فأنور السادات عندما أعلن للشعب أنه يمشى فى طريق جمال عبدالناصر، كان موفقاً، لأن هذا هو الطريق».

ولكن تأتى الهجمة الشرسة على عبدالناصر، التى بدأت منذ عام ١٩٧٤، لينقلب أنيس منصور، ويصبح من جوقة السادات، ويظهر حقده على عبدالناصر، ثم كتابه «عبدالناصر المفترى علينا»، ولكن التاريخ لن يرحم المنافقين والمتحولين.

أما أحمد عبدالمعطى حجازى، فيقول فى قصيدته بعنوان: «عبدالناصر»:

فلتكتُبوا يا شعراء أننى هنا
أمر تحت قوس نصر
مع الجماهير التى تعانق السنى
تنشد شعر الشمى تلمس السماء
كأنها أسراب طيرٍ
تفتحت أمامها نوافذ الضياء
فلتكتبوا يا شعراء أننى هنا
أزاحم الجموع
أخوض بحراً أسمر المياه
أخوض بحراً من جباه
طوفانه يا شعراء سيدٌ مهيب
يمضى فتنحنى السدود
ويفتح الضياء ألف كوة عليه
ويطلق البوق النُحاسى النشيد

.. أما صالح جودت فقال مطالباً عبدالناصر بعدم التنحى:

قم واسمعها من أعماقى
فأنا الشعب
ابق فأنت السد الواقى
لمنى الشعب
ابق فأنتَ الأمل الباقى
لكل الشعب
أنت الخير وأنت النور
أنت الناصر والمنصور
أنت الصبر على المقدور
ابق فأنت حبيب الشعب
دُم للشعب..

وبعد وفاة عبدالناصر كتب صالح جودت قصيدته الطويلة بعنوان: « رسالة إلى أم خالد»، نشرتها مجلة المصور.

.. ويذكر د.غالى شكرى فى كتابه «من الأرشيف السرى للثقافة المصرية» (ص:٧٢ ـ مكتبة الأسرة سنة ٢٠١٥).. أن صالح جودت، كتب قصيدة عنوانها: «أغنية على قبر البطل» نشرها فى كتابه «قصة كفاح البطل جمال عبدالناصر»، يقول فيها:

تملأ الأسـمـاعَ والأبصارَ إيمـاناً ووعـيـاً
كنـت إلهـامـاً ووحـيـاً
ترسُم الدرب لشعبٍ شـاء أن تحـيـا ليحـيـا
غـيـر أن الدهـرَ خـلاف التـمـنى
فـأعنى أيهـا الصـبـر أعنى
كـيـف أبكـى وأغنـى

.. إلى أن يقول:

التـمـسنا فى بطولاتك إشـعـاعـاً ووهـجـاً
وجـعلنـاك مَـحَـجـاً
ووجـدنا فى وصـاياك لنا العـهـد المرجى
لخطـى المسـتـقـبل الحـلـو الأغن

كما يكتب الشاعر محمود حسن إسماعيل عن جمال عبدالناصر:

كـانـت الدنيـا ظـلامـاً قـبلـه
وهـو يـهـدى بـخـطـاه الحـائرينـا

وكان هتاف الجماهير فى جنازة عبدالناصر:

يا جـمـال يا عـود الفـل
مـن بـعـدك هـانـشـوف الذل

ونختتم بما قاله عبدالرحمن الأبنودى:

إزاى ينـسـينـا الحـاضـر
طـعـم الأصـالـة اللـى فـى صـوتـه
يعـيش جـمـال عـبـدالنـاصـر
يعـيش جـمـال حـتـى فى مـوتـه

سـيد حسـين

رئيس التحرير

هــــذه المقـــــامات

إنها مجموعة من المقالات نشرتها خلال السنوات من يوليو ١٩٩٣ إلى ٢٠١٤ فى عدة صحف ومجلات مصرية وعربية، يومية وأسبوعية وشهرية، للرد على حملة الهجوم الممنهجة على شخص جمال عبد الناصر لتبرير سياسات السادات منذ إطاحته برجال عبد الناصر فى مايو ١٩٧١ والأخذ بسياسة "الانفتاح الاقتصادى" ابتداء من يونيو ١٩٧٤ والتخلى عن دور الدولة فى السياسة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية، وقد تولى الهجوم على عبد الناصر ووصفه بالديكتاتورية والانغلاق مجموعة من الكتاب الذين لهم ثأر مع عبد الناصر لسبب أو لآخر وفى مقدمتهم أولئك الذين نشأوا فى صحافة الأحزاب السياسية التى تم إلغاؤها فى يناير ١٩٥٣، أو الذين أضيروا من سياسة الإصلاح الزراعى والتأميم، أو الذين وقفوا ضد التقارب مع الاتحاد السوفييتى لصالح الإمبريالية العالمية تحت عنوان «الليبرالية» وهم لا يفهمون أن الليبرالية هى الفكر السياسى للنظام الرأسمالى، فضلاً عن الذين تم اعتقالهم من جماعات الإخوان المسلمين (أكتوبر ١٩٥٤)، أو من فصائل الحركة الشيوعية (يناير ١٩٥٩) باستثناء الذين ارتفعوا فوق جراحهم الشخصية وأخذوا موقفاً موضوعياً بشأن جمال عبد الناصر، وأصبح شتم عبد الناصر وانتقاده والتشهير به، الطريق للشهرة والكتابة فى الصحف والمجلات والاستضافة فى برامج الإذاعة والتليفزيون.

ثم اكتشفت أن الحملة على عبد الناصر بهذا الشكل مصروف عليها من قوى محافظة عربية ليس من مصلحتها وحدة الأمة العربية كما ينادى جمال عبد الناصر والتحرر من التبعية للغرب الأوروبى الأمريكى وإقرار العدالة الاجتماعية، وجاء ذلك الاكتشاف فى فبراير ١٩٨٣ حين دعيت للمشاركة فى ندوة علمية بالجامعة الأمريكية فى بيروت (١٤-١٨ فبراير) عن حيازة الأرض الزراعية والتحولات الاجتماعية فى الشرق الأدنى "Land tenure and social transformation in The Near East" حيث التقيت فى تلك الندوة بالصحفى السعودى عبد الله الجفرى وكنا نتحادث عن الهموم العربية المشتركة وفوجئت بقوله لى: إن السعودية اشترت ضمائر كثير من الكتاب فى الصحف العربية وبعض الصحف الأوروبية بمنحهم رواتب شهرية وهدايا فى مقابل انتقاد جمال عبد الناصر وتسفيه آرائه ومواقفه وعدم نشر أى مقالات أو أخبار تسىء

للمملكة، وذكر لى أسماء صحفيين مصريين من كتاب الأعمدة الثابتة فلم أصدق، ولما عدت إلى مصر أخذت أتابع هذه الأسماء فوجدت كلامه صحيحاً فبعض هؤلاء الكتاب كان يفتعل أية مناسبة؛ لكى يسب عبد الناصر وينتقده، ومن ثم يستمر فى التمتع بالنفحات الشهرية، إلخ.

وهكذا بدأ تفكيرى فى الرد على ما يكتبونه بشكل علمى لأنى تعلمت أن دراسة التاريخ تقوم على تفسير أحداثه فى إطار الظروف الموضوعية وليست محاكمة أشخاصه، فكانت هذه المقالات (المقامات) لمواجهة حملة معادية شرسة تريد اقتلاع اسم عبد الناصر من ذاكرة التاريخ، ولقد فشلوا خاصة أن ثوار يناير ٢٠١١ و٣٠ يونيو ٢٠١٣ كانوا وما زالوا يرفعون صورة عبد الناصر وهو أمر له دلالته، وهنا تذكرت قول المتنبى شاعر الحكمة وكأنه يرد على منتقدى عبد الناصر:

وإذا أتتك مذمتى من ناقص فهى الشهادة لى بأنى كامل

أما هؤلاء المرضى الذين انعدمت ضمائرهم وباعوا أنفسهم لمن يدفع فيصدق عليهم أيضاً قول المتنبى:

قوم إذا صفع النعال وجوههم شكت النعال لأى ذنب تصفع

والآن عزيزى القارئ، أتركك مع هذه المقالات لقراءتها حسب تاريخ نشرها من أجل الحقيقة والتاريخ.

وفى هذا المقام لا يفوتنى أن أشكر الأستاذ سيد حسين رئيس تحرير كتاب الجمهورية على طلبه وقبوله نشر هذه الأفكار من باب الحفاظ على ذاكرة التاريخ.

المــؤلف

يوليـــو ٢٠١٥

ثمن الثورة البيضاء

من المعالم المعروفة عن ثورة يوليو ١٩٥٢ أنها ثورة بلا دماء، تم الاستيلاء فيها على السلطة دون معارك طاحنة، وأن الجماهير استقبلتها بتأييد وحماس بالغ بعد طول ليل الملكية الحالك، وتأكيداً لهذا النهج السلمى أقدمت الثورة على تصفية أركان النظام القديم بمقتضى سلسلة من التشريعات القانونية دون إراقة دماء أيضاً، وقد أعلن جمال عبد الناصر أن الهدف هو تصفية الطبقة الاجتماعية التى كانت تحكم البلاد قبل ١٩٥٢ وليس تصفية إنسان هذه الطبقة من الوجود، وبمعنى آخر إنهاء الوجود السياسى لتلك الطبقة وليس إنهاء حياة أفرادها، وعلى الرغم من أن الفكر الاجتماعى لا يفصل بين الطبقة الاجتماعية وعناصرها، ويؤكد أن القسمات المشتركة بين أصحاب المصالح الواحدة تكون الطبقة الواحدة اجتماعياً وسياسياً وفكرياً، وأن خروج ابن الطبقة الاجتماعية على توجهاتها الفكرية ومصالحها يعد خروجاً على القاعدة واستثناء لها، رغم كل هذا فإن المنهج الذى اتبعه جمال عبد الناصر أضاف إلى عدم دموية الثورة بعداً إنسانياً يندر ملازمته للحركات الثورية التى شهدها المجتمع البشرى منذ عرف الإنسان الثورة على الأوضاع القائمة خروجاً من شرنقة الظلم الاجتماعى.

والحق أن وقائع الثورة تؤكد هذا البعد المضىء فى مسيرتها، فقد ألغيت الأحزاب السياسية لكن بقيت كوادرها تعيش حياتها الاجتماعية والوظيفية ولكن لا تمارس العمل السياسى، وتحددت الملكية الزراعية الكبيرة لتجريد كبار الملاك من مصدر القوة والسلطة فى مجتمع القرية لكن بقى الفرد المالك يعيش حياته الاجتماعية، وانصرف الذين خضعوا للإصلاح الزراعى إلى استثمار أموالهم فى

مجال المشروعات التجارية والصناعية وتكوين شركات التوصية والتضامن دون أن يمنعهم مانع.

إن عناصر الطبقة القديمة التى ظلت دون تصفية واستمرت تمارس وظائفها فى مختلف مجالات الحياة دون حرمان إلا من ممارسة العمل السياسى، شكلت أركان القوة المضادة للثورة، وكانت التربة الخصبة لنمو سياسة الانفتاح التى قامت على استعادة عناصر النظام القديم للحياة مرة أخرى، وعلى هذا فإن قلب مائدة النظام الاجتماعى فى السبعينيات بسياسة الانفتاح يعد الثمن الذى دفعته الثورة البيضاء.

الهلال.. أول يوليو ١٩٩٣

ثورة يوليو بين العلم والسياسة والأخلاق

يعلم المشتغلون بالتاريخ أن دراسة التجارب السياسية فى حياة الشعوب لا بد وأن تتم فى ضوء الظروف الموضوعية التى صاحبت وقائع تلك التجارب، ذلك أن العلاقة بين الظروف والنتائج علاقة شرطية تدور فيها العلة مع المعلول وجودا وعدما، أما إذا تم النظر للتجربة بمعزل عن ظروفها الموضوعية يصبح الحكم عليها مقصوراً إن لم يكن مشبوهاً ومشوباً بأغراض ذاتية، ويشبه الذى يقرأ نصاً من نصوص الأدبيات خارج الزمن الذى أنتجه، فإذا كانت الظروف الموضوعية تؤدى حتماً إلى ما انتهت إليه من نتائج تصبح التجربة استجابة كاملة لحركة التاريخ يتحقق معها دور الفرد، لكن عندما يتم تجاهل ظروف صناعة الحدث ووقائعه فهذا دليل على الخلط بين العلم والسياسة والأخلاق.

قبل عام ١٩٥٢ كان المجتمع المصرى يموج بمختلف التنظيمات السياسية من تيارات مختلفة، وكلها كانت تسعى للتغيير السياسى والاجتماعى تحت شعارات: الجلاء، والتطهير، ورفض الفساد، وفى مقدمة هذه القوى: الوفد والإخوان المسلمون ومصر الفتاة وفصائل اليسار، وأكثر من تنظيم للضباط داخل الجيش، وحول هذه الشعارات كانت القوى السياسية تتساوى وتتوازى بدرجات مختلفة بين التطرف يميناً أو يساراً، وبين الوسطية الانتقائية، وينطبق هذا على التنظيمات التى تكونت داخل الجيش، حيث تشير المذكرات السياسية للضباط إلى توزع فصائلهم بين مختلف تيارات تلك القوى واقتراب كل منها من الآخر اقتراباً تنظيمياً.

والذى حدث أن تنظيم الضباط الأحرار نجح فى القيام بالثورة لتحقيق الأهداف المعلنة لسائر القوى السياسية، ولكن بدلاً من أن تشهد له هذه القوى

بما أداه وتبادر إلى تأييده، اختارت أن تقف موقفاً مضاداً، والمعنى واضح، إذ إن كلا منها كان يفضل أن يقود الثورة ويجلس على كرسى الحكم، غير أن طبيعة العمل السياسى الذى كانت تمارسه الأحزاب والتجمعات السياسية المدنية لم يكن يصلح وسيلة لتغيير الأوضاع فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومن هنا كما هو معروف، أصبح الجيش فى العالم الثالث هو المكلف بإجراء التغيير.

ومنذ اللحظة الأولى وقع التناقض بين الضباط الأحرار وكل القوى السياسية القائمة لسبب يتعلق بالذات أكثر من الموضوع، فكان هذا أول خلط فى الأوراق عبرت عنه شعارات «على الجيش أن يعود إلى الثكنات، وأن الحكم لمن يعلم، وأن السياسة احتراف لا يعرفه الضباط فما بالك إذا كانوا شبابا»، إلى آخر هذه الأقوال مما يعرفه المعاصرون، وبعد نجاح الضباط الأحرار فى تأكيد الثورة أصبحت هذه القوى السياسية المتنافسة، قوى معادية ومضادة بطبيعة الحال، وبالتالى فرضت أسلوب التعامل معها شأن كل الثورات فى العالم قديمه وحديثه، فى الشرق والغرب، وهل يمكن أن تكون مصر والحال كذلك، بدعا بين الأقوام أو خارج الكرة الأرضية؟!.

وعلى هذا لم تر هذه القوى فيما حدث ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلا اغتصاباً للسلطة، وفيما بعد ومنذ السبعينيات انشغلت هذه القوى وأنصارها بتعريف ما حدث من حيث ما إذا كان انقلاباً أم حركة، إلى آخر هذا التلاعب بالألفاظ التى لا مضمون لها.

والحق أنه من نافلة القول الآن وبعد مرور أربعين عاماً على ثورة يوليو أن نعيد الحديث عن مسيرتها، لكن يبدو أن هذا أصبح أمراً ضرورياً فى ضوء سوء الفهم الدائم والقائم منذ السبعينيات والذى يزداد أصحابه ضراوة فى يوليو من كل عام، مما يؤكد الخلط الواضح بين العلم والسياسة والتصورات الذاتية التى يرى أصحابها أنهم محور الكون، وأن تفضيلاتهم فى الحياة هى الأصدق فى الحب وفى السياسة على السواء، وعلى الآخرين أن يمتثلوا لها، وعندما تتحول الإنجازات التى حققتها الثورة فى نظر الأعداء إلى سلبيات مدمرة عند تلك القوى يتأكد على الفور الفهم السطحى للأمور، وعدم النظر للإجراء فى إطار ظروفه الموضوعية، وعدم احترام أصول وقواعد دراسة التاريخ وقراءته.

<u>لقد كانت الثورة تمثل الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة مثلما كانت الثورة الفرنسية فى يوليو ١٧٨٩ تمثل البرجوازية الناشئة، ومثلما وقفت ثورة فرنسا</u>

ضد عناصر النظام الملكى، وقفت ثورة مصر أيضا، ومثلما وقفت النظم الملكية فى أوروبا ضد الثورة الفرنسية وعملت على وأدها أو خنقها داخل حدود فرنسا، حدث الشىء نفسه بالنسبة لثورة يوليو فى مصر، لكن الضباط الأحرار فى مصر ليسوا من بلابلة الدوح، ومن هنا فإن الذين يمجدون فى كتاباتهم ثورة فرنسا ويعتبرونها نموذجاً للثورة الاجتماعية التى أطلقت الروح القومية من القمقم، وأشاعت روح التغيير على الأوضاع القائمة، وجعلت من باريس مدينة النور برغم ما صاحب الثورة من استثناءات، لم يجدوا فى ثورة يوليو المصرية إلا اغتصاباً لحقوق الأفراد واستئثاراً بالسلطة غير مشروع.

كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ تمثل نموذجاً للثورات الوطنية التى قامت فى أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية ضد الاحتلال الأجنبى وضد الظلم الاجتماعى فاستعدت عليها القوى الاستعمارية العالمية التى رأت فى نجاحها ما يهدد وجودها فى المناطق المجاورة، كما استعدت عليها الأنظمة الاجتماعية الأرستقراطية المعادية لقضايا العدل الاجتماعى وتوزيع الثروة القومية، وقد ظل هذا العداء مستحكما خلال الخمسينيات وزاد استحكاما فى الستينيات حيث إن مسيرة الثورة فى اتجاهى التحرر الوطنى والتحرر الاجتماعى كان كفيلا بزيادة موجة العداء وارتفاع حدتها، ومن المعروف أن الثورة لجأت لتأمين وجودها إلى العمل على زيادة مساحة القوى الثورية والمؤيدة لها فى الجوار وفى العالم مما يعرف الآن باستراتيجية الأمن القومى، هكذا كانت الثورة الفرنسية والثورة الروسية وثورة الاستقلال الأمريكية من قبل، فالثورة الفرنسية دعمت مبادئ الحرية فى القارة الأوروبية، وقلبت عروشاً وممالك عتيدة، والثورة الروسية دعمت الأحزاب الشيوعية فى العالم حتى لا تكون وحدها فى محيط معاد، والثورة الأمريكية أعلنت أن أمريكا للأمريكيين وللولايات المتحدة فقط حق احتواء بلدان أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى إطار الحرب الباردة كان من الواضح أن الأمن القومى الأمريكى للولايات المتحدة يمتد فوق الكرة الأرضية حيث كانت وما زالت تؤيد الانقلابات الموالية للرأسمالية، وتقف ضد نمو القوى الإقليمية، لكن عندما قامت ثورة يوليو المصرية بدعم حركات التحرر الوطنى والاجتماعى فى المنطقة العربية لتشد من أزرها، رأت القوى المعادية أن ما فعلته كان تبديداً للثروة المادية والبشرية ومناطحة للقوى الكبرى دون طائل.

إن جريرة ثورة يوليو بزعامة عبد الناصر أنها عملت على بناء القوة الذاتية، وعلى توحيد العرب فى توجهات سياسية واحدة ضد القوى الاستعمارية، فقادها هذا إلى الصدام مع مصالح القوى الكبرى العالمية آنذاك، والتى كانت تتعامل منذ منتصف القرن التاسع عشر مع العالم العربى بمنطق السوق وتحول دون توحده بل تعمل على تفكيكه حتى يسهل اغتنامه واحداً بعد الآخر، لقد فرضت الظروف الموضوعية على ثورة يوليو أن تعادى عناصر الطبقة الاجتماعية التى كانت تحكم قبل ١٩٥٢، وذلك لصالح الطبقة الوسطى والدنيا وهما يمثلان الأغلبية المطلقة من الشعب المصرى دون منازع، ومن هنا كانت تشريعات الإصلاح الزراعى وقوانين العمل التى تمنع الفصل التعسفى للعمال، ولتأمين وجودها السياسى فى المنطقة كان عليها أن تؤيد قوى التحرر من الاستعمار وقوى التحرر الاجتماعى فى المنطقة العربية، وأن تعادى سياسة الارتباط بالأحلاف الدفاعية التى صاغها الغرب الأوروبى-الأمريكى زمن الحرب الباردة ولمحاصرة المعسكر الشرقى-السوفييتى، فقادها هذا إلى الارتباط بالمعسكر الاشتراكى منذ كسر احتكار السلاح وانتهاء بسياسة التأميم (١٩٥٥-١٩٦٣).

وهكذا أصبح عبد الناصر فى نظر القوى الكبرى الاستعمارية بما يمثله، زاوية حادة تهدد سياسة التوازن الدولى زمن الحرب الباردة، وكان تركه وشأنه لا بد وأن يؤدى إلى بروز مصر كقوة إقليمية كبرى تهدد مصالح تلك القوى على الأقل فى المنطقة العربية التى كانت وما زالت تعتبر أرضاً مباحة للأغراب.

تبقى نقطة الديمقراطية التى لم يجد المعادون سواها نقطة سوداء فى تاريخ الثورة حيث يقولون: إن مصر قبل ١٩٥٢ كانت ديمقراطية ليبرالية تسمح بتعدد الأحزاب، ورغم أن تعدد الأحزاب السياسية يعد مطلباً ديمقراطياً على أساس المشاركة فى الحكم وتداول السلطة، فإن الذى كان حاصلا فى مصر قبل ١٩٥٢ كان أبعد من أن يكون ديمقراطية وليبرالية وهذه مسائل يعرفها المتخصصون جيداً وليس هواة السياسة، فالأحزاب السياسية قبل الثورة كلها كانت من أصل اجتماعى واحد ولا يوجد اختلاف فيما بينها حول الوضع الاجتماعى، ومن هنا كان تداول الحكم بينها حواراً من جانب واحد، وكأنها حزب واحد متعدد الأجنحة، والسؤال الذى يجب أن يجيب عنه هؤلاء، هل كانت ديمقراطية مصر قبل ١٩٥٢ تسمح بأن تتولى الحكم أى من الجماعات السياسية المناوئة للنظام القائم من الإخوان المسلمين ومن اليسار؟، ألم يكن معروفاً أن مثل هذه

التجمعات كانت تخضع للمراقبة السياسية وللملاحقة البوليس السياسى والقلم المخصوص؟.

نخلص من هذا إلى أن التأريخ لثورة يولية ١٩٥٢ يجب أن يتم فى إطار كل الظروف الموضوعية بعيداً عن السياسة وبعيداً عن التفضيلات الذاتية، وبعيداً عن الأخلاق بالمعنى الفلسفى، ذلك أن وقائع التاريخ وأحداثه تتم بمعزل عن الأخلاق، وبالتالى لا يصح أن يحكم عليها حكماً أخلاقياً، إن الحكم الأخلاقى جائز فى حدود المعاملات الفردية لكن لا يجوز بالنسبة لعالم السياسة بالمفهوم الشامل، وإلا فمن السهل اعتبار محمد على باشا الكبير مجرماً لا خلاق له لأنه قضى على المماليك فى مذبحة القلعة (الجمعة أول مارس ١٨١١)، أو أنه نفى السيد عمر مكرم إلى دمياط، وننسى أن هذه قوى منافسة لا بد من تحجيمها أو التخلص منها.

إن الذين شوهوا تجربة محمد على واتهموه بالرغبة فى إنشاء إمبراطورية شخصية لم يفهموا التجربة فى إطارها الموضوعى الخاص ببناء القوة الذاتية والذى جعل القوى الأوروبية تتخلص منه بالضرب فى ١٨٤٠، وأن هؤلاء أنفسهم هم الذين لم يروا فى سياسة الخديو إسماعيل سوى الإسراف المالى ولم ينظروا إلى سياسته التى كانت تعمل على استعادة تجربة محمد على فى بناء القوة الذاتية ومحاولة التخلص من قيود معاهدة لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١، فكانت الاستدانة، وتجاهلوا السبب الحقيقى لخلعه فى ١٨٧٩، إن هؤلاء وأولئك هم الذين لم يروا فى عبد الناصر سوى شخص حاقد يطمح لبناء مجد شخصى، ولم يدركوا حقيقة الأوضاع التى فرضت السياسات، وليس أسهل من تجريح التجربة بتجريح صاحبها واتهامه بجنون العظمة ومناطحة الكبار.

وبعد، إذا كان التاريخ علماً وإنه لكذلك فعلاً، فلا بد وأن يستقل عن السياسة وتوجهاتها وعن الذات وتفضيلاتها، فالسياسة والعلم لا يجتمعان.

سهل من تجريح التجربة بتجريح صاحبها واتهامه بالجنون ومناطحة الكبار.

الأهرام ٢٥ يوليو ١٩٩٣ ما عدا السطور التى تحتها خط

فى أواخـر الأربعـينيـات كـانت السـيـاسـة المصـرية تمر بمرحلة من الركـود والدوران فى دائرة مـفـرغـة من حـيث تحـديد عـلاقـات مـصـر ببـريطانيـا وبدول الجوار وبالعالم الخارجى بشكل عام، ومن حيث طبيعة السياسة الاقتصادية-الاجتماعية التى كانت قد تبلورت منذ مطلع القرن العشرين فى وجود طبقة من كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رءوس الأموال التجارية والصناعية والتى كان من طبيعتها الحفاظ على الوضع الطبقى القائم لصالح «الأرستقراطية» الحاكمة يسندها فى ذلك دستور ١٩٢٣ الذى كانت نصوصه جملة وتفصيلاً لا تسمح إلا بحكم الصفوة المالكة.

ولقد ترتب على ذلك فى النهاية تهميش القوى الاجتماعية من الطبقة الوسطى وعامة المجتمع من العمال والفلاحين، وما صاحب ذلك من محاولة قيادات هاتين الطبقتين التعبير عن مصالحهم بكل الوسائل، وإسماع أصواتهم إلى صناع التشريع القانونى وأصحاب القرار السياسى ولكن دون طائل بل على العكس كانت الحكومة تلاحق هذه القيادات وتضعها تحت رقابتها المتشددة ليل نهار، ومن ثم بقيت المشكلة الاجتماعية قائمة دون حلول جذرية إلا من بعض المسكنات فى إطار بعض السياسات الإصلاحية التى اضطرت إليها بعض الحكومات وخاصة حكومة الوفد تحت ضغط الأزمة الاقتصادية.

أما من ناحية العلاقات السياسية مع بريطانيا فقد توقفت عند حدود معاهدة ١٩٣٦ التى لم يتم التوصل إليها إلا بعد اثنى عشر عاماً من المفاوضات الفاشلة (١٩٢٤-١٩٣٦)، ولم تقدم بريطانيا على إبرام المعاهدة إلا بسبب تأزم الموقف الدولى بفعل سياسات النازية والفاشية فى أوروبا وفى أفريقيا، وهى

السياسات التى كانت تهدد كل من النظم الرأسمالية والاشتراكية على السواء، ومنذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية والحكومة المصرية تحاول التوصل إلى تعديل نصوص المعاهدة (١٩٣٦) لصالحها دون جدوى حتى لقد اضطرت أن تعرض الأمر على مجلس الأمن (١٩٤٧) ولكن دون جدوى أيضا، ثم أقدمت على إلغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ فاعتبر هذا إجراء غير قانونى يتعارض مع نصوص المعاهدة، ومن ثم بدأت أعمال المقاومة غير الرسمية، أى من خلال العمل الفدائى، وهو وإن كان يتم بتأييد من السلطات الحاكمة وبدعمها، إلا أن القيام به فى إطار المقاومة الشعبية وليس الرسمية يبين إلى أى حد كيف كانت السلطة الحاكمة تنظر إلى بريطانيا العظمى آنذاك، هذا فى الوقت الذى كانت مصر قد خرجت مع الدول العربية فى عام ١٩٤٨ بهزيمة كبرى وعرف العام بعام النكبة، وأقدمت على توقيع اتفاقية رودوس فى العام التالى (١٩٤٩) كمدخل لتصفية آثار الحرب والبحث عن حل لمشكلة اللاجئين بتوطينهم فى دول الجوار، ولم يكن أحد يتحدث عن قضية فلسطين.

ومن الجدير بالذكر أن بعض المؤرخين يبررون انصراف الحكومات المصرية آنذاك عن معالجة المشكلة الاقتصادية-الاجتماعية رغم خطرها على النظام السياسى بأنها كانت منشغلة بإيجاد تسوية للعلاقات السياسية مع بريطانيا فى المقام الأول، فإذا علمنا أن التسوية السياسية مع بريطانيا كانت تستهدف استخلاص الحكم للأرستقراطية الحاكمة دون منازع من المصالح الأجنبية، وهى مصالح اقتصادية منافسة بطبيعتها، أدركنا كيف كانت المشكلة الاجتماعية بعيدة عن بؤرة اهتمام الصفوة الحاكمة.

هكذا كانت الحال فى أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات ثم حدث انفجار يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر الذى قدر له أن يصنع تاريخاً جديداً لمصر المعاصرة بقلب الأوضاع القائمة كلها لصالح الطبقة الوسطى وعامة الفلاحين والعمال، ويشق تيار واقعية جديدة انتقل العمل السياسى بمقتضاه من قلاع الأرستقراطيات وأبراجها إلى داخل الحارة والقرية، ولقد قدمت الثورة نفسها للجماهير بقانون الإصلاح الزراعى الذى استهدف تجريد كبار ملاك الأراضى الزراعية من مصدر القوة فى القرية ومن مصدر السلطة السياسية فى المدينة وذلك بتحديد مساحة الملكية الزراعية الفردية، وتعديل علاقات الإنتاج لصالح المستأجر (سبتمبر ١٩٥٢)، وأيضاً بإصدار تشريع جديد

لصالح عمال الصناعة فى ديسمبر من العام نفسه بمنع الفصل التعسفى من العمل مما أدى إلى طمأنة العمال على مستقبلهم، كما تم إنشاء ديوان الموظفين لإقرار مبدأ تكافؤ الفرص فى تعيين المتعلمين فى الوظائف الحكومية العامة بعد أن كان الفوز بالوظائف يخضع لعلاقات القرابة أو علاقات التبعية بأى درجة من الدرجات بين مختلف المستويات.

وكانت تلك التشريعات وحدها خلال الشهور الأولى من الثورة كفيلة بالكشف عن حقيقة البعد الاجتماعى لها من حيث إنها ثورة قامت لحماية الطبقة العاملة فى المدينة وفى الريف، وتدعيم شرائح الطبقة الوسطى بعد طول تهميش، والحقيقة أن هذا البعد الاجتماعى يمثل العصب الحقيقى للثورة، وهو فى تقديرى المحرك الأساسى لمجمل السياسات الاقتصادية والتوجهات السياسية العامة لمصر الثورة خلال الخمسينيات والستينيات، وبمعنى آخر فإن هذا البعد يعتبر اللحن المميز فى معزوفة الثورة وأما بقية السياسات فإنها تعتبر من قبيل التنويعات على اللحن الأساسى.

غير أن تحقيق البعد الاجتماعى للثورة لم يكن ليتم فى ظل هيمنة الوجود السياسى للقوى السياسية القائمة آنذاك، وهى قوى قديمة وطبقية اختلفت مع الثورة منذ البداية حول طبيعة الإصلاح الزراعى، ومن هنا تم إلغاء الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ بعد أن أوقع الضباط الأحرار قياداتها فى تناقضات داخلية تحت شعار "التطهير"، وتم إلغاء النظام الملكى وأعلنت الجمهورية، ثم حدث صراع على استقرار السلطة بين جمال عبد الناصر القائد الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار ومحمد نجيب الواجهة الرسمية للتنظيم انتهى لصالح جمال عبد الناصر، ولا بد من التأكيد هنا على أن أساس الصراع بين الاثنين يتمثل فى البعد الاجتماعى للثورة والذى لم يكن محمد نجيب قد استوعبه، وقد أصبح من المعروف الآن أن محمد نجيب كان قد تم استيعابه داخل القوى السياسية القديمة، وأنه أخذ يتحدث بلسانها، ولعل أبلغ توصيف لحقيقة هذا الصراع ما قاله محمد نجيب نفسه فى كتابه "مصير مصر" من أن الصراع بينه وبين جمال عبد الناصر كان يتلخص فى أن ناصر كان يريد أن يأكل الرغيف كله مرة واحدة، وأما هو أى نجيب فكان يريد الاكتفاء بنصف الرغيف ثم يطالب بالباقى، وهذا فى تقديرى يمثل الفارق الأساسى بين جيل وآخر فى العمل السياسى، بين المناورة السياسية وبين الثورة، لقد كان منهج محمد نجيب فى

الفكر السياسى بهذا الشكل لا يختلف عن منهج القوى السياسية القديمة التى خاضت معارك خاسرة مع بريطانيا من أجل نصف رغيف ولم تحصل إلا على الفتات.

وكان من الطبيعى أن تستقر السلطة فى يد صانع الثورة جمال عبد الناصر والإطاحة بمن صنعته الثورة، ثم شرع جمال عبد الناصر بعد ذلك فى إزالة الوجود البريطانى من مصر وانتهى الأمر باتفاقية الجلاء فى ١٩٥٤ وخروج آخر جندى بريطانى من مصر فى ١٨ يونية ١٩٥٦، وبعد أن انحسر النفوذ السياسى لبريطانيا فى مصر بالجلاء أقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس فى الشهر التالى للجلاء وذلك لتمويل مشروع السد العالى عصب مشروعات التنمية الاقتصادية-الاجتماعية التى بدأت الثورة فى القيام بها من خلال المجلس القومى للإنتاج (١٩٥٥)، وتلا ذلك تأميم رأس المال الأجنبى لصالح نفس المشروعات وأنشئت المؤسسة الاقتصادية العامة (١٩٥٧)، وكانت هاتان الخطوتان تؤكدان نية جمال عبد الناصر فى أن تقوم الدولة بالدور الاقتصادى واستخدام آلياتها لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولقد حاولت بعض عناصر القوى القديمة وقتذاك أن تتلاعب بهذا الإجراء وتفرغه من مضمونه الاجتماعى فأقنعت عبد الناصر بفكرة تمصير رأس المال الأجنبى وليس تأميمه، غير أن عبد الناصر سرعان ما أدرك أن التمصير لا يعدو أن يكون باباً خلفياً يدلف منه أصحاب رءوس الأموال من المصريين للحلول محل الأجانب، فكان التأميم.

وفى أقل من أربع سنوات بعد خطوة تأميم رأس المال الأجنبى امتدت عباءة التأميم لتشمل وسائل الإنتاج الكبرى والتجارة والخدمات التى يملكها أصحاب رءوس الأموال المصريون (١٩٦١)، وأنشىء القطاع العام ليقود اقتصاد السوق والخدمات والإنتاج والذى كان من شأنه تحقيق طموح عبد الناصر فى النهوض بالعمال والفلاحين وسائر شرائح الطبقة الوسطى، إذ سرعان ما أصبحت الدولة مسئولة عن تعيين خريجى الجامعات وحملة الدبلومات المتوسطة فى سائر شركات ومؤسسات القطاع العام، وكانت باكورة هذه السياسة تعيين نحو تسعة آلاف خريج فى يناير ١٩٦٢ كانت أعدادهم قد تراكمت منذ عام ,١٩٥٦ وقد أدى هذا إلى تدعيم الطبقة الوسطى التى أصبح ولاؤها للثورة لا تردد فيه، ومن ناحية أخرى حققت الثورة بهذا الإجراء سلاما اجتماعيا منشودا وحالت دون انحراف شباب الخريجين نحو تيارات مناوئة.

وعند هذا الحد كان جمال عبد الناصر وحده دون زملائه من الضباط الأحرار قد تطور فى فكره الاجتماعى من الإصلاح إلى الاشتراكية، ولعل هذا يفسر خروج بعض رفاقه من مسيرة العمل الثورى وهم أولئك الذين توقفت طموحاتهم عند حد إعلان الجمهورية وتحقيق الجلاء، وعلى هذا رأيناه يعتمد الاشتراكية منهجا فى ميثاق العمل الوطنى (١٩٦٢)، ثم أسهم اليسار المصرى فى ضبط مفهوم الاشتراكية لديه بعد الإفراج عن عناصر هذا التيار فى ١٩٦٤ فى ظل تفاهم وتنسيق مع الاتحاد السوفييتى فى معركة البناء، فنراه فى ١٩٦٥ يتحدث عن التطبيق العربى للاشتراكية بعد أن كان يتحدث عن الاشتراكية العربية.

ولم يكن من المعقول أن يناضل عبد الناصر من أجل قضية العدالة الاجتماعية ويكون حليفاً للمعسكر الرأسمالى الغربى أو حتى قريباً منه، ورغم أن الحليف الطبيعى فى هذه الحالة يكون المعسكر الاشتراكى الشرقى، فإن عبد الناصر المتدين كان يخشى من بعد الفلسفة المادية المقترنة بالتحول الشيوعى فى هذا المعسكر، ومن ناحية أخرى كان العصر (الخمسينيات والستينيات) هو عصر عنفوان الحرب الباردة ومحاولات الاستقطاب لصالح أحد المعسكرين، ومن هنا اندفع عبد الناصر بكل قوته لتأسيس تجمع ثالث فى العالم ألا وهو حركة الحياد الإيجابى فى باندونج (١٩٥٥)، أى عدم الانحياز لصالح أحد المعسكرين والوقوف الإيجابى بجانب حركة التحرر الوطنى والتحرر الاجتماعى فى العالم، وكان قوام هذه الحركة الجديدة مستعمرات العالم الثالث التى حصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، وبطبيعة الحال رأت الكتلة الشرقية فى هذه الحركة الجديدة حليفاً طبيعياً ولو من باب التكتيك، أما الدوائر الغربية فقد وصفت مبادئ هذه الحركة بأنها انتهازية ولا أخلاقية.

وهذا التطور فى الفكر السياسى لعبد الناصر فرض عليه أن يقف إلى جانب حركة التحرر فى دائرة العالم العربى أولا من باب الأمن القومى للثورة المصرية، ومن المعروف أن لكل دولة حدوداً لأمنها القومى تدافع عنه، هكذا كانت الثورة الفرنسية (١٧٨٩)، والثورة الأمريكية (١٧٧٤)، والثورة البلشفية (١٩١٧)..إلخ، وهذا يفسر الدعم المادى والأدبى الذى قدمه عبد الناصر للثورة العربية التحررية فى الجزائر والمغرب وتونس والعراق واليمن وليبيا، وكان دعم حركة التحرر الاجتماعى والتحول إلى الاشتراكية فى سائر المعمورة.

فى هذا السياق وليس فى غيره يجب أن نفهم إدارة عبد الناصر لحركة الوحدة العربية وللصراع مع إسرائيل باعتبارها عقبة فى سبيل الوحدة، وإلى عبد الناصر ينسب فضل التعظيم من شأن المشكلة الفلسطينية والانتقال بها من مشكلة لاجئين تبحث الأمم المتحدة عن وسيلة لإعاشتهم إلى أن تكون قضية المصير العربى المشترك، ومن هنا احتضانه المقاومة الفلسطينية التى تمثلت فى حركة فتح كبرى المنظمات الفلسطينية، والأكثر من هذا تحديد علاقة مصر بدول العالم على أساس موقف هذه الدول من القضية.

ولا شك أن صك شعار "حرية - اشتراكية - وحدة" بعد انفصال سوريا من الوحدة مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة) يمثل نضجاً ملحوظاً عند عبد الناصر فى ترتيب خطوات حركة التحرر الوطنى والاجتماعى العربى، بل إن تحقيق الوحدة السياسية على أساس التنظيم الاشتراكى للاقتصاد يمثل إضافة فى نظرية القومية؛ وذلك نظرا لأن الفكر الماركسى يرى فى حركة القومية حركة البرجوازية من أجل السوق.

وهذا الطموح فى بناء القوة الذاتية للأمة العربية ورفع شعار "نفط العرب للعرب" أوقع عبد الناصر فى الشرك الذى نصبه له خصومه التقليديون فى الغرب الأوروبى-الأمريكى للإيقاع به باعتباره عقبة فى سبيل السيطرة على المنطقة، وقد ساعدهم فى هذا بعض القوى العربية المعادية لحركة التقدم والتنمية العامة، فكان العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦ وعدوان يونية ١٩٦٧، وكان لا بد من الهزيمة، ولكن جمال عبد الناصر أبداً لم يتنازل عن طموحه، وكان يسعى للسلام ولكن بشروطه، ومن هنا شعار "السلام القائم على العدل"، وأما السلام الذى كان الخصوم يقدمونه له فقد وصفه بأنه استسلام وليس سلاماً، ودائماً ما كان يردد بالعامية البليغة قوله: إذا أعدائى مدحونى يبقى أنا ماشى غلط.

ولكن، ماذا يقول خصوم عبد الناصر عن تجربته فى البناء والتنمية والتحرر الوطنى والوحدة العربية؟!.

لا بد من التأكيد على أن خصوم عبد الناصر فى المقام الأول هم أعداء هذه التجربة التى نالت من مكانتهم الاجتماعية وامتيازاتهم السياسية، ويتلخص هجوم هؤلاء على عبد الناصر فى حياته وفى مماته على الإجراءات التى لجأت إليها الثورة فى تأمين مسيرتها من حيث ملاحقة العناصر المناوئة والمعارضة للثورة ومحاكمتهم وتوقيع العقوبات عليهم، وعلى تبديد أموال البلاد فى الصرف

على تأييد الثورات التحررية فى المحيط العربى، والانفراد بالحكم وإسقاط الديمقراطية من حساباته.

غير أن هذا الهجوم ليس موضوعيا بحال من الأحوال ذلك أن أصحابه لا ينظرون للإجراء فى سياقه العام ويكتفون بظاهر الشىء دون مضمونه، فمن المعروف أن الثورة فى أى منطقة من مناطق العالم هى حدث استثنائى بطبيعته يستهدف تغيير واقع معين، يستدعى اللجوء إلى إجراءات استثنائية لتأمينها من أعدائها فى الداخل والخارج على السواء، هكذا حدثت الاستثناءات فى كل ثورات العالم، فى الثورة الفرنسية، وفى ثورة المستعمرات الإنجليزية فى القارة الأمريكية، وفى ثورة البلاشفة الروس، وكل قوة سياسية اعتلت الحكم فى بلدها أقدمت على إجراءات استثنائية لحماية نفسها من خصومها، وقد حدث هذا فى أشد البلاد محافظة وأكثرها ليبرالية، أما إذا قام جمال عبد الناصر بمثل هذه الإجراءات يصبح ما يقوم به عند خصومه عملا لا أخلاقيا، ولقد كان من الممكن أن تصبح ثورة يوليو محور جبهة واحدة من العمل الوطنى لو أن كافة القوى السياسية القائمة آنذاك تكاتفت معها خاصة وأن هذه القوى كانت تستهدف فى حركتها تحقيق الجلاء ومحاصرة طغيان الملك، غير أن تلك القوى المعادية كانت تسعى لتستخلص لنفسها الحكم ورفضت أن تتكاتف مع قوة سياسية سبقتها فى تحقيق نفس الأهداف، ومن ثم دخلت فى صراع طويل مع عبد الناصر كان لا بد وأن ينتهى بإجراءات استثنائية من حيث الاعتقالات والسجن والمصادرة، إلخ.

وأما بالنسبة لدعم ثورات التحرر الوطنى فلا ينبغى أن توصف بأنها مجرد تبديد أموال؛ لأن المسألة أكبر من أن تكون سوقا للبيع والشراء والمزايدة، المسألة ببساطة تتعلق بتأمين الثورة؛ لأن ثورة يوليو فى ١٩٥٢ قامت فى محيط يعادى حركة التحرر الوطنى والاستقلال من براثن القوى الاستعمارية الكبرى فى المنطقة، وبالتالى سعت هذه القوى إما لتحطيم الثورة، وإما حصر تأثيراتها بحيث لا تتجاوز حدود مصر وضرب الحصار عليها إلى أن تموت، ومن هنا كانت محاولة عبد الناصر تأمين الثورة بتوسيع رقعة الثورات فى المنطقة المحيطة حتى لا يحارب وحده معركة مصير الإنسان العربى الجديد، ولم تكن ثورة يوليو تنفرد بهذا النوع من التصورات، فقد حدث هذا فى فرنسا عندما قامت ثورتها وعملت النظم الملكية الإقطاعية المحيطة على تحطيمها ومنع امتداد تأثيراتها فى القارة الأوروبية، ومن هنا كانت حروب الثورة التى أشعلت

الروح القومية فى أوروبا ضد الإمبراطوريات الحاكمة، وحدث هذا عندما أعلنت الجمهورية الأمريكية الجديدة أن أمريكا للأمريكيين امتداد لأمنها ثم أصبح الأمن القومى الأمريكى منذ منتصف القرن العشرين فوق كل الكرة الأرضية، وحدث هذا أيضاً عندما عملت ثورة البلاشفة الروس على دعم الأحزاب الشيوعية فى المناطق المحيطة لتوسيع مجال قوتها وتأثيرها، ولم يقل أحد من المؤرخين بخطأ هذه الإجراءات، لكنه يحدث فقط فى مصر من قبل خصوم وأصحاب مشروعات تسعى للسلطة ولا شىء أكثر من هذا، ولو نجح أحد هؤلاء الخصوم فى الوصول للسلطة لعمل على تأمين سلطته ضد خصومه بكل الوسائل.

وأما القول إن عبد الناصر انفرد بالحكم وأسقط الديمقراطية من حساباته وحال دون تداول السلطة بعد أن كانت مصر قد حققت الديمقراطية والليبرالية فى إطار دستور ١٩٢٣، فإنه قول غير دقيق ويسقط من حسابات قائله الكثير، والحقيقة أن الديمقراطية منذ بدأت فى بلاد اليونان (أثينا) كانت عبارة عن حكم أصحاب المصلحة الحقيقية، وأصحاب المصلحة الحقيقية هؤلاء يتغيرون من فترة لفترة حسب مقتضى تطور الظروف والأوضاع الاقتصادية والتى تنتج بطبيعتها قوى اجتماعية معينة تسعى للسلطة لتأمين مصالحها، وفى أكثر الأحوال تقدماً تترك هذه القوى الجديدة هامشاً من حرية التعبير للقوى الأخرى فى المجتمع (القوى الثانوية) فيما يعرف بجماعات الضغط، وكل قوة من هذه القوى الثانوية الضاغطة تعمل حسب مهارتها على تمرير مصالحها عبر السلطة التشريعية القائمة.

وفى هذا الإطار كان دستور ١٩٢٣ فى مصر يعبر عن أصحاب المصالح الحقيقية كما حددهم أحمد لطفى السيد، من كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رءوس الأموال، وكان من الطبيعى أيضاً أنه عندما تقوم ثورة ١٩٥٢ ضد أصحاب المصالح القديمة ولصالح الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين أن تصبح الديمقراطية لهذه القوى الجديدة فى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا يفسر مقولة عبد الناصر: «الحرية للشعب، ولا حرية لأعداء الشعب».

وأما ما يقال من أن عبد الناصر ألغى التعددية السياسية التى كانت مصر تتميز بها قبل ١٩٥٢ وتتداول السلطة فيما بينها، فإنه وهم كبير وخطأ تاريخى، ذلك أن الأحزاب السياسية قبل ١٩٥٢ والتى كانت تتداول السلطة فيما بينها

كانت جميعها تعتبر حزباً سياسياً واحداً مختلف الأشكال لأنها جميعا بدرجة أو بأخرى أحزاب ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رءوس الأموال الصناعية والتجارية، وكانت جميعها تحول دون وصول القوى السياسية المناوئة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية، وعلى رأس تلك القوى الإخوان المسلمون، ومصر الفتاة، وفصائل اليسار، فأين تداول السلطة والحال كذلك، وما معنى التعددية الحزبية المنشودة؟، من الطريف أن نذكر أن سعد زغلول باشا رفض أن يرشح عبد الرحمن فهمى الذى قاد العمل السرى فى ثورة ١٩١٩ أثناء وجود سعد فى باريس ولندن فى إحدى الدوائر الانتخابية فى انتخابات ١٩٢٤ التى جاءت بالوفد إلى الحكم لأول مرة، لا لسبب سوى ما تردد عن عبد الرحمن فهمى من أنه يلوك سيرة سعد زغلول فى جلساته الخاصة، وأن مصطفى النحاس باشا رفض أن يرشح حسن البنا زعيم الإخوان المسلمين نفسه فى انتخابات ١٩٤٢، ومع ذلك فإن سدنة النظام السياسى فى مصر قبل ١٩٥٢ لم يجردوا سعد زغلول أو مصطفى النحاس باشا من صفة الديمقراطية، بل إن خصوم هذه الفترة لم يسقطوا الديمقراطية عن حكومات الوفد لأنهم يميزون بين ما هو استثنائى فى الحركة وما هو أساسى.

وينبغى التأكيد هنا على أن صيغة الديمقراطية هذه قائمة فى أعتى النظم الديمقراطية فى الغرب الأوروبى-الأمريكى، فالحزبان الرئيسيان فى الولايات المتحدة وهما الجمهورى والديمقراطى يتداولان وحدهما السلطة فيما بينهما، والاثنان عبارة عن حزب واحد فى السياسة الخارجية ولا يختلفان إلا قليلا فى الداخل من حيث الموقف من الطبقة الوسطى، ويتحدان معا ضد القوى السياسية المناوئة هناك (راجع على سبيل المثال المكارثية فى الخمسينيات)، فهل اختلف عبد الناصر فى مسيرته الديمقراطية عن هذه الصيغة العالمية؟، وهل كان مطلوباً منه فى السنوات الأولى من الثورة التى يدعم فيها سلطة الثورة أن يحتضن أعداءها بدعوى الديمقراطية؟!.

أما نقاد عبد الناصر العلميون فإنهم يضعون الاستثناءات المصاحبة للعمل الثورى فى حجمها الطبيعى الملازم للثورات، ويأخذون عليه عدم المضى بخطوات أسرع نحو الاشتراكية، وأنه كان يطبق الاشتراكية بالفنيين والسياسيين الذين تثقفوا وتعلموا فى جامعات الغرب الرأسمالى أو الجامعة المصرية قبل ١٩٥٢ حيث لم يكن هناك مجال إلا لدراسة الاقتصاد الحر وفلسفاته، وأنه اعتمد على

الجهاز الإدارى الرأسمالى القديم فى إدارة دولة الاشتراكية، وسمح لأصحاب الشركات المؤممة بإدارتها بدلا من أن يطيح بهم، لكن عبد الناصر كان يقول إنه يسعى إلى تصفية الطبقة الحاكمة وتجريدها من سلاحها الاقتصادى، ولا يسعى إلى تصفية الأفراد أنفسهم باعتبارهم بشر، وكثيرا ما كان يفخر بأن الثورة نجحت دون إراقة دماء وأنها بيضاء.

وبعد، فإذا كان المؤرخون من العرب ومن العجم يجمعون على أن محمد على باشا هو مؤسس مصر الحديثة، وهو الذى أدار اقتصاد الدولة بأسلوب الاحتكار، وأغلق السوق المصرية أمام المنتجات الأوروبية، وحقق بناء القوة الذاتية لمصر، وسعى إلى تحقيق أمنها القومى بضم السودان وبلاد الشام، فإن عبد الناصر بكل ما أقامه من إنجازات فى هذا المجال تجاوزت آفاق متطلبات عصر محمد على، يعد بحق مؤسس مصر المعاصرة، ويكفى التأكيد على القول فى هذا الخصوص إن الفلاح المصرى الذى قال له عبد الناصر: ارفع رأسك يا أخى فقد انقضى عهد الإقطاع لم يبرح أرضه تحت ضغط ظروف اقتصادية، وأن العامل المصرى الذى أمن على مستقبله من فصل صاحب العمل له فى أى لحظة ولأى سبب لم يهجر وطنه بحثاً عن لقمة العيش، وأن جميع المصريين فى زمن الهزيمة (١٩٦٧) كانوا يجدون قوت يومهم وعلاج مرضاهم والترويح عن أنفسهم بالسعر المناسب مع الدخل المحدود، وأنهم لم يشعروا بالتضخم الاقتصادى، وأن المصريين جميعاً كانوا يفخرون بوطنهم، وطن العزة والكرامة، وطناً خالصاً لهم من أى نفوذ أجنبى بعد أن فرض عبد الناصر على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل، وطن كل المصريين على اختلاف عقائدهم، وطن السلام الاجتماعى.

إن عبد الناصر فى كل ما فعله كان نموذجاً للفرد البطل الذى كانت حركته استجابة لمطالب القوى الاجتماعية التى قامت الثورة من أجلها، عناصر الطبقة الوسطى والعمال والفلاحون ومثقفوهم الذين دخلت قياداتهم قاعة الهيئة التشريعية والتنظيم السياسى ومجالس إدارة الشركات والمؤسسات للحفاظ على ما اكتسبوه.

وللأسف، إن الظروف لم تسمح لعبد الناصر أن يكتب مذكراته السياسية التى من شأنها أن تساعد الباحث فى التعرف بدرجة أكبر على مدى الوعى عنده وعلى حقيقة المشروعات التى كانت تدور فى ذهنه؛ لأنه مات وهو يصنع

التاريخ، ومن ثم ترك الساحة مستباحة لمن يحكم على وقائع دون دراستها فى السياق العام، مع أن المنهج العلمى يعلمنا أن دراسة التاريخ تقوم على تفسير الوقائع وليس الحكم عليها، وأن تفسيرها يتطلب دراسة الظروف الموضوعية بحثاً عن الأسباب والعلل وراء مجرى الوقائع، والتحقق مما إذا كانت استجابة لواقع معين أو كانت قفزاً على المكان والزمان، إن البحث فى التاريخ يفرض على الباحث أن يتحرر من ارتباطاته السياسية المتغيرة.

إن جمال عبد الناصر لم يكن قائداً لثورة يوليو ١٩٥٢ فحسب، بل كان زعيماً للأمة العربية دون منازع، ورائداً من رواد العالم الثالث، وسياسياً بارزاً فى عالم الحرب الباردة، ولا يزال فى مماته كما كان فى حياته يؤرق الخصوم ويثير الجدل، وهذا هو شأن الشخصيات التاريخية الكبيرة.

الهلال، أول مارس ١٩٩٦.

ثورة يوليو والقوات المسلحة

عندما قام الضباط الأحرار بالثورة فى يوليو ١٩٥٢ كانت مفاجأة لكل من الملك الذى كان يعتبر الجيش جيشه، وللإدارة البريطانية التى كانت تعلم حقيقة القوة العسكرية المصرية، وللقوى الاجتماعية الحاكمة التى كانت تظن أن الجيش أداة فى يدها، وإذا كانت قيادة الثورة قد وضعت ضمن أهدافها الستة المشهورة هدف إقامة جيش وطنى قوى، أدركنا الحقيقة التى كان عليها الجيش عشية قيام الثورة، وكان من الطبيعى لثورة يقوم بها الجيش أن تضع فى جوهر سياساتها تطويره من حيث التدريب والتسليح ليكون أداة لحماية الوطن من العدوان فى المقام الأول، وهى الأداة التى فرضت عليها الظروف فيما بعد وفى إطار الالتزام القومى، أن تضع نفسها فى خدمة تحرير الوطن العربى من أشكال النفوذ الأجنبى وحمايته من غائلة العدوان والمؤامرات.

غير أن الحديث عن الجيش فى نظام ملكى يعنى الحديث عن علاقة بين مؤسستين تكون إحداهما وهو الجيش تابعة للأخرى وأداة فى يدها، أما الحديث عن جيش صنع ثورة فإنه يكون من باب إثبات مظاهر التوحد بين المؤسستين بصرف النظر عن أيهما أداة فى يد الأخرى، فمن الملاحظ أنه بعد إلغاء الملكية فى مصر، وفى يناير ١٩٥٣ أخذ مجلس القيادة اسم مجلس قيادة الثورة، وكانت تسمية تدل على تحول دور الجيش من القيام بالثورة إلى قيادة العمل الثورى فى شتى المجالات، ومن باب تأمين الثورة بدأ تكوين المخابرات العامة وتطويرها (١٩٥٢-١٩٥٤)، ثم المباحث العامة (١٩٥٣)، وأصبح الجيش المصدر الرئيسى لشغل عدد من الوظائف القيادية فى الدولة وخاصة منذ تأميم المصالح الأجنبية فى ١٩٥٦ وما بعدها، وتم تنظيم العمل بوزارة الحربية منذ يوليو ١٩٥٣ بإنشاء

مجلس يسمى "مجلس الدفاع"، ويختص برسم سياسة الدفاع عن الوطن، وإبداء الرأى فى المسائل المتعلقة بالدفاع التى يعرضها مجلس الوزراء أو وزير الحربية، وإدارة الحرب عند نشوبها وتكون قراراته ملزمة بمجرد صدورها والتصديق عليها من رئيس الوزراء.

ثم بدأت معركة تسليح الجيش وتدريبه بما يتناسب مع الدور الجديد، ليس فقط دور الدفاع والحماية، وإنما دور التنمية الحقيقية وبناء القوة الذاتية، على أن الجهود التى قامت بها قيادة الثورة ممثلة فى عبد الناصر فى هذا السبيل لا يمكن تقديرها إلا إذا وضعنا فى الاعتبار المحددات السياسية العلمية آنذاك، فعند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ كانت الحرب الباردة مشتعلة بين المعسكرين العالميين منذ ١٩٤٧، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إلى وراثة النفوذ الأنجلو-فرنسى فى العالم العربى وأفريقيا وآسيا، ولم يكن أمام القوى الصغرى التى بدأت تحقق استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إلا طريق الاستقطاب تحت جناح أى قوة من القوتين العالميتين.

غير أن قيادة ثورة يوليو وهى عسكرية فى الأساس كانت تدرك أن الجيش هو مقياس القوة، ومن هنا كانت أهمية تحديثه وتجهيزه بأحدث الأسلحة وإخضاعه لأعلى المهارات التدريبية، كما كانت ترى فى القوة العسكرية سبيلاً للابتعاد عن الوقوع فى دائرة الاستقطاب الدولى وما يفرضه من التزامات.

وهكذا، وفى الوقت الذى كانت فيه قيادة الثورة تدخل فى صراع مع بريطانيا من أجل الجلاء عن البلاد، وتطوير العمليات الفدائية فى خط قناة السويس، وهى العمليات التى كانت قد بدأت بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١، طلبت القيادة معونة عسكرية من الولايات المتحدة فى أكتوبر ١٩٥٢، غير أن الحكومة الأمريكية اشترطت قبول مصر الانضمام إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط، والتحالف مع أمريكا، وإيجاد نوع من التسوية للخلافات مع إسرائيل، وكل هذا تحت لافتة "حماية المنطقة من الخطر الشيوعى".

غير أن عبد الناصر الذى قال: إن الخطر الحقيقى على المنطقة ليس شيوعيا وإنما هو إسرائيلى فى المقام الأول، وإن الطريق إلى تحرير فلسطين يبدأ من القاهرة، بادر فى أكتوبر ١٩٥٣ وفى إطار الحرب الباردة بالتفكير فى الحصول على السلاح السوفييتى، وتدريب ضباط مصريين تدريباً سوفييتياً، وكلف مراد غالب بالسفر إلى موسكو لهذا الغرض، ولا بد أن الإدارة البريطانية

عرفت بأمر هذه الاتصالات بالسوفييت، إذ إنها فى أغسطس ١٩٥٤ وبعد توقيع اتفاقية الجلاء فى ١٧ يوليو ١٩٥٤ بالأحرف الأولى وقبل التصديق عليها (تم فى ١٧ أكتوبر من العام نفسه) رفعت الحظر الذى كانت قد فرضته على بيع الأسلحة لمصر منذ ١٩٥١ بعد إلغاء المعاهدة، وكانت قد أوقفت تنفيذ صفقة سلاح معقودة فى مايو ١٩٥٢.

ويبدو أن أحد أسباب تأخر السوفييت فى العمل على تسليح مصر وترددهم قرابة عامين منذ الاتصال بهم فى أكتوبر ١٩٥٣ يعود إلى الرؤية الماركسية للانقلابات التى يقوم بها العسكريون، لولا ما فرضته الحرب الباردة من الإحجام عن التردد، إن هذه الصفقة من الأسلحة الروسية-التشيكية كسرت أول ما كسرت طوق سياسة توازن القوى التى أعلنتها فرنسا وإنجلترا وأمريكا فى مايو ١٩٥٠ ومؤداها ألا يتفوق أى بلد عربى فى السلاح على إسرائيل، إذا امتلكت مصر سلاحاً لا تملكه إسرائيل أو أى قوة غربية من تجار السلاح، ولا تعرف وسائل الدفاع ضده، وكانت هذه الصفقة فى حد ذاتها بالإضافة إلى التوجهات العربية والاشتراكية لمصر الثورة وراء التفكير فى كيفية التخلص من عبد الناصر الذى أصبح يمثل زاوية حادة أمام مصالح القوى العالمية ويكرر بدرجة متطورة نمط شخصية محمد على باشا والخديو إسماعيل، ومن هنا كان لا بد من تدمير القوة العسكرية الجديدة لمصر فكان عدوان ١٩٥٦ ثم عدوان ١٩٦٧، وهذا هو الدور العظيم الذى قامت به ثورة يوليو فى تحديث الجيش حتى أصبح رمز القوة والشرف، وأصبحت الجندية فرض عين على كل مواطن بعد إلغاء البدلية التى جعلت من التجنيد واجب الفقراء فقط.

ولم يقتصر الأمر على التدريب والتسليح، وزيادة عدد الكتائب والوحدات، وكسر التوازن فى القوة العسكرية الذى فرضته القوى الغربية المتحالفة ضد العرب منذ ١٩٥٠، بل إن ثورة يوليو عملت على تنمية الوعى السياسى لدى المقاتل المصرى بالمفاهيم الثورية وقضايا التحرر الوطنى والقومى ضد الاستعمار وأشكاله المختلفة، وخلقت فيه روح الانتماء للوطن الصغير مصر باعتباره جزءاً من الوطن العربى الكبير، وقد تواكب هذا التثقيف مع عملية التثقيف السياسى فى الجبهة المدنية من خلال التنظيمات السياسية للثورة من هيئة التحرير والاتحاد القومى والاتحاد الاشتراكى ومنظمة الشباب الاشتراكى والتدريب

السياسى للعمال، وعلى هذا أصبح الجيش ليس مجرد آلة عسكرية تحترف القتال، بل لقد أصبح قوة سياسية أيضاً، أى أداة الحرب والسياسة معاً.

ورغم هذا التطور الهائل فى بناء الجيش المصرى، فإن نقاد ثورة يوليو يعيبون على قيادة الثورة أنها أقحمت الجيش فى السياسة وحولته من طبيعته العسكرية الصرفة، وهذا أمر غير مفهوم لأن الجيش الذى لا يحارب قضيته يصبح قوة مرتزقة تحارب مقابل المال شأن القاتل المحترف الذى يصوب طلقاته لصالح من يدفع، لقد صار الجيش المصرى مدرسة للوطنية كعهده دائماً على مدى التاريخ، وكان ليوليو الفضل فى إعادة غرس قيم الولاء والانتماء جنباً إلى جنب مع الاهتمام بالبناء المادى والتحديث فى الأسلحة والمعدات.

وبعد، إن الجيش المثقف سياسيا بقضايا وطنه وهو ما صنعته ثورة يوليو، هو خير أداة لحماية هذا الوطن من القوى المعادية له سواء أكانت خارجية أم داخلية.

مجلة النصر (القوات المسلحة)، أول يوليو ١٩٩٧.

الناصرية واللحظة الراهنة

لم تكن ثورة يوليو ١٩٥٢ مجرد انقلاب عسكرى كما يحلو لخصومها أن ينعتوها دائماً وأبداً coup d'etat وإنما كان الانقلاب على السلطة الحاكمة وسيلة أولية لغاية أكبر ألا وهى تغيير المجتمع تغييراً جذرياً، والحقيقة أن استخدام المصطلحات العلمية على غير دراية وعلم بأصولها وتداعياتها من شأنه أن يضلل القراء ويعبث بعقول البسطاء، فإذا جاء استخدام المصطلح ممن يحمل صفة المثقف ولقب "الأستاذ" تكون الطامة أكبر والمأساة أعظم، صحيح أن مصطلح الانقلاب قصد به العمل الذى يقوم به العسكريون، وأن مصطلح الثورة قصد به العمل الذى يقوم به المدنيون (الأهالى)، إلا أن القاموس السياسى لا يضع تفرقة دقيقة بين المصطلحين لأن الإطاحة بالسلطة القائمة بواسطة جماعة عسكرية أو بواسطة جماعة مدنية هو فى النهاية إجراء غير دستورى.

وفى كل الأحوال لا بد أن ننسب مصطلح الانقلاب إلى قائله، فالمصطلح أطلقه الفكر السياسى الغربى على الانقلابات العسكرية التى تطيح بالحكومات القائمة وتنتهى بجلوس العسكريين على كراسى الحكم دون إجراء تغيير يذكر فى أصول السياسات القائمة، وسواء أكان يوليو ١٩٥٢ انقلابا أم ثورة فإن الذى يهمنا فى هذا المقام تداعيات يوم الثالث والعشرين من يوليو من تاريخ مصر المعاصر فى النصف الثانى من القرن العشرين والذى يجعلنا نقول إن ما حدث هو الثورة وليس الانقلاب، ذلك أن الانقلاب يعنى استبدال سلطة حاكمة بسلطة أخرى دون تغيير فى المنهج العام، أما الثورة فإنها تعنى التغيير من خلال إرادة سلطة جديدة للحكم، التغيير الشامل الذى يشمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويخلق شخصية جديدة للمجتمع، ويكفى الضباط

الذين قاموا بالانقلاب- الثورة - فخرا أنهم غيروا المفهوم الثابت فى أدبيات الفكر السياسى الغربى عن دور الجيش من أنه أداة الطبقة الحاكمة.

على هذا الأساس ينبغى أن نفهم ثورة يوليو وفى إطار الظروف الموضوعية المصاحبة، ونفهم أيضاً ما الذى يمكن أن تمثله بعد ما يقرب من نصف قرن من قيامها وسط المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التى حكمت العلاقات بين جميع النظم السياسية منذ مطلع السبعينيات.

بعد استقرار الحكم فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ بدأ جمال عبد الناصر فى إرساء دعائم الحكم الجديد انطلاقا من حركة ثورة أطاحت بنظام ملكى بكل ما كان يمثله فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفى خلال عشر سنوات تقريبًا تحددت ملامح الحكم الثورى وفلسفته وعلاقاته فى تلك المجالات، واكدت الثورة قيمتها فى المحيط العالمى باعتبارها ثورة تحرر وطنى واجتماعى، وهكذا بدأت تجربة القطاع العام فى الإنتاج والخدمات بهدف تحقيق القوة الذاتية العسكرية والاقتصادية حيث أقيمت الصناعات الثقيلة التى لا يقبل عليها رأس المال الفردى، وتوفرت المنتجات الاستهلاكية بالأسعار التى تتناسب مع دخل الطبقة الوسطى وما دونها حيث لم يكن الهدف تحقيق الأرباح مثلما يستهدف صاحب رأس المال، ولو كان الربح هو هدف القطاع العام لكان من السهل اليسير تسعير المنتجات على أسس رأسمالية فيتحقق الربح دون نظر إلى توفير طلبات الطبقة الوسطى وما دونها، ودون الالتفات إلى الآثار الجانبية التى يمكن أن تنشأ عن هذه السياسة.

وأذكر فى هذا الخصوص أن صندوق النقد الدولى طلب من الحكومة المصرية رفع الدعم عن الإنتاج فقال عبد الناصر قولته الشهيرة "إن رفع الدعم معناه قيام ثورة فى اليوم التالى". من هنا كان السلام الاجتماعى حقيقة واقعة رغم سخط أركان النظام الملكى من أصحاب رءوس الأموال التجارية والصناعية والزراعية من هذه السياسات التى حالت بينهم وبين السيطرة التى كانوا يزاولونها بما يملكون من وسائل الإنتاج، ومع وجود القطاع العام ظل القطاع الخاص قائماً يزاول نشاطه فى الإنتاج والخدمات لكنه لم يحقق ربحاً ضخماً لوجود القطاع العام الذى يوفر الاحتياجات بالسعر المناسب، ولأن القطاع الخاص من جهة أخرى لم يكن يستطيع تجاوز التسعير الجبرى إلا فيما لا ينتجه القطاع العام، وهو أمر لم يكن قائماً إلا فى القليل النادر وفى بعض الخدمات الترفيهية.

وفى مجال الحياة السياسية تم إلغاء الأحزاب السياسية التى كانت تحتكر

العمل السياسى فى مصر قبل ١٩٥٢، وإحلال التنظيم السياسى الواحد الذى أخذ عدة أشكال كل منها كان يتفق مع مرحلة معينة من مراحل الثورة بداية من هيئة التحرير (١٩٥٣)، ثم الاتحاد القومى (١٩٥٦)، ثم الاتحاد الاشتراكى (١٩٦٢)، وحول التنظيم السياسى الواحد وقفت النقابات العمالية والفلاحية والمهنية ومنظمة الشباب تؤدى دورها فى تحقيق أهداف الثورة فى البناء والتنمية.

والحق أن خصوم الثورة أخذوا عليها إلغاء الأحزاب السياسية وإحلال التنظيم السياسى الواحد واعتبروا ذلك اتجاهاً فاشستياً وليس ديمقراطياً، غير أن هؤلاء النقاد الذين استعاروا المصطلح من وصف الغرب الرأسمالى لتجربة إيطاليا (الفاشية) وتجربة ألمانيا (النازية) فاتهم إدراك فلسفة إقامة حزب سياسى واحد فى طار الظروف الموضوعية القائمة. فالفاشية ومعناها فى الإيطالية "الجماعة المناضلة Fasci di comibatimento، والنازية ومعناها فى الألمانية الاشتراكية الوطنية National Zsocialism (N.Z.)، ضد الرأسمالية المتوحشة وضد الشيوعية المتطرفة نشأت من قلب الطبقة الوسطى وما دونها من شرائح وتولت الحكم بعد إقصاء طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب الاحتكارات الرأسمالية الكبيرة، ومن هنا شعرت زعامتها أنها وصلت إلى كرسى الحكم لتدير آلة السياسة وأجهزة الدولة لصالح الطبقة الوسطى بالدرجة الأولى، وأنها والحال كذلك تعبر عن أمانى وتطلعات أكبر نسبة من الجماهير ذات المصالح الواحدة فيما حدث من تغيير، وأن هذه الزعامة بهذه الكيفية لا يمكن أن تخون قضية من قامت لصالحهم أو تقف ضدهم، ومن ثم لم يعد هناك مبرر فى نظر السلطة الجديدة لوجود أحزاب أخرى تتصارع على الحكم لأن الواحد أصبح يعبر عن الكل، ومن هنا أيضاً تبلور مصطلح "الشعب وأعداء الشعب".. الشعب الذى قامت الثورة من أجله، واعداء الشعب الذين قامت الثورة عليهم وجردتهم من وسائل القوة والسيطرة.

هذا هو السياق الذى تحدد فيه قيام التنظيم السياسى الواحد، أما الذين يقولون إن التنظيم السياسى الواحد ليس من الديمقراطية فى شىء فإنهم يقعون ضحية عدم فهم المصطلح مرة أخرى، فالديمقراطية دون تفاصيل تاريخية منذ نشأتها فى صيغتها اليونانية وانتهاء بالوقت الراهن كانت وما زالت تعبر عن حكم صفوة اجتماعية معينة، وغالبا هى صفوة الأغنياء من أصحاب رءوس الأموال وكبار ملاك الأراضى الزراعية والعقارات ولم تكن فى يوم من الأيام وسيلة الفقراء أو الطبقة الوسطى للجلوس فى المقاعد النيابية، فهل إذا

تولت الطبقة الوسطى الحكم بتأييد من الفقراء يصبح الحكم فاشياً وغير ديمقراطى؟.

وفى مجال السياسات القومية والعلاقات الخارجية انتهت ثورة يوليو إلى حسم وجه مصر العربى، ومن ثم أصبحت القومية العربية أو العروبة محددا أساسيا فى التوجهات السياسية لحكومة الثورة حيث عملت على تقديم العون إلى الثورات التحررية العربية لكى تقوم هى نفسها بزيادة مساحة الرقعة الثورية فى المنطقة، وكان تحرير الشعب الفلسطينى فى مقدمة قضايا العروبة التى أعطاها عبد الناصر كل التأييد، ومما يدل على ذلك أنه حدد علاقة مصر بالعالم الخارجى بمدى موقف دول هذا العالم من قضية تحرير الشعب الفلسطينى من الاحتلال الإسرائيلى.

وقد فرضت هذه التوجهات على عبد الناصر الإيمان بمبدأ الحياد الإيجابى وعدم الانحياز فى محاولة للبحث عن طريق يبعده عن الاستقطاب لإحدى الكتلتين الشرقية والغربية اللتين كانتا تسيطران على العلاقات الدولية فى عنفوان الحرب الباردة، صحيح أن طريقه إلى التجربة الاشتراكية التى بدأت بتأميم رأس المال الأجنبى (عام ١٩٥٦ وما بعده)، ثم رأس المال المحلى (عام ١٩٦١ وما بعده) كانت تقربه إلى الشرق الشيوعى أكثر من الغرب الرأسمالى، إلا أنه احتفظ بمسافة بين المعسكرين تشعره بالاستقلال وعدم التبعية وعدم الانصياع وعدم الاستقطاب، وقد أدى هذا الموقف الوسطى إلى عدم رضا أى من الطرفين عنه وخاصة الغرب الرأسمالى الذى أخذ يعمل على إقصائه عن الحكم بمختلف الطرق والوسائل، وقد تحقق هذا بهزيمة يونيو ١٩٦٧ التى أفقدت الجماهير الثقة المطلقة فى النظام الثورى، ومهدت الطريق إلى التحول عن مجمل سياساته بالتدريج وتنكب طريق الثورة إلى طريق الإصلاح مرة أخرى.

فما الذى حدث منذ رحيل عبد الناصر؟، إن ما صنعه عبد الناصر فى عشر سنوات تقريبا تم التخلى عنه فى عشر سنوات مماثلة (١٩٧١-١٩٨١ أى فترة حكم السادات)، ومن الملاحظ فى هذا الخصوص أنه فى فترة الانتقال من سلطة لأخرى تستمد السلطة الجديدة قوة وجودها من انتقاد سياسات السلطة السابقة وإظهار سلبياتها مما يؤدى إلى التفاف قوى جماهيرية معينة حولها بدرجة أو بأخرى، وذلك دونما نظر إلى الآثار الجانبية التى قد تنتج عن هذه المواقف على المدى لبعيد، إذ المهم فى أعين السلطة الجديدة تحقيق تأييد جماهيرى تستند إليه فى الإجراءات.

وهكذا أصبحت الناصرية فى ميزان نقد السلطة الجديدة رمزا للشمولية وانعدام الحريات والانغلاق الاقتصادى والحرمان، والتوسع الخارجى بحثا عن بطولات أدت إلى هزائم، والتدخل فى شئون الأشقاء العرب تأكيداً للزعامة.. كل هذا دون البحث عن الأسباب ودون ربط النتائج بالظروف الموضوعية.. ولماذا عناء البحث والمطلوب إصدار أحكام إدانة لتبرير السياسات الجديدة!!

وعلى هذا بدأت سياسة الانفتاح الاقتصادى التى انتهت بفتح باب الاستيراد لجميع أنواع المواد الاستهلاكية التى "زغللت" الأبصار، وأيقظت الوحش الاستهلاكى النائم فى جوف البسطاء، ونما التطلع إلى استهلاك الجديد دون امتلاك قوة شرائية مناسبة مما أشعر الغالبية بالأزمة لعدم إمكانية التمتع بما يشاهدونه فى فترينات المحلات وعلى شاشات التلفيزيون مما قاد إلى مظاهر من الانحراف فى السلوك جعل بعض المراقبين يفسرون ما يحدث بوجود أزمة أخلاقية، ودخل رأس المال الأجنبى مرة أخرى بعد أن كان قد توقف منذ منتصف الخمسينيات، ولكن هذه المرة بضمانات مؤكدة بعدم التدخل فى سياساته لعل أهمها عدم الخضوع لقانون العمل المصرى، ثم بدأت سياسة التخلى عن الاقتصاد المركزى إلا من بقايا هامشية، وتطبيق سياسات الاقتصاد الحر لصالح رأس المال الخاص، ومن ثم العودة إلى علاقات الإنتاج التى كانت تعانى منها الطبقة العاملة والوسطى.

وفى مواجهة "الشمولية" تم إلغاء التنظيم السياسى الواحد وبدأت سياسة المنابر وتكوين الأحزاب وإنشاء الصحف والمجلات الحرة، وقد وصف هذا التحول بالاتجاه الديمقراطى، لكن الذى يتأمل فى برامج الأحزاب الجديدة يجدها لا تختلف فى شىء جوهرى أو فى شىء له قيمة تذكر مع الحزب الحاكم (الحزب الوطنى الذى تكونت عناصره الأساسية من خلاصات عناصر تنظيمات الثورة)، فليس هناك اختلاف حول السياسة الداخلية أو الخارجية فى المجمل العام، فإذا أضفنا إلى هذا أن هذه الأحزاب تتلقى إعانة مالية من الدولة للصرف منها على شئونها، أدركنا حدود صلاحياتها وتصرفاتها، اقتنعنا بعدم أهميتها وانعدام جدواها، كل ما أضافته إلى الحياة السياسية بعد الصراخ والتهويل من خلال الصحف التى أنشأتها والتى تحول فيها بعض كتاب الأعمدة والأبواب الثابتة إلى أقلام تحت الطلب وحسب المعلوم، رغم أن هذا يتم تحت شعار حماية الأخلاق السياسية العامة.

وفى مواجهة «التوسع الخارجى والتدخل فى شئون الأشقاء» تحت شعار العروبة، بدأ التخلى تدريجيا عن قضايا الوحدة العربية بدعوى أن الوحدة يجب أن تكون تلبية لإرادة شعبية وليس لإرادة الحكام، وهى دعوة غير مفهومة إلا من باب رفض الفكرة لأن الإرادة الشعبية لا بد وأن تجد من يعبر عنها قياديا، وتفتت التنسيق العربى وخاصة بعد اتفاقية ٢٦ مارس ١٩٧٩ مع إسرائيل رغم التمسك الظاهرى بكل ما هو عروبى، والنتيجة..عودة القومية العربية إلى حالة الجزر بعد أن كان مدها بلغ حداً بعيداً أخاف القوى المتربصة بالعرب بشكل عام، وأصيبت الجامعة العربية بحالة من الجمود إلا من مظاهر شكلية لا تغير من أمر التفكك العربى شيئاً، وبدأت الشخصية العربية فى التآكل والانكفاء على الذات الإقليمية أكثر وأكثر، وتصادف أن التقت هذه السياسات الجديدة مع مصالح الغرب الأوروبى- الأمريكى فأصبح العرب جميعا مهيئين للذوبان فى سوق العالمية الجديدة.

وبعد .. فى مطلع الثمانينيات والحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى لا تزال مشتعلة بحيث لم يعد أمام الشعوب خارج دائرة هذين المعسكرين سوى الانضمام تحت لواء أى منهما كتب روجر اوون Roger Owen أستاذ الاقتصاد بجامعة أكسفورد فى صحيفة شيكاجو تربيون "إن العالم بحاجة إلى إحياء كتلة الحياد الإيجابى التى كونها نهرو وناصر وتيتو فى منتصف الخمسينيات لإحداث توازن دولى مطلوب، وأظن أننا بحاجة إلى إحياء هذه السياسات التى كانت مصر الناصرية إحدى الدول التى صنعتها، وبحاجة أيضاً إلى السعى للوحدة العربية سعياً حقيقياً لمواجهة العالمية والاحتفاظ بالخصوصية، وبحاجة أيضاً إلى إحياء دور الدولة فى الاقتصاد مما يسمح بالمحافظة على ثروات البلد من أن تذهب إلى أيدى الأجانب، واستعادة المسئولية الاجتماعية للدولة حفاظا على الطبقة الوسطى من الانهيار بدلا من ترك هذه المسئولية إلى نشاط رأس المال الذى لا يقبل على مثل هذه الأمور إلا من باب البر والإحسان.

ولعل هذا ما تمثله الناصرية فى اللحظة الراهنة..

ولكن.. هل إذا دعونا إلى استعادة تلك المبادئ بقدر من التطوير لتكون ترياقاً للداء العضال نكون من أنصار الانغلاق والشمولية؟.

مجلة سطور، أول يوليو ١٩٩٨

ثورة يوليو وأوهام الثورة المضادة

من العجيب حقاً أن تستمر ثورة يوليو ١٩٥٢ ثمانية عشر عاماً فقط (١٩٥٢-١٩٧٠) وتستمر الثورة المضادة لها نصف قرن حتى الآن، والمثير للدهشة أن عناصر الثورة المضادة ظلت كامنة فى شقوقها خلال فترة الثورة منكفأة على ذاتها وتنافق الثوار ما شاء لها النفاق، وبعد أن مات الزعيم أخذت تطل برأسها من الشقوق تتحسس الطريق، فلما استشعرت الأمان وأدركت أن المرحلة التالية هى مرحلة التخلص من الناصرية ومن تراثها على نحو ما صرح به السادات لكيسنجر فى نوفمبر ١٩٧٣، خرجت من مخبئها وبدأت تسفر عن وجهها الحقيقى، وأخذت على عاتقها مهمة تجميل صورة السادات على حساب صورة عبد الناصر، وتزيّن للسادات كل ما يفعله، وتقبّح كل ما أنجزه عبد الناصر، وتطلق الأحكام هنا وهناك دون تعقل ودون ترو، وأسهمت كتاباتهم والحال كذلك فى تقسيم الأمة بين ناصريين وساداتيين دون مبرر، ذلك أن الثورة المضادة عمل ذاتى يعكس مصالح ذاتية بحتة، وعناصرها لا ترى فى الآخر إلا نفسها، وحركتها تقوم على الثأر من إنجازات الثورة التى نالت من امتيازاتها الاجتماعية، أما الثورة فإنها عملية تغيير جذرى للمجتمع وقلب لأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.

على أن الثورة المضادة تخفى حقيقة أسباب ثورتها، ولا تصرح بأنها تكمن فى ضياع الامتيازات الخاصة التى كانت تتمتع بها، وتلجأ بدلا من ذلك إلى العموميات، وإلى الربط بين جزئيات لا رابطة بينها أصلا لتبرير ما يقولون وما يفعلون، ومنذ السبعينيات وعناصر هذه الثورة تملأ الدنيا ضجيجاً وصخبا وعويلا فى مناسبات معينة.

ففى مناسبة ٢٣ يوليو نفسه تشرع أقلامها لتناقش ما إذا كان هذا اليوم يعد ثورة أم انقلابا أم حركة مباركة؟، وينتهون بطبيعة الحال إلى أنه انقلاب، وفى أفضل الحالات يصفونه بالحركة المباركة، ولكن لا يقولون ثورة أبدا، فإذا بحثنا فى المعايير التى استند إليها هؤلاء فى وصف ٢٣ يوليو بالانقلاب وليس بالثورة، لا نجد سوى ألفاظ دون معان إذ استخدموا القاموس السياسى الغربى الذى يصف العمل الذى يقوم به الجًيش بالانقلاب Coup d'etat ولم ينتبهوا إلى ان الفكر السياسى حدد الانقلاب بأنه الحركة التى تستبدل سلطة بسلطة أخرى دون أى مساس بأصول النظام وعلاقاته اقتصادياً واجتماعيا وسياسيا، وبمعنى آخر تغيير وجوه ربما لصالح قوى أخرى أكثر طموحاً لم تمكنها السلطة القائمة من قضاء مآربها، ولهذا توصف مثل هذه الحركات بأنها انقلاب داخل القصر، وهى صفة لازمت أغلب الانقلابات التى شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقية جنوب خط الاستواء وجنوب شرقى آسيا فى زمن الحرب الباردة.

كما لم ينتبه هؤلاء إلى أن المفكرين الماركسيين والشيوعيين قد تراجعوا عن وصف يوليو ١٩٥٢ بالانقلاب بعد أن أدركوا حقيقة التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية التى أحدثتها الثورة فى طريق العدل الاجتماعى والمجتمع اللاطبقى، ورغم كل هذه التحولات فإن عناصر الثورة المضادة فى مصر تتجمد عند القول بالانقلاب وليس بالثورة، ومن هؤلاء من ينأى بنفسه عن عملية التوصيف (انقلاب أم ثورة)، ويلجأ إلى قول آخر للإقلال من شأن الثورة والذين قاموا بها فيقولون إنها قامت بإشارة خضراء من الولايات المتحدة الأمريكية فيصبح الثوار والحال كذلك عملاء لوكالة المخابرات الأمريكية ينفذون سياساتها، مع أن السياسة الأمريكية آنذاك لم تكن قد لجأت بعد إلى صناعة الانقلابات وتجهيز عناصرها بمعرفة خبرائها، ومن ناحية أخرى لم تكشف هذه الوكالة عن وثائق فى هذا الخصوص وكان من السهل عليها أن تفعل ذلك لتحجيم عبد الناصر الذى رفع لواء النضال ضد الإمبريالية بكل أشكالها.

وعندما تأتى ذكرى مارس ١٩٥٤ تنهال أقلام الثورة المضادة بكاء على الديمقراطية ومرارة على الإطاحة بـ "قائد" الثورة محمد نجيب، وتنسج خيوطاً من الأهوال حول ما حدث مما يصلح للعرض على شاشة السينما التى لا يرى فيها المشاهد إلا كل ما هو من ضروب الخيال، وفى كل هذا يسقطون من حساباتهم عوامل كثيرة كانت وراء الإطاحة بالرجل، وفى مقدمتها أنه لم يكن من

تنظيم الضباط الأحرار لسبب بسيط أنه كان من جيل أقدم وأكبر سنا منهم بكثير، وأنه كما أصبح معروفا، فوتح بأمر الثورة قبيلها بقليل، أى أنه قبل أن ينسب إليه قيادة عمل من صنع غيره، والواضح من تصرفاته خلال عامين أن عناصر النظام القديم استقطبته، وأنه لم يكن موافقا على الإصلاح الزراعى، وأنه لعب مع عناصر الثورة المضادة فى أزمة مارس ولحسابها باسم الديمقراطية، وكان من الطبيعى أن يتخلص الذين قاموا بالثورة ممن زعموه عليهم وأمروه حتى تعود الثورة إلى مسارها، ومن العجيب أن تتجاهل كتابات الثورة المضادة ما كتبه محمد نجيب نفسه فى كتابه "مصير مصر" عن أن الخلاف بينه وبين جمال عبد الناصر كان حول الخطوة السياسية، وقد شبه محمد نجيب السلطة السياسية برغيف الخبز الذى يريد عبد الناصر أن يلتهمه دفعة واحدة أما هو فكان يفضل أن يقتطعه لقمة لقمة؟!، وهذا التشبيه هو بالضبط الفرق بين الإصلاح والثورة، إذ إن خطوة السياسيين القدامى منذ ١٩٢٤ كانت تقوم على مبدأ "خد وطالب"، أى خذ لقمة من الرغيف واطلب الباقى، وكانت النتيجة أنهم لم يقضموا إلا لقمة واحدة وهى معاهدة ١٩٣٦ وبشروط قاسية، أما فى الأمور الاجتماعية فلم يتقدم أولئك السياسيون القدامى بأى شىء لصالح التماسك الاجتماعى، والحجة كما أعلنتها عناصر الثورة المضادة فيما بعد أن القوى السياسية قبل ١٩٥٢ كانت مشغولة بالمسألة السياسية من حيث تحقيق جلاء الإنجليز الذى لم يتم حتى ١٩٥٢، وبالتالى لم تلق بالا بالمشكلة الاجتماعية.

فإذا جاءت ذكرى العدوان الثلاثى ١٩٥٦ انبرت أقلام الثورة المضادة للقول إن انسحاب قوات العدوان كانت انتصاراً سياسياً بفعل الموقف الأمريكى- السوفييتى، وليس انتصاراً عسكرياً؟!، يا سلام !!، ترى ما مغزى هذا التفتيت فى المعانى؟..لا بأس..ثم نراهم يبحثون عن أسباب العدوان فلا يجدون إلا تأميم قناة السويس، ثم يبدون أسفهم لتسرع عبد الناصر فى التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ على حين كان امتياز الشركة التى تمتلك القناة وتمتلك مصر معها سينتهى طبيعيا فى ١٩٦٨، وعبثا تحاول استحضار التاريخ البعيد والقريب لإقناع هؤلاء القوم بأن أصحاب الشركة لم يكن لديهم الاستعداد ولا النية لترك القناة والخروج من مصر، وأنهم حاولوا فى ١٩٠٩ تمديد أجلها ٤٠ سنة أخرى بعد انتهاء مدة الـ ٩٩ سنة المتفق عليها أى تنتهى فى نوفمبر ٢٠٠٨، لولا قيام

الزعيم محمد فريد بفضح المحاولة، وكانت أحد أسباب اغتيال بطرس غالى رئيس الوزراء، إلخ، ولا يفكر أحد من تلك العناصر فى أن يشعر بالكرامة للثأر ممن امتصوا دماء أهلنا فى حفر القناة، ونهبوا ثروات إيرادات المرور كانت كفيلة بترقية حال الشعب المصرى.

ومن العجيب أنه عندما أقدم مصطفى النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ من طرف واحد وخلافا لما تقضى به نصوص المعاهدة التى اشترطت موافقة الطرفين على أى تعديل أو إلغاء، صفق المواطنون له طويلا رغم أن هذه الخطوة أدت إلى العمل الفدائى فى منطقة قناة السويس الذى راح ضحيته مئات من العمال البسطاء الذين تشردوا، وعشرات من عساكر "بلوكات النظام" وضباطهم ولم يقل أى أحد للنحاس باشا، لماذا أقدمت على إلغاء المعاهدة فى ١٩٥١ وكانت ستنتهى تلقائيا وطبيعيا بعد خمس سنوات (فى أغسطس ١٩٥٦) لأن مدة المعاهدة عشرون سنة (١٩٣٦-١٩٥٦)، وتسببت فى وقوع الوطن فى كارثة، أما عندما يقدم جمال عبد الناصر على تأميم القناة فى يوليو ١٩٥٦ يلومونه على تسرعه لإلغاء شىء كان سينتهى تلقائيا بعد اثنى عشر عاماً، فأى معايير مختلة فى الحكم على الظاهرة الواحدة؟.

ولما انتصر عبد الناصر فى معركة بناء السد العالى وتم تحويل مجرى نهر النيل فى ١٩٦٤ وأصبح السد العالى حقيقة واقعة، لم تجد عناصر الثورة المضادة سوى القول إن السد العالى أدى إلى حرمان الأراضى الزراعية من طمى النيل وأن الأرض (طبلت) وأن درجة الحرارة ارتفعت فى مصر، وكأنه لم يكن فى مصر خزان أسوان تم بناؤه فى ١٩٠٢ وتمت تعليته مرتين فى ١٩١١ وفى ١٩٣٢، وقناطر تحجز مسطحات من المياه وراءها، أم ترى أن الخزان والقناطر التى أقيمت قبل ١٩٥٢ لم ينتج عنها ارتفاع فى الحرارة أو تطبيل الأرض؛ لأنها أقيمت فى عهد الملكية، ولماذا لا نبحث عن العوامل الحقيقية وراء تغير المناخ وتدهور خصوبة التربة بدلا من الجرى وراء ترهات تعوزها الأدلة العلمية، ولكن، متى كان للحقد أدلة علمية، ولكم أحرجهم الرئيس مبارك كثيرا عندما صرح بأن السد العالى حمى مصر من سبع سنوات عجاف لم تهطل فيها الأمطار على أعالى الحبشة مما نتج عنه تصحر أراض كثيرة فى أفريقيا.

أما فى مناسبة ٢٢ فبراير ١٩٥٨، يوم الوحدة العربية بين مصر وسوريا، فيبدأ صوت الانهزامية فى أقلام الثورة المضادة بسؤال يقطر جهلا، ما الذى

جنته مصر من الطريق العربى؟، ولماذا بددت ثرواتها وأموالها للصرف على تحرر العرب؟، ألم يكن أولادنا أولى بتلك الأموال؟ إلخ، إن عناصر الثورة المضادة فى هذا الموقف تصدر عن نظرة ذاتية بحتة وبراجماتية خالصة لأنها تقيس الحركة بالمردود الذى تستفيد منه مباشرة.. فإذا لم يدخل جيب أحد منهم أموال؛ بسبب دعم الثورة لحركة التحرر العربى يصبح الجهد المبذول فى هذا الطريق هباء وسدى، أما عندما تدخل الأموال جيوبهم من هجاء عبد الناصر لصالح الثورة العربية المضادة، فهنا تحيا العروبة، وتفرد المساحات للكتابة عن حكمة أمراء النفط فى إدارة شئون شعوبهم وثرواتهم.

وفى هذا الشأن لم يفكر هؤلاء فى قيمة الدور الذى قام به عبد الناصر ليس فقط من أجل العروبة بل من أجل مصر فى المقام الأول ذلك أن نجاح ثورة يوليو فى جعل جلاء الإنجليز عن مصر حقيقة واقعة فى ١٨ يونيو ١٩٥٦ كان إيذانا بانهيار النفوذ البريطانى فى الخليج والجنوب العربى وغروب شمس الاحتلال العسكرى، وكانت قوى الاحتلال الأجنبى قد رأت فى ثورة يوليو المحرض الأساسى على استنفار العرب للسعى نحو التحرر، ومن ثم رأت خنق الثورة فى مصر حتى تكون عبرة لمن تسول له نفسه من الوطنيين العرب التحرك ضد النفوذ الأجنبى، ومن ثم رأى عبد الناصر أن توسيع رقعة الثورة العربية ضد النفوذ الأجنبى يقوى من دعائم الثورة فى مصر ويثبت أقدامها، وقد بات معروفاً أن دعم ناصر لثورة الجزائر فى نوفمبر ١٩٥٤ كان أحد أسباب تحمس فرنسا للاشتراك فى العدوان الثلاثى ١٩٥٦، وليس فقط تأميم قناة السويس التى كان أغلب رأسمالها فرنسيا فى الغالب، وكان هذا ما فعلته الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية والثورة الروسية ومن قبلها الإمبراطوريات الكبرى من باب تأمين ظهرها بتوسيع نطاق مجالها، والولايات المتحدة الأمريكية لا تزال حتى يومنا هذا تقوم بتأمين مصالحها ووجودها بالوقوف ضد أى حركة فوق الكرة الأرضية تستشعر فيها أى درجة من درجات الخطر على أمنها القومى يوما ما حتى ولو بعد ألف عام، ولكن عندما تفعل مصر الثورة ما يؤمنها تقوم الدنيا ولا تقعد.

والحقيقة أن سياسة ناصر تجاه العرب والعروبة أدت إلى ترسيخ العزة الوطنية واستعادة الكرامة المفقودة بين العرب، وهى موروثات إيجابية من الشيم العربية، وأصبحت العروبة عند جمهرة العرب رداء من العزة يفخر به كل من

يرتديه، وأصبح الانتماء للعروبة مقدماً على الانتماء للوطن المحدود، وكيف لا، ألم يحقق عبد الناصر حلم العرب فى الوحدة، وحدة الهدف على الأقل قبل وحدة الصف بعد أكثر من ثمانين عاما من الدعوة إليها (١٨٧٤)، لاقى فيها دعاة العروبة وأنصارها كل صنوف الملاحقة والاضطهاد ابتداء من "الخلافة العثمانية" وانتهاء بالقوى الأوروبية، ألم يقل عبد الناصر إن على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل، وإن نفط العرب للعرب، ألم يكن وراء إجبار شركات النفط الأجنبية على تعديل اتفاقياتها مع بلدان النفط العربية مما أدى إلى تمتع حكام تلك البلاد بالثروة التى استخدمها نفر من الصفوات الحاكمة لمحاربة الوحدة العربية جريا وراء وهّم الوحدة الإسلامية، وفى النهاية كشفت الوقائع أن أموال نفط العرب تصب فى بلاد الغرب الرأسمالى ولا يصل منها إلى البلاد الإسلامية والعربية إلا النزر اليسير.

وأذكر فى هذا الخصوص أن إذاعة قطر استضافت فى مارس ١٩٨٤ أحمد سعيد الإذاعى الشهير بإذاعة صوت العرب فى لقاء مفتوح نوهت عنه وأذاعت رقم الاتصال التليفونى به، ولقد أسعدنى أن أستمع إلى اتصالات تليفونية من السعودية ومن بلدان خليجية أخرى تتحدث مع أحمد سعيد بعد مرور سنوات طويلة وقال له أحدهم: إنك تذكرنا بأيام مجد العرب وأيام العزة والكرامة.

إن عناصر الثورة المضادة فى مصر لم تدرك أهمية دور عبد الناصر العربى وأنه كان فى صالح مصر قبل أن يكون فى صالح العروبة، وكان عبد الناصر فى هذا يعبر عن استراتيجية مصرية قديمة تحددت بالموقع الجغرافى من قديم من أيام الفراعنة إلى أيام محمد على باشا، بل إن الملك فاروق كان يعارض أى تقارب عربى لا تكون مصر فيه القائدة والزعيمة، ومن هنا كان يتمحور مع العربية السعودية ضد التقارب الهاشمى بين الأردن والعراق، ولم يتخل فاروق عن تلك المناورات إلا بعد أن انتهى ميثاق الجامعة العربية إلى أن تكون القاهرة مقر الجامعة وأن يكون أمينها العام مصريًا.

لم يدرك خصوم ثورة يوليو حقيقة هذا الاتجاه العربى القديم لمصر الذى يتفق مع الموقع الجغرافى والمصالح الاستراتيجية العليا، ولم يروا فيه غير هدر للأموال طلبا للزعامة على حين أن قوى الغرب الأوروبى-الأمريكى المعادية أدركت أهمية دور مصر العربى وخطورته على مصالحها، وهو ذلك الإدراك

الذى تمثل فى سياسات هذه القوى نحو كيفية عزل مصر عن العروبة، أو أن تتخلص مصر فى سياساتها من محور العروبة حتى يتم التوصل إلى مصالحة مع إسرائيل، ومن ثم كان دخول أنور السادات فى عملية "السلام" إيذاناً بانفراط العقد العربى الذى كان ينتظم من أجل حماية الحقوق الفلسطينية على الأقل.

فإذا جاء الخامس من يونيو فهذا هو يوم النحيب الأكبر ويوم العويل الطويل؛ لأن عبد الناصر تسبب فى الهزيمة طلبا للزعامة، فلماذا -هم يقولون- يمد بصره عبر الحدود، ولماذا ينتصر لسوريا التى تهددها إسرائيل، ومن باب السخرية يقول أحد أقطاب الثورة المضادة إن عبد الناصر أخرج الإنجليز من مصر ١٩٥٦ وجاء باليهود فى ١٩٦٧؟!، يحدث هذا الفهم مجردا من السياق ودون ربطه بحركة العروبة عند عبد الناصر منذ تأييده لثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ لدرجة المواجهة الخفية مع السعودية، ودون ربطه بالتوجه نحو الاشتراكية قبل ذلك بعام، والأخذ بالتخطيط المركزى للاقتصاد ووضع الخطط المرحلية وتصفية بقايا الإقطاع فى ١٩٦٥، والإفراج عن الشيوعيين ودخولهم تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى، يحدث كل هذا ولا يتوقف أنصار الثورة المضادة عند الأسباب بقدر ما يتجمدون عن نقطة الهزيمة، وعندما أعلن عبد الناصر عن مسئوليته عن الهزيمة وتنحيه عن السلطة، وما تلا ذلك من اندفاع الجماهير من كل صوب وحدب تطالبه بالبقاء، لا تجد هذه الأقلام من تفسير سوى أن هذه الجموع مخمورة وقد سيقت إلى الساحة مرغمة بقوة التنظيم السياسى، فإذا تجاوزنا هذه الفرية ووافقنا الثورة المضادة فى تحليلها، فمن الذى دفع بجماهير عربية فى سوريا ولبنان والعراق تطالبه بالبقاء، فمن الذى دفع بالجماهير إلى تشييع عبد الناصر إلى مثواه الأخير، وما الذى يجعل الناس تبيت ثلاث ليالٍ فى ميدان التحرير والشوارع الجانبية انتظاراً لخروج الجثمان من مقر مجلس قيادة الثورة.

وأما إشعال حرب الاستنزاف بعد هزيمة ١٩٦٧ التى كانت مقدمة إلى عبور أكتوبر ١٩٧٣ من حيث الاستعداد، لا يجد فيها أنصار الثورة المضادة سوى نوع من صحوة الموت وتراشق بالحجارة، فإذا أصر أبناء ثورة يوليو على أن حرب الاستنزاف التى استشهد فيها عبد المنعم رياض دليل على أن عبد الناصر رفض الهزيمة، قال أحد أقطاب الثورة المضادة: إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ منبتة الصلة مع حرب الاستنزاف والحقيقة أن الناصريين على حق عندما يوافقون على هذا

القـول؛ لأن حـرب أكتـوبر فى رأيهم انتـهت إلى تصـفـيـة العـروبة وهو مـا لم تكن تستهدفه حرب الاستنزاف فحق القول بانتفاء العلاقة بين الحربين.

ولما بدأت مـرحلة "السلام" مع إسـرائيل بقيادة السادات أعلنت قوى المعـارضة المصرية والعربية أن المباحثات منذ فك الاشتباك إلى توقيع المعاهدة فى مارس ١٩٧٩ مرورا بمباحثات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ أهدرت العروبة ومزقت الرداء الذى جمع العرب من المحيط إلى الخليج بمعنى أن السادات أقدم على تصفية العروبة وترك الفلسطينيين فى العراء، وعندئذ تنبرى أقلام الثورة المضادة بنفى شبهة التصفية عن السادات وإلقائها على كاهل عبد الناصر الذى جاء باليهود فى ١٩٦٧، وتقول إن عبد الناصر كان يتصل سراً بإسرائيل من أجل توقيع اتفاقية، وهذا قياس أرسطى أجوف لأن المباحثات السرية كانت قد بدأت بعد توقيع هدنة رودوس ١٩٤٩ فى عهد الملكية، ولا ينكر الناصريون الاتصالات السرية لكن هناك فارقاً بين قاعدة الاتصالات بين النظامين، فالقاعدة عند عبد الناصر فى السلام القائم على العدل، والقاعدة عند السادات هى السلام فقط ودون مقابل مادام أنه اختزل أسباب الصراع فى وجود حواجز نفسية، وتحول العدو التقليدى عنده إلى صديق وشريك على حين أن عبد الناصر كان يردد دائماً: إنه إذا ما امتدحه عدوه التقليدى، فهذا معناه أنه فى الطريق الخطأ، أى يسير فى طريق العدو نفسه.

ولا بد من الانتقال إلى زاوية أخرى فى تاريخ الثورة ومواقف الثورة المضادة التى تتعلق بالسياسات الاجتماعية، فلقد أقامت ثورة يوليو دعائم مجتمع العدالة الاجتماعية منذ اليوم الأول وقبل أن تخطو خطواتها الحاسمة فى التطبيق الاشتراكى (يوليو ١٩٦١)، ففى سبتمبر ١٩٥٢ تم تحديد الملكية الزراعية فاتسع حجم صغار ملاك الأراضى الزراعية الذى كان بعضهم معدماً، وفى ديسمبر من العام نفسه صدرت قوانين حماية الطبقة العاملة من الفصل التعسفى (الاستغناء)، وفى يوليو ١٩٦١ أقيمت قاعدة للقطاع العام على أنقاض حكم الطبقة الرأسمالية الصناعية والتجارية وتم بذلك تجريد "الأرستقراطية" المصرية فى الريف والمدينة من سلاح القوة الاقتصادية الذى كانت ترفعه ضد العمال والفلاحين وعناصر الطبقة الوسطى من الموظفين والفنيين، وكانت هذه الإجراءات أكبر ضربة وجهت لسيطرة رأس المال على الحكم وتحالفه مع الاستعمار، ومن المعروف أن هذه "الارستقراطية" التى نمت فى أحضان الدولة

بفعل قوانين التملك منذ أواخر القرن التاسع عشر كانت أكبر حليف للنفوذ البريطانى، فهى المسئولة عن تصفية ثورة ١٩١٩ عندما وقفت شرائحها العليا ضد سعد زغلول فى سياسات العنف وتشدده فى الحقوق الوطنية، وقبلت التصالح مع الإنجليز فيما عرف بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وخرجت من الوفد لتشكل أحزابها الخاصة التى تعبر عن مصالحها فى المسيرة (الأحرار الدستوريون بزعامة عدلى يكن، وحزب الشعب بزعامة إسماعيل صدقى على وجه الخصوص)، وهى التى قبلت الشروط العسكرية فى معاهدة ١٩٣٦ عندما لوّح الإنجليز بمساعدتها فى إلغاء الامتيازات الأجنبية، وهو ما تحقق فى "مونتريه" ١٩٣٧، وكانت الامتيازات تمثل عقبة شديدة أمام المصالح الاقتصادية لتلك الأرستقراطية، وهذه الطبقة هى التى وقفت ضد حركة العمال والطلاب فى أحداث فبراير ١٩٤٦، واعتقلت عناصر الحركة الشيوعية أيام إسماعيل صدقى فى يوليو من العام نفسه، وهى التى وجهت ثورات الفلاحين فى عام ١٩٥٠-١٩٥١ فى قرى "بهوت و"ديرب نجم" وغيرها، وهى التى وقفت ضد مشروع محمد خطاب الذى قدمه لمجلس الشيوخ فى ١٩٤٥ لتحديد الملكية الزراعية الكبيرة مع أنه كان مشروعًا إصلاحياً وليس ثورياً، وهى التى وقفت ضد زيادة ميزانية التعليم الإلزامى فى ١٩٣٢ لأن تعليم أولاد الفلاحين يعد طفرة كبرى تغير من الطبيعة الخشنة للفلاح على حد تبريرات محمد عزيز أباظة باشا عند مناقشة الموضوع فى مجلس النواب، وغير ذلك كثير وكثير من مواقف تلك الأرستقراطية ومن تحالف معها ضد مصالح جمهرة الشعب المصرى.

غير أن عناصر الثورة المضادة تتجاهل كل تلك السياسات الثابتة تاريخياً وتتغافل عنها، وتثير مسائل لا علاقة لها بحقيقة التطور الذى شهدته مصر الثورة ويحلو لها أن تقول إن عبد الناصر قضى على الحريات السياسية عندما ألغى الأحزاب (يناير ١٩٥٣)، وأقام التنظيم السياسى الواحد، وأنه قضى بذلك على الليبرالية، وعندما نتأمل فى حقيقة هذه الحريات التى يتباكون عليها نكتشف أن المقصود حرية أصحاب رأس المال فى إقامة أحزابهم، أى العودة مرة أخرى إلى ما قامت الثورة ضده، وأما الليبرالية التى يشيرون إليها قبل ١٩٥٢ فتتلخص فى رأيهم فى التعددية السياسية، والحقيقة أن تلك التعددية كما تثبتها وقائع التاريخ كانت شكلية أكثر منها موضوعية، فالأحزاب التى كانت تتداول

السلطة فيما بينها فى إطار دستور ١٩٢٣ خرجت كلها من الوفد، وجميعها أحزاب طبقية تمثل مصالح كبار الملاك الزراعيين وأصحاب رأس المال الصناعى والتجارى، أى أنها بمعنى آخر حزب واحد تفرق فى أكثر من فرع، والتداول يتم فيما بينها، أما التجمعات السياسية الأخرى التى تمثل مصالح الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين وأبرزها الحركة الشيوعية وكل من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة إلى حد ما، فكانت مبعدة عن البرلمان (السلطة التشريعية)، وعن الوزارة (السلطة التنفيذية)، فأى تعددية، وأى تداول، وأى ليبرالية تلك التى كان الملك بمقتضاها يطيح بأى وزارة منتخبة حسبما يرى، ويأتى بعناصر طيّعة فيما عرف برجال القصر، وأما حرية الصحافة والفكر فى إطار تلك الليبرالية فلم تكن مكفولة بمقتضى دستور ١٩٢٣ نفسه الذى كان يحافظ على الإطار السياسى والاجتماعى لنظام الحكم، فقبل الدستور كان قانون المطبوعات قائماً منذ عام ١٨٨١، وعندما قامت الثورة بإلغاء الأحزاب التى كانت تمثل مصالح الأرستقراطية، أحلت محلها التنظيم السياسى الواحد، وتحددت معه قوى الشعب وقوى أعداء الشعب، وطبقا للمتغير السياسى الجديد تقرر تحديد نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى كل وحدات التنظيم السياسى وكذا مجلس الأمة، غير أن أحد أقطاب الثورة المضادة يصف هذا المبدأ بأنه مجرد "رشوة" للعمال والفلاحين حتى يغمضوا أعينهم عن "انحرافات" الثورة، هل بعد كل هذا يمكن أن يقال إن "الأرستقراطية" مكلفة بإحداث التغيير الاجتماعى لولا أن الظروف لم تسمح لها بذلك، ألم تكن متربعة على دست الحكم طوال نصف قرن أو يزيد قبل ١٩٥٢ ولم تفعل إلا كل ما يتعارض مع مصالح العمال والفلاحين.

وبعد، أن تبقى الثورة لمدة ثمانية عشر عاماً، وتستمر الثورة المضادة إلى ما لانهاية، لدليل على حيوية هذه الثورة وعظمتها وعمق ما قامت به من تغيير على المستوى المحلى والقومى والعالمى، ودليل أيضاً على بؤس الثورة المضادة وإفلاس أسلحتها من "تلطيش" صفحات التاريخ اعتماداً على ضعف ذاكرة الناس أو انصرافهم عن الماضى والانشغال بالمستقبل.

ومن ناحية أخرى فإن الثورة المضادة لا تعنى اختلافا فى الرأى، فالمؤرخون وغيرهم لا يزالون مختلفين حول التجارب الكبرى فى تاريخ المجتمعات: حول الدولة العثمانية، والثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية وحملتها على مصر، والثورة الروسية، إلخ، ولكنهم لا يسبون زعماءها، ولا ينصبون لهم المشانق،

ويطالبون بشطبهم من سجلات التاريخ، والخلاف الموضوعى بين المفكرين قد ينتهى بإمكانية تغيير وجهات النظر، لكن الرأى الذاتى يصعب أن يتخلى صاحبه عنه، وهذا ما تمثله عناصر الثورة المضادة لثورة يوليو ١٩٥٢.

والخلاصة أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر ثورة وطنية قاومت الاستعمار قديمه وجديده بضراوة، ورسخت قيم الكرامة والعزة والفخر فى زمن الحرب الباردة التى لم تكن تقبل بغير الاستقطاب، وعظّمت من شأن الخصوصية العربية فى مواجهة السياسات التى أرادت ولا تزال، ابتلاع العرب وإخراجهم من التاريخ رغم أن عبد الناصر انكسر فى النهاية أمام جبروت القوى العالمية بمساعدة قوى الثورة المضادة التى أتقنت عناصرها لعبة التوازنات، والتخفى عند الخطر، والتقية فى الوقت المناسب، سلحتها من "تلطيش" صفحات أى شىء لصالح التماسك الاجتماعى، والحجة كما أعلنتها عناصر الثورة المضادة فيما بعد أن القوى السياسية قبل ١٩٥٢ كانت مشغولة بالمسألة السياسية، فى تحقيق الجلاء الإنجليزي الذى لم يتم حتى ١٩٥٢ وبالتالى لم تلقَ بالاً بالمشكلة الاجتماعية.

مجلة سطور، أول أغسطس ١٩٩٩

زعيم ضد الأحلاف

عندما ألغى مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ معاهدة ١٩٣٦ بعد مفاوضات متعثرة خاضتها الحكومات المصرية مع بريطانيا منذ ١٩٤٦ اعترضت بريطانيا على إلغاء المعاهدة من طرف واحد؛ لأنه يتعارض مع شروط المعاهدة التى تقضى بضرورة موافقة الطرفين، وفى الوقت الذى بدأت فيه بريطانيا تستعد لمعاقبة مصر قانونياً على هذا الإجراء المفاجئ عرضت الحكومة الأمريكية على مصطفى النحاس أن تؤيده فى موقفه من إلغاء المعاهدة فى مقابل أن تدخل مصر فى المشروع الرباعى لقيادة الشرق الأوسط Middle East Command الذى كانت الحكومة الأمريكية قد صاغته فى ١٩٥١، غير أن النحاس باشا الذى تخلص من معاهدة ١٩٣٦ وقيودها لم يشأ أن يربط مصر مرة أخرى بتحالفات جديدة تخفى وراءها ذات المطامع الاستعمارية القديمة، وقبل أن تفوق بريطانيا من صدمة إلغاء المعاهدة خرج النحاس من الحكم بعد احتراق القاهرة (٢٦ يناير ١٩٥٢)، وسرعان ما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر وبدأت موازين القوى فى المنطقة تتغير.

غير أن الحكومة الأمريكية لم تتوقف عن محاولات ربط منطقة الشرق الأوسط بسياسة الأحلاف، وكانت الحكومة الأمريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قد أخذت تعد العدة لقيادة الغرب الأوروبى فى معركته ضد المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفييتى فيما عرف بالحرب الباردة، وكان سلاح الولايات المتحدة فى هذا الخصوص يعتمد على تقديم المعونات المادية للدول التى تعانى أزمة اقتصادية حتى لا تتمكن الأحزاب الشيوعية فى هذه البلاد من الاستيلاء على الحكم ومن ثم زيادة مساحة المعسكر الشرقى، وكانت أولى

الخطوات فى هذا السبيل مشروع مارشال ١٩٤٧ ثم مشروع ترومان ١٩٤٩(النقطة الرابعة)، ثم العمل على ربط هذه الدول بتحالفات تحاصر الاتحاد السوفييتى منعاً لتسرب مبادئه للدول المجاورة وفى مقدمتها بلدان الشرق الأوسط التى تحتل المنطقة الجنوبية الشرقية للاتحاد السوفييتى، وبدأت الحكومة الأمريكية سياسة الأحلاف بحلف الأطلنطى ١٩٤٩ أعقبه البيان الثلاثى ١٩٥٠ بينها وبين إنجلترا وفرنسا لضمان التوازن فى الشرق الأوسط استباقاً لمحادثات اتفاقية الدفاع العربى المشترك.

وفى ربيع ١٩٥٣ وكان قد مضى على قيام ثورة يوليو بضعة شهور قام جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكية بزيارة للقاهرة ليعرض على عبد الناصر الخطط التى وضعها لإقامة "حزام" من التحالفات على طول الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتى لمحاصرته والحيلولة دون تسرب نفوذه خارج حدوده، وقد عرف باسم الحزام الشمالى Northern Tire وذلك باقامة حلف دفاعى باسم منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط Middle East defence Organization يعزز هذا الحزام الشمالى، وبعد أن استمع عبد الناصر جيداً لشرح دالاس سأله عن سبب هذا الحلف فقال: لحماية الشرق الأوسط من الخطر الشيوعى، فأجابه عبد الناصر قائلاً: إن الخطر على الشرق الأوسط يأتى من إسرائيل وليس من الشيوعية، وفاجأ دالاس بقوله: إننا نعارض الاشتراك فى أى أحلاف مع أية دولة أجنبية لأن لدينا أسبابا قوية تدفعنا إلى الشك فيها ولأن شعوبنا لن تؤيد أية حكومة تشترك فى مثل هذه الأحلاف.

ولما راح دالاس يتجول فى دول المنطقة لتسويق مشروع أحزمة التحالف هاجمه عبد الناصر وصرح لمراسل صحيفة نيوز آند وورلد ريبورت News and World Report (٣١ أغسطس ١٩٥٤): إن الدول العربية لا يمكن أن تدخل مع الغرب فى أى مشروع للدفاع عن الشرق الأوسط، وكان هذا التصريح قبل أن يتم توقيع اتفاقية الجلاء عن مصر (١٩٥٤/١٠/١٧)، وهنا أدرك السياسيون الأمريكيون مبكراً أن عبد الناصر لا يمكن أن ينطوى تحت جناح التحالفات التى يعدونها لمحاصرة الاتحاد السوفييتى، بل إنه سوف يحول دون انخراط العرب فى مثل هذه التحالفات؛ لأنه أصبح يتكلم باسم شعوب المنطقة،

ورغم هذا فإن الحكومة الأمريكية لم تيأس من ربط الشرق الأوسط وفى

مقدمته مصر باستراتيجية التحالفات المعادية للمعسكر الشيوعى فكان حلف بغداد ١٩٥٥ وجهاً جديداً حاربه عبد الناصر ونجح فى إسقاط اتساعه بعد معركة شرسة أعلن بعدها " إن إصرار شعبنا على محاربة الأحلاف العسكرية التى تريد أن تجر الشعوب رغم إرادتها إلى ذلك الاستعمار كان صوتاً عالياً بالحق ارتفع فى جميع المجالات منبهاً ومحذراً ".

هكذا أصبح عبد الناصر يمثل مشكلة كبرى وعقبة كأداء أمام سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم الثالث وفى مقدمته الشرق الأوسط خاصة بعد أن حضر مؤتمر باندونج (أبريل ١٩٥٥) الذى ضم الشعوب التى كانت مستعمرات لأوروبا الغربية ومناطق نفوذ لها منذ القرن السادس عشر، ونجح عبد الناصر مع تيتو (يوغوسلافيا) ونهرو (الهند) فى صياغة مبدأ الحياد الايجابى فى مواجهة سياسة الأحلاف الأمريكية، وتكوين منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، وبعد خمسة أشهر من باندونج حصل عبد الناصر على صفقة الأسلحة التشيكية (سبتمبر ١٩٥٥) التى كسرت توازن السلاح فى الشرق الأوسط، وكان الغرب الأوروبى-الأمريكى يحفظ هذا التوازن بين العرب وإسرائيل باعتباره المحتكر الوحيد لتوريد السلاح.

وعند ذاك قالت النيويورك تايمز "إن مصر تلعب بالنار "(١٩٥٥/٩/٢٩)، وصرح عبد الناصر بدوره "إن مصر طلبت من الولايات المتحدة بإلحاح تزويدها بالسلاح، وقلنا إننا سنطلب من روسيا لو رفض طلبنا، ولكن الولايات المتحدة اعتقدت أننا نخدعها وأننا نلجأ إلى الابتزاز عن طريق التهديد"، وأكثر من هذا فاجأ عبد الناصر الحكومة الأمريكية باعترافه بالصين الشيوعية (١٦ مايو ١٩٥٦)، وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلن مبدأه فى العلاقات الدولية "نسالم من يسالمنا ونعادى من يعادينا".

وتلقت الحكومة الأمريكية الصفعة بابتسامة صفراء مصطنعة أصبحت إحدى علامات شخصية السياسى الأمريكى فى وقت الشدة والانكسار، وكأنها لا تبالى، ولا تيأس، وتأخذ أجهزتها فى صياغة مشروعات أخرى بأسماء جديدة لحماية المصالح الاستراتيجية، ذلك أن المسألة بالنسبة للسوق الرأسمالى مسألة حياة أو موت.

وتمضى الحوادث وتخرج إنجلترا من مصر (١٨ يونية ١٩٥٦) بمقتضى اتفاقية الجلاء، ويقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦)

بعد أن رفضت أمريكا تمويل بناء السد العالى كما هو معروف، ويفرض العدوان على مصر بتحالف انجلو-فرنسى إسرائيلى (أكتوبر ١٩٥٦)، وتنتصر إرادة مصر، وتجد الحكومة الأمريكية فى الموقف فرصة للتقرب من مصر خاصة أن العدوان تم من وراء ظهرها وهى منشغلة بمساعدة المجر ضد التوغل السوفييتى، فنراها تطالب بانسحاب المعتدين، ويتحقق ذلك فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦، وتعلن بريطانيا بعد الانسحاب استراتيجية شرقى السويس إشارة إلى بداية خروجها من المنطقة، وهنا يجد النسر الأمريكى فرصته فى فرد جناحيه على المنطقة ويعلن الرئيس ايزنهاور فى الخامس من يناير ١٩٥٧ مشروعه "الفراغ فى الشرق الأوسط"، وكأن قدر المنطقة أن تعيش تحت سيادة القوى الكبرى، فإذا خرجت فرنسا وإنجلترا منها فلا بد من إحلال قوة أخرى لشغل الفراغ.

وقاد عبد الناصر معركة إسقاط المشروع، وتمثل أول رد عملى على هذا فى إبرام اتفاقية التضامن العربى فى القاهرة بين مصر وسوريا والأردن والسعودية، ثم نراه يدخل فى برنامج للتعاون الاقتصادى مع السوفييت (١٩٥٨/١/٣١) ، ويعلن الوحدة مع سوريا باسم الجمهورية العربية المتحدة (٢٢ فبراير ١٩٥٨)، ويفضح التدخل الأمريكى فى لبنان (٢١ يونيه ١٩٥٨)، ويؤيد ثورة العراق (يوليو ١٩٥٨)، وفى سبتمبر ١٩٦١ يصوغ مع الرئيس تيتو سياسة عدم الانحياز، يحدث هذا والحرب الباردة فى عنفوانها، ولا بديل أمام شعوب العالم الثالث إلا أن تستقطب لأحد القطبين (الاتحاد السوفييتى أو الولايات المتحدة).

ويشرح عبد الناصر سياسة عدم الانحياز فى كلمات بسيطة موحية ومعبرة فيقول: إن عدم الانحياز يعنى إقامة تكتل دولى من أجل السلام العالمى والرخاء والحرية وصيانة ودعم مسيرة الدول المتخلفة نحو التقدم وذلك يستلزم عدم التورط فى التبعية للتكتلات الدولية اثنتين كانت أو ثلاثا " (٥ يوليو ١٩٦٤).

وفى نوفمبر ١٩٦٤ يؤكد استقلالية القرار المصرى وأن السياسة الخارجية التى يتبعها هى دائماً فى خدمة السياسة الداخلية، أى خدمة البناء و التنمية والاستقلال الاقتصادى، ويرسل كلمات ذات مغزى كبير للتعبير عن ذلك فيقول، "هناك بلاد داخلة فى تحالفات، تخضع وتقبل الشروط، وتعيش مثلما كنا نعيش قبل ١٩٥٢، وتأخذ بعض معونات ولا يكون لها أى كلمة فى الشئون العالمية، وليس لها إلا أن تسمع أوامر وتنفذ هذه الأوامر، أنها بلاد اتبعت سياسة سلبية

ولم تستطع قط أن تطور نفسها داخليا (فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة).

لقد رفض عبد الناصر التبعية تحت اى اسم، ورفض أن تكون المعونات سلاحاً لتجويع الشعوب ومن ثم تركيعها، لقد رفض ذهب المعز وآثر أن يواجه سيفه بالمقاومة، وكل ما كان يريده من أمريكا "أن تكون علاقتنا معها علاقة سليمة"، لكن السياسة الأمريكية تأبى أن يناوئها أحد، ولا تقبل إلا بالتبعية غير المشروطة.. ولا ترضى إلا بالاستسلام التام، وتعتبر الدولة المستسلمة لها دولة صديقة ومحبة للسلام، وأى سلام.

العربى الناصرى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١

أزمة مارس ١٩٥٤

(٢٢ فبراير- ١٤ نوفمبر ١٩٥٤)

عندما أصدر مجلس قيادة الثورة بياناً فى ٢٥ فبراير ١٩٥٤ بقبول استقالة اللواء محمد نجيب من جميع الوظائف التى يشغلها (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزارة ومجلس قيادة الثورة) تأكد ما كان يتردد فى الدوائر الخاصة من أن ثمة خلافاً قائماً بين نجيب وعبد الناصر منذ مطلع يناير ١٩٥٣ حول إدارة الأمور وخاصة بعد إلغاء الأحزاب السياسية، وهو خلاف بدأ صامتاً دون مواجهة مباشرة وإن كان كل طرف يرقب الآخر ويرتب للأمر عدته حتى انفجر الموقف بقبول الاستقالة بعد ثلاثة أيام من تقديمها انقضت فى التشاور بين الفرقاء حول كيفية التصرف وكيفية إعلانها للناس.

وبينما كان البيان الرسمى بقبول الاستقالة يؤكد أن سبب الخلاف يرجع إلى رغبة نجيب فى الانفراد بالسلطة كانت أحاديث الصالونات التى انتقلت إلى الشارع تؤكد العكس وأن نجيب يطالب بترك الحكم لرجال السياسة وعودة الحياة النيابية، فأصبح نجيب رمزا للديمقراطية وناصر رمزاً للدكتاتورية !!، وشاع بين جمهرة المثقفين أن أزمة مارس ١٩٥٤ هى أزمة الديمقراطية بدلاً من أن تكون أزمة الصراع على السلطة.

أما طرفا الأزمة الرئيسيين فإنهما محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنصار كل منهما، لكن الإخوان المسلمين كانوا قاسماً مشتركاً بينهما فكل من الطرفين أراد أن يستخدم الجماعة لصالحه فى المعركة نظرا لما تمثله من قاعدة شعبية هائلة، والجماعة نفسها أرادت أن تلعب بهما حتى يصفى كل منهما الآخر ويخلص لها الحكم، وعلى هذا فمن الممكن اكتشاف حقائق الموقف من خلال

متابعة سيناريو علاقة الإخوان المسلمين بتنظيم الضباط الأحرار ثم موقفهم من الثورة بعد ٢٣ يوليو ووضع محمد نجيب فى الأزمة.

كانت علاقة التنظيم بالإخوان أقوى من علاقته بالتجمعات السياسية الأخرى إذ كان عدد كبير من الضباط أعضاء فى الجماعة أو ينتمون إلى فكرها على أقل تقدير، وعلى هذا قام جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين بإبلاغ كل من حسن العشماوى وصالح أبو رقيق (عضوي مكتب الإرشاد) بموعد الثورة، ورغم هذه العلاقة الخاصة فإن عبد الناصر رفض أن يكون التنظيم تابعاً للجماعة، ولهذا تم فصل عبد المنعم عبد الرءوف من التنظيم فى مطلع ١٩٥٢ لأنه كان يعمل على تجنيد ضباط الجيش للجماعة وليس للضباط الأحرار.

وفى صباح ٢٣ يوليو تم استدعاء حسن العشماوى إلى مقر قيادة الثورة فى كوبرى القبة وطلب منه أن يصدر المرشد العام بيانا بتأييد الثورة لكن المرشد بقى بالإسكندرية فى مصيفه ولم يحضر للقاهرة إلا بعد مغادرة الملك البلاد وأصدر بياناً مقتضباً طلب بعده أن يقابل أحد رجال الثورة فقابله عبد الناصر فى منزل صالح أبو رقيق، وفى اللقاء طلب المرشد تطبيق أحكام القرآن فقال ناصر إن الثورة قامت حرباً على الظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى وهى بذلك ليست إلا تطبيقاً لتعاليم القرآن فانتقل المرشد إلى مشروع الإصلاح الزراعى وكان مطروحاً للمناقشة فى الصحف وقال إن رأيه أن يكون الحد الأقصى للملكية الزراعية ٥٠٠ فدان فرد عبد الناصر بأن مجلس قيادة الثورة مصمم على الـ ٢٠٠ فدان حدا أقصًى، وهنا انتقل المرشد لنقطة أخرى يبدو أنها بيت القصيد من اللقاء إذ اشترط لتأييد الثورة أن يعرض الضباط على الجماعة أى قرار قبل أن يصدر، فما كان من عبد الناصر إلا أن قال إن الثورة قامت دون وصاية ولا تقبل بحال أن توضع تحت وصاية أحد، فكان هذا اللقاء بداية تجمع السحب السوداء فى أفق العلاقة بين الطرفين.

ولما تقرر أن يؤلف محمد نجيب الوزارة فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ بعد استقالة على ماهر لعدم موافقته على الإصلاح الزراعى تقرر رغم الموقف السابق إشراك الإخوان المسلمين فى الوزارة بثلاث أعضاء، غير أن الجماعة اختلفت فيما بينها حول الترشيح وترددت بين أسماء أحمد حسنى وكيل وزارة العدل ومحمد كمال الديب محافظ الإسكندرية (ترشيح المرشد شخصياً)، ومنير الدله وحسن العشماوى (ترشيح مكتب الإرشاد)، غير أن مجلس قيادة الثورة اختار

الشيخ الباقورى فأقدم المرشد العام على فصله من الجماعة فازدادت النار تحت الرماد.

ورغم هذا فلما ألغيت الأحزاب السياسية (١٧ يناير ١٩٥٣) تم استثناء جماعة الإخوان المسلمين ربما لأنها لم تكن حزباً سياسياً برلمانياً بالمعنى المصطلح عليه فى مصر منذ دستور ١٩٢٣، وربما اكتساباً لشعبيتهم، وفى اليوم التالى طلب صلاح شادى (ضابط شرطة إخوانى) ومنير الدله من جمال عبد الناصر إشراك الإخوان فى الوزارة أو تكوين لجنة إخوانية تعرض عليها القوانين قبل صدورها، وهو نفس العرض الذى سبق أن قدمه المرشد قبل ذلك، فرفض جمال مرة أخرى لذات السبب.

ولم تيأس الجماعة فنراها تتقدم لوزارة الداخلية بطلب لإعادة تكوينها حزباً سياسياً فرفض الطلب لأنه لا يستقيم مع إلغاء الأحزاب السياسية، فلما علم المرشد العام بنية الثورة نحو تكوين هيئة التحرير لملء الفراغ السياسى الناجم عن حل الأحزاب نراه يحاول إثناء جمال عبد الناصر عن هذه الخطوة قائلاً: إن الجماعة كفيلة بملء الفراغ ، فرد جمال بأن فى البلاد من لا يرغب فى الانضمام للجماعة، وهى إشارة غير مباشرة إلى المسيحيين المصريين، فبدأ المرشد فى محاربة التنظيم السياسى الجديد بل وفى التحرك ضد الثورة حتى ولو كان هذا على حساب المصالح الاستراتيجية الكبرى للبلاد، وكانت حكومة الثورة قد شرعت فى التفاوض مع الإنجليز لتحقيق الجلاء، ورأت الإدارة البريطانية الاتصال بالجماعة لعجم عود الثورة فى المفاوضات، وتم الاتصال بوساطة محمد سالم الموظف بشركة النقل والهندسة وفى منزله بحضور منير الدله وصالح أبو رقيق والمستشار الشرقى للسفارة (تريفورز ايفانز) وتكرر الاتصال يوم ١٠ يناير ١٩٥٤ فى منزل الوزير المفوض بالسفارة (كريزويل) وفى هذه المرة بحضور حسن العشماوى وشقيق حرم منير الدله، وفيما بعد قال أنتونى إيدن "إن حسن الهضيبى كان حريصاً على حسن العلاقات معنا".

وفى أوائل يونية ١٩٥٣ بدأ الإخوان خطة تشكيل تنظيم سرى إخوانى بين ضباط الجيش والبوليس فاتصل عبد الناصر بالمرشد العام معاتباً لعله يدرك أن نشاطه تحت المراقبة لكن المرشد لم يتراجع.

وفى ذلك المنعطف من مأزق العلاقة بين الإخوان وعبد الناصر أواخر ١٩٥٣ كان محمد نجيب يدخل هو الآخر فى مأزق علاقته مع عبد الناصر بعد تراكم

مجموعة مواقف فالتقى الطرفان فى العداء لعبد الناصر وإن اختلفت الأسباب، والحاصل أنه فى اليوم التالى لتنازل الملك فاروق عن العرش ومغادرته البلاد (٢٧ يوليو) قدم جمال عبد الناصر استقالته من رئاسة اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار على أساس أن التظيم انتهى دوره بالاستيلاء على السلطة، لكن أعيد انتخابه رئيساً وعرفت اللجنة منذ ذلك الحين بمجلس قيادة الثورة، فلما انضم محمد نجيب إلى المجلس يوم ٢٥ أغسطس تنازل عبد الناصر له عن رئاسته باعتباره القائد الذى أعلنت الثورة باسمه للجماهير، وعندما أصبح رئيسا للوزارة (٧ سبتمبر) احتفظ لنفسه بوزارة الحربية وبالقيادة العامة للقوات المسلحة فضلاً عن رئاسة مجلس قيادة الثورة، ورغم هذا كان يشعر بأنه لا يسيطر على الموقف وأن مقاليد الأمور فى النهاية فى يد عبد الناصر الذى يحرك مجلس القيادة، ومن ثم طلب أن يكون له حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه المجلس فلم يتمكن لأن لائحة المجلس تقضى أخذ القرار بالأغلبية، أى أنه كان يطلب سلطة فردية مطلقة تتجاوز المجلس الذى لم ينضم إليه إلا متأخراً!!، وللخلاص من هذا المأزق أوحى له المقربون وقد أصبح رئيسًا للجمهورية (٢٨ يونية ١٩٥٣) أن يتصل بالإخوان المسلمين للتخلص من ناصر، وكان وسيطه فى هذا الاتصال قائد حرسه الخاص اليوزباشى محمد رياض الذى قابل حسن العشماوى ومنير الدله عدة مرات فى ديسمبر ١٩٥٣.

والحال كذلك لا بد وان يشعر الإخوان بأهميتهم، فعبد الناصر حريص على خطب ودهم، والإنجليز يتصلون بهم، وها هو محمد نجيب يتصل بهم أيضاً، ومن ثم لخص الإخوان طلباتهم للوسيط (محمد رياض) وتتمثل فى تشكيل وزارة يرضى عنها الإخوان وعدم عودة الأحزاب السياسية، لكن نجيب لم يكن يملك القوة التى تمكنه من تنفيذ هذه الشروط حتى ولو كانت على هواه.

واستمر الصراع قائماً وانقضى عام ١٩٥٣ وفى ١٢ يناير ١٩٥٤ احتفل طلاب جامعتى القاهرة والإسكندرية بذكرى شهداء الحركة الفدائية فى مدن قناة السويس فانتهز الإخوان الفرصة وأحضروا معهم زعيم حركة فدائيان إسلام الإيرانية (نواب صفوى) وسيطروا على الميكروفون واشتبكوا مع الطلاب بالكرابيج والعصى فتقرر حل الجماعة بعد ذلك بيومين (١٤ يناير)، وهنا لجأ الإخوان إلى محمد نجيب لإلغاء القرار فلم يستطع شيئاً بل لقد اضطر للتوقيع على قرار الحل باعتباره رئيساً للجمهورية، وبادر جمال عبد الناصر فى خطوة

محسوبة بزيارة قبر حسن البنا ومعه صلاح سالم والشيخ الباقورى بمناسبة الذكرى الخامسة لاستشهاد البنا (١٢ فبراير ١٩٥٤).

بعد حل جماعة الإخوان المسلمين تدهورت العلاقة بين نجيب وناصر بشكل حاد وأراد نجيب أن يستخدم سلطاته الرئاسية لحسم الصراع فلم ينجح نظرا لتكتل الغالبية العظمى من مجلس قيادة الثورة وراء ناصر وربما لأن الجميع يعلمون أن ناصر هو قائد الثورة وليس محمد نجيب، أخذ نجيب يقلل من حضوره لمكتبه ومن لقاءاته المباشرة مع ناصر ويعتكف بمنزله أياما متتالية، وفكر عبد الناصر كما يقول انتونى ناتنج فى أن يقدم المجلس استقالة جماعية بهدف إحراج محمد نجيب لكن اقتراحه لم يلق قبولا؛ لأن المجلس لا يتمتع بالشعبية التى تمكنه من القيام بمغامرة من هذا النوع، والحاصل أن نجيب هو الذى قدم استقالته فى ٢٢ فبراير ربما ليحرج المجلس لكن الاستقالة قبلت فى ٢٥ فبراير وتولى ناصر رئاسة الوزارة وظل منصب رئاسة الجمهورية شاغرا، وتجمع مختلف الروايات على أن خالد محيى الدين اعترض على قبول الاستقالة؛ لأنه كان يرى فى تمسك نجيب بعودة الحياة الحزبية فرصة لليسار المنتمى إليه، وقد اعترض معه جمال سالم فى رواية ناتنج، وعبد اللطيف البغدادى فى رواية أحمد حمروش.

على كل حال فبين إعلان قبول الاستقالة (٢٥ فبراير) وإعلان عودة نجيب فى مساء ٢٧ فبراير كان الصراع على أشده بين فصائل الثوار، وتفنن كل منها فى اصطناع أساليب المواجهة والمناورة، وعاش الجميع بأعصاب مشدودة طوال ثلاثة أيام ليل نهار.

جاء أقوى رد فعل لاستقالة نجيب من سلاح الفرسان حيث خالد محيى الدين القريب من نجيب ورغم أن اليوم التالى للاستقالة كان يوم جمعة (٢٦ فبراير) فإن اجتماعا تم فى سلاح الفرسان بناء على دعوة لا تفصح المراجع عن صاحبها، ولم يحضر الاجتماع خالد محيى الدين وحضره حسين الشافعى فطالبه الضباط بعودة نجيب وإقرار الديمقراطية وتحديد موعد لعودة الجيش للثكنات، وهى نفس مطالب نجيب-خالد، ثم حضر عبد الناصر جزءًا من المناقشات التى طالت التصرفات الشخصية لبعض الضباط فطلب من المجتمعين الانتظار حتى يعرض الأمر على مجلس قيادة الثورة.

وفى مبنى القيادة حضر خالد محيى الدين بعد خروجه من حفلة سواريه

بالسينما وهذا وحده يفسر موقفه من البداية حيث لم يحضر الاجتماع وذهب إلى السينما فى المساء حتى لا تنصرف إليه الشبهات، واقترح ناصر الذى أدرك مرامى محور نجيب-خالد أن يتولى خالد محيى الدين رئاسة الوزارة وأن يعمل بسرعة على عودة الحياة الدستورية، لكن خالد اعترض ليس على المبدأ وإنما لأنه بهذا سيكون وحيداً فى الساحة، فأقنعه المجلس بأن عبد الحكيم عامر سوف يكون معه لبعض الوقت، فوافق خالد، وحذره كمال الدين حسين من العمل على تحويل البلد إلى الشيوعية.

وعلى هذا عاد جمال مصطحباً خالد إلى سلاح الفرسان وكانت الساعة قد بلغت الثالثة صباحاً من فجر يوم السبت ٢٧ فبراير وأعلن لهم أن الموافقة تمت على حل مجلس القيادة، وعلى عودة نجيب رئيساً للجمهورية، وعلى تكليف خالد بتشكيل حكومة انتقالية لمدة ستة أشهر تجرى انتخابات لجمعية تأسيسية لوضع دستور دائم، وعودة أعضاء مجلس قيادة الثورة إلى الثكنات، وهنا ضجت القاعة بالتصفيق وتوجه خالد مغتبطا إلى نجيب لإبلاغه بالقرار فرحب ترحيبا شديدا.

ولكن لما عاد خالد لمبنى القيادة بعد إبلاغ نجيب وجد أن معالم الصورة تتغير فقد لعب الآخرون دورهم فنجد أن ضباط الصف الثانى المحيطين بمبنى مجلس القيادة يرفضون الاستجابة لقرارات العودة إلى الثكنات وحاولوا ضرب خالد محيى الدين، وحالوا دون تسليم بيان القرارات الجديدة إلى مندوب الإذاعة الذى كان قد حضر الساعة السابعة والنصف صباحاً، كما رفض ضباط المدفعية القرارات وحركوا المدفعية المضادة للدبابات وحاصروا سلاح الفرسان، وأخرج سلاح الطيران بتوجيه على صبرى ووجيه أباظة طائرات حلقت فوق سلاح الفرسان، وطالب آخرون باعتقال خالد ومحاكمته، وقام كمال رفعت باعتقال محمد نجيب ووضعه فى ميس المدفعية بألماظة فغضب عبد الحكيم عامر وأعاده إلى منزله، وتم اعتقال ضباط الفرسان أنصار نجيب وتقررت محاكمتهم.

وهكذا أصبح الموقف ينذر بمعارك طاحنة بين الفصائل العسكرية: الفرسان مع نجيب فيما عدا حسين الشافعى، والمدفعية والمشاة والطيران مع ناصر، وفى الساعة الثالثة بعد ظهر يوم السبت (٢٧ فبراير) كان الإرهاق قد استبد بالجميع فرأوا رفع الجلسة للراحة أربع ساعات وانصرف الجميع إلى منازلهم وبقى عبد الناصر مفوضا بالتصرف إذا ساءت الأمور لحين عودتهم، وفى تلك الأثناء

انطلقت مظاهرات فى الشوارع تهتف: لا ثورة بلا نجيب، إلى السجن يا جمال، إلى السجن يا صلاح، وشهد صلاح سالم المتظاهرين أثناء عودته إلى مبنى القيادة قبل انتهاء وقت الراحة وأخبر عبد الناصر الذى تصرف بسرعة بمقتضى التفويض وقرر عودة نجيب لامتصاص الغضب وتفويت الفرصة على مخطط تصفية الثورة والإطاحة برجالها، وفوجىء أعضاء المجلس وهم فى منازلهم للراحة بإذاعة نبأ عودة نجيب فى الساعة السادسة.

ولم تكن عودة نجيب نهاية للتوتر بل كانت بداية لجولة أخرى من الصراع والضرب تحت الحزام بين الطرفين، ففى اليوم التالى لعودته (٢٨ فبراير) تدفقت المظاهرات إلى قصر عابدين من جامعة القاهرة تردد هتافات عدائية ضد الثورة تزعمها الإخوان المسلمون واصطدمت بالبوليس وخرج نجيب إلى الشرفة واستدعى عبد القادر عودة من زعماء الإخوان إلى الشرفة بجواره لتهدئة المتظاهرين.

وفى أول مارس ذهب نجيب إلى السودان للمشاركة فى افتتاح البرلمان السودانى فأسرع ناصر باعتباره رئيسا للوزارة باعتقال الذين اشتركوا فى مظاهرات عابدين (بلغ عددهم ١١٨ أغلبهم من الإخوان يليهم جماعة أحمد حسين (الحزب الاشتراكى) ثم الوفد والشيوعيون، وعندما عاد نجيب من السودان غضب من قيام ناصر بحملة الاعتقالات وطلب أن يتولى رئاسة الوزارة مرة أخرى فاضطر ناصر للموافقة وعاد نائباً لرئيس الوزراء.

وتسارعت الحوادث، وأخذ نجيب يطالب بتطبيق الشروط التى قَبِل العودة على أساسها (وهى مطالب سلاح الفرسان كما سبقت الإشارة)، وهكذا َوفى يوم ٥ مارس صدرت القرارت الشهيرة: انتخاب لجنة لوضع الدستور وبموجبه يعاد تشكيل الأحزاب ويكون لمجلس قيادة الثورة سلطة سيادية، ووافق نجيب على هذه القرارات بعد مقابلة خالد محيى الدين له لمدة ثلاث دقائق.

وبعد إعلان القرارات انفتح باب الهجوم على الضباط الأحرار وخاصة بعد إلغاء الرقابة على الصحف فى ٦ مارس مرددة كلام نجيب وكان قد خطب فى نادى الضباط فى ٤ مارس مطالبا العسكريين بترك السياسة للمدنيين، وطالب الوفد بعودة الحياة النيابية، وعلى ماهر يصرح بأنه ينبغى أن تنضم مصر للغرب، ومحمد صلاح الدين الذى كان قد قبل أن يكون سكرتيراً عاماً لهيئة التحرير يتصل بإبراهيم الطحاوى (هيئة التحرير) ويقترح عليه انضمام رجال

الثورة إلى الوفد وأن يكون ناصر سكرتيراً عاماً للوفد، ويوسف صديق وكان قد هرب من تحديد إقامته ببنى سويف تنشر له جريدة المصرى رسالة يقترح فيها تشكيل وزارة ائتلافية من الوفد والإخوان والاشتراكيين والشيوعيين برئاسة وحيد رأفت، والهضيبى يقيم دعوى أمام مجلس الدولة على وزارة الداخلية لإلغاء قرار حل الجماعة.

وتصرف عبد الناصر بسرعة، فكان وراء انفجار أربع قنابل فى أنحاء متفرقة من القاهرة (١٩ مارس) وفق رواية البغدادى حتى يضطرب الموقف من جديد ولا يشعر الناس بالأمان مع تنفيذ قرارات ٥ مارس، وهذه هى الظروف التى اجتمع فيها مجلس قيادة الثورة يوم ٢٥ مارس وتقرر فيه: حل مجلس قيادة الثورة بعد فترة انتقال أربعة أشهر (أى يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤)، وعودة الأحزاب السياسية، وألا يشكل الضباط حزبا سياسيا، وان تنتخب جمعية تأسيسية يكون لها سلطة المجلس النيابى تقوم بانتخاب رئيس الجمهورية، وكان البغدادى قد اقترح فى اجتماع ٢٥ مارس إلغاء قرارات ٥ مارس لكن خالد محيى الدين تمسك بها واقترح -من باب مراوغة ناصر -تشكيل جديد لنظام ديمقراطى يحرم بمقتضاه من حق الترشيح للجمعية التأسيسية النواب الذين أيدوا من قبل القوانين المقيدة للحريات، والذين رفضوا دفع ضريبة الأطيان، ورؤساء الأحزاب، وكذا الخاضعين للإصلاح الزراعى، لكن عبد الناصر لم ينخدع باقتراح خالد وأدار المناقشة حول أحد اختيارين: إما إلغاء قرارات ٥ مارس، وإما رفع جميع القيود عن عودة الأحزاب والإفراج عن كل المعتقلين، وبعد مناقشات دامت خمس ساعات صدرت القرارات.

كان أول المفرج عنهم حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان الذى زار عبد الناصر فى نفس اليوم (٢٥ مارس) حيث أبدى انزعاجه من قرارات ٢٥ مارس بعودة الأحزاب فيصدر بياناً فى ٢٧ مارس يعلن أن الجماعة لن تطالب بتأليف حزب سياسى ولكن فيما يتعلق بعودة الأحزاب "فإن أملنا ألا يعود الفساد أدراجه مرة أخرى فإننا لن نسكت على هذا"، ويتحرك عبد الناصر بسرعة فيقوم بإبعاد الضباط الذين أظهروا تعاطفا مع الأحزاب، ويفرج عن الضباط الأحرار الذين سبق اعتقالهم ويزور حسن الهضيبى ويتفق معه على عودة الجماعة لنشاطها، ثم يحدث إضراب عمال النقل فى ٢٧ مارس تأييداً للثورة، وكان هذا الاضراب أصلا من تنظيم محور نجيب - خالد بمساعدة يوسف

صديق الذى استدعى قريبه صاوى أحمد صاوى رئيس اتحاد عمال النقل المشترك ومحمدى عبد القادر سكرتير الاتحاد حيث تم الاتفاق فى منزل نجيب مقابل مبلغ من المال على أن يقود صاوى الإضراب والاعتصام لإجبار الضباط على العودة إلى الثكنات دون انتظار ليوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ المحدد طبقا لقرارات ٢٥ مارس، غير أن صاوى ومحمدى غادرا منزل نجيب إلى هيئة التحرير مباشرة وقابلا إبراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة (مسئول العمال فى الهيئة) وأبلغاهما بمضمون لقائهما مع نجيب، وتم الاتفاق على القيام بالإضراب مقابل مبلغ من المال أيضاً مع تحويل الهتاف المتفق عليه مع نجيب إلى المطالبة ببقاء مجلس الثورة وليس عودة الضباط إلى الثكنات وقد كان.

وفى نفس يوم الإضراب اجتمع ضباط الجيش من جميع الأسلحة فى ثكناتهم للتداول فى الموقف وانتهوا إلى أن الثورة مهددة إذا نفذت قرارات مارس فقرروا الاعتصام، وفى يوم ٢٩ مارس وبعد ثلاثة أيام من الإضراب تقرر إرجاء تنفيذ قرارات مارس حتى نهاية فترة الانتقال المقررة سلفا (يناير ١٩٥٦) وتشكيل مجلس وطنى يراعى فيه التمثيل النسبى لفئات الشعب وطوائفه وانتهى الإضراب يوم ٣٠ مارس.

وخرج عبد الناصر من الأزمة منتصراً إذ عاد رئيساً للوزارة وأخذ يتابع الأمور حتى تستقر نهائياً فى يده ولا تقوم لعناصر الثورة المضادة قومة أخرى فنراه يقوم باعتقال مجموعة من الضباط بقيادة أحمد المصرى كانت تسعى لإحداث فتنة داخل الجيش، ويقدم المسئولين عن الفساد السياسى فى العهد الملكى للمحاكمة (٥ أبريل) ويقرر حرمان الوزراء الذين تولوا وزارات من ٦ فبراير ١٩٤٢-٢٣ يولية ١٩٥٢ من مباشرة الحقوق السياسية، ويحل مجلس نقابة الصحفيين (١٥ أبريل)، وفى سبتمبر ١٩٥٤ يحاكم اليوزباشى مصطفى كمال صدقى رجل الحرس الحديدى الملكى السابق لمؤامرته لقلب نظام الحكم، ثم يطلق الرصاص على جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية (٢٦ أكتوبر) فتكون فرصته للتخلص من الإخوان المسلمين وتنتهى مرحلة توظيفهم بين المتصارعين.

وكانت هذه الإجراءات كفيلة بتجميد نشاط محمد نجيب إذ أصبح وحيداً دون معاونين وبعد التصديق على اتفاقية الجلاء (١٩ أكتوبر) لم يعد هناك ما يدعو للإبقاء على محمد نجيب فتقرر إعفاؤه من جميع مناصبه فى ١٤ نوفمبر

١٩٥٤ وتحديد إقامته وخلصت الثورة لأصحابها الحقيقيين بعد شهور من المرارة والعنت.

وبعـد كل هذا، هل كان على ثوار يوليو أن يعودوا إلى الثكنات العسكرية وأن يضعوا رقابهم فى حبل المشنقة بعد أن نجحوا فيما عجزت عن تحقيقه جميع القوى السياسية فى مصر منذ ثورة عرابى ١٨٨١.

وهل أخطأ عبد الناصر عندما فكر فى تقديم رتبة عسكرية كبيرة واجهة للضباط الأحرار (محمد نجيب) لتصبح محوراً تلتف حوله القوى السياسية القديمة لضرب الثورة التى صنعته هو؟؟.

وهل أخطأ عبد الناصر فى مغازلة الشارع الإسلامى باستثناء الإخوان المسلمين من قرار حل الأحزاب فشعروا بتميزهم وبدأوا فى فرض شروطهم لتأييد الحكم وإلا..

وأين هذه الثورة التى قامت فى أى بلد فى العالم وقبلت فى شهورها الأولى المشاركة السياسية من عناصر قامت ضدها حتى تقيم هذه العناصر ومن لف لفهم فى مارس من كل عام مأتماً لموت الديمقراطية !!.

الهلال، أول مارس ٢٠٠٢

إعادة اكتشاف زعامة عبد الناصر..

من التأييد العاطفى إلى التأييد يقيناً

عندما قامت الثورة فى يوليو ١٩٥٢ كنت أستعد للدخول إلى المدرسة الثانوية بعد حصولى على الشهادة الابتدائية.. وكان اسم المدرسة التى تقدمت إليها بأوراقى فى شبرا "مدرسة محمد على الكبير"، فلما بدأت الدراسة فى سبتمبر ١٩٥٢ أصبح اسمها "مدرسة محمد فريد"، وعندما تقرر نقل رفات الزعيم محمد فريد من مدفنه بجوار السيدة نفيسة يوم ١٥ نوفمبر ١٩٥٣ (يوم وفاته فى عام ١٩١٩) إلى جوار مصطفى كامل الذى كان رفاته قد نقل إلى الضريح الجديد فى ١١ فبراير ١٩٥٣ تقرر أيضاً اشتراك تلاميذ مدرسة محمد فريد فى هذا المشهد التاريخى، ويومها اختارت إدارة المدرسة عددًا من التلاميذ للمشاركة كنت واحداً منهم، ووقفنا نحمل راية باسم المدرسة بجوار الضريح بميدان القلعة، وساعتها رأيت لأول مرة عن قرب محمد نجيب وجمال عبد الناصر وكنت قد تعرفت على صورتيهما من جريدة الأهرام، وكان ناظر المدرسة قد التقى بنا فى اليوم السابق ليوصينا بالانضباط احتراماً لجلال المناسبة؛ ولأن مدرستنا تحمل اسم الزعيم، وفهمت من حديثه الطويل مغزى استبدال محمد فريد بمحمد على اسمًا للمدرسة، وأن هذا من دلائل العهد الجديد للاحتفاء بزعماء النضال الوطنى الذين ماتوا دون أن يفرطوا فى حقوق الوطن.

هكذا بدأ الوعى بالثورة يتسلل إلى وجدانى تدريجيا بفضل مدرس التاريخ بالمدرسة، وبفضل أحاديث والدى الذى كان يؤمن إيماناً مطلقاً بالحزب الوطنى ويعلق صورة مصطفى كامل ومحمد فريد على الحائط بالمنزل، وهكذا مضيت فى طريق الانتماء للثورة بشكل عاطفى وهائم ومبهم دون اختيارات محددة..

أهتف باسم محمد نجيب رئيسا للجمهورية مع الجماهير.. ولم أرتبط باسم جمال عبد الناصر إلا وأنا أسمع فى الراديو صوت إطلاق الرصاص عليه بميدان المنشية بالإسكندرية (٢٦ أكتوبر ١٩٥٤) احتفالا بتوقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، وصوته الجريح ينادى الجماهير بالثبات؛ لأن حياته فداء لمصر.

وآنذاك كان والدى فى طريقه إلى الحجاز مدرسا من قبل وزارة التربية والتعليم وعلى نفقة الحكومة المصرية فحذرنى من الاشتراك فى مظاهرات من أى نوع، وأوصانى بأن ألتفت إلى دراستى فقط، فأخذت أتابع الحوادث من الصحف ومن الراديو، وأتعلم من أحاديث المدرسين بالمدرسة حسب مقتضى الحال، وفى الجامعة وفى قسم التاريخ (١٩٥٧-١٩٦١) تفتحت أمامى الآفاق أكثر وأكثر، واستمعت إلى أساتذة يؤيدون الثورة وآخرون ضدها دون أن أتوقف عند أحد الأطراف يقينا.. فنحن الطلاب لم نكن نملك من المعرفة ما يساعدنا على الدخول فى الجدل الدائر خاصة أن أقصى نقطة وصلنا إليها فى دراسة تاريخ مصر بالجامعة كانت ثورة ١٩١٩ ومعاهدة ١٩٣٦.

على أننى لم أفهم توجهات جمال عبد الناصر وسياساته حقيقة إلا بعد رحيله حيث تحولت من التأييد العاطفى إلى التأييد اليقينى، وبعد أن رأيت صرح سياساته يتهاوى تحت معاول خصوم الثورة الذين ظلوا فى مكمنهم بفعل عدم دموية الثورة منذ اليوم الأول، أولئك الذين وجدوا ضالتهم فى الرئيس الجديد الذى كان يبحث بدوره عن أنصار جدد لخطه السياسى الجديد فى "التحرر" من سياسة عبد الناصر، ظهر هؤلاء وأولئك من مكمنهم واحتلوا مقاعد الصفوف الأولى وكونوا الحاشية الجديدة، ووجد كل طرف فى الآخر ضالته ومآله فى تحقيق مصالحه، وليذهب الوطن إلى الجحيم، والجماهير إلى النار، والآمال القومية إلى العدم.

ومع القراءة فى التاريخ بعمق يتناسب مع إعداد رسالتى لدرجة الماجستير والدكتوراه ثم بحوثى فى تاريخ مصر الاقتصادى الاجتماعى أعدت اكتشاف جمال عبد الناصر من خلال المقارنة بين فترتين فى تاريخ مصر الحديث: قبل عام ١٩٥٢، وبعد عام ١٩٧٠، ومن خلال المقارنة أعدت اكتشاف كل من محمد على الكبير والخديو إسماعيل، وكيف أن كثيراً من الكتاب أساءوا تقدير سياساتهما متأثرين فى ذلك بتفسير الأجانب وخاصة الإنجليز خصوم البلاد لسياسات محمد على الذين وصفوه بأنه أراد تكوين إمبراطورية شخصية فدخل

فى مغامرات غير محسوبة، وأما إسماعيل فلم يكن عندهم إلا متلافا ومبذرا أضاع فلوس البلد فى الحفلات والولائم.

ولم ينتبه هؤلاء إلى أن محمد على بسياسة الاحتكار وضع أساس القوة الاقتصادية الذاتية لمصر وأغلق السوق المصرية أمام المنتجات الأجنبية لينعش الصناعة المصرية بل لقد رفض بإصرار الامتثال لأوامر السلطان العثمانى بفتح الباب أمام المنتجات الإنجليزية بناء على معاهدة السلطان مع الإنجليز فى أغسطس ١٨٣٨ (بلطة ليمان).. فكان لا بد من التخلص من محمد على الذى اكتسب فى الوقت نفسه عداء السلطان بسبب ضم بلاد سوريا إلى حدود ولايته فى مصر توافقا مع حقائق الجغرافيا السياسية، وتم تحطيم محمد على وتم قص ريشه حتى لا يطير مرة أخرى، وانفتحت البلاد أمام رأس المال الأجنبى فتدهورت الصناعات الوطنية من جديد وبدأ التضخم ينهش فى اقتصاد البلاد مع أن محمد على ترك الحكم وميزان المدفوعات بشهادة الماليين لصالح البلاد لأول ولآخر مرة.

كما لم يلتفت هؤلاء أيضاً إلى أن خلع الخديو إسماعيل كان بسبب توسعه فى شرق إفريقية من جنوب شرقى السودان إلى منطقة القرن الإفريقى توافقا أيضاً مع الجغرافيا السياسية ولم يكن بسبب عجزه عن سداد الديون، وكانت إنجلترا آنذاك تسعى لمد سيطرتها على القارة من الجنوب حيث تحتل رأس الرجاء الصالح، وفرنسا تسعى للغرض نفسه قادمة من غرب القارة، ولم تكن مصادفة أن ديون مصر التى بدأت من عام ١٨٦٢ وقبل أن يتولى إسماعيل الحكم لم تستدعى التدخل الأنجلو-فرنسى إلا بعد حملة إسماعيل على الحبشة فى صيف ١٨٧٥ حيث بدأت المطالبة بالإصلاح المالى لتسديد الديون فكانت أول لجنة ترسلها إنجلترا لهذا الغرض تصل إلى مصر فى نوفمبر ١٨٧٥ (بعثة المستر كيف (Cave وانتهى الأمر بخلع إسماعيل وأصبحت البلاد فى قبضة الإنجليز.

لقد عجز الغرب الأوروبى-الأمريكى عن اختراق عبد الناصر زمن الحرب الباردة، وفشل فى استيعابه وطيه تحت جناحه، فأخذ يعمل على كسر ذراعه تماما مثلما حدث مع محمد على وإسماعيل، وكاد الغرب يفعل ذلك مع الخديو عباس حلمى الثانى؛ بسبب تحالفه مع الحركة الوطنية بزعامة مصطفى كامل لولا أن الخديو استجاب لوسائل الاختراق فأصبح صديقاً لإنجلترا منذ عام ١٩٠٠ وتجافى مع الحركة الوطنية حتى افترق عنه مصطفى كامل فى ١٩٠٤ وسارت الأمور على نحو ما هو معروف بعد ذلك.

وهكذا أخذت المقارنات تترى وتتوالى كلما استعرضت حوادث التاريخ ووقائعه القريبة والبعيدة ليزداد إيمانى بصدق توجهات عبد الناصر وشدة نقائه الوطنى الذى لا يجرؤ كائنا من كان على تلويثه أو المزايدة عليه، ومن ذلك أنه عندما أصبحت مصر بعد رحيل عبد الناصر جزءاً من تحالفات الغرب الأوروبى- الأمريكى الواضح أحياناً والمستتر أحيانا أخرى باسم الصداقة أو الشراكة مما أثر على الاتجاه القومى لمصر وخاصة بالنسبة لقضية فلسطين والوحدة العربية، تذكرت وقفة عبد الناصر الشديدة الصلبة ضد إغرائه للانضمام إلى حلف الدفاع عن الشرق الأوسط (بغداد فيما بعد ١٩٥٥) ومشروع آيزنهاور (يناير ١٩٥٧)، وإصراره على الاستقلال المنزه الخالص لوجه الله والوطن والعروبة.

وعندما شرع السادات (خليفة عبد الناصر) فى تقرير سياسة الانفتاح الاقتصادى تلبية لشروط صندوق النقد الدولى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية وبحجة أن القطاع العام يخسر، وجدتنى أتمسك أكثر بسياسة عبد الناصر وقلت: إن عبد الناصر عندما أقام القطاع العام من الشركات التى تم تأميمها لم يكن يقصد الربح بل كان يقصد توفير المواد الاستهلاكية بالسعر الذى يتناسب مع الأجور الثابتة، ولو أنه كان يستهدف الربح فلم يكن هناك أسهل من رفع سعر أى سلعة ينتجها القطاع العام دون عمل حساب لموازنة محدودى الدخل.

وعندما أخذت الحكومات التالية لعبد الناصر فى رفع الدعم تدريجيا عن السلع الأساسية تاركة الجماهير لآليات العرض والطلب ودون ضمانات لها فى حق التظاهر والإضراب، تذكرت عبد الناصر عندما طلب من صندوق النقد الدولى قرضا للنهوض باقتصاديات البلاد اشترط الصندوق أن ترفع الحكومة الدعم عن السلع فما كان من عبد الناصر إلا أن قال: «كأنكم تدفعون الجماهير إلى الثورة ضد الحكم".. أليس هذا ما حدث فى ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧؟

وعندما طفت مجموعة من الطفيليين على سطح الاقتصاد المصرى بعد رحيل عبد الناصر استفادة من قانون الانفتاح صحبتهم دعاية مكثفة بأنهم يسعون لتنمية البلاد بعد "طول خراب".. فماذا حدث؟.. انقض هؤلاء على البنوك وأفرغوها من أموال الشعب وفروا هاربين، ومن قبل تفننوا فى التهرب من الضرائب، وحصنوا أنفسهم بالفوز بمقاعد مجلسى الشعب والشورى، ولم

يقوموا بأى دور اجتماعى إلا إقامة نافورات وتزيين جدران الأنفاق ومطالع الكبارى.. وهنا تذكرت عبد الناصر الذى نجح فى الحيلولة دون سيطرة رأس المال على الحكم، وترك للقطاع الخاص مجالات محددة للاستثمار لا تشكل خطراً على الحكم وعلى مسيرته وعندئذ أمن الناس على يومهم وعلى غدهم.

وكلما رأيت جماعة "أنصار السلام" فى مصر من مدريد إلى أسلو إلى كوبنهاجن بمنهج كامب ديفيد الذى صاغه بيجن والسادات، وقولهم إن الصراع فى الشرق الأوسط لم يعد عربياً صهيونياً، وإنما أصبح فلسطينياً إسرائيلياً، ويدعون لذلك فى كتاباتهم وتعليقاتهم.. تذكرت عبد الناصر الذى رفع قضية فلسطين من قضية شعب لاجئ تبحث له الأمم المتحدة عن مأوى إلى قضية شعب اغتصبت أرضه وينبغى عودته إلى وطنه وهذا لا يتأتى إلا بالقوة لأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغيرها.

وكلما سمعت عبارات النفاق التى تطلقها الإدارة الأمريكية بشأن حكمة الزعماء العرب وأنه لا يمكن تجاهلهم فى تقرير مصير الأمور والصحف تؤكد هذه العبارات بالبنط العريض، تذكرت عبد الناصر الذى قال: إذا عدوى امتدحنى يبقى أنا ماشى غلط.

إن هذه التأملات وغيرها كثير وكثير التى فرضت على تفكيرى من خلال متابعتى لتاريخ مصر منذ زمن محمد على جعلتنى أدرك أن خصوم عبد الناصر هم أيضاً خصوم محمد على وخصوم إسماعيل.. خصوم أعمتهم المصلحة الذاتية الخاصة عن رؤية الأهداف الاستراتيجية البعيدة لبناء القوة وتحقيق الاستقلال ورفاهية الجميع، وأنا ممن يدركون تماماً أنه لم يوجد حتى الآن وربما لن يوجد نظام فى الدنيا يرضى جميع الناس، وأن لكل نظام خصومه، ولكل قانون ضحاياه، والفارق بين نظام وآخر يتمثل فى حجم الجماهير المستفيدة وحجم المتضررين، وفى هذا الشأن علينا أن نقرر أى النظم أصلح؟.. نظام يكون خصومه ١٠٪ أم يكون خصومه ٩٠٪، حقاً لقد صدق علماء البلاغة عندما قالوا: وبضدها تتمايز الأشياء.

العربى ١٩ يناير ٢٠٠٣

مصر الناصرية..

وأهمية القراءة الموضوعية للتاريخ

بعد مرور أقل من عام على رحيل جمال عبد الناصر (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠) بدأت حملة انتقاد شديدة لمجمل سياساته الاقتصادية-الاجتماعية، وسياساته الخارجية فيما يتعلق بالعروبة والعلاقات مع الغرب الأوروبى-الأمريكى، وكان أنور السادات قد بدأ تلك الحملة عقب انقلاب مايو ١٩٧١ بإشارات غير مباشرة فيما عرف بعد ذلك بأنها كانت إشارات تمهيدية للتخلص من مجمل سياسات ناصر وتبرير توجهات السادات الجديدة، ثم تلقف تلك الإشارات أنصار السادات ممن أضيروا من سياسات الإصلاح الزراعى والتأميم، ومن أولئك الذين تربوا على التملق ومنافقة الحاكم بغية الظهور فى وسائل الإعلام وتحقيق "مكانة" مصطنعة فى واجهات النظام السياسى، وأخذوا يدبجون المقالات تلو المقالات، ويتحدثون فرادى وجماعات فى مختلف أجهزة الإعلام بهدف إهالة التراب على شخصية عبد الناصر الذى اعتبروه ولا يزالون مسئولا عن كل المشكلات التى تواجه مصر منذ الأزل والتى بدأت فى رأيهم بعام ١٩٥٢، وأكثر من هذا نراهم يقفون بالمرصاد لمن يريد أن يقول كلمة حق فى تاريخ هذا الزعيم حتى لقد أصبحت "الناصرية" تهمة توازى "الشيوعية" فى زمانها، ولقد أثرت هذه المواقف على جيل ضخم من شباب مصر الذين جاءوا إلى الحياة منذ نهاية الستينيات وتفتح وعيهم فى نهاية السبعينيات على ذم جمال عبد الناصر وتشويه سيرته وسياساته حتى فى بعض الأعمال الدرامية التى تقدم فى السينما والمسرح والتليفزيون ودون ذكر لأى شىء إيجابى بأى صورة من الصور وكأن التجربة كلها كانت سلبية، مع أننا تعلمنا أن لكل تجربة فى الحياة جوانب إيجابية وأخرى سلبية وأن الحكم بالسلبية أو بالإيجابية فى النهاية أمر نسبى لقائله.

وليس الهدف من هذه المقالة الرد على تلك الحملة وتفنيد ما جاء فيها فهناك كتابات كثيرة فى هذا المقام تولاها الناصريون ليس فقط فى مصر بل فى ديار العرب أيضا، ولكن الهدف أمر منهجى بحت يتلخص فى كيفية دراسة وقائع التاريخ وحوادثه وتقديمها بدرجة من الموضوعية وطبقا لمبدأ علمى شرعه أهل الفلسفة حين قالوا: إن أى تفكير خارج الزمان وخارج المكان يعد تفكير غير علمى، وهذا معناه أن النظر إلى شخصيات التاريخ وحوادثه خارج هذين البعدين (المكان والزمان) محكوم عليه بالتجنى وبالذاتية وبعدم العلمية.

وعلى هذا فإن قراءة تاريخ مصر فى الحقبة الناصرية يتطلب أن نضع فى الاعتبار عدة أمور جوهرية وأساسية تبدأ من تكوين تنظيم الضباط الأحرار فى منتصف الأربعينيات ثم استيلاؤه على الحكم فى ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وكيفية مواجهة أمور الحكم والسياسة انطلاقاً من التكوين الطبقى للضباط وفى ضوء الأوضاع المحلية والعربية والدولية، والرجوع إلى الظروف الموضوعية المصاحبة لتفسير النتائج وليس المحاكمة، ذلك أن بعض "المؤرخين" يعتقدون أن المؤرخ قاض وعليه أن يحكم فى القضية التى أمامه، والحكم عادة يكون إما بالإدانة وإما بالتبرئة، غير أن انتحال المؤرخ لمهمة القاضى أمر معيب ذلك أن أركان المحاكمة القضائية فى الجنايات والمخالفات غير متوفرة فى "محاكمة" شخصيات التاريخ حيث لا توجد مرافعة وإنما يوجد ادعاء فقط، فضلاً عن أن دراسة التاريخ دراسة علمية تقوم على التفسير وليس على المحاكمة الأخلاقية والمقاييس النسبية للأمور.

فى نهاية الأربعينيات من القرن العشرين كان المجتمع المصرى يموج بغليان مختلف القوى السياسية التى كانت قد تبلورت منذ مطلع القرن فى اتجاهات وتيارات مختلفة ومتناقضة، فهناك الأحزاب السياسية البرلمانية التى كان حزب الوفد أكثرها جماهيرية، وهناك الجماعات اليسارية منذ تأسيس الحزب الشيوعى المصرى (١٩٢٣)، وهناك جماعة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها على يد حسن البنا (١٩٢٨)، وجميع هذه القوى تطالب بالاستقلال التام وبالتخلص من الأسرة الحاكمة، وبعضها يطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية، وفى وسط تلك القوى نشأ تنظيم الضباط الأحرار من شرائح الطبقة الوسطى ويجمع فى مبادئه بين المطلبين السياسى والاجتماعى، وقد تمكن هذا التنظيم من تحقيق مطلب القوى السياسية فى التخلص من النظام الملكى وتحقيق جلاء الإنجليز، ولكن، وبدلا من أن تقوم هذه القوى السياسية بمصافحة الضباط الأحرار على

مخاطرتهم بحياتهم من أجل الوطن رأيناهم يأخذون موقفا معاديا يتسم بالأنانية لا لشيء سوى أنهم شعروا بأن الهدف خرج من أيديهم وأصبح فى يد آخرين، وأصبحنا أمام انقسام للحركة الوطنية كما حدث زمن ثورة ١٩١٩ عندما ردد أنصار الوفد بأن "الحماية على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى يكن !!" وتحولت تلك القوى بمنتهى الرشاقة إلى المعسكر المضاد للثورة وأصبحوا عرضة للاستقطاب من قبل القوى الاستعمارية المعادية لمصر، فهل كان هذا السلوك أمراً جائزاً وطنياً وشرعياً؟!.

من ناحية أخرى عندما قامت الثورة كانت الحرب الباردة بين المعسكرين العالميين فى عنفوانها، وكل معسكر يريد أن يجذب إلى صفه أكبر عدد من الدول، وقد أدركت دول العالم الثالث الصغرى آنذاك حقيقة هذا التناقض فعملت على الاستفادة من كل طرف بالتلويح باللجوء إلى المعسكر الآخر عند اللزوم، ولما كانت تلك الدول الصغرى قد خضعت من قبل ولزمن طويل لاستعمار الدول الرأسمالية فقد كان من الطبيعى أن تتجه بعد تحررها إلى المعسكر الاشتراكى الذى قدم المساعدات الاقتصادية والعسكرية دون شبهة استعمارية، وكان عبد الناصر أحد زعماء دول العالم الثالث تلك ولم يكن بدعا فى توجهاته نحو السوفييت بل إن مثل هذه التوجهات تعرف فى الحركة السياسية بالقدرة على المناورة بين المتناقضات، لكن القوى المضادة لثورة يوليو تلومه على هذا التوجه حتى أن أحد أقطابها صرح بأنه صلى لله ركعتين شكرا بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ لأن مصر كانت فى طريقها للشيوعية..!!، فهل يلام عبد الناصر..؟!، ألم تستفد مصر من السوفييت فى بناء القوة الاقتصادية-العسكرية؟، ألم يحقق الجيش المصرى عبور قناة السويس وتحطيم خط بارليف فى أكتوبر ١٩٧٣ بالسلاح السوفييتى.

وتحقيقا للعدالة الاجتماعية كان لا بد من التنمية الاقتصادية، وهذه التنمية كانت تحتاج لرأس مال كبير لم يكن متوفرا فى الميزانية العامة للدولة لأنها كانت تسير على نظام التوكيلات التجارية فى الاقتصاد معظمها أجنبى أو متمصر بفعل قوانين الشركات عام ١٩٤٧، ولأنها ذات طبيعة رأسمالية عابرة فلم تكن تهتم ببناء القوة الاقتصادية الذاتية وتقدم عليها المشروعات الاستهلاكية الخفيفة، وينبغى أن نذكر على سبيل المثال، أن رأس المال البريطانى الذى كان مستثمرا فى مصر فى أربعينيات القرن العشرين بلغ ٤٥ مليون جنيه إسترلينى، المستثمر منه فى الصناعة خمسة ملايين فقط وفى صناعات استهلاكية وذلك

لإتاحة الفرصة لدخول الصناعات الإنجليزية للسوق المحلية، مثلما تعمل منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها فى ١٩٩٥ على فتح أسواق الدول النامية لمنتجاتها احتفاظا بالتبعية، وأمام هذا المأزق ورغبة فى الخروج من دائرة التبعية قرر عبد الناصر الاعتماد على القوة الذاتية فكانت سياسة التأميم لرأس المال الأجنبى لتوفير الأموال اللازمة تلاه تأميم رأس المال المحلى بعد أن أحجم أصحابه عن الاستثمار فى مشروعات التنمية الحقيقية، ومن ثم كانت سلسلة المصانع الحربية والحديد والصلب والألومنيوم وسائر الصناعات الأساسية وفى المقدمة بناء السد العالى، وهو أمر أزعج الغرب الرأسمالى الأوروبى-الأمريكى الذى أدركت دوله خطورة التنمية الشاملة فى بلد من بلاد العالم الثالث، فهل أخطأ عبد الناصر فى هذا الاتجاه، وهل كان عليه أن يحتفظ بمصر فى سوق التبعية من أجل رفاهية مجموعة الوكلاء التجاريين للمركز الرأسمالى العالمى؟!، هل هناك قانون فى الدنيا يصدر فى دولة ما يرضى الناس كافة، طبعا لا يوجد، ذلك أن العبرة بحجم المستفيدين من صدور القانون فإذا كانوا أغلبية يصبح هذا القانون عادلا والعكس صحيح، ألم تنتعش طبقة العمال والفلاحين وأبناؤهم من الطبقة الوسطى من الموظفين والمهنيين، وبالتالى لماذا لا يتم النظر للأمور فى إطارها الموضوعى بدلا من نظرة الثأر والانتقام.

فإذا اقتربنا من توجهات ناصر نحو العروبة نجد أنها كانت متفقة تماماً مع دائرة الأمن القومى لمصر، أى لحماية مصر وليس فقط للدفاع عن العروبة، وقد انطلق هذا التوجه من قضية فلسطين التى تعتبر قضية العرب منذ عام النكبة (١٩٤٨) إن لم يكن قبله حيث اعتبر تحرير فلسطين من الصهيونية مقدمة لوحدة العرب حتى يصبحوا قوة سياسية فاعلة لا مفعول بها، ومن عجب أن تلتقى مصالح الغرب المضادة لوحدة العرب مع بعض زعماء العرب الذين استمالهم الغرب وجعلهم يخشون من تيار الوحدة على زعامتهم وعلى أموالهم، فهل يلام عبد الناصر الذى أراد أن يحقق ما كان يصبو إليه العرب منذ نهاية القرن التاسع عشر؟!، وهل كان عبد الناصر بدعا بين ثوار العالم الذين أراد كل منهم حماية بلده بتوسيع دائرة أمنه القومى، ألم يقم ثوار فرنسا (يوليو ١٧٨٩) بتأمين ثورتهم البرجوازية بتوسيع دائرة الثورة فى الممالك المحيطة، وبإعدام العناصر الملكية، وأولئك الذين طالبوا بإعادة توزيع الثروة لتحقيق العدالة الاجتماعية (جماعة المتساوين بزعامة بابيف)، ألم تغلق الثورة الأمريكية

(١٧٧٤-١٧٧٦) أبوابها أمام أوروبا وصك زعماؤها مبدأ "أمريكا للأمريكيين" واعتبروا أمريكا الوسطى والجنوبية بمثابة حديقة خلفية لهم Back yard لا ينبغى أن يقترب منها أحد؟، ألم يضم محمد على باشا السودان إلى دائرة ولايته فى مصر وضم سوريا وذهب إلى اليمن لنفس الغرض مما أدى إلى استعداء الغرب ضده حتى قضى عليه بمعاونة السلطان العثمانى، ولا زلنا نفخر بأنه مؤسس مصر الحديثة، وألم يفعل الخديو إسماعيل الشىء نفسه بالذهاب إلى القرن الأفريقى والصدام مع الحبشة (صيف ١٨٧٥) وحينئذ تصدت له بريطانيا وفرنسا وحركت ضده مسألة الديون حتى نجحت فى عزله (يوليو ١٨٧٩) والتخلص من مشروعه الذى كان مضادا لتوسع كل من فرنسا وانجلترا فى القارة الأفريقية، وما زلنا نشيد بإسماعيل فى هذا الإطار، فلماذا يلام عبد الناصر على تأمين ثورته بتوسيع دائرة التحرر العربى سياسياً واجتماعياً، أم أنه حلال للغير وحرام على عبد الناصر؟!.

هل لتبرير تراجع السادات عن مشروع عبد الناصر واصطناعه مشروعا يخدم مصالح الغرب وإسرائيل فى المقام الأول وحفنة من الرأسماليين المحليين الطفيليين لا يمكن أن يتم إلا بالهجوم على الناصرية، هل يعقل أن يقوم الضباط بثورة أو بانقلاب ثم يعودوا إلى الثكنات بعد أن يسلموا المفتاح للقوى السياسية القديمة وإلا يصبح حكمهم غير ديموقراطى، هل يعقل أن تقوم ثورة تمثل الطبقة الوسطى وتحتفظ بدستور (١٩٢٣) تمت صياغته لصالح كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رأس المال التجارى والصناعى وإلا يصبح الحكم ديكتاتورى عسكرى؟، وهل يجوز عند تقييم ثورة ما أن يكون مدخلنا التركيز على الإجراءات الاستثنائية التى تصحب الثورات عادة وإسقاط كل الإيجابيات من المحاسبة.

والخلاصة، إذا كنا نقول إن محمد على باشا هو مؤسس مصر الحديثة فإنه ينبغى أن نقول إن جمال عبد الناصر هو مؤسس مصر المعاصرة دون شبهة تحيز وانحياز ويكفيه فخرا وهو فى الدار الآخرة أن الجماهير ترفع صوره فى كل محنة يتعرض لها العرب أو يتعرض لها المصريون الفقراء، إنه لا يزال حيا بين الناس وسيظل حيا طالما شعر الناس بالمحنة والخطر على أمنهم وعلى قوت يومهم.

الخليج ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥

حبيب الملايين..

غياب البطل وشدة الحاجة إليه

عندما قاد جمال عبد الناصر الثورة ليلة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وأصبح فى دائرة اتخاذ القرار قام فى الأشهر الأولى للثورة بفرض قانون الإصلاح الزراعى وتوزيع الأرض على الفلاحين المحرومين، وأصدر قانونا بمنع الفصل التعسفى للعمال، وتقرر شغل الوظائف عن طريق مسابقات يجريها ديوان الموظفين قبل أن تتولى وزارة القوى العاملة مهمة تعيين الخريجين.

وبهذه القرارات وبغيرها انقلبت الأوضاع الاجتماعية رأسا على عقب فى المجتمع المصرى الذى كانت تحكمه صفوة كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رأس المال الصناعى والتجارى الذين ظلوا على مدى أكثر من نصف قرن من الزمان يعملون على حماية مصالحهم بكل الطرق التشريعية والتنفيذية على حساب العمال والفلاحين وأبنائهم من شرائح الطبقة الوسطى، وهى أعمال تشهد عليها القوانين التى صدرت خلال نصف القرن هذا.

وبمثل هذه الإجراءات احتل عبد الناصر مكانته فى قلوب جمهرة المصريين الذين شعروا بالأمان على حياتهم وخلعت عليه من نفسها لقب "حبيب الملايين"، وهو لقب ظلت الجماهير تردده ليلة وداعه بدموع حارة وقد شعرت بالضياع الذى ينتظرهم فى غيابه وكانوا قد حمَلوا الزعيم كل همومهم، وكلهم ثقة فى قدرته على حل المشكلات.

وفى كل هذا لم يكن عبد الناصر يسعى لأن يكون حبيب الملايين، ولكنه كان يتصرف بإحساس فقراء الفلاحين والمعدمين الذين كان يجلس وسطهم ويشرب من قلة الماء التى يشربون منها دون أن يتأفف، والذين لم تشملهم أية قوانين للحماية الاجتماعية قبل الثورة، بل لقد كانت قوانين العمل والتأمين الاجتماعى

تنص بوضوح على استثناء الفلاحين وعمال الزراعة منها، كما خلت برامج الأحزاب السياسية بما فيها حزب الوفد ذو الجماهير العريضة من أية أفكار تتعلق بمشكلات الفلاحين وتطوير القرية المصرية، بل عندما تقدم الدكتور أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة (يناير ١٩٥٠- يناير ١٩٥٢) بمشروع لتطوير الريف على حساب الملاك فإذا ما رفضوا تقوم الدولة بالمهمة وتطالب الملاك بتسديد التكاليف قال له وزير الزراعة آنذاك، أنت بهذا المشروع وزير أحمر (كناية عن الشيوعية)، فرد عليه أحمد حسين قائلا فى سخرية " مفيش أحمر منك" وتقدم باستقالته تاركا الوزارة وراء ظهره، كما كان عبد الناصر يتصرف بإحساس العامل الذى كان يخرج إلى عمله يوميا ولم يكن يضمن عودته إليه فى اليوم التالى إذ كان من السهل على صاحب العمل أن يخبره فى نهاية اليوم بألا يأتى فى الغد، كما كان يشعر بإحساس خريجى الجامعات وحملة الدبلومات المتوسطة الذى يتعلمون على نفقة الدولة ثم تتركهم لسوق العرض والطلب ويضطرون لقبول العمل فى أى مجال بعيدا عما تعلموه من أجل ضمان لقمة العيش.

وعندما رفع عبد الناصر قضية الشعب الفلسطينى من قضية شعب لاجئ تسعى المؤسسات الدولية لتدبير وسائل لإعاشته، إلى قضية شعب فقد أرضه ومن حقه إقامة دولته على أرضه المغتصبة، وحدد علاقاته مع جميع دول العالم على أساس موقفها تجاه تلك القضية، وجعل من العروبة سياسة ثابتة لصناعة رداء واحد يلتحف به الشعب العربى من المحيط إلى الخليج، وخاض معارك حادة ضد الاستعمار بكافة أشكاله، احتل مكانته فى قلوب كل العرب وخلعوا عليه لقب "زعيم العروبة"، وفى كل هذا لم يكن عبد الناصر يسعى للحصول على لقب "زعيم العروبة"، وإنما كان يتصرف من وحى نكبة فلسطين التى شاهدها بعينيه، وذاق مرارة الحصار فى الفالوجا، وآمن بأن الطريق إلى تحرير فلسطين يبدأ من القاهرة، كما كان يتصرف مؤمنا بأن العرب أمة واحدة قسمتهم القوى الاستعمارية إلى عدة شعوب لتحافظ على مصالحها، وأنه يجب أن يعودوا أمة واحدة كما كانوا قبل الاستعمار، ففى وحدتهم خلاص من أمراض التخلف والتجزئة والانقسام.

وهكذا، وجد عبد الناصر نفسه زعيماً باختيار الجماهير وليس بقرار سلطوى أو هتافات منافقة، ولعله نموذج لكيفية مولد الزعيم، فالزعيم عادة

يكون حيث يعبر عن مكنون ما فى صدور الناس من آمال، ويلمس همومهم، ويسعى لتفريج كربتهم، وكثيرا ما نشاهد فى الشارع اثنين يتعاركان وأحدهما يضرب الآخر بشدة وقسوة، ويمضى المارة فى طريقهم دون أن يفكر أحدهم فى فض الاشتباك، ولكن وفى الوقت نفسه تجد عابراً آخر يندفع بقوة بين الاثنين المتعاركين لينتصر للمظلوم فتشير الناس إليه باعتباره بطلاً مخلصًا على حين أنه فعل ذلك من فرط إحساسه بوطأة الظلم والقهر ودون أن ينتظر مقابل أو بغية أن يناديه الناس بالزعيم ولكنه أصبح كذلك رغم أنفه.

لقد كان جمال عبد الناصر هكذا فى كل تصرفاته وسياساته، يسعى لتحقيق مصالح جماهير الأمة، ينتظرون كلمته من حين لآخر، ويفرحون معه، وينتصرون له، ويحزنون لحزنه، فهو الذى يشحذ همتهم، ويشحن عاطفتهم، ويربطهم بمبادئ العروبة حتى لقد أصبحوا وكأنهم على قلب رجل واحد.

وهذا هو البطل الذى ينتظره قومه لكى يعبر بهم الأزمات بما يختزنه فى نفسه من طاقات التحدى والمقاومة، ولا غنى للناس عن البطل الذى يقودهم إذا ما نضجت الظروف والإمكانات، فهذا هو البطل الذى كان يبحث عنه أفلاطون الفيلسوف اليونانى لكى يقيل مدينته أثينا من عثرتها وكان يفسر انهيارها بعدم وجود البطل، وهذا هو الأديب الإنجليزى توماس كارلايل فى القرن التاسع عشر يكتب عن أهمية وجود البطولة والأبطال فى تاريخ الأمم لأن البطل فى رأيه اختيار إلهى يظهر وسط أمته فى وقت المحنة فينهض بها.

وعندما يرحل الزعيم ولا يظهر من يشغل مكانه، وتتوالى الأزمات ولا من مستجيب، نجد أن الشعب يستدعى زعيمه الذى رحل فى حنين وشوق ليستمد منه المدد، ويستعيد مواقفه البطولية فى مواجهة الأعداء، ومواقفه الشجاعة فى مواجهة الأزمات، وهذا هو عبد الناصر الذى ترفع الجماهير العربية صورته كلما أشتد الخطب فى مواجهة العربدة الإسرائيلية والطغيان الأمريكى، عبد الناصر الذى كان يقول فى عفوية بسيطة: "إذا مدحنى عدوى فهذا معناه إنى ماشى غلط، أى ماشى فى سكته"، وإذا مر يوم دون أن يسمع بنفسه انتقاد الإذاعة البريطانية العربية له يراجع نفسه ويبحث عن الخطأ الذى ارتكبه فلم تنتقده الإذاعة كما تفعل دائما، وهو الذى قال إن البنك الدولى لكى يعطينى مساعدات يطلب منى رفع الدعم عن السلع، وإن الاستجابة لهذا الطلب معناه إشعال ثورة الجماهير، عبد الناصر الذى لم تكن تغريه كلمات المديح المبطنة

بالنفاق، وكان يعرف نفسه حق قدرها، لكن كثيرا ممن كانوا يحكمون الأمة العربية التى نادى بالعروبة من أجلها لم يقفوا معه ولم يساندوه إذ كانت مصالحهم العائلية وليست مصالح شعوبهم مع القوى الاستعمارية، فلم يؤيدوه إلا بألسنتهم، فكان جمال عبد الناصر والحال كذلك مثل الليث بن سعد الفقيه المصرى العظيم الذى قال عنه الإمام الشافعى "إن الليث أفقه من مالك.، لكن أهله لم يقيموه".

والحقيقة أن لكل شعب من شعوب الدنيا زعيمًا يظهر حسب مقتضى الظروف يقود شعبه ويحكم مقدراتهم، ولكن ليس كل رؤساء الحكومات فى العالم أو رؤساء الدول يعتبرون زعماء حتى ولو خلعت عليهم وسائل الإعلام صفات الزعامة والحكمة من باب منافقة السلطان، وعلى سبيل المثال هناك أكثر من أربعين شخصا تولوا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية لكن كم عدد الزعماء منهم؟، لا تجد إلا ثلاثة كان لهم فضل قيادة الأمريكيين فى وقت المحن أولهم جورج واشنطون الذى قاد حركة الاستقلال عن التاج البريطانى، ثم إبراهام لنكولن الذى ناضل من أجل تحرير العبيد وحارب دعاة انفصال ولايات الجنوب ملاك العبيد عن الشمال فيما عرف بالحرب الأهلية (١٨٦١-١٨٦٥)، وفرانكلين روزفلت (الحزب الديمقراطى) الذى عبر ببلاده أزمة الكساد الاقتصاد العالمى خلال ثلاثينيات القرن العشرين وانتخبه الأمريكيون فى ١٩٣٣ وظلوا ينتخبونه ثلاث فترات متتالية (كل فترة أربع سنوات) الأمر الذى أزعج الحزب الجمهورى وخشى من أن ينفرد الديمقراطيون بالرئاسة إلى الأبد وهم جلوس على الرصيف، ومن هنا نجحوا وكانوا أغلبية فى الكونجرس فى تمرير قرار عام ١٩٥١ بمنع تولى الرئاسة أكثر من فترتين متتاليتين (أى ثمانى سنوات)، وذلك قبل أن تنتهى الفترة الثانية بنهاية ١٩٥٢ للرئيس ترومان الذى خلف روزفلت، وكان هذا هو التعديل الثانى والعشرون الذى أدخل على الدستور الأمريكى، أما باقى الرؤساء بين هذا وذاك فقد أنهوا فترة رئاستهم دون أن تخلع عليهم ألقاب الزعامة والريادة.

وفى كل بلد من بلاد الدنيا يقف التاريخ أمام قلة قليلة استحقت لقب الزعامة دون أن يسعى أحد لها والباقى وهم الأكثر ذهبوا فى طى النسيان، ويذكر التاريخ فى صفحاته دوماً أسماء مضيئة مثل غاندى فى الهند الذى ذهب ليقابل ملك بريطانيا فى زى الفقير الهندى ولما نصحوه بتغيير ملبسه بما

يتناسب مع مقابلة ملك بريطانيا العظمى قال لهم: إننى لا أستطيع تغيير ملبسى وأنا أمثل أمة من الجياع والعراة، ويقف أيضاً عند نهرو ثم تنطوى الصفحة، وفى إندونيسيا هناك أحمد سوكارنو ودمتم، وفى الصين هناك ماو تسى تونج ويغلق الملف، وفى إفريقيا أيضاً زعامات منفردة مثل أحمد سيكوتورى فى غينيا، وكوامى نكروما فى غانا، وجوليوس نيريرى فى تنزانيا، وتوماس مانديلا فى جنوب إفريقيا الذى ظل زعيما لشعبه وهو فى السجن، وفى إيران على طول تاريخها يقف التاريخ عند الإمام الخمينى زعيم ثورة فبراير ١٩٧٩، ثم أحمدى نجاد الذى رفض أن يتقاضى مرتبه وهو محافظ لمدينة طهران العاصمة ونزل الشارع ممسكا بالمكنسة يشترك فى تنظيف الشوارع ويقف متحديا الغطرسة الأمريكية فيجد فيه العروبيون ناصرا جديدا، وأخيرا فى لبنان يأتى حسن نصر الله ويتحدى الغطرسة الإسرائيلية ويرغم إسرائيل على الهزيمة فيجد العروبيون أيضاً فيه شخصية عبد الناصر..

وهكذا، نجد فى ملف الزعامة فى كل بلد واحد هنا وآخر هناك يأتى كومضة من النور حتى يحترق وبعده يغلق الملف، وبين زعيم وزعيم حقيقى يأتى رئيس بحكم الظروف فيخلع عليه المنافقون لقب الزعيم، ولكنه لا يكون زعيما حقيقيا وإنما زعيم من نوع زعامة الفرزدق الذى زعم أنه سيقتل مربعه فقيل لمربعه هذا أبشر بطول سلامة يا مربعه، أو كما نظمها بشار بن برد قائلاً:

زعم الفرزدق أن سيقتل مربعه   أبشر بطول سلامة يا مربع

أو كما قال ابن الشريف عن خلفاء بنى أمية فى الأندلس الذين يحملون ألقاب المعتمد بالله والمعتضد بالله، إلخ ولم يكن يقتنع بهم فقال ساخرًا:

ومـا يزهدنى فى أرض أندلس   أسماء معتمد فيها ومعتضد

ألقاب مملكة فى خير موضعها   كالهر يحكى افتخارا صولة الأسد

العربى الناصرى، ١٤ يناير ٢٠٠٧

عبد الناصر واستقلال مصر

من جهالة خصوم عبد الناصر قولهم إن الثورة لم تحقق استقلال مصر؛ لأن مصر كانت مستقلة منذ فبراير عام ١٩٢٢، ويعلن أحدهم فى جرأة بالغة أنه مؤسس حركة المؤرخين الجدد فى مصر التى تسعى لكشف الكثير عن أسرار الماضى الذى طمسته ثورة يوليو، وأصحاب هذا القول لا يعلمون أن استقلال مصر بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان استقلالاً بين قوسين أى تحت الحماية البريطانية بدليل أن المندوب السامى البريطانى الذى كان يمثل تلك الحماية ظل كما هو ولم يتحول إلى "سفير" لبلاده فى مصر ولم يكن لمصر سفارة فى لندن، وظل الأمر كذلك حتى عقدت معاهدة ١٩٣٦ التى أنهت حالة الحماية لكنها لم تنه وجود الجيش الإنجليزى فى البلاد بل لقد فرضت بريطانيا على مصر وجود بعثة عسكرية بريطانية فى الجيش المصرى تشرف على تدريبه وتسليحه طبقا لمقاييسها وبحيث لا يتحول إلى قوة ضاربة، ومن ناحية أخرى كانت السفارة البريطانية تتحكم فى مجريات السياسة فى مصر ومن المعروف أن السفير البريطانى حاصر قصر عابدين بالدبابات واقتحم مكتب الملك بالقصر مساء الرابع من فبراير ١٩٤٢ وفرض عليه تكليف مصطفى النحاس باشا بتشكيل الوزارة، فأين هذا الاستقلال؟.

وهذا معناه أن مصر كانت مستقلة شكلاً ومحتلة فعليًا وفاقدة لإرادتها السياسية فى إدارة شئونها، وكانت القوى السياسية المتنافسة على الحكم تتبارى فى استرضاء السفارة البريطانية طمعا فى الوصول لكرسى الوزارة، وأكثر من هذا أن قيام النحاس فى الثامن من أكتوبر ١٩٥١ بإلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان فى إطار صفقة تهرب منها، إذ إنه تلقى عرضا أمريكيا بمساعدة مصر فى إلغاء

المعاهدة فى مقابل الدخول فى عضوية منظمة كانت أمريكا ترتب لها مع بريطانيا باسم "قيادة الشرق الأوسط" لمحاصرة الاتحاد السوفييتى، وبعد ثلاثة أيام من إلغاء المعاهدة قدم للنحاس مشروع الانضمام للمنظمة فرفضها فما كان من الخارجية الأمريكية إلا أن أعلنت استياءها من رفض حكومة النحاس، وأكدت أن إلغاء المعاهدة غير قانونى طبقا لنصوصها التى تستلزم موافقة الطرفين، ومما يؤكد أن إلغاء المعاهدة كان حبرا على ورق أن جمال عبد الناصر بعد الثورة دخل فى مفاوضات طويلة مع الإنجليز انتهت باتفاقية أكتوبر ١٩٥٤ بتحقيق الجلاء الذى تم فى ١٨ يونية ١٩٥٦ بل إن عبد الناصر بعد تورط بريطانيا فى العدوان الثلاثى أعلن فى أول يناير ١٩٥٧ إلغاء المعاهدة ولم تعترض إنجلترا أو غيرها، وبعد هذا نقول إن الثورة لم تحقق استقلال مصر لأنها كانت مستقلة قبل ثلاثين عاما، أى جهل هذا الذى يريد أولئك الحمقى أن يصنعوه بعقولنا ويزيفوا به حقائق التاريخ.

الأنوار، ٥ يوليو ٢٠٠٧

من المعارك إلى الانسحاب

عندما أتمت القوات البريطانية انسحابها من فلسطين مع نهاية نهار يوم ١٤ مايو ١٩٤٨ منهية بذلك فترة حكمها لفلسطين منتدبة من عصبة الأمم فى عام ١٩٢٢، تحركت الجيوش العربية كما هو معروف فى اليوم التالى (١٥ مايو) لاستعادة فلسطين لأهلها، فاندلعت الحرب بين اليهود الذين استوطنوا أرض فلسطين بتأييد وحماية سلطة الانتداب البريطانى وبين دول الجامعة العربية، وهى الحرب التى استمرت كما هو معروف حتى عقد الهدنة فى فبراير ١٩٤٩ فى جزيرة رودس.

اشتركت مصر فى الحرب رغم أن النقراشى رئيس الحكومة عارض دخولها وكان قد اكتفى من قبل بإرسال ٣٠٠ بندقية ، و٢٥٠ مسدساً، و ١٧٠٠ طلقة مساعدة للفلسطينيين، ثم غير رأيه وطلب فجأة عقد جلسة سرية لمجلس الشيوخ فى ١٢ مايو للموافقة على دخول الجيش المصرى لفلسطين لقتال اليهود، وبعدها صدرت الأوامر لوزير الحربية محمد حيدر باشا بالتحرك إلى فلسطين، ولما تم اختيار اللواء أحمد على المواوى قائداً للقوات المصرية فى فلسطين قال له النقراشى إن الاشتباكات ستكون مجرد مظاهرة سياسية وليست عملا حربيا وأنه يعتقد أن المسألة سوف تسوى سياسياً بسرعة، وأن الأمم المتحدة سوف تتدخل لوقف الحرب وستتحول القضية إلى قضية دبلوماسية.

وقبل أن تندلع الحرب بشكل رسمى يوم ١٥ مايو كان الأخوان المسلمون فى مصر قد طلبوا فى مطلع ١٩٤٨ من حكومة النقراشى السماح لهم بإدخال فوج من "المجاهدين" للمرابطة فى الجزء الشمالى من صحراء النقب لكن الحكومة رفضت فتسلل هؤلاء من سيناء إلى فلسطين فى فبراير ١٩٤٨ وشرعوا فى

مهاجمة المستوطنات اليهودية فى طريقهم، ولما علمت الحكومة بذلك طلبت من المرشد العام حسن البنا سحب هذه الجماعات فرفض فقطعت الحكومة عنهم الإمدادات، ثم رضخت السلطات المصرية ووافقت على أن يكون العمل التطوعى تحت لواء الجامعة العربية، وتم تدريب ثلاث مجموعات من الإخوان بمعسكر الهايكستب تحت إشراف الصاغ محمود لبيب وكيل الإخوان المسلمين.

كانت القوات المصرية التى تحركت إلى فلسطين تتكون من لواء مشاة بقيادة الأميرلاى السيد طه (الضبع لأسود)، ويتكون من ثلاث كتائب: الرابعة والخامسة فى الفالوجا على بعد ٤٠ كيلومتراً من غزة، والسادسة فى عراق سويدان بقيادة القائمقام حسين كامل ومساعده جمال عبد الناصر وتتألف من أربع سرايا: الأولى بقيادة الصاغ عمر لطفى، والثانية بقيادة الصاغ يوسف السباعى، والثالثة بقيادة الصاغ نور، والرابعة بقيادة اليوزباشى محمد غالب فضلا عن سرية سودانية بقيادة الضابط السودانى بشير أفندى.

وبعد تسعة عشر يوماً من بدء المعارك وابتداء من يوم الخميس ٣ يونية ١٩٤٨ بدأ جمال عبد الناصر فى تدوين يومياته عما يدور حوله بشكل متصل أحياناً وبشكل متقطع فى أحيان أخرى حسب رتِم الأحداث وباستثناء أيام الإجازات من الميدان، ويبدو واضحا مما ورد فى اليوميات أنه كان يكتبها لنفسه، وأنها كانت فرصته فى البوح بما لِمَ يكن يقدر على البوح به لآخرين، فكان الورق مجال تفريج كربه، وتهدئة غضبه، والراحة من همومه وحيرته بعض الوقت، امتزج فيها العرق بدمائه، وكانت أفكاره وانطباعاته وتأملاته الفورية دون تنميق أو إعادة نظر تعبر عن الصدق، ولم لا، وقد كان يكتبها لنفسه وليس للنشر، لقد ذكرتنى هذه اليوميات التى بلغت ١٢٣ يومية من الخميس ٣ يونية إلى الخميس ٣٠ ديسمبر ١٩٤٨ بما كتبه سعد زغلول فى يومياته فى المنفى والتى كان صادقاً فيها مع نفسه حتى لقد باح بما لا يمكن أن يبوح به فى العلن من حيث تصرفاته الشخصية ومواقفه السياسية؛ لأنه كان يكتبها لنفسه وليس بقصد النشر، وكذلك ما كتبه محمد فريد فى منفاه أيضاً حين سمح لنفسه بشتم خصومه وانتقادهم انتقادا مرا وخلع أوصاف ذميمة عليهم..إلخ.

لقد كشفت لنا هذه اليوميات عن أشياء كثيرة فى شخصية جمال عبد الناصر جاءت عفو الخاطر ومن واقع الألم، فقد عرفنا منها كم كانت أسرته تمثل له قيمة عظمى، فقد كان فى الثلاثين من عمره حين ترك زوجته وأطفاله

الصغار، ظل مشغولا بهم وبوالده وعمه، ويريد أن يطمئن عليهم دائما عن طريق التليفون إذا تيسر، والخطابات إذا وصلت، وعندما اخترقت صدره رصاصة فوق القلب (١٢ يوليو) وحملوه إلى مستشفى المجدل وعرف أنها شظية تركت جرحا سطحيا كتب يقول: "إن روحه المعنوية ارتفعت وحمد الله، فأول ما خطر على بالى عند الإصابة كان الأولاد وأمهم"، وعندما علم من خطاب عمه (يومية ٥ ديسمبر) أن زوجته "معتكفة فى المنزل ولا تخرج وأن الأولاد بخير، قال: "لقد تألمت جداً، فلا يشغلنى أى شىء إلا هى والأولاد فإن حياتى ليس لها أى قيمة إلا لأجلهم"، وعندما حمل رتبة صاغ (يومية ٢٨ يوليو) ذكرها عرضا دون تعليق وكأنها لا تمثل شيئا مهما له.

كما كشفت لنا اليوميات عن تربيته فى مخاطبة من هم أكبر منه رتبة حتى ولو كان يذكر أسماءهم على الورق فكل منهم يقرنه بلقب "بك" إلا الذين لم يحترمهم بسبب غرورهم كما سوف نرى، وأما من فى رتبته أو أقل فيذكر أسماءهم دون ألقاب، بل لقد ذكر الملك فاروق كلما أورد اسمه هكذا: "صاحب الجلالة الملك"، كما عرفنا من اليوميات أيضاً كم كان متمسكا بأداء فروض الصلاة، إنسان حسن الإسلام شأن جمهرة المسلمين، وقد امتدت هذه المشاعر الإنسانية لتشمل الغير فى صورة يندر أن تحدث، ففى أثناء حصار الفالوجا صدرت أوامر بالانسحاب من الخليل ثم ألغيت فيكتب فى يومية ٢٢ أكتوبر قائلا: "عندما صدر الأمر بالانسحاب انتابتنى أفكار عدة فإن انسحابنا سيعرض جميع السكان من عراق سويدان إلى بيت جبرين إلى التشرد أو الوقوع فى قبضة اليهود، تصورت منظر الأطفال والنساء والعائلات عند انسحابنا وكيف سيحتل اليهود عراق المنشية والفالوجة..إلخ، وكيف إذا استمرت الحرب سنحاول استعادة هذه البلاد، وسيكون من العسير بل من المحال استرجاعها"، هل هناك مشاعر إنسانية بهذا القدر من الدفء والإشفاق، صاحبها يتجاوز ذاته ويقدم عليها مصلحة الآخرين، ألم يكن الانسحاب فرصة له للعودة سالما إلى أسرته التى يشتاق إليها وإلى وطنه الجريح، لقد تذكرت وأنا أقرأ هذه السطور موقفه من الصراع مع إسرائيل حين قال، إذا كانت المسألة خاصة بمصر فيمكن انهاء الصراع مع إسرائيل بسهولة لكن المشكلة ليست هكذا، إنها مشكلة الفلسطينيين الذين سوف يكونون بلا سند أو ظهير، ولقد صدقت الأيام ما قاله ساعة المحنة.

أمـا الذين لم يحـتـرمـهم بسـبب مـواقـفـهم فـقـد ذكـر بعـضـهم بالاسـم، ومنهم الشـاذلى الذى سـخـر من سـلاح المشاة وهم مـجـتـمعون يوم ٢٩ يونيـة للاستعداد للهجوم بقـوله "إن أى ضـابط مـدفـعيـة أحـسن من بتوع المشـاه" (لاحظ أن جمـال عبد النـاصر من المشاة) فما كان من نعمة الله وهو من المشاة إلا أن قال للشاذلى "إن عسـاكـر وضـبـاط المشاة بيهجموا على المواقع اليهودية بالقـميص وبدون أية أسلحـة مدرعـة الأمر الذى لن تسمع عنه" وعلق عبد النـاصر فى يومياته قـائلاً: "موقف الشاذلى كان شنيعا".

كما لم يحترم اللواء المواوى قائد القوات فى الجبهة فقد وصفه فى يومية ٢٥ يوليـو بأنه "رجل فـى منتـهى السمـاجـة والغـرور والجـهل، كل مـلاحظاته تـقـريبـا غلط، الراجل نسـى نفسه وركبـه الغـرور، كـان يقـول مـبـادئ ١٠٠ سنة هدمـتوهـا، ويتكلم فـى النقـاط الهـايفـة، ولم يرتد ثوب القـائـد الذى يكلم جنوده بعـد مـعـارك أصـيبـوا فـيـهـا بخـسـائر جسـيـمـة وصـمـدوا، لم يمـر على الخـط الدفـاعى إلا مع جلالة الملك، وبعد انتهاء القتال".

وأمـا أحـمـد عـبـد العـزيز الذى رأس مـجـمـوعـة مـن المتطوعـين من الإخـوان المسلمين فقد كان محل تقديره واحترامه ولما استشهد كتب يقول: "تألمت جدا فإن أحمد عبد العزيز كان يحب أبناءه، مات وكله أمل فى الحياة، لم يره الشعب ولم يستقبله، لقد تألمت جدا لهذه الآمال التى انهارت".

أمـا أهـم مـا فى اليـومـيـات تلك الملاحظات التى أبداها عـبـد النـاصـر على الاستعدادات العسكرية والتجهيزات والأداء العسكرى قبل المعركة وبعدها والتى حملته فى النهاية إلى مشاعر الغضب والثورة.

فى الثـانى من يونيـة دخلت القـوات البـرية المصـرية (اللواء الثـانى) المجـدل وتابعت سـيـرها شـمـالاً حـتى احـتلت أسـدود مما خـفف الضـغط على القـوات الأردنيـة فى منطقـة اللطرون وباب الواد، وكـان احـتـلال أسـدود مفـاجـأة كبـيـرة لليهود لأهميتها إذ منها تصبح مستعمرات اليهود الشمالية والشرقية تحت التهديد، وباحتلال أسدود أصبح خط المجدل-الفالوجا-بيت جبرين-الخليل فى يد القـوات المصرية وبهـذا تم فصل المسـتعـمرات الجنوبيـة اليـهودية بصـحـراء النقب عن شـمـال فلسطين، وفـى اليـوم التـالى هجم اليـهـود على أسـدود لاسـتـعـادتهـا، ويبـدو أن خـسـائـر القـوات المصـرية فى هذه المـعـركـة جعلتـه يبـدأ يومياته فى ٣ يونية، إذ تم تعيينه قائدا لجماعة استكشافية للتحرك من غزة إلى

أسدود "لغيار الكتيبة التاسعة"، وكان شمال أسدود أقصى ما وصل إليه الجيش المصرى، فكتب بعد الاستكشاف يقول: "إن الخط الدفاعى ليس به عمق ولا احتياط مطلقا من الفصيلة إلى اللواء، عبارة عن موانع فقط، فيه ثغرات تسمح بالتسلل، ولا يوجد أسلاك أو أى تحصينات سوى الحفر، الدفاع غريب جدا أشبه بالنقط الخارجية، الجماعات على خط واحد، واجهة الكتيبة حوالى ٤ كيلومترات، الوضع الدفاعى عبارة عن دائرة من كتيبتين تحيطها المستعمرات من كل جهة تقريبا والمناوشات الليلية مستمرة، ذهبت إلى محل الهجوم، الرائحة لا تطاق، المخلفات تعبر عن العار".

ثم تقررت الهدنة اعتباراً من ١١ يونيو وقد فرضت لإنقاذ اليهود حيث كان قطاع القدس تحت سيطرة أحمد عبد العزيز وكان هذا شأن المنظمة الدولية ولا يزال عندما تريد الوقوف إلى جانب أحد الطرفين فى انحياز كامل ودون احترام، وقد التزم الجانب المصرى بالهدنة ولم يحرك ساكناً لكن اليهود انتهزوها فرصة وهاجموا بير عسلوج ولم تكن فيها قوات مصرية تذكر واحتلوا مواقع أخرى (الحسير وجوليس) وأخذوا يعملون على تقوية دفاعاتهم بإقامة الدشم والخنادق وجاءهم طيارون متطوعون من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وجنوب أفريقية كما اعترف بن جوريون فيما بعد، ولما تكرر خرق اليهود للهدنة صدرت الأوامر لسرية السودانيين بمهاجمة بيت دارس ليلة ٧-٨ يوليو، وهنا يكتب فى يومية ٧ يوليو أى فى صباح اليوم التالى للهجوم ملاحظته على أداء السرية قائلاً: "استطاعت القوة السودانية التسلل إلى البلدة وبدلا من أن يقوم القائد بإطلاق إشارة نجاح العملية أرسل إشارة طلب النيران الدفاعية فأطلقت المدفعية نيرانها على القوة السودانية ولم يحصل أى تعزيز وعادت الكتيبة بعد أن ذبحوا عدداً من اليهود وأسر قائدها".

وبعد هذه العملية اتخذت القوات المصرية مواقع دفاعية جنوب تبة المغناطيس الساعة الرابعة صباحاً (يومية ١٦ يوليو) لكن اليهود "أخذوا يهجمون على طول الجبهات أثناء الليل وحركوا ستة آلاف عسكرى مدد أمام أسدود، والرد من جانبنا خاسر"، وتحصينا لموقف اليهود تقررت الهدنة مرة أخرى يوم ١٨ يوليو، وبعد عشرة أيام أى فى يوم ٢٨ يوليو "نقض اليهود الهدنة الساعة العاشرة صباحا عند الفالوجة، إطلاق نار مستمر حتى الصباح.. أرادوا المرور إلى المستعمرات الجنوبية، حدث اشتباك معهم بالمدفعية والطيران حتى الغروب

وخسائراليهود كثيرة" (يومية ٢٨ يوليو)، ولقد ترتب على الهجوم على الفالوجة قطع الاتصال بينها وبين عراق المنشية التى دخلها اليهود من الناحية الشرقية ثم انسحبوا منها بسبب مقاومة القوات المصرية مع الأهالى، كما فشل هجوم يهودى على جبل المكبر فى القدس؛ بسبب المقاومة التى كان يقودها أحمد عبد العزيز.

وفى يومية ٢٣ أغسطس يقول إنه علم بمقتل أحمد عبد العزيز فى يوم ٢٢ أغسطس عند عودته من بيت لحم والحاصل كما يقول: "إن أحمد عبد العزيز ومعه صلاح سالم والوردانى عادوا من مؤتمر العرب واليهود بالقدس لمقابلة اللواء النواوى وعندما اقتربوا من عراق المنشية حوالى الساعة الثامنة مساء فتحت عليهم نيران من المواقع المصرية فكان أحمد عبد العزيز هو الضحية"، ثم يشرح هذا الخطأ القاتل ويلتمس العذر لمن أطلق النار فقال: "ولقواتنا بعض العذر لأن اليهود يخرقون الهدنة يوميا فى هذا المكان للعبور إلى المستعمرات الجنوبية".

ومن المثير للانتباه أنه لم يكتب عن نفسه شيئاً من الإنجازات فى هذه اليوميات وكأنه رأى أن يترك هذا للتاريخ أو للغير ربما تمسكا بمأثور شعبى يقول: "ما يمدح نفسه إلا إبليس"، ففى يومية ٢٤ سبتمبر يقول إن قائد الكتيبة قام بإجازة وتسلم هو القيادة، وفى يومية ٢ أكتوبر يقول: "معركة مع اليهود هزموا فيها، وكانت سببا فى رفع الروح المعنوية، التحموا مع اليهود وجها لوجه وانتصروا دون خسائر، وقال إن حسن التهامى وفايز يكن كانا فى حماية الجانب الأيمن للفصيلة وكان لطفى واكد من أسباب نجاح المعركة"، مع أننا علمنا من مصادر الحرب أن العملية قامت بها الكتيبة السادسة بقيادته هو، وأنها استردت بلدة المحجر من اليهود وكانوا قد استولوا عليها فى أول أكتوبر.

ثم حاصر اليهود الفالوجا فى ١٦ أكتوبر أثناء الهدنة وهو الحصار الذى استمر ١٣٠ يوما كاملة، وشنوا هجوما على عراق المنشية واستعملوا لأول مرة الدبابات (يومية ١٨ أكتوبر)، وهنا يشعر عبد الناصر بالغيظ والحنق على قيادته العسكرية فى إدارتها للحرب، ولا يجد إلا الورق يبثه آلامه وشجونه فيكتب فى يوم ٢٧ أكتوبر "القيادة تتخبط، أصدرت أوامر باحتلال بيت جبرين مع أننا أخطرناهم أن الطريق إلى بيت جبرين محتل بالعدو ولا توجد ذخيرة من يوم ١٦ أى منذ عشرة أيام (تاريخ حصار الفالوجا) ولكن رغم ذلك يتجاهلون ويصدرون

أوامر، هذه القيادة الهزيلة هى التى تسببت فى كل هذه المصائب، والحقيقة أنه لا توجد قيادة للجيش المصرى فى فلسطين، نفس التقاليد العتيقة ونفس المظاهر والتمثيل دون إنتاج، لا يوجد عسكرى واحد احتياطى ليستعيدوا به الموقف ففكروا فى شىء واحد وهو الهرب والنجاة بأنفسهم، كان المواوى عاجزاً تائهاً، قائد دون جنود ودون جيش، اللواء الثانى منعزل فى أسدود، واللواء الرابع منعزل فى النقب، واللواء الجديد فى مصر مدة خمسة أشهر وهو كل ما فكر فيه قادتنا، لم يكمل تدريبه.

ويواصل غضبه ويكتب فى اليوم التالى (٢٨ أكتوبر)، "منذ حصار الجيش فى ١٦ أكتوبر والجيش يطلب تعيينات وذخيرة بواسطة الطيران وبالرغم من أن طلباتنا لم تجب ولم يلتفت إليها فسنقاوم إلى آخر رجل، لقد فقدنا الإيمان فى قيادة الجيش وقيادة البلاد، هؤلاء المضللون الممثلون، ماذا عملوا بعد أن دخلنا الحرب، لا شىء، لم تصل أى إمدادات، الأسلحة التى دخلنا بها هى هى، إن اليهود أفضل آلاف المرات فبعد أن كانوا يدافعون عن أنفسهم ببنادق الرش أصبحوا قوة كبرى بها طيران ودبابات ومشاة مجهزة بالهاون ومعها مدفعية ثقيلة، وعندما كانوا محاصرين قبل يوم ١٦ أكتوبر كانت طائرتهم فى الجو باستمرار لتموينهم، أين سلاحنا الجوى، لقد اختفى".

وبدأ اليأس يدب فى نفسه وزاد شعوره بالملل والضيق وكان قد أبدى هذا الملل من قبل فى يومية ٢٤ يوليو بقوله: "ابتدأ الملل يسرى فى دمائنا، الحالة اليومية متكررة، الواحد بدأ يقرف من كل شىء ولا يعمل أى شىء".

ويأخذ الموقف فى الانهيار بشكل سريع حيث تعبر يومياته من ٣١ أكتوبر وحتى آخر يومية فى ٣٠ ديسمبر عن تداعيات الأمور ففى ٣١ أكتوبر يقول: إن أحد قادة اليهود طلب منهم التسليم فرفضوا فطلب أخذ جثث قتلاه فسمحوا له وبعد أن أخذها بساعة نقضوا اتفاقية وقف القتال وضربوا عراق المنشية بالمدفعية واستمر الضرب من الشمال والشرق والجنوب، حتى لقد أصيب السودانيون بالذعر والانهزامية فقال عنهم فى يومية ٤ نوفمبر "اظهروا منتهى النذالة، حضر عدد منهم، روحهم المعنوية بطالة، يقولون إذا لم ينتهى الحال فإنهم سيتركون المواقع ولا يمنعهم من عمل ذلك إلا أن كل الطرق مقفلة، الحالة تزداد سوءاً، العدو متفوق فى كل شىء ويتحرك كما يريد ونحن فى خنادقنا ندافع فقط ومحاصرين.

ويتوالى تدهور موقف القوات المصرية، إذ تتسحب من المجدل إلى غزة ويدخل اليهود مستعمرة دير سنيد (يومية ٥ نوفمبر)، ويسقط اليهود منشورات يطلبون فيها التسليم (يومية ٦ نوفمبر)، ويلتقى أحد الضباط اليهود به رافعاً علماً أبيض ويطلب منه إخلاء عراق المنشية (يومية ١٤ نوفمبر) ويقول عبد الناصر إن هذا الضابط قال له "إن بريطانيا هى التى زجت بمصر لتحقق أغراضها وأنهم أى اليهود قد تمكنوا من طرد الإنجليز من فلسطين ويرجون أن نطردهم كذلك وأن نتعاون سويا، وهذه العبارة تعكس فكرة الحركة الصهيونية منذ البداية حيث زعم قادتها أنهم خاضوا حربا ضد الإنجليز لتحرير بلادهم، وفى اليوم التالى لهذه المقابلة قال فى يومية ١٥-١٦ نوفمبر إنه "طلب من السيد طه ضرب مواقع العدو بالمدفعية بقنابل الانفجار الجوى ولكنه رفض وأنه لن يبدأ بالضرب، ويعلق قائلا: "لم يستمع أحد لكلامى، إن أعصابهم جميعا مضطربة، وللآن لم يتفهموا صفات العدو الذى نقاتله، إنه لا يحفظ العهد، كل غرضه تكبيدنا أى خسائر ممكنة ما دام الحكام غير موجوين.

وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر يتدهور الموقف أكثر وأكثر فقد قام اليهود بهجوم شامل تجاه العريش ورفح وخان يونس وطريق رفح-غزة الرئيسى للاستيلاء على صحراء النقب كلها (يومية ٢٢ ديسمبر) ثم سيطروا على تبة الوادى جنوب غرب العسلوج واحتلوا العوجة.. (يومية ٢٦-٢٧ ديسمبر) ثم احتلوا أبو عجيلة واتجهوا نحو الشمال الغربى إلى العريش لتطويق القوات المصرية من الغرب (يومية ٢٩ ديسمبر)، وهرب أحد عشر عسكريا سودانيا من مواقعهم إلى الخليل، ورفض خمسة منهم العمل وأرادوا الذهاب إلى غزة فأرسلهم إلى الفالوجة (يومية ٣٠ ديسمبر)، وهنا تتوقف اليوميات ويظل جمال مع قوته تحت الحصار حتى يخرجوا فى يوم ٢٦ فبراير ١٩٤٩ بعد عقد هدنة رودس فى ٢٤ فبراير ويتم الاحتفال بعودتهم فى موكب عسكرى فى مصر يوم العاشر من مارس ١٩٤٩.

وهكذا يبدو واضحا ويقينيا أن فكرة الإعداد للقيام بالثورة اختمرت تماما فى ذهن عبد الناصر بعد حصار الفالوجة بعشرة أيام وهذا من واقع يومياته وخاصة أيام ٢٧ -٢٨ أكتوبر، ١٥-١٦ نوفمبر، ومما يؤكد هذا أنه شرع فى تكوين الهيئة التنفيذية للضباط الأحرار من سبتمبر ١٩٤٩ واجتمعت فى نهاية العام نفسه، ومما يؤكد هذا ما صرح به لكيرميت روزفلت رجل المخابرات

الأمـريكيـة من أنه والضــبـاط الأحـرار لن ينسـوا الإذلال الذى لاقـوه عـلى أيدى الإسرائيليين عام ١٩٤٨ (راجع كتاب مايلز كوبلاند بعنوان "لعبـة الأمم")، وقوله "كنا نحارب فى فلسطين ولكن أحلامنا كلها كانت فى مصر وكان رصاصنا يتجه نحو العدو الرابض أمامنا فى خنادقه ولكن قلوبنا كانت تحوم حول وطننا البعيد الذى تركناه للذئاب ترعاه" (راجع أحمد حمروش، خريف عبد الناصر)، وإذا لم تكن الحرب فى فلسطين سببا للقيام بالثورة كما انتهينا من واقع يوميات الحرب فلماذا لم تقم من قبل خاصة أن فكرة الثورة وكراهيته للإنجليز بدأت معه فى منتصف يناير ١٩٣٩؟!، وأما ما نسب إليه أنه قال: "ليس صحيحاً أن ثورة يوليو قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين" (راجع أحمد حمروش، الأهداف الستة للضباط الأحرار، بيروت ١٩٧٨) فلا يمكن أن يصمد أمام ما كتبه بخط يده فى يوميات الحصار.

العربى الناصرى، ٢٠ يناير ٢٠٠٨

خطايا ثورة يوليو

يحلو لبعض الكتاب حين يتناولون مشكلات مصر الراهنة أن يرجعوا سببها إلى ثورة يوليو بما فيها زحام الشوارع وأزمة المرور والمساكن وحتى تراكم الزبالة على الأرصفة..إلخ، ومثل هذه الأقوال لا تفسر شيئاً وإنما تبحث عن شماعة تعلق عليها خيبة الأمل.

أما الذى دعانى للكتابة فى هذا الموضوع ما قاله فاروق جويدة فى أهرام ٢٠ يونية الجارى إن "أكبر خطايا ثورة يوليو تخليها عن السودان، وأن النحاس باشا كان على حق عندما قال: تقطع يدى ولا يفصل السودان عن مصر"، وهو اتهام جد خطير إذا أدركنا أن "الخطايا" نوع من المعصية إنجيليا غير قابلة للعفو والمغفرة.

ومن عجب أن يسمح أناس لأنفسهم كيل الاتهامات دون رجوع للمصادر المعنية ودون إعمال العقل، وحقيقة الأمر فى بساطة شديدة أن الإنجليز منذ احتلوا مصر (١٨٨٢) فرضوا سيطرتهم على السودان، وترضية للخديو عباس حلمى الثانى حتى يبتعد عن مصطفى كامل أبرموا اتفاقيتين لحكم السودان ثنائيا بين مصر وإنجلترا (فى ١٩ يناير ، ١٠ يوليو ١٨٩٩) وكان فى حقيقته حكما إنجليزيا خالصا وليس ثنائيا، لأن إنجلترا تختار الحاكم العام للسودان وهو إنجليزى وخديوى مصر يصدر أمر تعيينه، هذه واحدة أما الثانية فإن إنجلترا انتهزت فرصة اغتيال الجنرال لى ستاك سردار الجيش المصرى فى السودان (١٩ نوفمبر ١٩٢٤) لتخرج الجيش المصرى من السودان، وظلت الحكومات المصرية تطالب بعودة الجيش المصرى للسودان فى معظم المفاوضات التى جرت مع بريطانيا من ١٩٢٧ إلى ١٩٣٦ دون جدوى.

وأما الثالثة فإن مصطفى النحاس عندما ألغى معاهدة ١٩٣٦ فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ ومعها اتفاقيتا الحكم الثنائى للسودان أعدت حكومته مرسوما بمشروع قانون بأن يكون للسودان دستور خاص تضعه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان، فما معنى أن يكون للسودان دستور بأيدى أبنائه، هل يعنى تبعية لمصر أم استقلالا؟ وما معنى كلمة النحاس فى هذا السياق؟

والرابعة أن بريطانيا اشترطت فى مارس ١٩٥٣ للدخول فى مفاوضات مع حكومة يوليو بشأن الجلاء أن توافق مصر على مبدأ استقلال السودان بمقتضى استفتاء، فهل كان يتعين علينا أن نرفض استقلال السودان الذى ضمه محمد على لولايته بالقوة فى ١٨٢٢، وهل من اللائق أن تقوم ثورة فى مصر تطالب بالجلاء والاستقلال وتمنعه عن أهالى السودان.

يا سادة يا كرام، هلا بحثتم عن الأسباب الحقيقية وراء ما تكتبون بدلا من الوهم والمزايدة احترامًا للتاريخ وتقديرًا للعقل؟!

البديل، ٢٥ يونيو ٢٠٠٨

ناصر الفقراء

كلما جاء الثامن والعشرون من سبتمبر فى كل عام أعود بذاكرتى إلى مساء ذلك اليوم الحزين (الإثنين) حين طيرت الأنباء خبر وفاة جمال عبد الناصر، فقد خرجت مندفعا وبكل سرعة من منزلى بالمعادى حيث كنت أقيم ووجدت نفسى وسط طوفان من البشر من كل الأعمار رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا تجمعوا فى ميدان التحرير والشوارع المحيطة يبكون وينتحبون على مدى ثلاث ليال انتظارًا لتشييع جنازة الزعيم إلى مثواه، وهى صور سجلتها الكاميرات كما هو معروف وأذيعت على شاشات التليفزيونات.

ومن بين العبارات التى كانت تتردد على ألسنة الناس ولم تبرح ذاكرتى حتى الآن بل ويقشعر بدنى دائما عند استعادتها ما كانوا يقولونه مخاطبين عبد الناصر: سايبنا ورايح فين يا جمال، سايبنا لمين بعدك، إحنا بقينا أيتام يا جمال، يا نصير الفقراء.

والحق أن جمال عبد الناصر اكتسب عدة صفات خلعتها عليه الجماهير من واقع تصرفاته وأعماله: فهو المناضل ضد الاستعمار، وهو زعيم الحرية، وزعيم العروبة، ولكنى سوف أقف عند صفة "أبو الفقراء وناصرهم" التى صدرت من قلب فقراء مصر وهم غالبية المصريين والذين قالوها امتنانا منهم وتقديرا لكل الإجراءت التى قام بها الزعيم لصالحهم فاستحق أن يسكن فى قلب كل منهم، فلما علموا بنبأ وفاته وضعوا أيديهم على قلوبهم وداخلتهم مشاعر الغربة والخوف من المصير، وقد أثبتت الأيام صدق مشاعرهم عندما بدأت الدولة تتخلى عنهم لصالح الأغنياء، وكانت انتفاضتهم فى ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ أول تعبير عن هذا الخوف من المستقبل الأسود الذى بدا واضحا للجميع.

فإذا أردنا أن نعرف لماذا سكن جمال عبد الناصر قلوب الفقراء واستحق صفة "أبو الفقراء وناصرهم" فلا بد أن نشير فى إيجاز إلى مجمل الأوضاع الاجتماعية لأبناء الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين فى مصر عشية ثورة يوليو ١٩٥٢ حتى نعرف كيف وضع جمال عبد الناصر ابن الطبقة الوسطى نفسه فى خدمة هؤلاء الفقراء عندما دانت له أمور السلطة فى البلاد، وبالتالى نفهم لماذا شعر الفقراء باليتم بعد رحيله.

حين تسلم الثوار خزانة الحكومة وجدوا عجزاً قدره ٢٥ مليون جنيه ورصيداً احتياطياً هبط من ٧٥ مليوناً إلى ١٦ مليوناً فقط، فبدأ العمل مبكرا لعلاج العجز ففى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ تقرر زيادة الضريبة على الإيرادات العامة بالنسبة للشرائح العليا، وعلى الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة بهدف الحد من الدخول الكبيرة وعلى طريق تقليل الفوارق الطبقية فى المجتمع، ووجدوا أن عمال المصانع والشركات فى المدن والعمال الزراعيين وصغار المستأجرين فى الريف يعيشون فى ظل ظروف قاسية بفعل تركز رأس المال والملكية الزراعية والعقارية، وبالتالى انخفاض الأجور انخفاضا شديدا لزيادة الطلب على المعروض من فرص العمل أو استئجار الأرض، وكان سوء الحال يتراكم سنة بعد أخرى باعتراف الحكومات المتتالية، وإلا فما معنى أن كل حكومة قبل ١٩٥٢ كانت ترفع شعار "مكافحة الفقر والجهل والمرض"، أو شعار "مقاومة الحفاء" دون أن يتحقق شيئ لأن القائمين على السلطتين التشريعية والتنفيذية هم من علية القوم الذين لا يمكن أن يتنازلوا عن مكاسبهم ولا يمكن أن يعملوا على رفع المعاناة عن الفقراء.

وتكفى الإشارة إلى أن عمال المصانع والشركات كانوا يتقاضون أجورهم باليومية دون تأمين ولا يضمن أحدهم الاستمرار فى عمله لليوم التالى إذ من السهل على صاحب العمل أن يطلب منه آخر النهار عدم المجيء فى اليوم التالى، ولم يكن من حق العمال تكوين نقابة للدفاع عن مصالحهم، ولما سمحت حكومة الوفد فى ١٩٤٢ بذلك لم تسمح بتكوين نقابة عامة لعمال الصناعة الواحدة أو اتحاد عام لنقابات العمال.

وفى الريف كانت أوضاع الملكية الزراعية سببا رئيسيا للبؤس الاجتماعى للفلاحين وهم الأغلبية العظمى من المصريين، ذلك أنه مع استقرار الملكية الزراعية فى نهاية القرن التاسع عشر بمختلف شرائحها كانت هناك شريحة من

الفـلاحين لم تفـز بأى مسـاحـة من الأرض وعـرفـوا بالمعـدمـين الذين لا يـملكون شيئا وهم عـمال الزراعة وأنفار التراحيل، ولم يكن أمامهم إلا فرصة العمل لدى أصحـاب الأراضـى، ولما كان الطلب على العمل أكثـر من الفـرص المعـروضـة فلم يجد أولئك المعدمون إلا الخروج من قراهم إلى المدن وعواصم المديريات بحثا عن فرصة عمل فلم يجدوها إلا فى الأعمال الهامشية خارج نمط الإنتاج القائم مثل العمل بالشيالة فى محطات السكك الحديدية والخدمة فى المقاهى العامة ومجال الخدمات فى الورش والمحلات وحراسة المنازل (البوابون)، إلخ.

أما الفلاح الذى فاز باستئجار قطعة أرض لزراعتها لحساب صاحبها فقد كـان فى ظروف سيئـة بسبب شـروط الإيجـار التى يفـرضـهـا المالك فى عـقـد الإيجار، فقد كان إيجار الفدان خلال النصف الأول من القرن العشرين يتراوح بين ٢٥ جنيها وحتى ٦٠ جنيها على حين كان الدخل الصافى للفدان فى حدود ٢٠ جنيهاً، أى أن المستأجر كان عليه أن يدفع خمس جنيهات للمالك زيادة على ما يغله الفدان الواحد فى حالة ما إذا كان الإيجار ٢٥ جنيها، ويدفع أربعين جنيها فى حالة ما إذا كان الإيجار ٦٠ جنيها، وبالتالى لم يكن يتبقى له ما يعيش به حتى الموسم الزراعى التالى فيضطر إلى تأجيل تسديد جزء من الإيجار للعام التالى، وهذا معناه أن المستأجر ظل مدينا بشكل مستديم طوال حياته، فإذا عرفنا أن لجنة تقدير ضرائب الأطيان التابعة لمصلحة الأموال المقررة قدرت فى عـام ١٩٤٨ ألا يزيد إيجـار الفـدان على ١٨ جنيـهـا أدركنا مـدى انهـيـار حـالة المستأجرين الفقراء، ولعل هذا التقدير الذى طالبت به اللجنة يفسر لنا مطالبة الدكتور أحمد حسين وكيل وزارة الشئون الاجتماعية فى عام ١٩٤٩ بتخفيض الإيجار بنسبة ٢٠٪ لتخفيف المعاناة عن المستأجرين ولكن دون جدوى.

وأكثر من هذا فإن أحمد حسين بعد أن أصبح وزيرا للشئون الاجتماعية فى وزارة الوفد الأخيرة (يناير ١٩٥٠-٢٦ يناير ١٩٥٢) تقدم بمشروع لتطوير الريف على حسـاب كبـار الملاك فى كل قـرية من حيث مـد شـبكة مـياه نقـيـة إليـهـا وتزويدها بوحدة صحية وناد اجتماعى للشباب من باب اتقاء الثورة وغضب الفلاحين، وأنه فى حالة رفض الأغنياء القيام بهذا المشروع تقوم الحكومة به وتخصم النفقات على أقساط من الملاك، لكن وزير الزراعة فى مجلس الوزراء رفض المشروع وقال ساخرا لأحمد حسين "إنك بهذا المشروع تكون وزيرا أحمر يا باشا، (أى شيوعى)، فما كان من أحمد حسين إلا أن قال له، مفيش أحمر

منك" وقدم استقالته وترك الوزراة غير آسف، وفى ضوء تلك الظروف كان من الطبيعى أن تزداد نسبة الأسر المعدمة فى الريف تدريجيا، ففى ١٩٢٩ كانت نسبتهم ٢٤٪ من سكان الريف ارتفعت فى عام ١٩٣٩ إلى ٣٨٪ وبلغت ٤٤٪ فى عام ١٩٥٠.

ومن الطريف أن نذكر أنه خلال تلك الفترة أيضاً كان ساعى البريد فى القرية الذى يستخدم "الحمار" فى نقل البريد يتقاضى أربعة جنيهات فى الوقت الذى كان "الحمار" الواحد المستخدم يكلف مصلحة البريد ٥٥٨ قرشا فى الشهر: تغذية ومتوسط شهرى لتكاليف استهلاك البردعة واللجام وتركيب الحداوى حسب مقتضى الحال.

لهذا لم يكن عبثا أو مصادفة أو من باب الافتراء أن يكتب القائم بأعمال السفير الأمريكى فى لندن لوزير الخارجية الأمريكى تقريراً فى ٧ يناير ١٩٤٩ عنوانه "الثورة فى مصر" أى قبل ثلاثة سنوات ونصف السنة من يوليو ١٩٥٢ انتقد فيه أوضاع الفقر والفقراء وحدة التناقضات بين من يملكون وبين من لا يملكون ليقول فى نهاية التقرير "إن مصر مقبلة على ثورة لا محالة"، وبتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥١ كتبت مجموعة من الخبراء بمكتب الأمن القومى الأمريكى تقريراً يؤكد التفاوت الطبقى فى مصر، ومجتمع النصف فى المائة، وسوء توزيع الملكية الزراعية، بل لقد وصف التقرير حزب الوفد الحاكم آنذاك بأنه "أكثر الأحزاب فساداً التى حكمت مصر فى الآونة الأخيرة".

وعلى هذا استهدف الإصلاح الزراعى تعديل ميزان ملكية الأرض بتوزيع الأرض الزائدة على حد الملكية على صغار المستأجرين وصغار الملاك لأقل من خمسة فدادين، وقد تم تحديد مساحة الخمسة فدادين هذه على أساس أن ما تحتاجه الأسرة الريفية المكونة من سبعة أفراد (متوسط الأسرة فى الريف عموما) كحد أدنى لمواجهة متطلبات المعيشة ١١٦ جنيهاً فى العام بأسعار ١٩٥٢، وأن إيراد خمسة فدادين فى الظروف العادية آنذاك يبلغ ١٢٠ جنيهاً سنوياً.

وبفعل سياسات الإصلاح الزراعى انخفضت نسبة الأسر المعدمة فى الريف من ٤٤٪ عام ١٩٥٠ من إجمالى عدد أسر الريف إلى ٣٠٪ عام ١٩٦١، ثم إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٥ غير أنها ارتفعت فى السبعينيات إلى ٣٣٪ بسبب توقف برامج الإصلاح الزراعى بعد رحيل عبد الناصر، فتأكدت بذلك المخاوف التى أبداها الفلاحون من المستقبل.

كما كان لتحديد إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة (٢١ جنيها للفدان)، وتحديد المزارعة بنصف المحصول تأثيره الكبير على الانتعاش الاقتصادى لصغار المستأجرين إذ تمكنوا من الانتفاع الحقيقى بجزء من ناتج قوة عملهم لينفقوه على احتياجاتهم الاجتماعية وكان قبل ذلك يذهب إلى جيب المالك، كذلك ضمن القانون للمستأجر عدم الطرد من الأرض التى يزرعها طالما أنه يدفع الإيجار فانتعشت أحوال الفلاحين، كما أتاحت الجمعيات التعاونية الزراعية فرصة أوسع لصغار الفلاحين ومتوسطى الملاك للإفادة من الخدمات التعاونية بشكل أكبر وخاصة فى مجال تسويق الحاصلات الزراعية، وزادت باستمرار مساحة المحاصيل النقدية والتجارية مثل الخضراوات والفواكه والأعشاب الطبية والزهور.

أما بالنسبة لرعاية أبناء الفلاحين من عمال الورش والمصانع وحمايتهم فقد تم إلغاء الفصل التعسفى للعمال وكان أصحاب المصانع يمارسونه دون حسيب أو رقيب بحيث لم يكن العامل يأمن على يومه، كما تم إنشاء صندوق تأمين للعمال وآخر للادخار (٣١ أغسطس ١٩٥٥) تحول إلى مؤسسة للتأمين ضد الشيخوخة والوفاة والعجز وأمراض المهنة والبطالة والمرض بشكل عام، كما نظم القانون التعويض عن إصابة العمل (١٨ ديسمبر ١٩٥٨) ثم صدر قانون جديد للعمل (٥ أبريل ١٩٥٩)، كما تقرر فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ تخفيض إيجارات المساكن ١٥٪ للمبانى التى أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤ وتوالت سياسة التخفيضات وتجريم دفع "خلو الرجل"، وقد قصد بتلك الإجراءات التيسير على عمال المدن والحرفيين والموظفين نظرا لثبات الأجور.

ثم دخلت الدولة تدريجياً وبقوة ملحوظة فى تخطيط النشاط الاقتصادى بما يخدم التنمية الشاملة وتذويب الفوارق الاجتماعية، وكانت البداية فرض الحراسة على المؤسسات الإنجليزية والفرنسية وعددها ١٥٠٠ مؤسسة من بنوك وشركات تأمين وبترول وتعدين فى أعقاب العدوان الثلاثى فى أكتوبر-نوفمبر ١٩٥٦، وتأسيس وزارة الصناعة لتوجيه شئون التصنيع واستغلال الثروة المعدنية، ثم إنشاء مجلس التخطيط الأعلى (١٣ يناير ١٩٥٧) ليتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة، وفى هذا الإطار تم تمصير البنوك وكان رأسمالها فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ مثلاً لا يزيد على ٢,٥ مليون جنيه ومع ذلك تتحكم فى نحو مائة مليون جنيه مصرى

من جملة ودائع البنوك التجارية، ثم تلا ذلك تمصير شركات التأمين وكان عددها ١٣٥ شركة حسب إحصاء ١٩٥٤ منها ١٢٣ شركة غير مصرية تملك عشرين مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين وقدرها ٣٨ مليون جنيه.

وكان لهذا الدور الاقتصادى للدولة نتائج ملحوظة ففى تقرير لمنظمة العمل الدولية عام ١٩٥٩ أثبت أن الدخل الفعلى للعامل المصرى ارتفع بنسبة ٢١٪، ومع إنشاء القطاع العام بعد قرارات التأميم الكبرى فى يوليو ١٩٦١ استوعبت وحداته العمالة المتزايدة من خريجى الجامعات وحملة المؤهلات المتوسطة مما كان له أثره على الاستقرار الاجتماعى، وفى هذا الخصوص يكفى أن نعلم أن خريجى الجامعات العاطلين عن العمل منذ ١٩٥٦ وهم أبناء الفلاحين والعمال والموظفين بلغ عددهم تسعة آلاف، ذلك أن عناصر النشاط الاقتصادى كانت لا تزال آنذاك فى يد الرأسماليين من المصريين أو الأجانب وهؤلاء عادة لا يسمحون إلا بتوظيف الحد الأدنى من القادرين على العمل تحقيقا لأكبر قدر من الأرباح، فتم تعيين هذا العدد الكبير اعتبارا من يناير ١٩٦٢ وتوالت سياسة الدولة فى توظيف الخريجين أولاً بأول حتى توقفت هذه السياسة بفعل سياسة الانفتاح التى بدأها السادات واكتملت فى عهد خليفته مبارك فازداد الحنين إلى جمال عبد الناصر نصير الفقراء.

ولم يكن القطاع العام يستهدف الربح وإنما كان يستهدف منع الاستغلال الرأسمالى ولهذا كانت السلعة تقدم للمستهلك بتكلفتها تقريبا ولو كان يستهدف الربح لكان من السهل تسعير منتجاته تسعيرا رأسماليا، وأكثر من هذا أن دولة عبد الناصر كانت تراقب الأسعار وتحارب التجار الجشعين فحفظت كرامة الفقراء ومحدودى الدخل، وأتذكر فى هذا الخصوص أننى بدأت حياتى الوظيفية فى أبريل ١٩٦٢ بفعل سياسة التعيين وكان مرتبى فى حدود خمسة وعشرين جنيها شهريا وفرت لى حياة كريمة ولائقة، فقد كنت أذهب إلى مكان عملى وفى جيبى خمسة وعشرون قرشا كانت كفيلة بطمأنتى تماما، ذلك أن تذكرة الأتوبيس إلى مكان عملى بقرش صاغ واحد وكوب الشاى أو فنجان القهوة فى المكتب بقرش صاغ واحد وكيلو الفاكهة بثلاثة قروش ما عدا المانجو والتفاح وهكذا فى سائر المواد الاستهلاكية من غذاء وملبس ومسكن.

وفى يوليو ١٩٦٢ أعلن جمال عبد الناصر أن التعليم سيكون مجاناً فى جميع المراحل تمشياً مع مبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع وكل إنسان بعد ذلك حسب

قدرته الذهنية، ذلك أن النظام الرأسمالى لا يسمح فقط إلا للأغنياء بمواصلة التعليم واكتساب الخبرات المعقدة، على حين يذهب الفقراء إلى الحرفة.

ولكن، عندما بدأت الدولة فى عهد السادات تتخلى عن دورها الاقتصادى والاجتماعى لحساب آلية العرض والطلب وقوانين السوق الرأسمالية ابتداء من عام ١٩٧٤ على استحياء تدشينا لسياسة الانفتاح ثم بوضوح ابتداءً من ١٩٨٥، بدأ المصريون يواجهون مشكلات الفقر بشكل حاد مرة أخرى إذ انكمشت فرص العمل وانخفضت الأجور؛ نظرا لزيادة قوة العمل فى السوق، والذين يفوزون بفرصة عمل بشروط إذعان يسعون للحفاظ عليها فلا يعترضون على الأجر الضئيل أو على ظروف العمل لأن الاعتراض أو عدم الرضا يعنى الاستغناء عنهم وإتاحة الفرصة بأجر أقل لمن يطلب العمل من سوق العمالة الوفير، وهكذا.

وازداد الأمر سوءاً مع رفع كل دعم عن السلع الأساسية لحياة الناس فوجدنا أن نسبة الأسر المعدمة فى الريف تزيد على ٣٣٪ فى منتصف السبعينيات بعد أن كانت قد انخفضت إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٥ كما رأينا، وزادت المناطق العشوائية حول المدن فى مصر التى أسسها فقراء الريف المنسحقون من شظف العيش حتى بلغت فى عام ٢٠٠٥ حوالى ١٠٢٧ منطقة يعيش فيها ١٥٪ من إجمالى المصريين.

وطبقاً للتقديرات الأولية لنسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر أى الذين يحصلون على أقل من ١٢٠٠ جنيه سنوياً (أقل من مائة جنيه شهريا) فقد بلغت ٤٨٪ من الشعب المصرى، فإذا وضعنا فى الاعتبار أن هناك من لا يحقق هذا الحد الأدنى (أقل من مائة جنيه شهرياً) فقد تصل النسبة إلى ٥٥٪ وهى نسبة مرشحة للزيادة يوماً بعد يوم، وزاد عدد المترددين على موائد الرحمن فى رمضان حتى بلغ أكثر من خمسة ملايين ضيف.

والخلاصة التى نخرج بها من هذه المتابعة أن جمال عبد الناصر كان نصير الفقراء حقاً وصدقاً، وحاميهم من جشع الرأسماليين واستبدادهم، وهو الذى جعلهم ينامون قريرى العين آمنين على مستقبلهم ومستقبل أولادهم، ولهذا كان انزعاجهم شديداً حين علموا بموته، وخوفهم عظيماً من المستقبل وهو ما أكدته الأيام.

العربى الناصرى، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٨

إلى الأقزام الذين يتطاولون على جمال عبد الناصر:

موتوا بغيظكم

فى تاريخ الشعوب شخصيات فرضت نفسها على مسرح الأحداث بفضل تغييرات أحدثتها وتحولات صنعتها نقلت شعوبها من حالة إلى أخرى ومن ثم خلعت عليها صفة البطولة طواعية تقديراً منها للمكاسب التى حصلت عليها واعترافاً بفضل الزعيم الذى غير مسار حياتها للأفضل، ومع ذلك لم تسلم هذه الشخصيات من كراهية الذين أصابهم ضرر بفعل إجراءات التغيير أو الذين اهتزت مكانتهم عما كانت عليه، وأصبح دور تلك الشخصيات محل خلاف وجدل بين الخصوم والأنصار فى أثناء حياتهم وبعد مماتهم، فمثلاً لا يزال الباحثون يختلفون فى كتاباتهم حول تقييم شخصيات الإسكندر الأكبر ونابليون بونابرت وجورج واشنطون وهتلر وموسولينى وغيرهم، وحول محمد على باشا فى مصر والخديو إسماعيل وأحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول وحتى الملك فاروق.

ومن الملاحظ أن الاختلافات بين الدارسين المتخصصين حول تلك الشخصيات وما أكثرها تدور حول تفسير السياسات التى انتهجوها والمواقف التى اتخذوها وما إذا كانت قد تجاوبت مع التحديات التى واجهتها أو العكس، ومدى مواكبتها مع الظروف الموضوعية التى واجهت المجتمع داخلياً وخارجياً، ودون أن يتطرق الخلاف إلى حياة الزعيم الشخصية، ذلك أن المتخصصين تعلموا أن البحث فى التاريخ يقوم على تفسير أحداثه وليس محاكمة أشخاصه، أى بالرجوع إلى الظروف الموضوعية التى صاحبت الأحداث والاستدلال منها على اتجاه الحركة السياسية.

أما غير المتخصصين وغير العارفين بقواعد البحث العلمى فإنهم يفهمون التاريخ على أنه محاكمة ويقيمون من أنفسهم محامين لصالح موكليهم، ومن ثم فإنهم

ينحرفون بالمناقشة إلى الإمساك بتلابيب الشخصية التاريخية ويشدونه من قميصه، أو يفرشون الملاية وأداء وصلة من الردح البلدى الذى تعرفه الحارة المصرية فى الأحياء الشعبية القديمة عندما يعجزون عن التدليل على شتائمهم وسبابهم.

وهذا ما حدث ويحدث فى حالة تقييم دور زعامة جمال عبد الناصر الذى لا يزال يغيظ خصومه لأنهم لم يتمكنوا من فرض اختياراتهم فى الحياة عليه وكان أكثر منهم وعيا برسالة الثورة التى أعد لها واختار أعوانه وقادهم ليلة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢، ولم يكن أمام أولئك الخصوم إلا الهجوم على شخصه والكيد له وتجريحه بكلمات انتقوها من قاموس الحقد والكراهية و العجز بعد أن فشلوا فى إقناع الناس بانتقاد سياساته الداخلية التى عبرت عن أمانى الطبقة الوسطى أبناء العمال والفلاحين، وتوجهاته نحو أمته العربية وفى القلب منها قضية الفلسطينيين أولئك الذين لا يزالون يرفعون صورة عبد الناصر فى كل محنة يتعرضون لها من إسرائيل ومن أعوانها، وسياساته الخارجية ومواقفه التى قامت على التحرر من التبعية زمن الحرب الباردة والاستقطاب الدولى، وهى المواقف التى جعلت كلا من أنتونى إيدن رئيس حكومة بريطانيا والرئيس الأمريكى آيزنهاور يعملان على التخلص منه وإزاحته من المسرح حتى يخلو الجو لتنفيذ سياسات الاحتواء والتكبيل، وكان أكثر ما أغاظهما شعور الكبرياء والعزة والكرامة الذى ظل علامة على شخص عبد الناصر إلى أن غادر الدنيا.

ومن غرائب الأمور فى بلدنا أن الهجوم على عبد الناصر بدأه أنور السادات بعد أن استوى على عرش السلطة بعد ١٥ مايو ١٩٧١ كما هو معروف، ولعلنا نتذكر لهجته الساخرة عند حديثه عن عبد الناصر "الله يرحمه، ومش عارف أحزن عليه من التركة الثقيلة إللى سابها لى.."، وكنت وغيرى فى دهشة من هذا الأسلوب وماذا يخفى وراءه، ولكن سرعان ما أخذت الأمور تتكشف لنا تدريجيا منذ قيامه "بطرد" السوفييت (١٩٧٢) ثم تقرير سياسة الانفتاح (١٩٧٤) وما تلا ذلك من إجراءات ليس هذا مجالها، وما يهمنا فى موضوعنا أن السادات كان بحاجة إلى طائفة من الكتاب والدعاة لتبرير تحولاته عن أهداف ثورة يوليو فبادر بإزاحة الإعلاميين "الناصريين" من أماكنهم وبحث عن غيرهم ليحلوا محلهم، ووجد ضالته فى الأشخاص الذين أضيروا بطريقة أو بأخرى من سياسات عبد الناصر وكان الحقد يأكل قلوبهم والمرارة تعصرهم وهم أولئك الذين أطلق عليهم إحسان عبد القدوس "جرحى الثورة" فى أحد مقالاته،

فجاءوا والسكاكين فى أيديهم من عند "السنان" يريدون الإجهاز على تاريخ عبد الناصر جملة وتفصيلا ونفى أى فضيلة له، لقد أرادوا أن يطفئوا نور الشمس، ولكن هيهات، فمنهم الذى خضعت أسرته لـلإصلاح الزراعى أو للتأميم، ومنهم من فصل من رئاسة تحرير مجلة بسبب سوء أدبه وتشبيهاته المنكرة فى أحد مقالاته عن عبد الناصر، ومنهم من عزل من منصب قيادة عسكرية بعد ١٩٦٧، وتكفل هؤلاء وأولئك بالعزف على وتر تجريح عبد الناصر والقول إنه يحمل مشاعر الحقد الطبقى لأنه من أسرة فقيرة أو متوسطة، وإنه أهدر ثروة البلاد بالمغامرات السياسية وكل هذا لإضفاء المشروعية والحكمة على قيام السادات بتصفية القطاع العام وعزل مصر عن أمتها العربية.

وقد انضم إلى هذه "الجوقة" من العازفين نفر من المتعلمين غير المثقفين الذين كانوا يتطلعون إلى الظهور فى أجهزة الإعلام من تليفزيون وراديو وصحافة وكانت فرصة الظهور والانتشار تأتى عبر شتيمة الاتحاد السوفييتى أو سب عبد الناصر مع أن أغلبهم كانوا من الذين أفادتهم سياسة عبد الناصر الاجتماعية وأتاحت لهم التعلم بالمجان وصعود سلم الوظائف الممتازة بما فيها السلك الدبلوماسى والجامعى، وعاشوا حالة من الانخلاع الطبقى التى يحياها نفر من الفئات الدونية من قاع المجتمع فى الريف والحضر، ويريدون إهالة التراب على وضعيتهم الاجتماعية ولا يرغبون فى أن يذكرهم بها أحد، ويتحاشون الذين يعرفونهم زمن الشقاء قدر الإمكان إن لم يعملوا على تدميرهم، وفى هذا الخصوص أتذكر أنى التقيت بالصحفى السعودى عبد الله الجفرى خارج مصر فى عام ١٩٨٣ بالجامعة الأمريكية فى بيروت وكان من الطبيعى أن نتكلم فى أحوال الصحافة والسياسة وكم كنت فى غاية الدهشة عندما قال لى إن السعودية تشترى أكبر رءوس الصحافة فى البلاد العربية بما فيها مصر من رؤساء تحرير أو كتاب أعمدة ثابتين وقد خصصت لهم راتبا شهريا أو هدايا بشكل دورى أو ترتيب زيارات للحج وللعمرة لقاء عدم انتقاد المملكة السعودية بأى حال من الأحوال مع سب عبد الناصر كلما أمكن، ونطق بأسمائهم واحداً واحداً، ومنهم الذى رحل ومنهم الذى ما زال وفياً بالعهد حتى يومنا هذا حيث يطل علينا من آن لآخر مهاجما عبد الناصر دون مناسبة، ينفث سمومه هنا وهناك كالأفعى، وخاصة عندما تستدعى الحالة المصرية أو العربية أو العالمية استحضار مواقف عبد الناصر لعل أبرزها محنة غزة الأخيرة.

وهم لا يكتفون بالهجوم على عبد الناصر بل بالهجوم على من يلوذ به ويترحم عليه فمثلاً نراهم ينتقدون هوجو شافيز رئيس فنزويلا الذى قال إنه ناصرى، وهاجموا رجب طيب أردوغان الذى ذكرهم بمواقف عبد الناصر ضد أعداء العروبة والإسلام ووصفوه بأنه يمثل "العثمانيين الجدد" لا لشىء سوى أن الرجل أبى أن يضرب صفحا عن أكاذيب شمعون بيريز فى منتدى دافوس الأخير، وهى إشارة لموقف السلطان عبد الحميد الذى رفض بيع أرض لليهود فى فلسطين، ولقد وجدت إسرائيل فى مثل هؤلاء الكتاب خير سند لها فى الهجوم على غزة للقضاء على حكومة حماس، حتى لقد أمرت تسيبنى ليفنى بإعادة نشر مقالاتهم على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية لكى تشهد العالم على "صحة" سياسة إسرائيل، ولم يخجل هؤلاء ولم يكتبوا شيئا من قريب أو من بعيد ردا على فضحهم بهذا الشكل، وليس ببعيد أن ينالوا جائزة دولية فى القريب العاجل، ولِمَ لا، ألم يحصل أدباء وكتاب فى كثير من بلاد العالم على نوبل للسلام لمجرد أنهم غيروا مواقفهم من الصهيوينة أو انتقدوا الشيوعية!!

وفى هذا الإطار يأتى جمال حماد الذى خلع على نفسه لقب "المؤرخ العسكرى" أو خلعوه عليه، لمجرد أنه كتب ذكرياته عن أحداث ليلة الثورة مع أن كتابة المذكرات الشخصية لا تمنح صاحبها لقب الباحث أو المؤرخ، وقد أصبح ضيفا على الفضائيات العربية لكى ينال من شخص عبد الناصر ويشفى غليل خصومه، وقد استدرجه أحمد منصور فى قناة الجزيرة لينفث سموم حقده على عبد الناصر على مدى عدة جلسات مع أنه من أكبر المستفيدين من عبد الناصر، ورغم أنه وقف إلى جانب محمد نجيب فى أزمة مارس ١٩٥٤، إلا أن عبد الناصر لم يعزله، بل لقد تقلب بين مختلف المناصب السياسية والمهمات فى حياة عبد الناصر لعل أظهرها منصب محافظ كفر الشيخ فى وزارة زكريا محى الدين (أكتوبر ١٩٦٥)، وما زال بعض المثقفين من أهالى كفر الشيخ يذكرون مخالفات تمت فى عهده من نوع الانحراف بالسلطة أو سوء استخدامها أو التعسف مع الأهالى، كما يذكر بعض العالمين ببواطن الأمور والقريبين من دوائر الحكم والسياسة أنه كتب التماسا لعبد الناصر فى أربع صفحات يستعطفه ويرجوه العفو عنه وأنه سوف يظل جنديا مخلصا له، ويبدو أنه نسى هذا الاستعطاف أو أن أحدا لا يعلم به، وانصرف يكذب ويدعى فى حديثه مع منصور ما شاء له الكذب فكان "حديث الإفك" دون سند، فليس فى ذاكرته تاريخ

محدد، وليس فى جيبه وثيقة يظهرها الملأ تؤكد ما يقول، وبالتالى فقد جاء حديثه مرسلا شأن غيره من عابرى السبيل أو من الذين أحصاهم عبد الله الجفرى.

ما الذى كان مطلوبًا من عبد الناصر لكى يرضى عنه أولئك الشتامون؟

هل كان عليه أن يمتثل لطلب قدامى السياسيين بتسليم السلطة والعودة إلى الثكنات وهو الطلب الذى ردده محمد نجيب، هل كان عليه ألا يصدر قوانين الإصلاح الزراعى وأن يبقى الفلاحين فى وهدة الفقر والعوز والحاجة حتى ينتعش أصحاب القصور؟، هل كان عليه أن يترك أصحاب رأس المال الذين ينهشون لحم الفقراء ولا ينشئ القطاع العام وأن تتولى الدولة توظيف الخريجين من حملة الدبلومات المتوسطة والجامعات؟، هل كان عليه أن يحتضن القوى السياسية القديمة التى قامت الثورة ضدهم بدعوى الديموقراطية.؟ إذا كان هذا هو المطلوب فلماذا كانت الثورة؟.

هل كان عليه أن يغلق مصر على حدودها ولا تصبح طرفا فى حركة التحرر الوطنى زمن الحرب الباردة وهو الموقف الذى حال دون عزل مصر ومحاصرتها وخنق ثورتها، وهى السياسة التى اكتسبت مصر بمقتضاها مكانة عالية فى نفوس شعوب إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، إننى أتذكر وأنا فى زيارة لباماكو عاصمة دولة مالى لحضور مؤتمر اتحاد المؤرخين الأفارقة فى سبتمبر ٢٠٠١، قدمت نفسى لأحد الأفارقة وقلت له إننى من مصر فقال: مصر، جمال عبد الناصر.

لماذا ينكر هؤلاء الشامتون الشتامون أن يكون لعبد الناصر مبادئ ورسالة وحلم فى وطن آمن وشعب يذوق طعم الرفاهية والهدوء، هل يتعين علينا لكى نمتدح حاكماً ونجمل عصره وسياساته أن نهيل التراب على من قبله ونقبح شخصه وكل أعماله.

يكفى عبد الناصر فخرًا وعزة أنه وهو صاحب سلطة لم يقض على زمرة أصحاب الثروة والجاه وكان يقول إنه بالإجراءات الاقتصادية الاجتماعية لا يستهدف إلا تجريد الطبقة التى كانت تحكم البلاد من سلاح قوتها بما تمتلكه من ثروة ولكنه لم يستهدف قط تصفية البشر، وعندما سأله صحفى من النيويورك تايمز عن رأيه فى رفاقه ولماذا اختلفوا معه؟ قال بكل أدب ودون تجريح، إننا كنا أشبه بمجموعة قررت الذهاب إلى الإسكندرية فى رحلة

بالقطار لكن نزل البعض فى محطة بنها، ونزل البعض فى طنطا، والبعض فى دمنهور، وبقى معه إلى المحطة النهائية من استوعبوا رسالة الثورة، وهى إشارة لمن اختلفوا معه حول الطريق الاجتماعى للثورة، ومن اختلفوا معه حول طريق الوحدة العربية، ومن اختلفوا معه حول الحياد الإيجابى، لكنه تركهم لحال سبيلهم ولم يضعهم فى المعتقلات وكان بإمكانه، وبعد كل هذا يأتى من يصفه بالحقد!!

من المعروف أن الثورة فى أى بلد من بلاد العالم حدث استثنائى بطبيعته يستهدف التغيير ولا بد أن تصحبه إجراءات استثنائية لتأمين الثورة من أعدائها فى الداخل وفى الخارج، حدث هذا فى كل الثورات التى شهدها العالم، وكل قوة سياسية اعتلت الحكم فى بلدها أقدمت على إجراءات استثائية لحماية نفسها من خصومها، وقد حدث هذا فى أشد البلاد محافظة وأكثرها ليبرالية، فمثلا ألا يحتفظ الرئيس الأمريكى طبقا للدستور بحق الاعتراض (الفيتو) على القرارات التى تأتى من الكونجرس الذى يمثل سلطة شعبية؟، أما إذا قام جمال عبد الناصر بمثل هذه الإجراءات يصبح ما يقوم به عند خصومه عملاً لا أخلاقياً واستبداداً.

وعند تقييم أى ثورة لا يصح أن نتناولها من جانب الاستثناءات بل ينبغى أن نبحث عن المكتسبات التى أفاد منها الغالبية الغالبة وليس الأقلية، وفى ضوء هذا لا يفيد ما يقوله جمال حماد من أنه الذى كتب بيان الثورة أو أنه قال كذا وفعل كذا من باب الظهور بمظهر البطولة، ذلك أن البطولة لا تطلب ولا تنتحل وإنما يخلعها الناس على من يستحق دون طلب، يأتى هذا من الإحساس بالدور وليس بالكلام المرسل.

لقد كان من الممكن أن تصبح ثورة يوليو محور جبهة واحدة من العمل الوطنى لو أن جميع القوى السياسية القائمة آنذاك تكاتفت معها خاصة أن هذه القوى جميعها كانت تستهدف تحقيق الجلاء ومحاصرة طغيان الملك وحاشيته، غير أن تلك القوى المعادية كانت تسعى لتستخلص الحكم لنفسها فقط، ورفضت أن تتكاتف مع قوة سياسية سبقتها فى تحقيق نفس الأهداف ألا وهى قوة الضباط الأحرار ومن ثم دخلت فى صراع طويل مع عبد الناصر كان لا بد وأن ينتهى بإجراءات استثنائية، وفى هذا الخصوص أتذكر طرفة مصرية أشبه بالكاريكاتير تقول: إن صحفيا ذهب إلى جهنم فى الآخرة لكى يكتب تحقيقا عن التعذيب

هناك، فوجد أن كل شعب مخصص له بئر يعذبون فيها وعلى كل بئر حارس يمنع من يحاول الإفلات ويعيده إلى الأسفل، ونظر الصحفى بعيدا فوجد بئرا دون حارس فسأل عن سبب عدم وجود حارس ولماذا، فقيل له إنه بير المصريين لا يحتاجون إلى حارس فكل من يريد أن يصعد يسحبه الآخرون من أسفل.

ومهما تخرص المتخرصون ضد عبد الناصر وأخرجوا من أفواههم النتنة كل قاموس الشتائم والسباب فلن ينجحوا فى طمس سيرة الرجل وعظمته ونقائه وحب الملايين له، ويكفيه فخرا أن الفلاح فى عهده لم يبرح أرضه تحت ضغط الظروف الاقتصادية، وأن العامل الذى أمن على مستقبله من فصل صاحب العمل له فى أية لحظة ولأى سبب لم يهجر وطنه بحثا عن لقمة العيش، وأن جميع المصريين فى زمن الهزيمة (١٩٦٧) كانوا يجدون قوت يومهم وعلاج مرضاهم والترويح عن أنفسهم مع الدخل المحدود ولم يشعروا بالتضخم الاقتصادى، وأن المصريين كانوا يفخرون بوطنهم وطن العزة والكرامة، وطن خالص من أى نفوذ أجنبى، وطن كل المصريين على اختلاف عقائدهم، وطن السلام الاجتماعى وكانوا محل احترام فى أى بلد يحلون به.

إن جمال عبد الناصر كان ولا يزال وسيظل حبيب المصريين الأصلاء وليس الدخلاء، وناصر الفقراء، وزعيما للأمة العربية دون منازع ورائدا من رواد العالم الثالث وسياسيا بارزا فى عالم الحرب الباردة، ولا يزال فى مماته كما كان فى حياته يؤرق الخصوم ويثير الجدل وهذا هو شأن الشخصية التاريخية الكبيرة، ولن ينجح جمال حماد ومن سبقه ومن سيلحق به فى النيل منه، إنهم أشبه بناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل كما أنشد امرؤ القيس، ويتطاولون على زعيم وهم أقزام ويحاولون مزاحمته فى مكانته فكانوا كما قال الشاعر: ما كان عصفور يزاحم باشقا / إلا لخفته وقلة عقله (الباشق يعنى الصقر)، وما أكثر قليلو العقل فى هذا الزمان الوغد حيث يباع الضمير لقاء حفنة من الدراهم أو الريالات أو الدولارات حسب "الأبيج يا مهلبية" على رأى أحمد فؤاد نجم الذى قال فى وصف هؤلاء منذ زمن بعيد : يا واد يا يويو، يا مبرراتى، يا جبنة حادقة مع فول حراتى، استك لسانك فارد ولامم، حسب الأبيج يا مهلبية.

العربى الناصرى، ٨ فبراير ٢٠٠٩

هل كان عبد الناصر ديكتاتوراً؟

يحلو لخصوم عبد الناصر وأعداء ثورة يوليو دائماً أن يقولوا إن الثورة لم تحقق مبدأ إقامة الديمقراطية ودليلهم على ذلك إلغاء دستور ١٩٢٣ وإلغاء الأحزاب السياسية، والمعنى البعيد أن الثورة أقامت ديكتاتورية لأن الديمقراطية لا تقوم إلا بوجود الأحزاب.

وهذا الكلام الذى يروجون له دائما وأبدا فى أية مناسبة بشكل مباشر أو غير مباشر ما هو إلا مقولات خارج التاريخ وترجع فيما ترجع إلى عدم فهم مصطلح الديمقراطية فى أصوله والجهل بتطبيقاته ومن ثم عدم تقدير تجربة عبد الناصر فى هذا الخصوص، فالديمقراطية فى أصلها اليونانى القديم كما تبلورت فى مدينة أثينا تتكون من مقطعين: "ديمو"، و"كراتو"، و"الديمو" فى اليونانية تعنى المواطن الأثينى الحر والمولود من أب وأم أثينية ويملك عقارا وبهذه الحيثية فله حق حضور الجمعية التشريعية (الإكليزيا أى مجلس النواب) هو وأمثاله من المواطنين، ولما كان عدد هؤلاء المواطنين قليلا فى المدينة فقد كانوا يحضرون جميعا ومن هنا قيل إن الديمقراطية اليونانية ديمقراطية مباشرة يحضرها الجميع وليست نيابية تمثيلية، ولم يكن يحضر المجلس العبيد فى المدينة والمستوطنون من المدن المجاورة لأنهم ليسوا مواطنين بل إن المرأة الأثينية لم يكن لها حق حضور المجلس، وهذا التحديد يعنى أن الديمقراطية هى حكم أصحاب المصالح ممن يملكون عقارا أو أرضا زراعية أو أموالا..إلخ، ومعها تبلورت قاعدة "من يملك يحكم".

ولقد أثبتت حركة التاريخ صحة هذا التفسير ففى كل بلاد الغرب الأوروبى- الأمريكى يتكون البرلمان من أصحاب رءوس الأموال وما على غير الملاك من الموظفين والعمال والفنيين والمهنيين إلا أن يكونوا النقابات لحماية مصالحهم،

وكانت مصر قبل ١٩٥٢ تسير فى هذا الطريق حيث كان البرلمان يتكون من أصحاب المصالح، وكان العمال يناضلون من أجل حماية حقوقهم بل إن الحكومة لم تعترف بحقهم فى تكوين نقابة المصنع فقط إلا فى مايو ١٩٤٢ ولم يكن من حقهم تكوين النقابة العامة لعمال الصناعة الواحدة أو الاتحاد العام للعمال، ولما أصدرت ثورة يوليو قانون الإصلاح الزراعى تغيرت قاعدة الملكية الزراعية واتسعت طبقة صغار ملاك الأراضى الزراعية ومتوسطيهم ودخل ممثلون عن العمال فى عضوية مجلس إدارة الشركة وتم تكوين الاتحاد العمال للعمال.

وعندما صدر دستور ١٩٥٦ وتحقق الجلاء فى ١٨ يونية ١٩٥٦ تكون الاتحاد القومى تنظيما سياسيا يضم قوى الشعب المتحدة وراء القيادة لاستكمال مشوار الثورة تمييزا لهم عن أعداء الشعب من القوى السياسية قبل ١٩٥٢ وحدثت أول انتخابات مجلس الأمة ١٩٥٧ حيث دخله ممثلون عن العمال والفلاحين (الملاك الجدد)، وهذا هو المقصود بكلمة "ديمقراطية سليمة" تمييزا لها عن ديمقراطية قبل يوليو "غير السليمة" حين كانت عضوية البرلمان مقتصرة على كبار الأغنياء، ولتفسير ذلك علينا أن نعلم أن قانون الانتخاب الذى صدر مع دستور ١٩٢٣ وضع شروطا مالية لمن يرشح نفسه للعضوية فى الانتخابات، فقد اشترط على من يرشح نفسه لمجلس الشيوخ أن يكون ممن يدفعون ضرائب أطيان زراعية ١٥٠ جنيه فى السنة وهو مبلغ ليس هيناً إذا علمنا أن ضريبة فدان الأرض العادية ٥٠ قرشاً والأرض الجيدة جنيهاً واحدا يعنى أن الترشيح سوف يقتصر على من يملك ٣٠٠ فداناً فى المتوسط كحد أدنى، أما الذى يرشح نفسه لمجلس النواب فقد كان عليه أن يدفع ١٥٠ جنيهاً بصفة تأمين لا يرد له إلا إذا حصل على نسبة ٥٪ من أصوات الناخبين.

فإذا ما قرر جمال عبد الناصر إلغاء النصاب المالى للترشيح لعضوية مجلس الأمة كان ذلك يعنى إقامة حياة ديمقراطية سليمة تمييزا لها عن حكم صفوة الأغنياء قبل ١٩٥٢, وعندما قال إن الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب كان هذا يتطابق مع معنى الديمقراطية السليمة لأن أعداء الشعب هم صفوة الأغنياء الذين حرموا الشعب من حقوقه الدستورية من قبل، تلك كانت الديمقراطية السليمة.. أم أن الديمقراطية السليمة لا تتحقق إلا بوجود الباشوات والبكوات فى البرلمان.. وهل وجود هؤلاء وأولئك فى البرلمان كان يعبر عن مصالح الشعب أم عن مصالحهم الخاصة كما تشهد بذلك مضابط البرلمان وسلسلة القوانين والتشريعات؟!.

"الأنوار"، ٢٠٠٩/٣/١٥

فى الديمقراطية السليمة

من باب انتقاد ثورة يوليو ١٩٥٢ القول إنها قيدت الحريات وكممت الأفواه خلاف لما كانت عليه أحوال العباد فى عهد النظام الملكى-الليبرالى بمقتضى دستور ١٩٢٣، وأصبح جمال عبد الناصر فى نظر خصومه مجرد حاكم ديكتاتور؛ لأنه وعد بالديمقراطية طبقاً لأهداف الثورة الستة ولم يلتزم بما وعد.

غير أن أصحاب هذا القول لم يكلفوا خاطرهم مشقة الرجوع إلى التاريخ لفهم النصوص فى إطار السياق العام والظروف الموضوعية فجاءت ملاحظاتهم تعبيرا عن الكراهية للضباط الأحرار الذين نجحوا فى الاستيلاء على الحكم وإلغاء النظام الملكى، إلخ.

وحقيقة الأمر أن باب الحريات المنصوص عليها فى دستور ١٩٢٣ "الليبرالى" يتكون من عشر مواد (من المادة ١٣-٢٢) جميعها مقيدة إما بالقانون وإما بالآداب والأخلاق، وإما بالتقاليد، فبعد النص عن حرية الاعتقاد المطلق (المادة ١٢) نصت المادة ١٣ على أن الدولة "تحمى حرية القيام بشعائر الأديان والعقائد طبقا للعادات المرعية فى الديار المصرية على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب"، والمادة ١٤ تقول إن "حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك فى حدود القانون"، والمادة ١٥ تقول إن "الصحافة حرة فى حدود القانون، والرقابة على الصحف محظورة"، وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى"، فإذا علمنا أنه فى أثناء وضع الدستور فى أواخر عام ١٩٢٢ كان الحزب الإشتراكى المصرى قائما ثم تحول إلى الحزب الشيوعى فى ١٩٢٣ أدركنا معنى عبارة "وقاية النظام الاجتماعى"، والمادة ١٧ تقول إن "التعليم

حـــر مـــا لـم يـخل بـالـنظام الـعـــام أو يـنافـى الآداب"، والمادة ٢٠ تنص على أن "للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ولا حاجة لهم إلى إشعاره، لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى".

ومن الواضح دون لبس أو غموض أن هذه النصوص وضعت لحماية حكم طبقة كبار الملاك وأصحاب رأس المال التى كانت قد تبلورت منذ أواخر القرن التاسع عشر وعبرت عن نفسها فى إنشاء النقابة الزراعية الخاصة بالملاك، وبنك مصر، وإتحاد الصناعات المصرية، الأمر الذى يفسر لماذا لم ينص الدستور على حق العمال فى تكوين النقابات مثلا، أما دستور ١٩٣٠ الذى وضعه إسماعيل صدقى فقد اشتمل على تلك المواد نصاً وحرفاً ومع ذلك وصف إسماعيل صدقى بأنه ديكتاتور؟!.

ولأن نقاد الثورة ومنتقدى جمال عبد الناصر لا يقرأون فإنهم لم يلاحظوا أن دساتير ثورة يوليو فى أعوام ١٩٥٦ و ١٩٥٨ و١٩٦٤ (المواد ٣٤-٣٧) زمن رئاسة جمال عبد الناصر تضمنت نفس المواد الخاصة بالحريات فى دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠ بقضها وقضيضها وبذات اللغة نصاً وحرفا، ومع ذلك وصفوا ثورة يوليو بالنظام الشمولى.

والحال كذلك فما الفرق بين دستورى ١٩٢٣ و١٩٣٠ اللذين صدرا فى العهد "الليبرالى" ودساتير العهد "الشمولى"، إن الفرق جوهرى وواضح فإن سلطة الحكم فى العهد الملكى كانت تستخدم تلك النصوص لحماية النظام السياسى القائم وهو نظام كان فى خدمة طبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية الذين هم أنفسهم أصحاب الشركات الصناعية والتجارية وشركات الخدمات، ومن هنا عدم الاعتراف بحق العمال فى تكوين النقابات التى تدافع عن مصالحهم، وعندما اضطرت حكومة الوفد (١٩٤٢-١٩٤٤) إلى إصدار قانون بحق العمال فى تكوين النقابات (مايو ١٩٤٢) لم تسمح بإنشاء اتحاد عام للعمال بل إن النقابة التى سمح بها كانت نقابة المصنع فقط ولم يسمح بتكوين النقابة العامة لعمال الصناعة الواحدة (النسيج مثلا)، وعندما أصدرت حكومة الوفد المشهورة بشعبيتها قانون تأمين العمال فى ١٩٤٤ تم استثناء عمال الزراعة من ذلك القانون خدمة لكبار ملاك الأراضى الزراعية فى الريف، وهكذا.

أما ثورة يوليو فقد استخدمت نفس المواد لحماية الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين ومن هنا كان حماية العمال من الفصل التعسفى وتكوين الاتحاد العام لعمال مصر (١٩٥٧) والنص على أن ٥٠٪ من أعضاء التنظيم السياسى والسلطة التشريعية يكونون من العمال والفلاحين.

فإذا كانت فلسفة حكم عبد الناصر لصالح الأغلبية الساحقة من المصريين فتلك ديمقراطية وسليمة تمييزا لها عن فلسفة الحكم الملكى الذى كان لصالح نصف فى المائة بشهادة تقرير الأمن القومى الأمريكى ١٢ ديسمبر ١٩٥١ الذى وصف حزب الوفد بأنه أكثر الأحزاب السياسية المصرية فساداً.

الأنوار، ٢٠٠٩/٣/٢٢

يتخذ خصوم ثورة يوليو من صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الرقابة على نشاط الجمعيات الأهلية والتأكد من ابتعادها عما له صلة بالدين أو بالسياسة، دليلاً على ديكتاتورية عبد الناصر وقالوا إنه قانون ليس له مثيل فى العالم الديمقراطى أو فى مصر "الليبرالية" قبل يوليو، وهذا قول لا تاريخى وتهمة أريد إلصاقها بثورة يوليو فى معرض انتقاد كل إجراءاتها ظلماً وعدواناً وجهلاً وبهتانا.

والحقيقة أن الأجانب فى مصر كانوا أول من كون هذه الجمعيات منذ أواخر سبعينيات القرن التاسع عشر لإنشاء المستشفيات والمدارس لأبنائهم، وقد نظر المصريون إلى هذه الجمعيات بشىء من الحسد والخوف خاصة أن مدارسها فتحت أبوابها لأبناء المصريين، وفى مواجهة هذا النشاط شرع المصريون فى تشكيل جمعيات أهلية بدأت بالجمعية الخيرية الإسلامية (١٨٩٢) تلتها جمعية المساعى المشكورة وجمعية التوفيق القبطية..إلخ،

وآنذاك أدركت الحكومة خطورة ترك الحرية لهذه الجمعيات لتنافسها على إدارة مصالح العباد أو تقاسمها السلطة، ومن هنا وضع فى لائحة كل جمعية نص بشأن "عدم الخوض فى السياسة أو الدين"، وكان هذا النص من إنشاء سعد زغلول القاضى الحكومى آنذاك، وبالتالى نشأ جهاز رقابى مهمته متابعة نشاط الجمعيات والتفتيش على حساباتها وتقديم التقارير اللازمة، وفى ٢٧ اكتوبر ١٩٢٥ أصدرت حكومة أحمد زيور "قانون الجمعيات والهيئات السياسية" يجيز حلها إذا لم تخطر الادارة بمقرها ومقر فروعها وأسماء الأعضاء ومجلس الإدارة، وفى عام ١٩٣٦ تشكل "المجلس الأعلى للجمعيات الأهلية" تحت إشراف

الحكومة، فلما استحدثت وزارة الشئون الاجتماعية فى ١٩٣٩ دخل نشاط الجمعيات ضمن اختصاصاتها، وفى ٣٠ مايو ١٩٤٤ أصدرت حكومة الوفد "قانون الجمعيات التعاونية" الذى نص فى المادة ٨٥ على إمكانية حل الجمعية "إذا اشتغلت بالمسائل السياسية أو الدينية أو قدمت المساعدة أو المعونة بالذات أو بالواسطة إلى الأحزاب السياسية".

ولقد ورثت ثورة يوليو هذا الوضع برمته، ولما بدا أن بعض الجمعيات تتلقى إعانات من الخارج ومنح دراسية وتدريبية، صدر ذلك القانون (رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤) ليمنع هذا الاستقطاب والتوظيف، ويلاحظ أن الحكومة الأمريكية "النموذج الديمقراطى المفضل" فرضت فى ١٩٤٦ على الجمعيات الأهلية فيها تسجيل أسماء الأعضاء وتقديم بيانات عن المرتبات وتقارير ربع سنوية عن نشاطها للكونجرس، والحال كذلك، هل يمكن لخصوم عبد الناصر أن يقولوا لنا أين الحلال وأين الحرام وأين الديمقراطية وأين الديكتاتورية؟!.

الأنوار، ١٩ أبريل ٢٠٠٩

عبد الناصر والإقطاع

يعتقد خصوم عبد الناصر أن قانون الإصلاح الزراعى الذى أصدره فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ جريمة كبرى لأنه أخذ الأرض من أصحابها دون وجه حق ووزعها على الفلاحين فى مساحات صغيرة مما حال دون استخدام الميكنة فى الزراعة التى تتطلب مساحات كبيرة، إلخ، وهذا النقد يأتى من باب الافتراء على الواقع والاجتراء على حقيقة الأمور فالأراضى التى تم الاستيلاء عليها أخذها أصحابها أصلا فى شكل منح وعطايا وهبات دون أن يبذلوا حبة عرق فى زراعتها، فقد خصص محمد على باشا مساحات كبيرة لكبار رجال الحاشية وكبار الموظفين وبعض الأجانب وبعض رؤساء البدو سميت بالأبعادية، ومنح قرى بأكملها لأفراد أسرته (الأمراء) عرفت بالجفالك ثم بالتفاتيش، كما منح كل شيخ قرية ٥٪ من زمامها عرفت بمسموح المشايخ، و٥٪ أخرى للأعيان عرفت بمسموح المصاطب يزرعها لهم الفلاحون سخرة.

وقد ترتب على تلك العطايا سوء توزيع الملكية حتى إنه فى عشية عام ١٩٥٢ كان أقل من ١ , ٪ من إجمالى الملاك يملكون ٣٠٪ من الأرض (أكثر من ٢٠٠ فدان)، و ٩٤,٣٪ يملكون ٣٥٪ من إجمالى المساحة (أقل من خمسة أفدنة)، أما القول إن الإصلاح الزراعى حال دون استخدام الميكنة فأمر بعيد عن حقيقة الأمور ذلك أن أصحاب تلك المساحات الكبيرة كانوا يؤجرونها فى مساحات صغيرة بشروط مجحفة استفادة من العرض والطلب.

فإذا كان الوالى محمد على وأولاده سمحوا لأنفسهم بتوزيع الأرض منح وعطايا وأوجدوا طبقة اجتماعية مدينة لهم بالولاء فلماذا لا يقوم عبد الناصر بإعادة توزيع الأرض لتوسيع حجم طبقة صغار الملاك ومتوسطيهم، وتقليل طبقة

المستأجرين والأجراء والمعدمين الذين بلغت نسبتهم ٤٤٪ عشية ١٩٥٢ وهى نسبة انخفضت بفعل الإصلاح الزراعى إلى ٣٠٪ عام ١٩٦١، ثم إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٥، ، فضلا عن أن إعادة التوزيع استهدف تجريد الطبقة التى حكمت مصر من سلاح قوتها ومنع سيطرة رأس المال على الحكم.

وبعد رحيل عبد الناصر ارتفعت نسبة المعدمين مرة أخرى إلى ٣٣٪ وأخذت فى الازدياد وتكفلت سياسة الانفتاح بإفقار الريف حيث سادت العلاقات الرأسمالية من خلال بنك القرية (١٩٧٧) وانتهى دور الجمعية التعاونية، وتم إلغاء الدعم على مستلزمات الزراعة فى ١٩٨٧ فارتفعت تكاليفها، وتعدلت العلاقة الإيجارية فى ١٩٩٢ فارتفع إيجار الفدان إلى٢٢ مثل للضريبة خلافا لقانون الإصلاح الزراعى وأقدم بعض الملاك على طرد المستأجرين.

هل كفر عبد الناصر لمجرد أنه أراد تقريب الفوارق بين الطبقات وإقالة الفقراء من عثرتهم ؟!.

الأنوار، ٢٦ أبريل ٢٠٠٩

عبد الناصر وثورة اليمن

لا يرى خصوم عبد الناصر فى أى من سياساته عملاً إيجابيًا فجميعها وبخاصة الخارجية مجرد مغامرات أضاعت البلاد، ومنها تأييده للثورة التى انفجرت فى اليمن فى ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، ولم يحاول أولئك الخصوم أن يفهموا ذلك التأييد فى إطار مبدأ دعم حركة التحرر الوطنى، أو فى إطار دائرة الأمن القومى الذى تعمل به كل الدول وخاصة النظم الثورية التى تسعى إلى تأمين ثورتها بتدعيم الثورات المشابهة لها فى الدائرة الإقليمية المحيطة مثلما فعلت الثورة الفرنسية (يوليو ١٧٨٩)، والثورة الروسية (أكتوبر ١٩١٧) ومثلما تفعل الولايات المتحدة الأمريكية على كل الكرة الأرضية.

ومن باب التأكيد على صحة التصرف طبقا لدائرة الأمن القومى فى موضوعنا أنه فى عام ١٩٤٨ انفجرت ثورة فى اليمن بقيادة ابن الوزير ضد إمام اليمن، فتدخل ملك السعودية ضد الثورة حتى لا تنتشر فى بلاده، كما وقف الملك فاروق ضدها مؤيدا للسعودية، وعندما قام الضباط الأحرار بالثورة فى مصر يوليو ١٩٥٢ أسرع إمام اليمن بجمع أجهزة الراديو من الأسواق ومن المنازل حتى لا يسمع اليمنيون أخبارها، والمعنى واضح فى الحالتين.

فلما انفجرت الثورة فى عام ١٩٦٢ وهرب الإمام بدر إلى السعودية وكون جيشا من المرتزقة بمساعدة السعودية وبريطانيا طلب قائد الثورة عبد الله السلال مساعدة مصر، ولما عجزت السعودية عن إجهاضها اعترف بها الرئيس الأمريكى جون كنيدى فى ١٩ نوفمبر ١٩٦٢ وطالب السعودية بالاعتراف بها والتوقف عن دعم أنصار إمام اليمن المخلوع، وتم الاتفاق فى أبريل ١٩٦٣ على انسحاب القوات المصرية والسعودية بشكل متزامن، وفى أثناء انسحاب الفوج

العاشر من القوات المصرية مات كنيدى فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٣ فتغير الموقف مائة وثمانين درجة، إذ أبرق جونسون فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٣ إلى الأمير فيصل بن عبد العزيز ولى عهد السعودية يقول له "إن اليمن يمكن أن تكون مصيدة للذين يسعون إلى فرض هيمنتهم عليها" والإشارة هنا لعبد الناصر، ومن ثم تجدد القتال، وفى ١٩ مايو ١٩٦٦ رفعت المخابرات الأمريكية تقريرًا للرئيس تقول: "إن إطالة الحرب فى اليمن تؤدى إلى مضاعفة الصعوبات الاقتصادية فى مصر وإلى تنشيط المعارضة لإسقاط نظام الحكم"، وبعد عام من هذا التقرير تم توريط مصر فى مواجهة مع إسرائيل.

فإذا كانت السعودية حاربت ثورة اليمن دفاعا عن أمنها القومى فلماذا لا يقوم عبد الناصر بتدعيم ثورته دفاعا عن عمق أمن مصر مثلما وقف الملك فاروق ضد ثورة اليمن فى ١٩٤٨ لذات السبب، وهل يجوز أن نلوم عبد الناصر ولا نلوم السعودية أو الرئيس جونسون؟!.

الأنوار، ٣ مايو ٢٠٠٩

تأميم قناة السويس والعدوان

عندما وقع العدوان الثلاثى على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ بعد مائة يوم من تأميم شركة قناة السويس قال خصوم عبد الناصر: لماذا كان التأميم وتعريض البلاد للعدوان وكان امتياز الشركة سينتهى فى ١٩٦٨ ومثل هذا القول يؤكد عدم دراية أصحابه بحقائق الموقف ويثبت خلل المعايير التى يستخدمونها فى الانتقاد، فعندما أعلن مصطفى النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦ هلل الشعب المصرى وهتف بحياة النحاس ولم يقل له أحد إن إلغاء المعاهدة أدى إلى موت كثير من المصريين برصاص الإنجليز فى منطقة القنال من ديسمبر ١٩٥١ وحتى حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢، ولماذا لم ينتظر الخمس سنوات الباقية حيث ينتهى أجل المعاهدة فى أغسطس ١٩٥٦؟.

وحقيقة الأمر أن المعاهدة لم تكن لتنتهى فى أغسطس ١٩٥٦ لأنها تشترط موافقة الطرفين على أى تعديل، ولم تكن بريطانيا تنوى الجلاء عن مصر، وكذلك الحال بالنسبة لامتياز شركة قناة السويس فلم يكن صحيحا أن أصحابها كانوا سيتخلون عنها فى عام ١٩٦٨ بعد مرور ٩٩ سنة من افتتاح القناة للملاحة فى ١٨٦٩، فمن المعروف أن الشركة سعت فى عام ١٩٠٩ لمد الامتياز ٤٠ سنة أخرى تنتهى فى عام ٢٠٠٨، ولولا قيام محمد فريد زعيم الحزب الوطنى بكشف ما كان يدور وراء الكواليس فى جريدة اللواء لتم مد الامتياز، وهذا يعنى أنه لم يكن للشركة أن تترك الدجاجة التى تبيض لها ذهبا، ولا بد أنها قبل موعد انتهاء الامتياز (١٩٦٨) كانت ستدخل فى مفاوضات ومناورات وضغوط حتى تظل الشركة فرنسية.

وإذا كان الامتياز سوف ينتهى حقاً فى ١٩٦٨ وأن الشركة ستترك القناة لمصر،

فلماذا عملت فى مطلع الخمسينيات على تعميق القناة لتستوعب الناقلات الكبيرة؟، يبقى أن نعرف أن العدوان على مصر لم يكن بسبب التأميم وإن بدا هذا للمراقب، بل إن العدوان تم التخطيط له بعد وصول الأسلحة التشيكية لمصر فى ديسمبر ١٩٥٥ التى أخلت بتوازن القوة مع إسرائيل حيث اقترح مجلس الأمن القومى الأمريكى فى فبراير ١٩٥٦ على الرئيس الأمريكى آيزنهاور توجيه ضربة عاجلة لمصر قبل أن يتدرب الجيش المصرى على الأسلحة الجديدة، ثم زادت حدة التوتر بعد اعتراف عبد الناصر بالصين الشعبية فى مايو ١٩٥٦، وهذا معناه أن العدوان على مصر كان حتميا حتى إذا لم يؤمم عبد الناصر القناة، ولعل تلك الحقائق تؤكد تهافت حجج خصوم عبد الناصر التى لا تصمد أمام الأدلة الدامغة.

الأنوار، ١٠ مايو ٢٠٠٩

عبد الناصر وحزب الوفد

سوف يظل موقف الوفديين من ثورة يوليو إشكالية قائمة ما داموا ظلوا أسرى شخصنة ما هو عام واعتقادهم بأنهم أولى بالحكم من الضباط، وفى الوقت الذى كان رئيس الوفد ينتظر من الضباط تسليمه "مفتاح القصر"، كان عبد الناصر يود أن تقوم الأحزاب بحل نفسها حتى تمضى أمور تصفية العهد الملكى بكل مظاهره فى هدوء وسلام ودون مصادمات.

والحاصل أنه عندما قامت الثورة كان حزب الوفد خارج الحكم منذ إقالته عقب حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وكان رئيسه مصطفى النحاس وسكرتيره العام فؤاد سراج الدين يصطافان فى جنيف، وفور رحيل الملك عادا إلى مصر وتوجها إلى مقر قيادة الثورة وقال النحاس إنه رأى أن أول واجب عليه أن يفعله أن "يزور محرر الوطن وأن يرى من أنقذ شرف الوطن"، ولكن الكلام المعسول لم يغر قيادة الثورة التى سرعان ما دعت الأحزاب إلى تطهير صفوفها (٣١ يوليو)، فبادر رئيس الوفد بفصل اثنى عشر عضوا من غير القياديين، وفى أغسطس عرضت الثورة مشروع الإصلاح الزراعى على صفحات الجرائد للمناقشة، وحاول فؤاد سراج الدين إقناع الضباط بفكرة الضريبة التصاعدية بدلاً من تحديد الملكية ولكن دون جدوى، فلما صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية (٩ سبتمبر) بإعادة تسجيل الأحزاب القائمة أو غيرها، تقدم عبد السلام فهمى جمعة بطلب تسجيل حزب الوفد برئاسته على أن يكون مصطفى النحاس رئيساً شرفياً، فاعترضت الداخلية على الرئاسة الشرفية، ورغم ذلك فعندما تشكلت لجنة لوضع دستور جديد من خمسين عضواً (١٣ يناير ١٩٥٣) كان بينهم أربعة من الوفديين.

وبعد حل الأحزاب بدأت محاكمة ٣٤ من قدامى السياسيين (١٥ سبتمبر ١٩٥٣) بينهم ستة وفديين، وتحددت إقامة مصطفى النحاس فى منزله، ومع أزمة مارس ١٩٥٤ وقف الوفد إلى جانب محمد نجيب، وما إن انتهت الأزمة قرر عبد الناصر فى ١٥ أبريل ١٩٥٤ تأميناً للثورة حرمان كل حزبى تولى الوزارة فى الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ من تولى الوظائف العامة وعضوية مجالس إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات، فازدادت رغبة الوفديين فى الانتقام حتى لقد تورط بعضهم فى مؤامرة لقلب نظام الحكم مع سبعة من ضباط الجيش المتقاعدين كان من المقرر تنفيذها فى شهر أبريل ١٩٥٧.

وهكذا كان اختفاء الوفد من المسرح السياسى نهاية طبيعية لمدرسة سياسية إصلاحية عجزت عن إجلاء الإنجليز، وطبقية فى مواجهة المشكلات الاجتماعية.

الأنوار، ١٧ مايو ٢٠٠٩

عبد الناصر والصحافة

عندما صدر قانون تنظيم الصحافة فى سبتمبر ١٩٦٠ بنقل ملكيتها إلى الاتحاد القومى قال خصوم عبد الناصر إن ذلك يعنى تكميم الرأى، وأخذوا يتحسرون على زمن حرية الصحافة قبل الثورة، ولم ينتبه هؤلاء الكارهون إلى أن تلك الخطوة كانت تتفق مع هدف الثورة فى "القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم"، ذلك أن الملكية الرأسمالية للصحيفة تتحكم فى توجهاتها وتحدد ما ينشر وما لا ينشر بل إن الصحف المصرية قبل سبتمبر ١٩٦٠ كانت تخضع لأصحابها وكانت حذرة تجاه سياسات الثورة، ويفسر حرص عبد الناصر على إصدار صحيفة تنطق باسم الثورة فكانت الجمهورية والمساء، وفى ذلك قال عبد الناصر "، إن الصحف تنشر أخبار الطبقة الرأسمالية فى النوادى وانصرفت عن نشر أخبار الفلاحين، بلدنا هى كفر البطيخ، إللى عاوز يكتب عن بلدنا يروح هناك ويشوف الناس عايشة إزاى وبتعمل إيه.

وإذا كان أصحاب الصحف وكتّابهم الذين تحسروا على حرية الصحافة قبل ١٩٥٢ لا يعرفون حقيقة تلك الحريات، فما علينا إلا أن نقول لهم إن الصحافة فى مصر منذ ظهرت مع المطبعة أيام الحملة الفرنسية وهى تخضع للرقابة فقد أصدر بونابرت أمراً فى ١٤ أغسطس ١٧٩٨ يحذر فيه من طبع أى شىء "دون الحصول على أمر منه"، وعندما صدرت "الوقائع المصرية" فى عهد محمد على باشا كانت تعليماته أن ينشر فيها "النافع والمفيد وتجنب ما يؤدى الى الضرر"، وإحاطته سلفا بكل ما يراد نشره، "وتمييز ما ينشر من الأخبار الخارجية لأن فيها أشياء لا يليق نشرها "، وفى عهد سعيد باشا صدر أمر السلطان العثمانى فى ٦ يناير ١٨٥٧ بالإمتناع بتاتا عن كل نقد لأعمال الحكومة، وحظر إصدار

نشـرات دون ترخيص، وإرسـال الكتب المراد طبـعـهـا الـى مكتب الداخليـة "لأجل مطالعتها والنظر فيها إن كانت مضرة للديانة ولمنافع الدولة والدول الأجنبية أم لا"، أما إذا طبعت كتب فيها "إهانة للديانة وللبوليتيقة والآداب والأخلاق فيجرى ضـبط وتوقـيف هذا بمعـرفـة الـضـبطيـة"، وفى ٢٦ نـوفـمـبـر ١٨٨١ صـدر قـانون المطبوعـات فى عنفوان حركة احمد عرابى وأخضع للرقابة كل ما هو مرسوم أو منقـوش مـن أى نوع أو جنس ولـيس فـقـط كل مـا هو مـطبـوع، وفـور الاحـتـلال البـريطانى تقـرر فى ١٧ أكتـوبر ١٨٨٢ أن تقـوم إدارة النشـر بفحص جمـيع الكتب المراد طبعـهـا "منعاً من تشـويش الأفكار وحـرصاً علـى الدين والنظام والآداب من تطرق الخلل إليهـا"، ثم تقرر فى دسـتور ١٩٢٣ حظر إيقاف الصـحف "إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى".

والحال كذلك لماذا البكاء أمام حائط الحريات الذى لم يكن موجوداً أصلاً.

الأنوار، ٢٤ مايو ٢٠٠٩

عبد الناصر والشيوعيون

مثلما اختلف الإخوان المسلمون مع عبد الناصر واتهموه بخيانتهم وكان منهم، اختلف الشيوعيون المصريون معه واتهموه أيضاً بنفس التهمة، ولم يدرك الخصمان أن جمال عبد الناصر اتصل بهما وبجمعية مصر الفتاة من قبل أثناء رحلة البحث عن طريق للخلاص، ولكنه لم يجد ضالته فى أى منها ربما لأن تكوينه الثقافى مثل غالبية المصريين جعله لا يميل إلى التطرف يميناً أو يساراً.

وعندما تخلص الضباط من الملك، شعر الشيوعيون بأن الثورة تمضى فى طريقهم بشكل أو بآخر، لكن إعدام خميس والبقرى عمال كفر الدوار فى ١٨ أغسطس ١٩٥٢ أعاد لأذهانهم ما حدث لهم فى ١٩٢٤على يد سعد زغلول، وفى ١٩٤٦ على يد إسماعيل صدقى ودون أن يتأملوا حق الثوار فى تأمين ثورتهم، فانقسموا تجاه حركة الضباط ما بين اعتبارها انقلاباً عسكرياً فاشستيا، واعتبارها ثورة طبقة وسطى لصالح العمال والفلاحين، ثم جاء إبعاد خالد محيى الدين ويوسف صديق الشيوعيين الوحيدين فى قيادة الثورة انتصارا للفريق الذى دمغ حركة الضباط بالفاشية.

وزاد من انقسام الشيوعيين على أنفسهم إجراءات الإصلاح الزراعى وإلغاء الفصل التعسفى للعمال، وتوقيع اتفاقية الجلاء فى أكتوبر ١٩٥٤، والانضمام لمجموعة الحياد الإيجابى (١٩٥٥) والاتجاه نحو المعسكر الاشتراكى والاعتراف بالصين الشعبية (١٩٥٦) ثم إجراءات التأميم الكبرى فى ١٩٦١ وإنشاء القطاع العام..إلخ ، إذ وجد البعض أن ما يقوم به الضباط هو ذات ما يسعى الشيوعيون لتحقيقه حتى لقد أرسل محمود أمين العالم وهو فى المعتقل ببرقية لناصر مؤيدًا التأميم.

ثم تمت المصالحة بين الضباط وقيادات الشيوعيين فى ١٩٦٤ على أساس حل الحزب الشيوعى والاندماج فى الاتحاد الاشتراكى الذى يضم "تحالف قوى الشعب العامل"، ومرة أخرى ينقسم الشيوعيون على أنفسهم ففريق رفض التعاون مع جمال عبد الناصر فظلوا على هامش الحياة السياسية، وفريق رأى فى التنظيم السياسى الجديد ضالته فتعاون معه وتولى مسئولية تكوين منظمة الشباب الاشتراكى والمعهد العالى للدراسات الاشتراكية وتثقيف الشباب وأعضاء التنظيم السياسى فى وحدات الإنتاج والخدمات فى المدن والقرى.

والحال كذلك كان جمال عبد الناصر أقرب إلى اليسار منه إلى اليمين وكان على الشيوعيين أن يتعاونوا معه لا أن يخاصموه ويدمغوه بالفاشية لمجرد أنه عسكرى، ألم يكن أحمد عرابى واحداً من العسكريين أيضاً وكلاهما استهدف تحرير مصر سياسياً واجتماعياً؟!.

الأنوار، ٣١ مايو ٢٠٠٩

من العيوب التى يسجلها خصوم عبد الناصر عليه أنه ألغى الأحزاب السياسية القائمة و"احتكر" السلطة ولم تعد تتداول مثلما كان الحال زمن "الليبرالية قبل ١٩٥٢"، ويخطئ هؤلاء المرجفون خطأً كبيراً فى حق التاريخ الذى يدافعون عنه وفى حق التاريخ الذى يتطاولون عليه؛ لأنهم فى الحالتين أسرى ذاتية مفرطة وضحية جهل بحقائق الأمور.

وتبين لنا وقائع تاريخ مصر منذ صدور دستور ١٩٢٣ "الليبرالى" وتشكيل أول حكومة حزبية برئاسة سعد زغلول زعيم حزب الوفد (يناير ١٩٢٤) أن تداول سلطة الحكم فى مصر كان وهماً كبيراً فعند صدور الدستور لم يكن هناك من الأحزاب السابقة على نشأة الوفد إلا الحزب الوطنى من أصل عشرة أحزاب ذابت جميعها فى أعطاف الوفد عدا الحزب الوطنى الذى ظل متمسكا بمبدئه "لا مفاوضة إلا بعد الجلاء"، وسرعان ما بدأ الشقاق يفعل فعله فى هذا التجمع الوطنى إذ خرجت مجموعة شكلت حزب الأحرار الدستوريين (١٩٢٢) وشكل الملك فؤاد حزب "الاتحاد" (١٩٢٥) أوكله إلى عبد الفتاح يحيى باشا، وفى ١٩٣٠ شكل إسماعيل صدقى حزب الشعب، وفى ١٩٣٨ شكل أحمد ماهر والنقراشى الهيئة السعدية، وفى ١٩٤٣ شكل مكرم عبيد الكتلة الوفدية، وكانت السلطة تتداول بين هؤلاء وأولئك وجميعهم من أرومة واحدة أى أن التداول كان يتم بين المتشابهين فى الثروة والنفوذ سواء جاء رئيس الحكومة بالانتخاب أو باختيار الملك، وآنذاك كانت هناك قوى سياسية أخرى لها شعبيتها بين المصريين وهى: الحزب الشيوعى المصرى بكل فصائله منذ ١٩٢٣، وجماعة الإخوان المسلمين (١٩٢٨) وجمعية مصر الفتاة (١٩٣٣)، لكن لم يتم استدعاء أحد زعماء هذه

القوى بما فيها حزب مصطفى كامل (الحزب الوطنى) لتشكيل الحكومة بل لقد كان أعضاؤها بعيدين عن عضوية البرلمان لعدم امتلاكهم شروط الترشيح الطبقية، وقد كانت جميعها تتنافس فى إرضاء الملك والإنجليز على حساب الوطن المحتل وعلى حساب المواطنين الذين ضاع أملهم فى عدالة اجتماعية، وأكثر من هذا أن على ماهر الذى رأس أول حكومة بعد الثورة حمل على تلك الأحزاب وقال إنها أصبحت ركيزة للتدخل الأجنبى بدلا من أن تكون ركيزة للوحدة، وأن الخصومة الحزبية وصلت إلى حد الجريمة (١٠ أغسطس ١٩٥٢).

والحال كذلك، أين حقيقة تداول السلطة، وعندما قال عبد الناصر أن الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب كان يعنى إبعاد تلك الأحزاب عن ساحة العمل السياسى الذى أصبح للجماهير التى تحددت فى العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية والجنود والمثقفين الثوريين.

الأنوار، ٢١ يونيو ٢٠٠٩

عبد الناصر والوحدة العربية

عندما انفرد هنرى كيسنجر بالسادات فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ بقصر القبة قال السادات إنه يريد أن يتخلص من "ميراث" عبد الناصر فى المنطقة، وهذا الميراث يمكن تلخيصه فى دعم حركة التحرر الوطنى، وتحرير فلسطين، والحياد الإيجابى، والوحدة العربية، والعدالة الاجتماعية، وآنذاك تلقفت الأقلام الموالية الإشارة وبدأ الحديث عن "مصرية" مصر وليس "عروبتها"، وكيف أن مصر خسرت كثيراً بالعروبة إلى آخر هذا الكلام الجهول الذى قصد به إرضاء توجهات حاكم أراد أن يكسب صداقة الغرب الذى يعادى العروبة منذ أدرك خطرها على مصالحه، وحقيقة الأمر أن الحكومة الإنجليزية أجرت دراسة فى ١٩٠٧ عن مصدر الخطر الذى قد يهدد مصالحها الاستراتيجية انتهت إلى "أن الخطر يأتى من المشرق العربى الذى تمتلك شعوبه مقومات الدولة-الأمة الواحدة ولكنها منفصلة سياسيا ومتخلفة اقتصاديا، وأنه إذا ما تجاوز العرب هاتين السلبيتين تكون بداية النهاية للمصالح البريطانية"، وعلى هذا تحددت المعادلة الآتية: أنه لكى تحافظ بريطانيا على مصالحها الاستراتيجية يجب أن تبقى على التخلف الاقتصادى وعلى التجزئة السياسية، ولقد ثبت من وقائع التاريخ إخلاص بريطانيا لهذه المعادلة رغم أنها كانت وراء إنشاء الجامعة العربية طبقا لميثاق جعلها منظمة شكلية تحافظ على التجزئة أكثر من التوحد.

وفى ذلك المنعطف قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وتولى جمال عبد الناصر زمام العروبة من المحيط إلى الخليج لكى تصبح الوحدة العربية حقيقة دستورية بدلا من بقائها مجرد "لافتة" باسم الجامعة العربية، وأخذ ينفخ فى جسد العروبة ويؤكد على الروابط الواحدة والمصير الواحد بل إنه فى أعقاب انسحاب قوى

العدوان الثلاثى فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ خطب قائلاً "لقد انتصرت القومية العربية"، وعندما عرض عليه زعماء سوريا الوحدة رأى أن الحلم يمكن أن يتحقق فكانت الجمهورية العربية المتحدة (فبراير ١٩٥٨)، وكانت تلك الخطوة فى نظر الغرب تعنى أن العرب يمكن أن يتجاوزوا سلبية التجزئة، فإذا أضفنا جهود عبد الناصر نحو التحرر من التبعية الاقتصادية ومقولته "نفط العرب للعرب" أدركنا أن مصالح الغرب طبقا للمعادلة الإمبريالية فى طريقها للانهيار، وهكذا قررت أمريكا إيقاف قطار الوحدة، وإبقاء البلاد العربية أسواقا تابعة، وإخراج مصر من دائرة العروبة أو إخراج العروبة من ضميرها، وساعدها فى ذلك قوى عربية ربطت نفسها بعجلة الإمبريالية، مما ساعد الصهيونية على أن تمرح وتلتهم بلاد العرب واحدة بعد أخرى.

فإذا كانت العروبة لا تمثل خطراً على الغرب وعلى الصهيونية فلماذا يحاربونها؟!

الأنوار، ٢٨ يونية ٢٠٠٩

عبد الناصر زعيم ضد الاحتواء

منذ انطلقت الحركة الوطنية بين شعوب العالم الثالث للتحرر من الاستعمار ونجاح القيادات الوطنية فى اعتلاء سلطة الحكم فى بلادها، سعت دول المركز الاستعمارى للمحافظة على مصالحها فى مستعمراتها القديمة بمختلف الوسائل فى مقدمتها المعونات الاقتصادية كما هو معروف وكانت إحدى الوسائل ولا تزال، العمل على احتواء الزعامات الوطنية بمختلف وسائل الإغراء لكى تطويها تحت جناحها ومن ثم تحقق مصالحها بأيدى أولئك الوطنيين أنفسهم وتلك قمة المأساة، وقد ساعدهم على النجاح فى ذلك الاحتواء استجابة بعض تلك القيادات لخطاب الإغراء دون وعى فانتهى الأمر ببلادهم إلى أن أصبحت فى قبضة الإمبريالية الجديدة، إلا جمال عبد الناصر الذى عجز الغرب عن احتوائه، لقد كان الرجل يعى أساليب الاحتواء ويفهم لغة الغرب الناعمة للوصول إلى الهدف حتى لقد كان يقول: إذا أعدائى مدحونى، فمعناه إنى ماشى غلط، وطول ما بيشتمونى فمعناه إنى ماشى صح، والمعنى أن المديح مكافأة على الاستمرار فى السياسة الموالية لهم والعكس صحيح، وكان يستمع يومياً إلى الإذاعة البريطانية باللغة العربية، فإذا ما انتقدوه اطمأن على سلامة طريقه وإذا لم ينتقدوه بحث عن الخطأ الذى ارتكبه، وفى هذا الخصوص لنا أن نتأمل بعض كلماته الكاشفة لخطاب الإغراء والاحتواء فعندما أوقفت أمريكا مباحثات حصول مصر على القمح (٢١ ديسمبر ١٩٦٤) قال: "نحن لا نبيع استقلالنا من أجل القمح، وإن المساعدات الأمريكية لا تعطى الحق لأمريكا لفرض سياستها على مصر، واللى مش عاجبه كلامنا يشرب من البحر، وإذا كان البحر الأبيض لا يكفيه قدامه

البحر الأحمر كمان"، وفى ١٤ أبريل ١٩٦٦ قال: إننا لم نعد نريد قمحاً أمريكياً طالما كان المقابل تمرير صفقات سلاح لإسرائيل".

لم يسمح عبد الناصر لخصومه أن يبتزوه وجاءت قوته من استقامته فلم يطرأ على نمط معيشته فى المأكل والملبس أى تغيير بعد رئاسته، وعندما اقترح البعض تعيينه رئيسا مدى الحياة رفض إذ أدرك روح النفاق وراء الاقتراح، وعندما اقترح البعض إقامة قرية بنى مر بشكل نموذجى رفض قائلاً: يجب أن نبنى أولاً خمسة آلاف قرية نموذجية فى مصر وبعدها يأتى الدور على بنى مر، وتلقى ملايين الجنيهات على سبيل التبرع ففتح لها حسابا جاريا بالبنك الأهلى استخدمه لصالح المصريين مثل تبرعه لاستكمال بناء مسجد منشية البكرى بعد أن تعثرت الجمعية الخيرية التى تبنيه في استكماله، وعندما مات كان فى هذا الحساب مليونان ونصف جنيه وحسابه الخاص ٦١٠ جنيهات مصرية، وأمام فشل أعدائه فى احتوائه لم يكن أمامهم إلا التخلص منه، ومات وشهد له الجميع بأنه ضد الاختراق صعب الاحتواء.

الأنوار، ٢٦ يوليو ٢٠٠٩

ثورة يوليو و"عسكرة" الدولة

من الاتهامات التى يوجهها خصوم عبد الناصر له أنه انقلب على الدولة ذات الطابع المدنى زمن النظام الملكى حيث كل الوزراء من الأفندية الباشوات وجعل الحكم كله فى يد العسكريين فيما عرف بـ "العسكرة"، ومغزى هذا الوصف أن العسكريين لا خبرة لهم بشأن إدارة الحكم وأنهم جبلوا على إعطاء الأوامر وتنفيذها، ويعد هذا الحكم أو التوصيف من قبيل الصور الذهنية التى ترتسم فى ذهن عامة الناس ويتعاملون على أساسها مثلما يقال "إن الجراح لا يعالج وإنما يقطع"، أى أنه لا يعرف التفاهم والحوار، وهذه الصور الذهنية الثابتة ليست من التفكير السليم فى شىء لأنها تقوم على تعميم الجزء على الكل وهذا المنهج التجريبى يصلح فقط عند التعامل مع المادة وليس مع الإنسان.

فإذا انتقلنا إلى وقائع التاريخ سوف نكتشف سقم مقولة "العسكرة" وأنها من باب توجيه الاتهامات الجاهزة، فالذى حدث أن الوزارات التى تشكلت فى عهد الثورة لم تكن كلها عسكرية وان كان للعسكريين فيها نصيب، فقد بلغ عدد الوزراء العسكريين ٤٤ عسكريا من اجمالى ١٣١ وزيرا فى ١٨ حكومة تشكلت خلال المدة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيل عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ أى بنسبة ٦ , ٣٣٪ ، وبلغ عدد الوزراء المدنيين ٨٧ وزيرا أى بنسبة ٤ , ٦٦٪، أى أن المدنيين كانوا أغلبية، فأين هذه العسكرة؟، وقد رأس محمد نجيب وزارة ٧ سبتمبر ١٩٥٢ لإصدار قانون الإصلاح الزراعى بعد أن رفض على ماهر باشا الذى استوزره الضباط إصدار هذا القانون، ورأس عبد الناصر آخر وزارة فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ أدخل عليها أحد عشر تعديلا (من ٣ أغسطس ١٩٦٨ وحتى ٢٦

أبريل ١٩٧٠) لإحلال وزراء جدد محل وزراء بسبب الوفاة أو الإعفاء أو استحداث وزارة جديدة أو دمج وزارتين فى واحدة.. إلخ.

والحال كذلك وبدلاً من إدانة عبد الناصر بمثل هذه الاتهامات الجاهزة كان الأولى مناقشة سياسات أولئك "العسكريين" وهل جاءت من أجل الصالح العام أم العكس، وفى هذا الخصوص تنبغى الإشارة إلى أن سيد مرعى وزير الزراعة والإصلاح الزراعى لست مرات (١٩٥٦-١٩٦١) وهو غير عسكرى كتب فى مذكراته أنه كان يرسل تقاريره عن أحوال الزراعة والإصلاح إلى جمال عبد الناصر الذى كان يستدعيه ويناقشه فى كل صغيرة وكبيرة أوردها فكان عليه أن يكون جاهزا للمناقشة منعا للإحراج، بعكس انور السادات الذى لم يكن يقرأ التقارير ويطلب منه أن يقرأها فى حضرته "ويتظاهر بالاستماع" وتنتهى المقابلة دون مناقشة، ولعل هذه الرواية تثبت خطورة الانسياق وراء الصورة الذهنية وخطأ الأحكام المطلقة.

الأنوار، ١٦ أغسطس ٢٠٠٩

عبد الناصر ديكتاتور عادل

لا تخلو جعبة أعداء جمال عبد الناصر من السهام المسمومة التى يطلقونها دون توقف وكلما طاش سهم عاجلوه بآخر وهكذا، وآخر تلك السهام ولن تكون الأخيرة طبعا ما قاله أحد الكتاب فى مناسبة مرور سبعة وخمسين عاما على يوليو ١٩٥٢ فى إحدى الجرائد المستجدة على الساحة والتى يحاول أصحابها أن ينالوا رضا المؤسسة الرسمية عن طريق النيل من عبد الناصر، يقول الكاتب وهو متخصص فى الأدب الإنجليزى "إن محمد حسنين هيكل أقنع عبد الناصر بفكرة الديكتاتور العادل" فاستملحها الزعيم وسار على هداها وأدرك "أن الديمقراطية عقبة فى سبيل تحقيق أفكاره ومشاريعه معتقدا أن نبل الغايات يغفر الوسائل غير النبيلة".

ومثل تلك الأقوال من قبيل الكلام الذى يرسله الفنانون والأدباء وخاصة الشعراء الذين يفرضون تفضيلاتهم الذاتية على السياق العام ولا يرون صحيحا غيرها بدعوى أنهم يملكون حكمة خفية لا تتوفر فى سائر البشر، فالديكتاتور العادل ليست فكرة جديدة، فقد قال بها جمال الدين الأفغانى فى صياغة أخرى سجلتها كتب التاريخ وهى "المستبد العادل"، وقال الإمام محمد عبده تلميذ الأفغانى "إنما ينهض بالشرق مستبد عادل" فى مقالة له فى مايو ١٨٩٩ بمجلة "الرابطة العثمانية" عندما رأى أن الديمقراطية البرلمانية فى الغرب الأوربى لا تنفع فى بلاد الشرق، والمستبد العادل صفة لا تعيب صاحب المشروعات الكبرى، فقد خلعها البعض على سيدنا عمر بن الخطاب الذى "حكم فعدل فأمن" ومع ذلك قتل غيلة وغدرا، والمعنى أن الحاكم العادل لكى يطبق العدل يحتاج للشدة مع الذين تضرهم فكرة العدل والمساواة لأنه من الصعب على النفس البشرية أن

تتنازل طواعية واختياراً عما يميزها عن الآخرين، وإلا لما قامت الثورات وحدثت الاغتيالات، وهذا ما فعله عبد الناصر بالإصلاح الزراعى والتأميم والتوظيف وضبط التوازن بين العرض والطلب..إلخ للقضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان.

وعندما اختار صفوة علماء مصر وشيوخها محمد على باشا ليكون حاكما عليهم قال الرجل بعد فترة من سياساته إن الله أرسلنى للمصريين هدية ولكنهم لا يعرفون مصلحتهم وأنا مضطر للقسوة معهم من أجل مصلحتهم، ومع ذلك يجمع أعداء ناصر وأنصار النظام الملكى أن محمد على مؤسس مصر الحديثة دون أن يقفوا عند الوسائل غير النبيلة التى اتبعها الرجل لتحقيق الغايات النبيلة، وفى هذا قال الشاعر: قسا ليزدجروا ومن يك حازما فليقسوا أحيانا على من يرحم، أما الذين يحاولون النيل من عبد الناصر رغم اتفاق الأهداف والوسائل فهم أولئك الذين قال فيهم الشاعر: كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل.

الأنوار، ٢٣ أغسطس ٢٠٠٩

عبد الناصر بين الفقراء والأغنياء

كان عبد الناصر من قادة الشعوب القلائل الذين وضعوا مشكلة التفاوت الطبقى بين شعوبهم نصب عينيه وكانت صيحته الخالدة "ارفع رأسك يا أخى فقد مضى عهد الاستعباد" برهانا ساطعا على هذا الإحساس بالكرامة وبمحنة الفقراء، وهذا الإحساس النادر يفسر لنا كل سياسات الرجل الاقتصادية والاجتماعية من حيث تسخير كل امكانات الدولة لدعم الفقراء من حيث تثبيت الأسعار وزيادة حصص مواد التموين بالبطاقة وتخفيض إيجارات المساكن ومنع دفع خلو الرجل، إلى آخر هذه السياسات التى أدركها معاصروه.

وفى هذا الخصوص رأيناه يقف بشدة ضد ما كل ما يبعده عن دعم الفقراء، وأتذكر أن حكومة زكريا محيى الدين (أكتوبر ١٩٦٥- سبتمبر ١٩٦٦) رفعت سعر كيلو الأرز بضعة مليمات فقال الناس إن زكريا محيى الدين بطل مصر فى رفع الأسعار، وتدخل عبد الناصر وعادت الأمور إلى ما كانت عليه، وفى هذا الشأن كانت دوافع عبد الناصر بسيطة وخلاصتها أنه إذا لم يكن بإمكان الحكومة رفع مرتبات الموظفين عماد الطبقة الوسطى فلا أقل من تثبيت الأسعار حتى يحدث التوازن وتهدأ النفوس، وأتذكر أيضاً قوله فى إحدى خطبه الجماهيرية إنه طلب قرضا من صندوق النقد الدولى فطالبه الصندوق برفع الدعم عن الإنتاج والسلع وعلق على ذلك بقوله "إذا رفعت الدعم فمعناه تقوم ثورة تانى يوم فى الشارع"، ولست أنسى سخريته من القول السائد بأن الفقراء لهم الجنة، أى أنهم سوف يعوضون فقرهم فى الحياة الدنيا بنعيم الجنة فى الآخرة ورده على هذا بقوله: ولماذا لا يكون للفقراء نصيب فى الحياة الدنيا ويكون للأغنياء نصيب أيضاً فى الجنة؟، ولم تكن المسألة مجرد أقوال وتصريحات لدغدغة مشاعر الناس

والضحك عليهم ولكن عبد الناصر كان نموذجا للنية المخلصة التى يصدقها العمل.

وفى هذا المشهد تحضرنى ومن باب المقارنة المقابلة التى حدثت بين رئيس حكومة مصر عبد العزيز حجازى ووليم سايمونز وزير المالية الأمريكى الذى رافق الرئيس نيكسون فى زيارته لمصر فى مايو ١٩٧٤ حيث قال حجازى إن مصر تتطلع لمساعدة أمريكا للاقتصاد المصرى بعد حرب ١٩٧٣ فأجاب سايمونز بهدوء إنه لا يستطيع مساعدة الاقتصاد المصرى وهو تحت القطاع العام فقال حجازى وما المطلوب فأجاب سايمونز: تحرير الاقتصاد، فكانت الخصخصة التى طحنت الطبقة الوسطى.

وفى كل هذا المشهد تحضرنى قصة الزعيم غاندى الذى دعته السلطات الإنجليزية لمقابلة ملك بريطانيا العظمى فارتدى ثياب "الفقير الهندى" المعروفة فلما قالوا له كيف تقابل الملك وأنت بهذا الشكل قال: لا أستطيع أن أكون غير هذا وأنا أمثل أمة من الجياع.

الأنوار، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩

رحيل الزعيم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠

وسيوف الحقد عليه لا تزال مشهرة

لم تشهد مصر فى تاريخها الطويل معركة للنيل من أحد زعمائها بالباطل وتشويه سيرته بالافتراء مثلما حدث ولا يزال يحدث مع جمال عبد الناصر، ورغم مرور ما يقرب من أربعين عاما على رحيله فلا تزال المعركة منصوبة منذ فتح عليه أنور السادات النار وأغرى به الطامعين فى السلطة، والذين فى قلوبهم مرض والذين ينفقون أقلامهم وألسنتهم بحثا عن مكان فى دائرة الضوء والشهرة واعتلاء المناصب وشغل المراكز مع أنهم لا يتمتعون بكفاءة ملحوظة ولا يجيدون إلا النفاق حتى فى أوقات الفراغ.

وكثيرا ما ساءلت نفسى عن أسباب الهجوم على عبد الناصر وتجريحه فلم أجد إلا الرغبة فى تبرير تراجع الإدارة المصرية منذ أنور السادات عن مجمل سياسات عبد الناصر الداخلية والخارجية، وتلك حقيقة يعرفها الدارسون والمراقبون، ففى تبرير كل موقف انهزامى للسياسة المصرية تجاه القضايا الأساسية الوطنية والقومية بعد رحيل عبد الناصر، تجد أولئك المرجفين ودون دعوة، يشيرون إلى حكمة التراجع والانهزامية بدلا من العنتريات والشعارات ومناطحة الأقوياء، إلخ، ومع ذلك يرفع المتظاهرون والمحتجون صور عبد الناصر فى الأزمات وما أكثرها، فتزداد الأقلام السامة ضراوة وتزداد حملة التشويه سفالة، والمثير فى كل هذا أن أولئك المرجفين لا يرون شيئا إيجابيا فى سياسات عبد الناصر بل إنهم ينكرون عليه حق الحلم فى وطن حر مستقل غير تابع.

وأمام هذه الحملة الضارية فنحن مضطرون لاستعادة مشاهد ثمانية عشر عاما (١٩٥٢-١٩٧٠) كانت فيها مصر قوة يعمل لها حساب إقليميا وعالميا، وهى ذات المشاهد التى تعمل الحملة الضارية على طمسها ونزع صفحاتها من سجل

التاريخ لحساب سياسات انهزامية ومصالح مجموعة من الطفيليين وصلوا إلى السلطة فى غفلة من الزمن يسمون أنفسهم خطأ "رأسماليين" ويا ليتهم هم كذلك وإنما هم مجموعة من وكلاء مؤسسات رأسمالية عالمية كالتى كانت فى مصر منذ منتصف القرن التاسع عشر حين تم التخلص من تجربة محمد على باشا فى الاستقلال الاقتصادى والقوة العسكرية، ولا تريد لمصر إلا أن تكون سوقا للمنتجات العالمية.

لقد قدمت الثورة نفسها للجماهير بقانون الإصلاح الزراعى (٩ سبتمبر ١٩٥٢) الذى استهدف تجريد كبار ملاك الأراضى الزراعية من مصدر القوة فى القرية ومن مصدر السلطة السياسية فى المدينة، ومنع الفصل التعسفى للعمال فى ديسمبر ١٩٥٢ فاطمأن العمال على مستقبلهم، ثم إنشاء ديوان الموظفين لإقرار مبدأ تكافؤ الفرص فى تعيين حملة المؤهلات الدراسية فى الوظائف الحكومية العامة بعد أن كان الفوز بها يخضع لعلاقات القرابة والمحسوبية، وكانت تلك التشريعات فى الشهور الأولى من الثورة كفيلة بالكشف عن حقيقة البعد الاجتماعى لها من حيث إنها ثورة قامت لحماية الطبقة العاملة فى المدينة والفلاحين فى القرية وتدعيم شرائح الطبقة الوسطى، وهذا البعد الاجتماعى يمثل العصب الحقيقى للثورة ويعتبر اللحن المميز فى معزوفة الثورة وأما بقية السياسات فإنها تعتبر من قبيل التنويعات على اللحن الأساسى.

غير أن تحقيق هذا البعد الاجتماعى لم يكن ليتم فى ظل هيمنة الوجود السياسى لطبقة كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رأسمال الشركات الصناعية والتجارية والخدمات، وهى قوى اختلفت مع الثورة منذ البداية حول طبيعة الإصلاح الزراعى، ومن هنا تم إلغاء الأحزاب السياسية فى يناير ١٩٥٣ ثم إلغاء النظام الملكى وإعلان الجمهورية (١٨ يونية ١٩٥٣)، ثم حدث صراع على استقرار السلطة بين جمال عبد الناصر القائد الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار وبين محمد نجيب الواجهة العلنية للتنظيم فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ انتهى لصالح عبد الناصر (١٤ نوفمبر ١٩٥٤).

ولا بد من التأكيد هنا على أن أساس الصراع بين الاثنين تمثل فى البعد الاجتماعى للثورة الذى لم يكن محمد نجيب قد استوعبه، وقد بات معروفا أن محمد نجيب كان قد تم احتواؤه لصالح القوى السياسية القديمة وأنه أخذ يتحدث بلسانها، ولعل أبلغ توصيف لحقيقة هذا الصراع ما قاله محمد نجيب

نفسه فى كتابه "مصير مصر" من أن الصراع بينه وبين جمال عبد الناصر كان يتلخص فى أن ناصر كان يريد أن يأكل الرغيف كله مرة واحدة، وأما هو فكان يريد الاكتفاء بنصف الرغيف ثم يطالب بالباقى لقمة لقمة، وهذا فى تقديرى يمثل الفارق الأساسى بين جيل وآخر فى العمل السياسى، بين الإصلاح والثورة، فلقد كان منهج نجيب فى الفكر السياسى لا يختلف عن منهج القوى السياسية القديمة التى خاضت معارك خاسرة مع بريطانية من أجل نصف رغيف ولم تحصل إلا على الفتات.

وكان طبيعيًا أن تستقر السلطة فى يد صانع الثورة جمال عبد الناصر والإطاحة بمن صنعته الثورة، وبعد أن تحقق الجلاء فى ١٨ يونية ١٩٥٦ أقدم عبد الناصر على تأميم قناة السويس لتمويل مشروع السد العالى عصب مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى بدأت الثورة فى تحقيقها من خلال المجلس القومى للإنتاج (١٩٥٥)، وتلا ذلك تأميم رأس المال الأجنبى لصالح نفس المشروعات وإنشاء المؤسسة الاقتصادية العامة (١٩٥٧)، وقد أكدت هاتان الخطوتان نية جمال عبد الناصر فى أن تقوم الدولة بالدور الاقتصادى واستخدام آلياتها لتحقيق العدالة الاجتماعية، ولقد حاولت بعض العناصر أن تفرغ هذا الإجراء من مضمونه الاجتماعى فأقنعت عبد الناصر بفكرة "تمصير رأس المال الأجنبى" وليس تأميمه غير أنه سرعان ما أدرك أن التمصير لا يعدو أن يكون بابا خلفيا يدلف منه أصحاب رءوس الأموال المصريين للحلول محل الأجانب، فكان التأميم.

وفى أقل من أربع سنوات بعد خطوة تأميم رأس المال الأجنبى امتدت عباءة التأميم لتشمل وسائل الإنتاج الكبرى فى الصناعة والتجارة والخدمات التى يملكها مصريون (يوليو ١٩٦١) وإنشاء القطاع العام ليقود اقتصاد السوق والخدمات والذى كان من شأنه تحقيق طموح عبد الناصر فى النهوض بالعمال والفلاحين وسائر شرائح الطبقة الوسطى، إذ سرعان ما أصبحت الدولة مسئولة عن تعيين خريجى الجامعات وحملة الدبلومات المتوسطة فى سائر شركات ومؤسسات القطاع العام، وحققت الثورة بهذا الإجراء سلاما اجتماعيا منشودا وحالت دون انحراف الشباب نحو تيارات مناوئة.

ولم يكن من المعقول أن يناضل عبد الناصر من أجل العدالة الاجتماعية ويكون حليفا للمعسكر الرأسمالى الغربى أو حتى قريبا منه، كما لم يكن يريد

الانتقال إلى شاطئ المعسكر السوفييتى، ومن هنا اندفع بقوة نحو مجموعة تأسيس تجمع الحياد الإيجابى (باندونج أبريل ١٩٥٥)، وهذا التطور فى الفكر السياسى لعبد الناصر فرض عليه أن يقف إلى جانب حركة التحرر فى دائرة العالم العربى أولا من باب الأمن القومى للثورة المصرية، وهذا يفسر الدعم المادى والأدبى الذى قدمه للثورة العربية التحررية فى الجزائر والمغرب وتونس والعراق واليمن وليبيا، وفى هذا الخصوص لا ينبغى أن يوصف موقفه بأنه مجرد تبديد أموال لأن المسألة أكبر من أن تكون سوقاً للبيع والشراء والمزايدة، وفى هذا السياق وليس فى غيره يجب أن نفهم إدارة عبد الناصر لحركة الوحدة العربية وللصراع مع إسرائيل، فإليه يعود فضل التعظيم من شأن القضية الفلسطينية والانتقال بها من مشكلة لاجئين تبحث الأمم المتحدة عن وسيلة لإعاشتهم إلى أن تصبح قضية المصير العربى المشترك، ومن هنا تحديد علاقة مصر بدول العالم على أساس موقف تلك الدول من القضية.

ولا شك أن صياغة شعار "حرية - اشتراكية - وحدة" بعد انفصال سوريا عن مصر (سبتمبر ١٩٦١) يمثل نضجا ملحوظا عند عبد الناصر فى ترتيب خطوات حركة التحرر الوطنى والاجتماعى العربى، بل إن تحقيق الوحدة السياسية على أساس التنظيم الاشتراكى للاقتصاد يمثل إضافة فى نظرية القومية ذلك أن الفكر الماركسى يرى فى حركة القومية حركة الرأسمالية من أجل السوق، وهذا الطموح فى بناء القوة الذاتية للأمة العربية ورفع شعار "نفط العرب للعرب" أوقع عبد الناصر فى الشرك الذى نصبه له خصومه التقليديون فى الغرب الأوروبى-الأمريكى الرأسمالى الإمبريالى للإيقاع به باعتباره عقبة فى سبيل السيطرة على المنطقة وقد ساعدتهم فى هذا القوى العربية المعادية لحركة التقدم والتنمية الشاملة.

وفى مواجهة الحرب الضارية على عبد الناصر، لا بد من التأكيد على أن خصومه هم أعداء سياساته التى نالت من مكانتهم الاجتماعية وامتيازاتهم السياسية، غير أن هجومهم ليس موضوعيا بحال من الأحوال لأنهم لا ينظرون للإجراء فى سياقه العام ويكتفون بظاهر الشىء دون مضمونه، فمن المعروف أن الثورة حدث استثنائى بطبيعته يستهدف تغيير واقع معين وتصحبه بطبيعة الحال إجراءات استثنائية لتأمينها من أعدائها فى الداخل وفى الخارج وقد حدث مثل هذا فى كل ثورة قامت فى أى بلد من بلاد العالم ولكن عندما يقوم

جمال عبد الناصر بمثل تلك الإجراءات الاستثنائية يصبح ما يقوم به فى نظر خصومه عملاً لا أخلاقياً.

وأما قول خصومه بأنه ألغى التعددية السياسية التى كانت قائمة فى مصر قبل ١٩٥٢ فإنه قول فيه وهم كبير وخطأ تاريخى ذلك أن الأحزاب السياسية قبل ١٩٥٢ والتى كانت تتداول السلطة فيما بينها كانت جميعها حزبا سياسيا واحدا مختلف الأشكال لأنها جميعها وبدرجة أو بأخرى أحزاب كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رءوس الأموال الصناعية والتجارية، وكانت جميعها تحول دون وصول القوى السياسية المناوئة إلى السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وبعــد، فإذا كان المؤرخون من العرب والعجم يجمعون على أن محمد على باشا هو مؤسس مصر الحديثة وهو الذى أدار اقتصاد الدولة بنظام الاحتكار، وأغلق السوق المصرية أمام المنتجات الأوربية، وحقق بناء القوة الذاتية لمصر، وسعى إلى تحقيق أمنها القومى بضم السودان وبلاد الشام، فإن عبد الناصر بكل ما أقامه من إنجازات فى المجال نفسه تجاوزت آفاق عصر محمد على، يعد بحق مؤسس مصر المعاصرة التى يسعى خلفاؤه بدعم من الغرب الإمبريالى إلى إعادتها إلى حظيرة التبعية مثلما فعل خلفاء محمد على من قبل.

ويكفى عبد الناصر فخراً أن الفلاح المصرى لم يبرح أرضه بسبب ظروف اقتصادية كما فعل بعد عبد الناصر، وأن العامل المصرى لم يهجر وطنه بحثاً عن لقمة العيش، وأن جميع المصريين رغم هزيمة يونية ١٩٦٧ كانوا يجدون قوت يومهم ويستطيعون علاج مرضاهم والترويح عن أنفسهم بالسعر المناسب مع الدخل المحدود، وأنهم لم يشعروا بالتضخم الاقتصادى الذى أصبح ينهش فى بطونهم بعد عبد الناصر، وأن المصريين جميعا كانوا يفخرون بوطنهم، وطن العزة والكرامة، وطن السلام الاجتماعى، وأنهم لم يخاطروا بحياتهم فى البحر فى هروب جماعى إلى أوروبا بحثاً عن فرصة عمل عزت فى الوطن.

العربى الناصرى، ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٩

فى الخروج على ثورة يوليو

لمصلحة مَن بدد الورثة ميراثهم؟

عندما رشح مجلس الأمة أنور السادات رئيسا للجمهورية ذهب إلى المجلس فى ٧ أكتوبر ١٩٧٠ وقدم نفسه للأعضاء قائلاً: "إنه جاء إليهم على طريق جمال عبد الناصر، وأن برنامجه هو برنامج عبد الناصر كما حدده فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ الذى هو امتداد عضوى للميثاق"، وفى طريقه لمنصة المجلس لإلقاء البيان أحنى رأسه أمام صورة عبد الناصر فى إشارة لها مغزاها، وفى نهاية بيانه قال "إن العمل من أجل تطبيق برنامج ٣٠ مارس فى وجود جمال عبد الناصر شىء والعمل والتطبيق فى غياب جمال عبد الناصر شىء آخر"، وهى جملة كانت تحمل اعتذاراً خفياً عن عدم مواصلته طريق يوليو لم نتبين مغزاها إلا بعد أن دانت له الأمور خالصة فى ١٥ مايو ١٩٧١.

وعندما وصفت حاشية السادات ما حدث فى ذلك اليوم "بثورة التصحيح" كان القصد إيهام الجماهير بأن السادات يسير على خطى ثورة يوليو بعد تصحيح مسارها، ثم سرعان ما اتضح أن ما حدث كان "ثورة مضادة" على مشروع يوليو فى السياسات الداخلية من حيث بناء الاقتصاد المستقل، وتحقيق التوازن الطبقى بإزالة الفروق الاجتماعية الصارخة، وفى السياسة الخارجية عربيا وإقليميا ودوليا، وكانت البداية حين صرح السادات لهنرى كيسنجر أثناء زيارته للقاهرة فى نوفمبر ١٩٧٣ "بأن مهمته هى التخلص من ميراث عبد الناصر فى المنطقة، ولكنه يحتاج إلى دعم أمريكى لمواجهة الناصريين العرب". وفى أثناء زيارة الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون لمصر فى مايو ١٩٧٤ طلبت مصر مساعدة أمريكا لترميم الاقتصاد المصرى الخارج من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وكان الرد الأمريكى بسيطا واضحا، إنه لا يمكن مساعدة الاقتصاد المصرى وهو تحت

سيطرة القطاع العام، فكانت سياسة الانفتاح والخصخصة التى انتهت كما هو معروف بتخلى الدولة عن دورها الاقتصادى-الاجتماعى تاركة أبناء الطبقة الوسطى وآباءهم من الفلاحين والعمال لآلية العرض والطلب فكانت هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، وكان التضخم، وكانت البطالة، وكان التطرف باسم الدين، فما هو ميراث يوليو الذى أصبح ملعونا بعد رحيل عبد الناصر؟

عندما حدثت ثورة يوليو كان العالم يعيش "الحرب الباردة" الى يؤرخ لبدايتها بخطاب الرئيس ترومان أمام الكونجرس الأمريكى فى مارس ١٩٤٧ بشأن مساعدة تركيا واليونان حتى لا تقع أى منهما تحت سيطرة الحزب الشيوعى، ثم شرعت أمريكا فى محاصرة الاتحاد السوفييتى بإقامة سلسلة من الأحلاف بدأت بحلف الأطلنطى (١٩٤٩)، ثم منظمة "قيادة الشرق الأوسط" التى عرضت على حكومة مصطفى النحاس باشا فى أكتوبر عام ١٩٥١ مقابل اعتراف أمريكا بإلغائه لمعاهدة ١٩٣٦ لكن النحاس رفض، وأعيد العرض على جمال عبد الناصر فى مايو ١٩٥٣ تحت اسم "منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط"، لكنه رفض وهو فى قمة انشغاله بالتفاوض مع الإنجليز (مارس ١٩٥٣- أكتوبر ١٩٥٤) لتحقيق الجلاء، ومن هنا وقف ضد حلف بغداد (٢٥ فبراير ١٩٥٥).

ثم ارتبط بسياسة الحياد الإيجابى فى باندونج (أبريل ١٩٥٥) ونجح فى عقد صفقة السلاح التشيكى بوساطة الصين الشيوعية، وعند ذاك قالت النيويورك تايمز الأمريكية فى ٢٩ سبتمبر ١٩٥٥ "إن مصر تلعب بالنار"، وأكثر من هذا فاجأ عبد الناصر الحكومة الأمريكية باعترافه بالصين الشيوعية (١٦ مايو ١٩٥٦)، وكان الرد الأمريكى سحب تمويل مشروع السد العالى فى ١٩ يوليو ١٩٥٦ فكان تأميم شركة قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦)، ويقع العدوان الثلاثى على مصر (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)، ثم تنسحب القوات المعتدية فى ٢٣ ديسمبر، ويجد عبد الناصر الفرصة مواتية للتخلص من قيود اتفاقية الجلاء مع بريطانيا فأعلن إلغاءها فى أول يناير ,١٩٥٧ وسرعان ما أعلن الرئيس الأمريكى آيزنهاور فى ٥ يناير ١٩٥٧ مشروعه الذى عرف "بالفراغ فى الشرق الأوسط" لدعم الدول التى تحارب الشيوعية، وكأن قدر المنطقة أن تبقى فى كنف القوى الكبرى، فإذا خرجت منها إنجلترا وفرنسا فلا بد من إحلال قوة أخرى لتشغل الفراغ، وقاد عبد الناصر معركة إسقاط المشروع، وأسرع فى إبرام اتفاقية التضامن العربى فى القاهرة مع سوريا والأردن والسعودية، وفى سبتمبر ١٩٦١

يصوغ مع الرئيس تيتو سياسة عدم الانحياز فى بلجراد بحضور دول الحياد الإيجابى، ويحضر مؤتمر أديس أبابا بالحبشة فى مايو ١٩٦٣ مع ٣٢ دولة لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية وكانت خير سند فى دعم قضايا العرب.

ويؤكد استقلالية القرار المصرى ويرسل كلمات ذات مغزى كبير للتعبير عن ذلك فيقول: هناك بلاد داخلة فى تحالفات، تخضع وتقبل الشروط، وتأخذ بعض معونات ولا يكون لها أى كلمة فى الشئون العالمية وليس لها إلا أن تسمع أوامر وتنفذها، (الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤)، وعندما سعى الملك فيصل فى مطلع ١٩٦٦ إلى إقامة حلف إسلامى فضحه جمال عبد الناصر قائلا: إنه حلف بغداد آخر مستتر لخدمة الاستعمار فى الشرق الأوسط.

لقد ناضل عبد الناصر ضد التبعية تحت أى مسمى، ورفض أن تكون المعونات سلاحا لتجويع الشعوب حتى تركع، وتلك فلسفة لم يكن يعرفها "الليبراليون" الذين كانوا يحكمون مصر قبل ١٩٥٢ ولا الذين حكموها بعد رحيل عبد الناصر، لقد كان كل ما كان يريده من أمريكا أن "تكون علاقته معها علاقة سليمة"، لكن السياسة الأمريكية تأبى أن يناوئها أحد ولا تقبل إلا بالتبعية، ولا ترضى إلا بالاستسلام التام، وتعتبر الدولة المستسلمة لها دولة صديقة ومحبة للسلام !!.

وفى التنكر لثورة يوليو ينسى المنكرون كل هذا، ولا يذكرون إلا الإجراءات الاستثنائية التى رافقتها مع أن كل ثورات الشعوب فى التاريخ صحبتها إجراءات استثنائية ولكن عند التقييم والمراجعة لا ينبغى أن تكون الاستثناءات هى مدخل التناول.

فهل نلعن ثورة يوليو وزعيمها أم نترحم عليها وعليه؟

الأهالى، ٧ اكتوبر ٢٠٠٩

خصوم يوليو وحرب الاستنزاف

فى معرض الإقلال من شأن جمال عبد الناصر وتحميله مسئولية هزيمة يونيو ١٩٦٧ وفقط يحلو لخصومه القول إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لا علاقة لها بحرب الاستنزاف التى خطط لها، يقولون هذا رغم أن عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى قال فى كتابه "النسور الزرقاء" إن حرب الاستنزاف هى أول حرب لم تكسبها إسرائيل وهذا معناه أن حرب أكتوبر لم تخسرها إسرائيل.

وحقيقة الأمر أن عبد الناصر بعد عدوان يونية بدأ يفكر فى كيفية إعادة بناء القوات المسلحة وإعادة النظام فى البلاد وإزالة اليأس من النفوس وقال إن الهزيمة العسكرية لا تعنى الانهيار ومن هنا جاءت كلمة "النكسة" التى يسخر منها خصومه، وسرعان ما بدأت المواجهة وعددم الاستسلام، ففى أول يوليو ١٩٦٧ حدثت معركة رأس العش، وفى ٢١ أكتوبر ١٩٦٧ أغرقت القوات المسلحة المدمرة إيلات أمام شواطىء بورسعيد، وفى يناير ١٩٦٨ تم إغراق الغواصة الإسرائيلية "داكار" قبالة شاطىء الإسكندرية، وفى يوليو ١٩٦٨ كتب عبد الناصر توجيهاً استراتيجياً لمعركة تقتضى عبور قناة السويس بالقوة والتمسك برءوس كبارى فى الشرق تلحق خسائر بشرية بإسرائيل تطول أسابيع لا تستطيع معها إسرائيل احتمال استمرار حالة التعبئة، وكان تقديره لحدوث هذه المعركة ربيع ١٩٧١ ووضع خطة عرفت باسم جرانيت.

وفى سبتمبر ١٩٦٨ تم التحول إلى الدفاع النشط بوضع القوات الإسرائيلية تحت الضغط المستمر وإزعاجها وإرهاقها بعمليات الاستطلاع ونصب الكمائن خلف خطوط العدو وتطوير خطط الدفاع وصولا إلى الخطة الدفاعية ٢٠٠ للتحول منها إلى العمليات الهجومية حتى إذا كان يوم ٨ مارس ١٩٦٩ بدأت حرب

الاستنزاف عمليا بقصف مكثف من المدفعية على مواقع العدو، واضطرت إسرائيل إلى الاحتفاظ بنسب عالية من قوات الاحتياطى لمدة طويلة مما كان له تأثير سلبى على معنويات الإسرائيليين، وفى ٣٠ يونية ١٩٧٠ شنت القوات المصرية غارة على إيلات واسقطت طائرة هليكوبتر واثنتى عشرة طائرة فانتوم فى أسبوع واحد وبلغت العمليات المتنوعة التى قام بها الجيش الثالث ٤٥٠ عملية.

والواقع أنه يحق للساداتيين أن يقولوا إن حرب أكتوبر لا علاقة لها بحرب الاستنزاف ذلك أن حرب الاستنزاف كانت تستهدف استعادة الحق العربى ولم تكن تستهدف تحريك الموقف من أجل التفاوض وعقد صلح منفرد مع إسرائيل.

الأنوار، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٩

بؤس خصوم عبد الناصر

عندما يشرح أعداء ثورة يوليو أسباب كراهيتهم لعبد الناصر تسمع منهم العجب العجاب ولا تملك إلا أن تشفق عليهم لفرط جهلهم بأصول الفكر السياسى وحركة الشعوب رغم أنهم فى حديثهم يحاولون إقناع المستمع أنهم يتكلمون عن فكر بينما هم ينطقون عن هوى ومرض سيطر على شخصيتهم وأصبح ملازما لها وينطبق عليهم المثل القائل "الغرض مرض".

وآخر الخائضين فى سيرة ثورة يوليو الممثل حسين فهمى الذى قال فى برنامج تليفزيونى إنه لا يحب عبد الناصر وأن ثورة يوليو مجرد انقلاب وليست ثورة، وعندما يشرح لماذا هى انقلاب وليست ثورة يقع فى أخطاء قاتلة تكشف عن جهله الفكرى بمعنى الانقلاب ومعنى الثورة، يقول الفنان: يوليو انقلاب وليس ثورة، لأن للثورة مفاهيم وفلسفة ولا بد أن تنبع من الشعب، ولست أدرى من أى قاموس نقل هذا الكلام فالثورة تبدأ بالاستيلاء على السلطة، فإذا اكتفى الثوار بتغيير الحاكم والجلوس مكانه يصبح ما قاموا به انقلاباً، أما إذا بدأوا فى تغيير أوضاع المجتمع تغييراً شاملاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً يصبح الانقلاب ثورة لأن الثورة فى القاموس السياسى تغيير المجتمع تغييرا جذريا (راجع موسوعة Webster 1994)، وفى هذا الخصوص ليس هناك شرط لأن يقوم بالثورة-الانقلاب عسكريون أو مدنيون لأن العسكريين فى نهاية الأمر من الشعب إلا أولئك الذين هم أبناء الطبقة التى تحكم.

والحال كذلك فإن الضباط الأحرار بانقلابهم على سلطة الإقطاع والرأسمالية أحدثوا التغييرات الجذرية فى المجتمع التى أحزنت حسين فهمى وإضرابه وأثبتوا خطأ مقولة كارل ماركس التى استشهد بها الفنان دون أن

يقولها صراحة ولعله تعلمها أثناء وجوده فى الولايات المتحدة الأمريكية لدراسة فن التمثيل والإخراج من أن الجيش لا يقوم بثورة لأن مهمته المحافظة على حدود الوطن، وربما لو عرف أنها مقولة ماركسية لما استشهد بها.

ثم يقع فى تناقض آخر عندما يقول إنه كان يحب عبد الناصر حتى هزيمة يونية ١٩٦٧ فيجعلنا هذا نفهم أن سبب الكراهية راجع للحرب وللهزيمة على حين أنه فى بداية الحديث قال إن الثورة أخذت أطيانهم وقصورهم، ثم يقع فى تناقض أكبر عندما يفخر بأنه يقدم برنامجا فى التليفزيون عن البسطاء لأنه يحب أن يظهر البسطاء ليعبروا عن أنفسهم؟!، والحال كذلك فلماذا تكره عبد الناصر الذى كانت كل سياساته من أجل أولئك البسطاء؟!.

فإذا علمنا من حديثه أن والده كان ضمن تشريفات السلطانة ملك، الملكة الأم التى يفخر بأنها أكبر رأس فى العائلة الملكية، وأن خالته كانت وصيفة للملكة ناريمان، وأن خاله كان ضابطا فى الحرس الملكى أدركنا سر كراهيته لثورة يوليو ولجمال عبد الناصر.

الأنوار، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩

العروبة زمن عبد الناصر

رغم أن مصر هى مقر جامعة الدول العربية التى تأسست فى مارس ١٩٤٥ بنص ميثاقها وأن الحكومة المصرية برئاسة مصطفى النحاس قامت بدور محورى فى المشاورات بين الدول العربية المستقلة لتكوين الجامعة كما هو معروف، إلا أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تكن لها سياسات تستهدف استراتيجية عربية تحقق مصالح العروبة العليا إلى أن قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وحدد جمال عبد الناصر استراتيجيتها فى ثلاث دوائر أولها الدائرة العربية بما تشمله من تحقيق حلم العرب فى قيام الوحدة العربية، وأخذ يعظم من شأن العروبة حتى لقد قال فى أعقاب انسحاب جيوش العدوان الثلاثى "لقد انتصرت القومية العربية" وبدا واضحا أن سياسات عبد الناصر فى إعلاء شأن العرب دفعت الغرب الاستعمارى لمحاربته للقضاء على أفكاره وتوجهاته، وفى هذا الخصوص يكفى أن نذكر أن ميشيل عفلق فيلسوف حزب البعث العربى الاشتراكى قال فى أثناء أزمة السويس ١٩٥٦ "، لو اختفى انتونى ايدن وجى موليه وبن جوريون لما تبدل شىء أساسى فى النظام الاستعمارى، ولكن لو زال عبد الناصر فإن ذلك سيرجع بالعرب سنين إلى الوراء إلى زمن الاحتلال والتجزئة والفساد والانحلال"، أى روح قوية تلك التى نفخها عبد الناصر من روحه فى جسم العروبة، ولقد أخذ عبد الناصر يصارع وقوع الانشقاق فى الصف العربى حتى نجح فى جمع الأمة العربية حول مصالحها القومية، وعندما ساند ثورة اليمن التحررية بالقوة العسكرية (١٩٦٢) كان يدافع عن مصالح أمة بينما كان الآخرون يدافعون عن مصالح أسرة.

وبوفاة عبد الناصر زالت الصخرة التى تحطمت عليها أحلام الغرب

الاستعمارى فى احتواء العروبة وأصبحت الظروف مواتية لانتعاش خصوم العروبة وأعدائها محلياً وعربياً وعالمياً وكانت البداية فى أعقاب زيارة رئيس مصر أنور السادات لإسرائيل (١٩ نوفمبر ١٩٧٧) وما تداعى عنها من سياسات باعدت بين العرب أكثر وأكثر حتى إذا كانت التسعينيات وانتهاء الحرب الباردة وتفكيك المعسكر الشرقى، أصبح تفكيك العروبة هدفا استراتيجيا للنظام العالمى الجديد، فلما تولى جيل مناخ السبعينيات الحكم كل فى بلده أصبح الجو مهيئا لتفكيك العروبة وساعد على ذلك استجابة ذلك الجيل الذى نشأ دون وازع عروبى للزمار الأمريكى وأخذ يرقص على إيقاعاته المدمرة دون دراية بالخطر الذى يحيط به، ثم جاءت مباراة كرة قدم بين مصر والجزائر فى نوفمبر الماضى لتكشف العورات التى أصابت الانتماء العربى وهللت أمريكا وفرحت إسرائيل وهى ترى صدق قول مناحيم بيجن: إن ما بين أى بلد عربى وآخر من خصومة وعداوة لا يقل عما بين إسرائيل وأى دولة عربية.

الأنوار، ٦ ديسمبر ٢٠٠٩

استراتيجية عبد الناصر

لعل أهم ما يميز جمال عبد الناصر قائدا لثورة وحاكما وزعيما عربيا وحيدا فى زمنه ولم ينازعه أحد فى زعامته، أن خطواته كانت تتم وفق أهداف استراتيجية نابعة من احتياجات أبناء الطبقة الوسطى والفلاحين والعمال يرتب لها الإجراءات المناسبة لتنفيذها، وفى هذا الخصوص كان يرتب أولوياته بحيث ينتقل من تحقيق هدف إلى هدف آخر يترتب تحقيقه على الهدف الأول وهكذا، ولمجرد التدليل نقول إن تأميم قناة السويس كان فى تخطيطه منذ فترة مبكرة لكنه لم يكن ليقدم عليه والجيش البريطانى كان لا يزال فى مصر، فلما رفضت أمريكا تمويل بناء السد العالى فى ١٩ يوليه ١٩٥٦ أقدم على تأميم شركة القناة فى ٢٦ يوليو وكان آخر عسكرى بريطانى قد غادر مصر فى ١٦ يونية وتم رفع علم مصر على القواعد العسكرية الإنجليزية فى ١٨ يونية فكان عيد الجلاء، وهذا معناه أنه لو لم يكن الإنجليز قد غادروا البلاد ما كان أقدم على التأميم لعلمه أن هذا الإجراء قد يؤدى إلى العدوان.

وعندما تبنى حركة التحرر العربى وخاصة قضية الشعب الفلسطينى كان ذلك من منطق حماية أمن مصر استراتيجيا حتى لقد أعلن أن علاقاته مع أية دولة سوف تتحدد على أساس موقفها من القضية الفلسطينية، ولهذا عندما قررت ألمانيا الغربية دفع تعويضات لإسرائيل عن الهولوكوست قطع العلاقات معها فورا، وفى هذا الخصوص لم تكن سياساته رد فعل لإجراءات الغرب كما زعم خصومه بل لقد كانت إجراءات الغرب هى التى رد فعل لسياساته.

وعندما وقف ضد سياسات الأحلاف التى رسمتها الولايات المتحدة لمحاصرة الاتحاد السوفييتى فى عنفوان الحرب الباردة قال كلمته الشهيرة: إن مصر حرة

ولن تحكم من لندن أو من موسكو وكان فى تشدده ضد انضمام أى بلد عربى لتلك الأحلاف بدافع حماية أمن مصر دون أن ينسى فلسطين، وقال ردا على رفضه الانضمام لحلف بغداد: إننى إذا دخلت حلفا فيه تركيا التى تعترف بإسرائيل فكأنى اعترفت بإسرائيل.

وكان يعرف حركة التناقضات ومتى تكون الرئيسية ثانوية والثانوية رئيسية، وللتدليل على ذلك أنه فى يوم ٢٣ يوليو نفسه أخطر السفارتين البريطانية والأمريكية بأن حركة الجيش حركة داخلية وان مصالح الدولتين مصونة، والهدف تحييد الإنجليز والأمريكان رغم أن خصومه قالوا إن هذا التصرف يعنى أن ثورة يوليو ثورة أمريكية؟.

لقد كانت كل مواقفه وعلاقاته لخدمة قضايا وطنه مصر وأمته العربية، ولهذا أقول لو أن الثورة الإيرانية قامت فى أيامه مع التحفظ على استخدام الكلمة لاستثمرها أفضل استثمار لأنها ثورة ضد النفوذ الغربى ولم يكن ليردد مقولة أمريكا إن إيران محور الشر، وهكذا.

الأنوار، ١٣ ديسمبر ٢٠٠٩

عبد الناصر يفاوض اليهود

من آخر إبداعات اللواء جمال حماد قوله فى أهرام الجمعة ١١ ديسمبر الجارى فى حوار معه بشأن ما قيل إنه مذكرات الملك فاروق فى المنفى، إن عبد الناصر أثناء حصار الفالوجة لمدة ١٢٥ يوما "كان له صديق يهودى تعارفا أثناء الحصار وكانا يتحدثان ويساعده فى الحصول على الطعام، وكان ناصر يعرف عن طريقه بعض أخبار الحرب"، واستنتج حماد من هذا "أن جمال عبد الناصر كان يقبل التفاوض مع اليهود"، وهذا استنتاج غاية فى السطحية ولا يتفق مع سياق الخبر الذى أورده لأن مثل هذه الأحاديث العابرة التى كان ناصر يعرف منها أخبار الحرب أو الحصول على الطعام لا تعنى التفاوض، فلم يجلس عبد الناصر إلى مائدة مفاوضات مع اليهود لكى يناقش شروط إسرائيل فى الانسحاب وفى كيفية التوصل لاتفاق لتطبيق الحكم الذاتى للفلسطينيين وليس إقامة دولة فلسطينية كما فعل السادات فى كامب ديفيد (سبتمبر ١٩٧٨) ثم فى واشنطن وتوقيع معاهدة (مارس ١٩٧٩).

وفى موضع آخر من الحديث قال "إنه فى أوائل عهد الثورة كانت هناك قنوات اتصال مع إسرائيل ومقابلات سرية تمت فى باريس قبل مبادرة روجرز بسنوات"، ورغم أننى لم أعرف صلة مبادرة روجرز التى كانت فى يوليو ١٩٧٠ بالموضوع لكنه كما لو كان يريد أن يقول إن قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز يعنى قبوله التفاوض، ويبدو واضحا أن جمال حماد خلط بين المباحثات السرية التى بدأها الملك فاروق فى سبتمبر ١٩٤٨ بواسطة رجاله وفى مقدمتهم إسماعيل صدقى وبين اليهود باسم إسرائيل فى بيت سلفاتور شيكوريل فى باريس واتصالات أخرى مع رينيه قطاوى وحاييم ناحوم حاخام يهود مصر انتهت

باستعداد الملك للاعتراف بإسرائيل مقابل الحصول على غزة وعلى النقب ولكن لم يتم شىء، ثم حدثت جولة أخرى بعد اتفاقية هدنة رودس (فبراير ١٩٤٩) تنفيذا لما جاء فى خاتمة الاتفاقية من أنها توطئة لتوقيع اتفاق سلام دائم ونهائى فى الشرق الأوسط، ثم جاءت ثورة يوليو فأوقفت هذا المسار.

ما الذى يريد أن يقوله جمال حماد من أحاديثه؟، يريد أن يقول إن السادات لم يكن أول من فاوض اليهود بل لقد سبقه جمال عبد الناصر أثناء حصار الفالوجة وفى أوائل عهد الثورة، ومن ثم فليس هناك ما يدعو لانتقاد السادات، وهذا أمر غريب ومعيب فالمشكلة ليست فى التفاوض سرا أو علنا بل المشكلة فى قبول شروط العدو، وهذا ما لم يفعله عبد الناصر ولم يكن يفكر فيه مطلقا حتى لو أعطوه كنوز الأرض أو منحوه جائزة نوبل للسلام، ألم يقل مصطفى كامل: "إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان"، وهذا ما فعله عبد الناصر ويكفيه فخرا أنه مات وهو يحظى بالاحترام والتقدير من أمته ولا تزال صوره ترفع عند الشعور بالظلم والخزى والعار، قال الشاعر: ما كان عصفور يزاحم باشقا إلا لخفته وقلة عقله.

الأنوار، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

فى مزاحمة زعامة عبد الناصر..

جمال حماد يكيل الاتهامات جزافاً إرضاءً للملكيين وللساداتيين

فى مناسبة نشر ما قيل إنه مذكرات الملك فاروق فى المنفى طلبت مترجمة المذكرات من جمال حماد التعليق على ما ورد فيها لكن التعليق أخذ صورة حوار بين الطرفين فى إطار أسئلة محددة قصدت منها المحررة النيل من جمال عبد الناصر بصورة أو بأخرى (راجع أهرام الجمعة فى ٤، ١١ ديسمبر الجارى).

ويبدو واضحًا أن جمال حماد استجاب لإغراء الحديث فى هذا الطريق الذى صادف هوى دفين فى نفسه من قديم لتجريح جمال عبد الناصر والنيل من سمعته رغم أنه كان محافظا لكفر الشيخ فى عهد جمال عبد الناصر لكن الرجل لم ينس قط أن عزل محمد نجيب من الرئاسة فى أعقاب أزمة مارس ١٩٥٤ الشهيرة قد أصاب طموحه فى مقتل من حيث تولى مراكز ومناصب باعتبار أنه كان ياوره الخاص (سكرتيره)، ولم يكن هذا الحديث هو الأول من نوعه بل سبقته أحاديث مماثلة فى فضائيات عربية مشبوهة يقوم عليها شخصيات موتورة من عبد الناصر، ولقد حاول أن يكون موضوعيا فى الرد على الأسئلة لكنه لم يكن موضوعيا فى الإجابة عن أسئلة معينة، وهذا هو محور مناقشتنا له رغم أننا نعلم سلفا أن تبصيره بحقائق غائبة عنه لن يغير من تفكيره فى كثير أو قليل فقد ارتضى أن يموت وهو على موقفه نموذجا للكراهية العمياء.

فما الذى يريد أن يزرعه جمال حماد فى ذهن القارئ من كل كتاباته السابقة وأحاديثه وخاصة حديثه الأخير فى الأهرام، يريد أن يقول إن السادات لم يكن أول من فاوض اليهود بل لقد سبقه جمال عبد الناصر أثناء حصار الفالوجة ومن ثم فليس هناك ما يدعو لانتقاد السادات الذى ذهب إلى إسرائيل وتفاوض مع اليهود واعترف بإسرائيل فى النهاية.

قال إن عبد الناصر أثناء محاصرته فى الفالوجة لمدة ١٢٥ يوما "كان له صديق يهودى تعارفا أثناء الحصار وكانا يتحدثان ويساعده فى الحصول على الطعام، وكان ناصر يعرف عن طريقه بعض أخبار الحرب"، ويعقب جمال حماد على ذلك بقوله "وهذا يدل على أنه كان يقبل التفاوض مع اليهود"، وهذا تعليق غاية فى السطحية وما كان ينبغى أن يرد على لسانه لأن مثل هذه الأحاديث العابرة التى كان ناصر يعرف منها أخبار الحرب لا تعنى التفاوض، وإذا كان اللقاء بين الاثنين تم من أجل الحصول على الطعام أو الأخبار فأمر يختلف عن الجلوس إلى مائدة مفاوضات يناقش فيها عبد الناصر شروط إسرائيل فى الانسحاب وفى كيفية التوصل لاتفاق مع إسرائيليين فى كامب ديفيد لتطبيق الحكم الذاتى للفلسطينيين وليس إقامة دولة فلسطينية (سبتمبر ١٩٧٨) ثم فى واشنطن وتوقيع معاهدة (مارس ١٩٧٩) كما فعل السادات.

وفى موضع آخر من الحديث وفى النقطة نفسها قال "إنه فى أوائل عهد الثورة كانت هناك قنوات اتصال مع إسرائيل ومقابلات سرية تمت فى باريس قبل مبادرة روجرز بسنوات"، ورغم أننى لم أعرف صلة مبادرة روجرز التى كانت فى يولية ١٩٧٠ بالموضوع لكنه كما لو كان يريد أن يقول إن قبول عبد الناصر لمبادرة روجرز جزء من التفاوض، وفيما يتعلق بما قاله بشأن قنوات الاتصال السرية فى باريس مع اليهود فى أوائل عهد الثورة فربما أنه لا يعرف تاريخ الفترة التى تلت حرب مايو ١٩٤٨ مباشرة وحتى إعلان هدنة رودس ١٩٤٩ وما بعدها، ولو كان يعرف التفاصيل لما قال مثل هذا الكلام مع أن الصحافة والفضائيات تقدمه على أنه "المؤرخ العسكرى"، وإلى القارىء حقائق تلك الفترة التى غابت عنه والتى تشرح حقيقة تلك القنوات السرية.

بعد أسبوع من حرب مايو ١٩٤٨ لم يبق على الساحة فعليا وعمليا سوى الجيش المصرى والجيش الأردنى، وأصبحت مصر والأردن وإسرائيل محورا للحركة السياسية لإقرار هدنة والفوز بسلام دائم ونهائى عن طريق الاعتراف المتبادل بالوضع الجديد، وقد ركزت إسرائيل والقوى الدولية التى ساندتها آنذاك على استقطاب الأردن ومصر وعزلهما عن المحيط العربى، الأردن للحدود المشتركة ولتطلع ملكها للحصول على مزيد من الأرض المخصصة للدولة الفلسطينية طبقا لقرار التقسيم، ومصر لأنها الطرف الأقوى فى الصراع، وحسم الموقف معها من شأنه أن يمهد السبيل إلى حسم الأمر مع المحيط العربى كله.

والحاصل أن الملك عبد الله ملك الأردن دعا وزراء الخارجية العرب لاجتماع فى قصر "رغدان" فى ٢٨ يوليو ١٩٤٨ حيث أنحى باللائمة على الجيوش العربية التى لم تكن مستعدة للحرب، لكن أحمد محمد خشبة باشا وزير خارجية مصر الذى حضر الاجتماع أبلغ الملك فاروق انه لاحظ أن الملك عبد الله يتصرف ضمن خطة متفق عليها مع اليهود، ومن ذلك أن الضباط الإنجليز فى الجيش الأردنى تغاضوا عن استيلاء اليهود على أراض أكثر مما خصصته لهم الأمم المتحدة فى التقسيم، وأن ملك الأردن فيما بدا موافق على هذا الأمر لأنه يطمع فى أن يعترف له اليهود بمملكة تضم إلى شرق الأردن ما يتبقى من فلسطين بالضفة الغربية، وهذا من شأنه - فى رأى خشبة باشا- أن يجعل وضع الجيش المصرى فى فلسطين مكشوفاً ويحتاج إلى غطاء سياسى وقانونى بجانب الغطاء العسكرى.

ومن الواضح أن خشبة باشا لم يشأ أن يقول لفاروق إنه يشم رائحة الخيانة فى تصرفات الملك عبد الله، فى الوقت الذى تلقى فيه فاروق رسائل من الملك عبد العزيز آل سعود ورئيس سوريا ومفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى تطالبه بالوقوف أمام مؤامرات عبد الله وتفوضه فى اتخاذ ما يراه من إجراءات، وفى هذا السياق قال أحمد خشبة للملك فاروق "إنه بعد التجربة المريرة فى الأسابيع الماضية فإن الظاهر له أن كل طرف يتصرف بما تقتضيه مصالحه"، وبناء على هذا استطلع رأى الملك فى أمر الاتصال بأطراف يهودية أثناء انعقاد الدورة الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن المقرر عقدها فى باريس فى سبتمبر (١٩٤٨) لمناقشة الموقف فى فلسطين، على أن الملك فاروق الذى فوضته ثلاث قيادات عربية (السعودية/ سوريا/ مفتى فلسطين) للوقوف ضد مؤامرات الملك عبد الله، وافق على إجراء اتصالات بأطراف يهودية بشرط أن يكون ذلك بدرجة قصوى من السرية، وألا تتم بواسطة أعضاء من الوفد الرسمى المصرى فى الجمعية العامة، وإنما من خلال طرف ثالث لاستكشاف النوايا ودون تعهدات أو اتفاقات.

وفى باريس (سبتمبر ١٩٤٨) كانت الأمور مهيأة لإجراء مثل هذه الاتصالات، وهكذا، وبتشجيع خفى وبتوجيه غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية تم لقاء بين عناصر مصرية وإسرائيلية فى باريس فى بيت سلفاتور شيكوريل وهو من أكبر أقطاب يهود مصر، ومن هذا اللقاء نقلت رواية مؤداها أن إسرائيل

مستعدة ليكون قطاع غزة تحت سيادة تاج ملك مصر، وتكاتف أكثر من مصدر لإبلاغ الملك فاروق بنتيجة اللقاء مما يبين شبكة الاتصالات القوية التى تورط فيها أكثر من طرف أهمهم إسماعيل صدقى باشا الذى أبلغ مجموعة مستشارى النقراشى باشا رئيس الوزراء بالاقتراح وهم زملاء قدامى له فى العمل، وأبلغ أيضاً الملك فاروق بمذكرة مرفقة راجيا "النظر بعين العطف"، وكان ذلك بناء على طلب من رينيه قطاوى زميله فى عضوية كثير من الشركات وابن يوسف أصلان قطاوى باشا من أكبر عائلات يهود مصر، كما وصل الاقتراح إلى الملك مباشرة من حاييم ناحوم افندى حاخام يهود مصر الذى كان على صلة بالقصر من أيام الملك فؤاد.

غير أن مجموعة مستشارى النقراشى باشا لم تعترض على مبدأ التفريط فى أرض فلسطين بإضافة غزة إلى التاج الملكى، بل لقد نصحت بضم النقب، ووافق الملك فاروق على فكرة توسيع مملكته شرقا بضم غزة والنقب فى مقابل عقد صلح منفرد مع إسرائيل !!، على أن اقتراح فاروق هذا لم يلق موافقة من إسرائيل، ولم يلق ترحيبا من الملك عبد الله أيضاً الذى أبلغ إسرائيل "إنه لا يريد جوارا مع المصريين على الإطلاق"، بل لقد حرض إسرائيل على مهاجمة الجيش المصرى بالنقب لتصفية الوجود العسكرى المصرى هناك، وصرح بأنه يفضل التفاوض المباشر مع إسرائيل لتسوية الأمور دون وسيط حتى ولو كانت الأمم المتحدة.

ووقعت حكومة فاروق فى مأزق شديد وتخبط واضح فى مواجهة الموقف، فإبراهيم عبد الهادى باشا الذى خلف النقراشى فى رئاسة الحكومة يقول للسفير البريطانى: إن إسرائيل عدو مشترك لأنها "المركز المتقدم فى المنطقة للشيوعية الدولية"، والملك فاروق يتحدث لرئيس هيئة أركان حرب القوات البريطانية عن إمكانية إجراء ترتيب مع إسرائيل فى المستقبل، والسفير البريطانى بالقاهرة يعجب من فاروق الذى ينتظر مساعدة من إنجلترا ضد اليهود فى الوقت الذى يختلف فيه معها حول السودان ومعاهدة ١٩٣٦.

ثم تعقد اتفاقيات الهدنة فى رودس بين كل من إسرائيل ومصر والأردن ولبنان وسوريا (فبراير - مارس ١٩٤٩) كل على حدة، ودون التفاوض المباشر مع اليهود حفظا لماء الوجوه، وتنتهى كل اتفاقية بعبارة واحدة موحية تقول" إن هذه الاتفاقية توطئة لتوقيع اتفاق سلام نهائى ودائم فى الشرق الأوسط"، وتطبيقا

لهذه العبارة استمر الملك فاروق وحكوماته فى المباحثات السرية عن طريق قنوات اتصال أطرافها يهود مصريون يعيشون فى باريس، وجاء استيلاء الضباط الأحرار على الحكم ليلة ٢٣ يوليو ليوقف هذا المسار الذى نسبه جمال حماد بعبارته المشبوهة إلى جمال عبد الناصر، ولنفرض جدلاً أن عبد الناصر تباحث بشخصه سراً أو علنا مع الإسرائيليين فما وجه الغرابة هنا أو وجه العيب، إن العيب يتحقق لو كان عبد الناصر قبل شروط خصمه وعدوه سواء فى مباحثات سرية أو علنية، وهذا ما لم يفعله عبد الناصر ولم يكن يفكر فيه مطلقا حتى لو منحوه جائزة نوبل للسلام وكنوز الأرض، ألم يقل مصطفى كامل باعث الروح الوطنية: "إن من يتسامح فى حقوق بلاده ولو مرة واحدة يبقى أبد الدهر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان"، وهذا ما فعله عبد الناصر ويكفيه فخراً أنه مات وهو يحظى بالاحترام والتقدير من أمته دون أن يحصل على لقب "أشيك رجل فى العالم" أو ترسم صورته على غلاف مجلة النيوزويك على أنه "رجل العام" أو يخلع عليه صفة حكيم الزمان.

وبعد، هل عرفت يا سيادة اللواء الفرق بين اتصالات واتصالات، وهل أدركت حقيقة مسار المباحثات السرية، هل من الصعوبة عليك وعلى غيرك من خصوم عبد الناصر الاعتراف بفضائل للزعيم الذى لم يكن يسعى للزعامة.

فى الحقيقة، وأنا أتابع أحاديث جمال حماد التى لا يفضح فيها إلا نفسه تذكرت قول الشاعر:

ما كان عصفور يزاحم باشقا   إلا لخفته وقلة عقله

(الباشق هو الصقر)

العربى الناصرى، ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩

بناء السد العالى

معركة الإرادة التى انتصر فيها جمال عبد الناصر

فى يوم السبت التاسع من يناير ١٩٦٠ وضع جمال عبد الناصر حجر الأساس لبدء العمل فى بناء السد العالى، سد العزة والكرامة، كما كان يردد دائما، وهذه العبارة لم تأت عفو الخاطر أو من باب البلاغة وإنما جاءت تعبيرا عن المرارة التى واجهها عبد الناصر طوال خمس سنوات من البحث عن كيفية تمويل هذا المشروع الضخم، وحجم المعاناة التى تجشمها فى سبيل تحقيق هذا الهدف الذى يتعلق بالتنمية، إذ وجد نفسه فى ملعب الحرب الباردة وكانت فى عنفوانها، تتخاطفه قوى الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للاحتفاظ بمصر سوقا لتصريف الإنتاج الرأسمالى الضخم ومصدرا رخيصا للمادة الخام وللعمالة الرخيصة، وهو ما نجحت بريطانيا فى تحقيقه منذ احتلالها لمصر (١٨٨٢) حتى لقد كتب اللورد كرومر فى آخر تقرير له عن أحوال مصر تحت إدارته (١٩٠٥) "إن الدكاكين الصغيرة فى الموسكى والسكة الجديدة والحمزاوى التى كانت تبيع كل ما هو مصرى أصبحت تبيع كل ما هو أجنبى"، وكان هذا يعنى نجاح سياسة بريطانيا فى القضاء على الصناعة المصرية ومن ثم الاعتماد على الواردات.

وفى الفترة التى تلت كرومر وحتى ١٩٥٢ اتسعت أركان تلك السياسة حيث لم يكن يسمح لمصر بإقامة صناعات أساسية حتى تبقى سوقا، وهذا يفسر الحرب التى واجهت مشروعات بنك مصر الصناعية، ولقد أرادت بريطانيا ومعها الولايات المتحدة الأمريكية استمرار هذا الوضع بعد ثورة يوليو، لكن جاء جمال عبد الناصر وأراد تغيير هذه المعادلة، ومن هنا كانت معركة السد العالى حتى لا تنجح مصر فى التنمية وتحقيق القوة الاقتصادية، وتظل سوقا استهلاكية، فكيف بدأت الحكاية.

فى عام ١٩٤٨ ألقى أدريان دانينوس وهو مهندس مصرى من أصل يونانى محاضرة فى جمعية المهندسين المصرية عن أهمية بناء خزان للمياه غير خزان أسوان الذى لا يمكن تعليته أكثر مما وصل إليه (أنشئ الخزان فى ١٩٠٢ وتمت تعليته الأولى فى ١٩١١ والثانية فى ١٩٣٢) وقد بدأ محاضرته بجملة قالها نابليون بونابرت تقول: لو قدر لى أن أحكم مصر فلن أسمح لنقطة واحدة من مياه النيل تذهب إلى البحر المتوسط"، ثم تقدم للحكومة المصرية بمشروع بناء "سد عالى" لكن لم تهتم به أى حكومة.

فلما قامت الثورة وجدها فرصة لإحياء مشروعه فقدمه فى مطلع ١٩٥٣ إلى مجلس قيادة الثورة، واستدعاه المجلس لكى يعرض المشروع، وتم تكليف جمال سالم بمسئولية القيام بدراسة الجدوى اللازمة، وأخذ دانينوس يلقى محاضرات فى مختلف المنتديات المتاحة لتهيئة الرأى العام وفى نادى ضباط الجيش بالزمالك.

ثم بدأت المتاعب ورحلة المرارة، ففى مايو ١٩٥٣ قدمت مصر طلبا للبنك الدولى للإنشاء والتعمير لتمويل بناء السد العالى بقرض قدره ٦٠٠ مليون دولار، وفى الخامس من يناير ١٩٥٥ وبعد أن انتهت دراسة الجدوى بإمكانية تنفيذ المشروع، عرض جمال عبد الناصر المشروع على مجلس الوزراء، وفى أغسطس (١٩٥٥) أصدر البنك الدولى تقريرا يؤكد قدرة الاقتصاد المصرى على تنفيذ المشروع، وفى سبتمبر (الشهر التالى) تقدمت شركات من ألمانيا الغربية وفرنسا وإنجلترا مجتمعة بعروض لتنفيذ المشروع.

وفى تلك الأثناء وابتداء من أكتوبر ١٩٥٥ بدأ السلاح التشيكى يرد إلى مصر، وكان جمال عبد الناصر قد تحدث فى شأن هذه الصفقة مع رئيس وزراء الصين الشيوعية (شو ان لاى) فى باندونج أثناء مؤتمر الحياد الإيجابى (أبريل ١٩٥٥) الذى خاطب الاتحاد السوفييتى لترتيب صفقة عن طريق تشيكوسلوفاكيا لاعتبارات الحرب الباردة، وبدأت الأسلحة الجديدة ترد إلى مصر، ومع ورود الأسلحة تباعاً أخذت أمور تمويل السد العالى تتعقد تدريجياً.

والحاصل أنه فى نوفمبر (١٩٥٥) سافر عبد المنعم القيسونى وزير المالية إلى واشنطن للتفاوض مع يوجين بلاك مدير البنك الدولى بحضور ممثل للحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية، وفى ١٦ ديسمبر (١٩٥٥) أعلنت الخارجية الأمريكية أن البنك الدولى سيتولى تمويل المشروع على مراحل وأن أمريكا

ستقدم منحة مالية قدرها ٧٠ مليون دولار لا ترد وكذا بريطانيا التى ستقدم منحة قدرها ٢٠ مليون دولار من باب إبداء حسن النية.

وبدأت الألاعيب من وراء ستار أحياناً وعلنًا فى أحيان أخرى وبمختلف الطرق والوسائل، فبسبب صفقة الأسلحة وامتناع مصر عن إيقافها أعلن البنك فى اليوم التالى لموافقته (أى فى ١٧ ديسمبر ١٩٥٥) شروطه لتمويل المشروع وهى شروط مهينة كما يلى:

أن تتعهد مصر بعدم إبرام أى اتفاقات مالية أو الحصول على أية قروض دون موافقة البنك.

أحقية البنك فى مراجعة ميزانية مصر بحجة عدم حدوث تضخم، وكأننا فى عهد صندوق الدين والمراقبة الثنائية زمن الخديو إسماعيل، ولما كان بناء السد يستغرق عشر سنوات فإن هذا يتيح لأمريكا مدة من السيطرة الفعالة على شئون مصر المالية وبالتالى يصعب على مصر أن تصرف أموالا أخرى للحصول على مزيد من الأسلحة السوفييتية.

تتعهد مصر بتركيز مشروعاتها فى التنمية على السد العالى فقط وأن تخصص ثلث دخلها لمدة عشر سنوات لهذا الغرض.

استبعاد الكتلة الشرقية من المشروع وأن تجرى عقود الإنشاء على أساس المنافسة (الرأسمالية طبعا) وكان الاتحاد السوفييتى قد أعلن استعداده لتحمل تكاليف البناء مقابل توريد سلع مصرية على مدى ٢٥ سنة.

وكان من الطبيعى والحال كذلك أن يرفض جمال عبد الناصر تلك الشروط المهينة، ولم يوقف صفقة الأسلحة، فتقدمت الولايات المتحدة بعرض آخر للموافقة على التمويل وهو أن يتم توقيع "صلح" مع إسرائيل وتقدمت بمشروع معاهدة حمله روبرت آندرسون وزير الخزانة، فما كان من عبد الناصر إلا أن قدم طلب مصر فى التسوية وهو إقامة وطن للفلسطينيين على أرضهم تكون حدوده هى حدود تقسيم ١٩٤٧ مع ربط مصر بالأردن بطريق برى، وهو ما رفضته إسرائيل، وبهذا أخفقت مهمة آندرسون مع نهاية يناير ,١٩٥٦ وكانت صفقة السلاح التشيكة تعنى الإخلال بميزان القوة العسكرية فى المنطقة لصالح العرب وضد إسرائيل.

وعند هذا الحد تجمد الموقف دون أى خطوة إلى الأمام على طريق التنفيذ،

ولما كانت صفقة السلاح التشيكى تعطى تفوقا لمصر فقد أراد عبد الناصر ضمان استمرار إمداد مصر بتلك النوعية المختلفة للمحافظة على التفوق، ولما كان يعلم أن ظروف الحرب الباردة قد تجعل الاتحاد السوفييتى يمتنع عن توريد السلاح لمصر فقد بادر الزعيم بالاعتراف بالصين الشيوعية فى ١٦ مايو ١٩٥٦ وهى مبعدة عن هيئة الأمم المتحدة، لكى يضمن منها السلاح إذا ما توقف الدعم السوفييتى، فكانت الكارثة.

اشتعلت النار فى رأس الإدارة الأمريكية التى أدركت أن جمال عبد الناصر رجل غير قابل للاحتواء ومع هذا لم تفقد الأمل، ففى ١٩ يونية ١٩٥٦ وبعد شهر من اعتراف ناصر بالصين الشيوعية جاء يوجين بلاك إلى مصر وأجرى محادثات لإقناع مصر بقبول شروط البنك الدولى للتمويل، وفى خلال محادثاته ألمح بطرف خفى إلى احتمال أن يسحب البنك الدولى موافقته على التمويل، وأن تسحب أمريكا المنحة التى لا ترد إذا لم تسرع مصر بالموافقة على الشروط قبل أول يوليو ١٩٥٦.

ولم يأبه عبد الناصر لهذا التهديد غير المباشر لكنه أصبح على يقين من أن الغرب لن يتركه يمضى فى مشروع بناء السد العالى إلا إذا قبل شروطهم السياسية ودخل بيت الطاعة الدولى، وأمام رفضه الدخول فى الأحلاف الغربية بل والهجوم على حلف بغداد، والارتباط بالحياد الإيجابى ثم الاعتراف بالصين الشعبية، حاولت الإدارة الأمريكية احتواءه بطريقة أخرى إذ طلب البنك الدولى أن تقبل مصر وجود بعثة مالية يكون لها حق مراجعة الموقف المالى لمصر فاعترض عبد الناصر بطبيعة الحال، وحاول الدكتور أحمد حسين سفير مصر لدى الولايات المتحدة إقناعه بقبول هذا الشرط للفوز بالتمويل وتفويت الفرصة على الذين يحاربون المشروع، وكان عبد الناصر معجباً بأحمد حسين منذ كان وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة (يناير١٩٥٠-٢٦ يناير ١٩٥٢) واستقال فى أواخر ١٩٥١ لاعتراض مجلس الوزراء على مشروعه لتطوير الريف المصرى حتى لقد طلب منه أن يكون وزيرا فى حكومة الثورة لكنه اعتذر فأراد عبد الناصر أن يستفيد من اتصالاته الدولية فتم تعيينه سفيرا لدى الولايات المتحدة.

وظل عبد الناصر معترضاً على قبول البعثة المالية رغم محاولات أحمد حسين، وأخيراً قال له عبد الناصر سوف ترى أن البنك لا يريد أن يمول

المشروع؛ بسبب مواقف مصر فى السياسة الدولية، وأنه يضع شرطا معجزا يعلم أننا سوف نرفضه، ومن ثم نكون نحن السبب، وأبلغه بموافقته تليفونيا صباح يوم ١٩ يولية (١٩٥٦) فقام أحمد حسين بإبلاغ جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا، وآنذاك كان عبد الناصر يحضر اجتماعا لقيادات مجموعة الحياد الإيجابى فى يوغوسلافيا مع تيتو ونهرو، وخرج من الاجتماع وتحدث أمام مؤتمر صحفى عن تصفية الاستعمار، والتعايش السلمى بين الشعوب، وأهمية المساعدات غير المشروطة، وعلى الفور أعلنت الحكومة الأمريكية سحب تأييدها لتمويل السد العالى.

وفى البيان الذى أعلنته أمريكا لتبرير سحب الموافقة على التمويل ذكرت أن مشروع بناء السد يستغرق من ١٢ إلى ١٦ سنة، وأن مصر غير قادرة على تخصيص موارد كافية تضمن نجاح المشروع، فضلاً عن أن المشروع يحتاج إلى اتفاق أولا بين الدول المشتركة فى موارد نهر النيل (أوغندا والحبشة والسودان)، وفى اليوم التالى سحبت بريطانيا عرضها ثم سحب البنك الدولى عرضه أيضاً، ومن عجب أن الأسباب التى قدمتها أمريكا لسحب تأييدها للمشروع كانت قائمة عند موافقتها ولم تكن قد استجدت خلال فترة المساومة والمباحثات، مما يؤكد أن قرار منع التمويل قد تم اتخاذه ولم يبق إلا البحث عن أعذار بطريقة أو بأخرى.

وبعد أسبوع من سحب تمويل مشروع السد العالى أعلن عبد الناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ قرار تأميم قناة السويس كما هو معروف، وأصبح الباب مفتوحاً لقيام الاتحاد السوفييتى بالتمويل بالعند فى الولايات المتحدة وتحمل ثلثى التكاليف وقدم ٤٠٠ خبيراً للمشروع، وانتهت المرحلة الأولى فى منتصف مايو ١٩٦٤ بتحويل مياه نهر النيل إلى قناة التحويل، وفى منتصف أكتوبر ١٩٦٧ ارتفع جسم السد إلى منسوب ١٧٢ متراً وانطلقت الشرارة الأولى من محطة الكهرباء، وفى التاسع من يناير ١٩٦٩ تم تشغيل ثلاث توربينات وفى يوليو ١٩٧٠ اكتمل المشروع بتشغيل ٢٢ توربينة.

وهكذا انتصر عبد الناصر فى معركة الإرادة، وأصبح أقوى من خصومه دون أن يفقد شيئاً من كرامته أو يتنازل عن كبريائه، بل لقد مسح بشروط البنك الدولى الأرض ثم ألقى بها فى قاع نهر النيل.

وفى هذا الخصوص لسنا فى حاجة إلى تكرار أهمية هذا المشروع فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهذا أمر معروف وثابت لا ينكره إلا كل لئيم،

ويكفى القول إن الهيئة الدولية للمشروعات الهندسية المعمارية اعتبرت السد العالى أعظم مشروع هندسى فى القرن العشرين من ٢٢ مشروعاً معمارياً تم على مستوى العالم حيث إنه يتحمل زلزال قوته ٧ درجات على مقياس ريختر؛ وأنه حمى مصر من خطر الجفاف والتصحر الذى أصاب كثيرا من الدول الإفريقية..إلخ.

غير أن السد العالى الذى هو سد العزة والكرامة تعرض فى السنوات الأخيرة لكثير من الانتقاد فى سياق انتقاد كل سياسات عبد الناصر وكأنها سياسات شخصية لا تخص الوطن والأمة، وفى سياق الهجوم والانتقاد انفتح الباب على مصراعيه للحديث عن "سلبيات" السد العالى وهو حديث غريب فى بابه لم يتحدث به أحد من قبل، ولما لم يجدوا أى سلبيات أثاروا مشكلة تهجير أهالى النوبة من موطنهم الأصلى وحرمانهم من التعويض المناسب لفقدانهم أراضيهم، وهو حديث ممجوج ذلك أن المشروعات الكبرى فى أى بلد على مر التاريخ لها ضحايا من أجل المجموع، فلقد كان من الممكن أن يقام هذا السد فى أسوان نفسها أو فى قنا أو فى الجيزة قبل أن يتفرع النيل لكن المشكلة أن إقامته فى مكان آخر غير الذى أقيم فيه كان يترتب عليه التضحية بعدد أكبر بكبير من أهالى النوبة الذين يتحدثون عما حاق بهم من ضرر.

وفى هذا الخصوص لنا فى التاريخ أسوة حسنة، فعندما حدثت الثورة الصناعية فى أوروبا فى منتصف القرن الثامن عشر ترتب عليها إقامة المصانع الكبيرة على الأرض الزراعية بعيداً عن المدن حماية لها من الدخان الناتج من الاحتراق، وتمت التضحية بمصالح الفلاحين الذين يعيشون على تلك الأرض، ولم ينتقد أحد تلك المشروعات، بل إن بلدا مثل إنجلترا أصدرت قانون "الوشم" لكى تفرض على فلاحى الأرض الزراعية التى أقيمت عليها المصانع أن يعملوا فيها وكانوا يرفضون التخلى عن ثقافتهم الزراعية، والوشم عبارة عن علامة توضع على ذراع الفلاح الذى يرفض العمل فى المصنع ومعناه أنه أصبح مشردا ويقع تحت طائلة القانون، ولم ينتقد أحد هذا السلوك الإنجليزى.

وعندما قام الخديو إسماعيل فى مصر (١٨٦٣-١٨٧٩) بردم فرع من فروع نهر النيل عند الجيزة وضم مساحته لدائرته وأقام عليها سرايات أولاده ومن هنا حى بين السرايات ومنها قصر ابنته الأميرة فاطمة (كلية الآداب جامعة فؤاد الأول فيما بعد) لم ينتقده أحد بل اعتبر ذلك من باب العمران وتطوير البلاد.

لكن عندما يقدم عبد الناصر على مشروع عملاق من مشروعات التنمية يتم فيه التضحية بقلة قليلة فى سبيل المجموع تقوم الدنيا ولا تقعد، ألم يترتب على انتصار الحلفاء فى الحربين العالميتين الأولى والثانية موت الملايين من الأبرياء مع تخريب المدن والمصانع، ومع ذلك لا يتحدث أحد عن هذه الخسائر وعن أولئك الضحايا، لكننا فى مصرنا العزيزة ابتلينا بحفنة من حملة المباخر وضاربى الدفوف ونافخى المزامير الذين لا يعجبهم العجب ولا الصيام فى رجب، ولا يدرون أنهم بانتقادتهم الغبية لمنجزات ثورة يوليو التى انتهت برحيل زعيمها إنما يتوحدون بشكل مريض مع أعداء مصر التاريخيين وكل همهم السهر على تنفيذ الأجندة الأمريكة-الإسرائيلية فى المنطقة والعياذ بالله.

العربى الناصرى، ١٧ يناير ٢٠١٠

الأمة والوطن عند عبد الناصر

لم يجد الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى من تفسير للدعاوى المرفوعة من دوائر إسلامية متشددة على بعض الكتاب المصريين إلا بالهجوم على ثورة يوليو قائلا: إن تلك الدعاوى هى حرب معلنة على المثقفين المصريين جميعا وعلى الأمة المصرية، حرب بدأت منذ أول الخمسينيات بمصادرة حرية الرأى، ونسى فى غمرة مأساته مرثيته الطويلة فى وفاة عبد الناصر، وأخذ يكيل له جملة من الاتهامات صاغها من شواهد انتزعها من سياقها فبدت اتهاماته سقيمة وتدخل فى باب الافتراءات (راجع أهرام ١٣، ٢٠ يناير الجارى)، قال الشاعر إن الضباط الأحرار أوقفوا الدستور، وحلوا الأحزاب، وأقاموا رقابة على الصحف، واعتقلوا المعارضين، واعتدوا على استقلال الجامعة فانهارت الثقافة وعادت مصر إلى حال شبيهة بحكم المماليك، والمصريين لم يعودوا "أمة" ولم يعودوا "مصريين"، إنما جزء من أمة عربية فى مرحلة ثم أمة إسلامية فى مرحلة أخرى، ومغزى كلامه أن مصر كانت بلدا نموذجيا قضت عليه ثورة يوليو. وهذا هو الوهم الكبير والتجنى البغيض.

والسؤال، هل كان يتعين على ثوار يوليو أن يحتفظوا بدستور ينص فى مادته الأولى على أن حكومة مصر ملكية وراثية، وهل كان يتعين عليهم الإبقاء على أحزاب سياسية كونتها صفوة اجتماعية من كبار ملاك الأراضى الزراعية وأصحاب رأس المال بما فيها حزب الوفد سيطروا على أدوات السلطة التشريعية والتنفيذية لتكون سياسات الحكم فى صالحهم بالدرجة الأولى؟ أما الرقابة على الصحف فتاريخها قديم بدأها بونابرت ومارسها محمد على باشا ثم الخديو توفيق الذى أصدر قانون المطبوعات فى سبتمبر ١٨٨١ وواصلها الإنجليز بعد

الاحتلال وكثيرا ما كانت مساحات من الصحف تظهر بيضاء فى إشارة إلى أنها حذفت بمعرفة الرقيب، ولعل الشاعر يعلم أنه لا توجد حرية مطلقة فى كل بلاد الدنيا بل إنها نسبية والعبرة بتوجهات سلطة الحكم وما إذا كانت تحمى الأغنياء أم الفقراء، وبديهى أن سلطة يوليو كانت تحمى الطبقة الوسطى والفقراء عكس سلطة الحكم فى النظام الملكى.

وأما الاعتداء على استقلال الجامعة فلعل الشاعر لا يعلم أن الحكومة قبل ١٩٥٢ فصلت الدكتور منصور فهمى من هيئة التدريس والجامعة فى أول عهدها، وعزلت طه حسين من عمادة كلية الاداب، والشيخ على عبد الرازق من هيئة كبار العلماء لأنه قال إن الإسلام دين لا دولة ورسالة لا حكم، ومنعت الشيخ أمين الخولى من التدريس فى نهاية الأربعينيات عقابا له على إشرافه على رسالة محمد أحمد خلف الله "الفن القصصى فى القرآن الكريم"، وغير ذلك كثير مما تضيق به المساحة، ولكن للحديث بقية مع باقى الادعاءات.

الأنوار، ٣١ يناير ٢٠١٠

الشاعر حجازى ويوليو ١٩٥٢

فى العدد السابق ناقشنا خيالات الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى وأوهامه بشأن انعدام الحريات فى مصر بعد ثورة يوليو والاعتداء على استقالة الجامعة المصرية، واليوم نتصفح "أبياتا" أخرى من خيالاته، قال الشاعر إن المصريين فقدوا رابطتهم الوطنية فى تاريخ متصل، فقدوا دولتهم الوطنية ورايتهم الخضراء التى نالوا استقلالهم فى ظلها، وهذا القول يعكس عدم درايته بحقائق التاريخ، فهو يقصد بالرابطة الوطنية تحالف الهلال والصليب فى ثورة ١٩١٩، وهذا أمر حقيقى لكن الذى لا يعرفه الشاعر أن هذا التماسك الوطنى كان وقتيا وارتبط بظروف الثورة فى مواجهة الخطر العام، وكل ما حدث بعد ذلك تهشيم صورة الوحدة الوطنية عبر دستور ١٩٢٣ والقوانين التى صدرت عنه، فالمادة ١٤٩ من الدستور نصت على أن "الإسلام دين الدولة"، وقد أدى هذا النص إلى إجراءات كثيرة نذكر منها على سبيل المثال أنه فى عام ١٩٣١ أصدرت وزارة العدل منشورا يقضى بأن الشهادات الطبية المقبولة فى القضايا الشرعية تكون من طبيب مسلم ولا تقبل من طبيب مسيحى؟!، وفى ١٩٣٤ صدرت الشروط العشرة للتصريح ببناء الكنائس، وفى عام ١٩٤٠ قام أحمد حسين زعيم مصر الفتاة بتغيير اسم جماعته إلى"الحزب الوطنى الإسلامى" فخرج منه الأقباط، وفى ١٩٤٨ أفتى مجلس الدولة بحرمان الجمعيات المسيحية من إعانة وزارة الشئون الاجتماعية بدعوى أن هذه الجمعيات تقدم خدماتها لطائفة بعينها، وفى ١٩٥٠ تم انتداب مدير مسلم للمتحف القبطى بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ الذى قصر إدارة المتحف القبطى على الأقباط بترشيح من البطريرك، وتقرر تدريس كتاب "عبقرية عمر" للعقاد على المدارس القبطية

الحرة، وياليت شاعرنا المبدع يقرأ كتاب زغيب ميخائيل مدير المستشفى الأهلى بأبو قرقاص (ديسمبر ١٩٥٠) ومقدمة سلامة موسى لكى يعرف الكثير عن تفسخ الوحدة الوطنية قبل ١٩٥٢ وفى ظل دستور ١٩٢٣ الذى لا يزال حزيناً على إلغائه.

أما جمال عبد الناصر فقد ألغى المحاكم الشرعية والمحاكم الملّية فى سبتمبر ١٩٥٥ وهو الذى وافق للبابا كيرلس على بناء ٢٥ كنيسة سنويا يحدد أماكنها البابا، وناصر هو الذى استصدر مبدأ دستوريًا يمنح رئيس الجمهورية حق تعيين عشرة أعضاء بمجلس الأمة استخدمه فى تعيين الأقباط وكانت نسبتهم فى البرلمان قد تقلصت من ١٠٪ (عام ١٩٢٤) إلى ٣٪ فى انتخابات ١٩٥٠، أما ما يشير إليه الشاعر من انعدام التماسك الوطنى فهذا قد حدث فعلا ولا يزال ولكن مع انفراد السادات بالحكم، لكنه لا يريد أن ينال من السادات لأسباب يعلمها هو ولا داعى لذكرها الآن جعلته يعمم اتهاماته ويرميها على كل الضباط دون تخصيص.

الأنوار، ٧ فبراير ٢٠١٠

مع أوهام حجازى عن يوليو

آخر ما نفثه الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى من سموم على ثورة يوليو قوله إن المصريين بثورة يوليو فقدوا رايتهم الخضراء التى نالوا استقلالهم فى ظلها (راجع الأهرام ٢٠،٣١ يناير الماضى)، وهذا قول يوضح أن صاحبه لا يعرف ألف باء تاريخ مصر، فأما الراية الخضراء التى يتحسر عليها فلم تكن إبداعا مصريا بل كانت نسخة من العلم العثمانى ولكن بلون أخضر ونجوم ثلاثة بدلا من لون الراية العثمانية الأحمر القانى، وإذا كان يريد أن يتحدث عن راية مصرية فكان عليه أن يقول راية الهلال والصليب التى كانت راية كل المصريين فى مواجهة الإنجليز فى ثورة ١٩١٩، وأما قوله إن المصريين حصلوا على استقلالهم تحت تلك الراية الخضراء فليس صحيحا، فالاستقلال الذى أعلنته بريطانيا فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان عن الدولة العثمانية مع بقاء مصر تحت الحماية البريطانية والدليل على هذا أن المندوب السامى البريطانى ظل كما هو ولم يصبح سفيرا، ولم تكن لمصر "المستقلة" هذه سفارة فى بريطانيا، ولم تدخل عصبة الأمم، وظل الأمر هكذا حتى معاهدة ١٩٣٦ التى لم تخرج الإنجليز من البلاد بل حددت وجود قواتهم العسكرية فى أربعة مناطق، ولم يتحقق الجلاء إلا فى ١٨ يونية ١٩٥٦ بفضل ثورة يوليو التى ينكر سيادته فضلها.

ثم أنه قال إن ضباط يوليو تحالفوا مع الإخوان المسلمين فى سنوات حكمهم الأولى، وأنشأوا المؤتمر الإسلامى، وأطلقوا يد المتطرفين فى مؤسسات التعليم والإعلام، وهذا جهل آخر بحقائق الأمور، فلم يكن هناك تحالف بين الإخوان المسلمين وثورة يوليو بل لقد أوهمهم جمال عبد الناصر أن لهم دورا اتقاء لمكرهم، ورفض وصايتهم، واستند إليهم محمد نجيب فى صراعه مع ناصر فى

أزمة مارس حتى تم الإطاحة بهم (أكتوبر ١٩٥٤) ثم بنجيب (نوفمبر ١٩٥٤)، وأما المؤتمر الإسلامى فقد ابتكره عبد الناصر للرد على سعى السعودية لإنشاء "حلف إسلامى" من شأنه أن يجعل الصراع مع الغرب الأوروبى الأمريكى على أسس دينية وهو أمر ذميم، أما "المؤتمر الإسلامى" فهو نوع من المنتديات التى يعرض فيها الناس افكارهم دون الزام للغير، فأيهما أفضل يا شاعرنا!!

وأما إطلاق ثورة يوليو يد المتطرفين فى مؤسسات التعليم والإصلاح، فالشاعر يعلم أن عبد الناصر طوى الجماعة الإسلامية فى كهوف تحت الأرض ولم يكن أحد يسمع بهم، وكانت الستينيات هى عصر ازدهار الثقافة فى كل الآداب الفنون بلا مراء، والسادات هو الذى أفرج عن الجماعة ومكنهم من قلوب الناس ومن عقولهم، ولأن الشاعر لا يريد إدانة السادات ولا يريد أن يذكر عبد الناصر بالاسم فلجأ إلى التعميم بكلمة "ضباط يوليو" دون تخصيص، لقد صدق من قال إن «الغرض مرض».

الأنوار، ١٤ فبراير ٢٠١٠

ذاتية الحكم على عبد الناصر

من المفاهيم الخاصة بتفسير سلوك شخصيات التاريخ وتصرفاتهم اللجوء إلى التفسير النفسى للشخصية وهذا التفسير ليس علماً بالمعنى الاصطلاحى رغم أن الأوربيين اعتبروه كذلك ووضعوا المصطلح Psychology (علم النفس)، والحقيقة أن علم النفس هذا نوع من الوهم لأنه يتعامل مع منطقة مظلمة فى الإنسان Dark area ليفسر اتجاهات صاحبها وينتهى إلى آراء ترتبط بصاحب الحالة ولا يمكن تعميمها وبالتالى لا يمكن أن يكون علما لأن من شروط المعرفة العلمية شموليتها، أى انطباق الوصف التحليلى على كل الحالات، واللجوء إلى البحث فى أغوار النفس هكذا يعنى عجز الباحث عن العثور على أسباب مادية وعضوية ملموسة يقبلها العقل للحالة التى يدرسها.

أقول هذا من وحى ما قاله احمد عكاشة، ومصطفى محمود، ويوسف إدريس وقد تخصص الأول فى الطب النفسى والآخران ممن اشتغلا بالطب ثم تركاه إلى الأدب، فقد قال احمد عكاشة أن عبد الناصر مريض بالاكتئاب، وقال مصطفى محمود إنه مريض بجنون العظمة، وأما يوسف إدريس فقد قال إنه مريض بالبارانويا أى عدم الثقة الزائدة فى الآخرين والشك فيهم (راجع أهرام ١٧ فبراير الجارى)، قال كل منهم ما قاله دون أن يتعامل مع عبد الناصر كمريض ويكشف عليه ويجلس معه جلسات "التحليل النفسى" وإنما حكموا هكذا دون إقامة الدليل.

لكن من السهل أن نعرف لماذا قال كل منهم ما قاله فى وصف عبد الناصر وذلك باللجوء إلى الأسباب المادية التى يقبلها العقل، فالدكتور أحمد عكاشة غاضب لأن عبد الناصر رفض أن يكشف عليه واستقدم طبيبا نمساويا ربط

آلامه العضوية بمضاعفات مرض السكر وليس بالاكتئاب الذى ذهب إليه عكاشة، وأما مصطفى محمود فقال ما قال لا لشىء سوى أنه سجن يوما زمن عبد الناصر، وكذلك يوسف إدريس فأثبت هذا خطأ الاستماع لشهادة من له ثأر عند عبد الناصر، فإذا رفض عبد الناصر أن يكشف عليه عكاشة يصبح مريضا بالاكتئاب فى نظره وإذا رفض عبد الناصر الأفكار المتطرفة لدى مصطفى محمود ويوسف إدريس يصبح عبد الناصر مريضا بجنون العظمة والبارانويا، ومن قبل هؤلاء قال أحد خصوم عبد الناصر "المرضى" إنه كان يحب فتاة من الأرستقراطية المصرية قبل الثورة فرفضته أسرة الفتاة ومن هنا كانت قوانين تحديد الملكية الزراعية، هل هناك سطحية فى التفكير والتحليل أكثر من هذا، لماذا لا نتمسك بفضيلة الصمت إزاء ما لا نفهمه ولا نعرفه بدلا من التطوع بكلام ينبئ عن فساد الذمة والنفس المعتورة.

الأنوار، ٢٨ فبراير ٢٠١٠

متى انتهت ثورة يوليو ١٩٥٢؟

تحت عنوان "الذاكرة التاريخية والتخطيط المستقبلى" تناول السيد يسين أهمية توثيق الذاكرة التاريخية للمجتمع فى مراحله التاريخية مما يعرف عند دارسى التاريخ بمشكلة «التحقيب» periodization أى تقسيم تاريخ أى مجتمع إلى حقب متميزة من حيث تاريخ بداية كل حقبة ونهايتها، وللتدليل على إشكالية التحقيب هذه ضرب مثلاً بثورة يوليو استهله بسؤال جدلى حول ما حدث فى ليلة ٢٣ يوليو وهل هو ثورة أم انقلاب؟ وأوضح أنه من الذين يوافقون على أن ما حدث انقلاب سرعان ما تحول إلى ثورة انتهت بهزيمة يونية ١٩٦٧ وليس بوفاة عبد الناصر (٢٨ سبتمبر ١٩٧٠)، وهذا يعنى أن الهزيمة "علامة مميزة" لانتهاء حقبة طبقاً للمعيار الذى اتخذه فى تحديد الحقب، وتبرير اختيار الهزيمة علامة يرجع فى رأيه إلى "إن الثورة أعلنت عدة مبادىء منها تكوين جيش قوى وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، وأثبتت التجربة تخبط قرارات القيادة وضعف الجيش أى أن الثورة لم تف بوعودها للشعب" (راجع أهرام ٤ مارس).

وهذا أغرب اختيار لنهاية حقبة تاريخية لأن تحقيب تاريخ أى بلد لا يتم بناء على هزيمة عسكرية أو انتصار أو بمجرد تعاقب الحكام، وإنما يكون على أساس بداية تجربة تاريخية مميزة بكل ما فرضته من نظام اقتصادى وسياسى، وأن انتهاء الفترة يكون بانتهاء التجربة وإقامة تجربة جديدة يمكن تمييزها عن سابقتها، ولما كانت الهزيمة لم تؤد إلى استسلام جمال عبد الناصر لإسرائيل، أو تراجعه عن سياساته فى التحرر والاستقلال، والحياد الإيجابى وعدم الانحياز، والتخطيط المركزى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وإلغاء طبقية الثروة، فإن ثورة يوليو ظلت قائمة خاصة أن الشعب المصرى تمسك بالقائد "المهزوم".

أما انتهاء ثورة يوليو طبقا لأصول تحقيب التاريخ بعلامات مميزة فكانت مع إصدار السادات قوانين الانفتاح الاقتصادى فى منتصف ١٩٧٤ وما ترتب عليها من تخلى الدولة عن دورها الاقتصادى-الاجتماعى وتبنى الاقتصاد الحر فكانت برامج الخصخصة التى أدت إلى انهيار الطبقة الوسطى فى مصر وإفقار شرائحها الدنيا وتشريد الفقراء ثم الاعتراف بإسرائيل والتخلى عن الأمة العربية واحتضان الأجندة السياسية الأمريكية-الإسرائيلية فى المنطقة إن لم يكن فى العالم وعدم الشعور بالخطر من بنود تلك الأجندة على حقيقة استقلال الإرادة.

وبناء على هذا فإن وفاة عبد الناصر لا تعتبر نهاية حقبة تاريخية وبداية حقبة أخرى تماماً مثلما أن وفاة السادات لا تمثل نهاية حقبة وبداية حقبة جديدة بل إن حقبة السادات لا تزال قائمة بكل ما وضعته من توجهات فى السياسات الداخلية والعربية والإقليمية والدولية.

الأنوار، ١٤ مارس ٢٠١٠

عودة لأوهام حجازى عن يوليو

فى احتفاء الشاعر أحمد عبد المعطى حجازى بكتاب فاروق القاضى "العلمانية هى الحل" أبدى إعجابه الشديد به لأن العلمانية هى واجهة المستقبل، والكتاب جدير بالإعجاب حقا وصدقا ولو أن مؤلفه ليس أول من تحدث عن العلمانية باعتبارها الحل لمشكلات مصر، بل إن حجازى نفسه أحد الذين كتبوا كثيرا فى هذا الموضوع، لكن الشاعر أراد أن يتكئ على الكتاب ليمارس هوايته فى طعن ثورة يوليو بطرف خفى، ففى تعليقه على الكتاب تساءل عن "مستقبلنا السياسى الذى لا نعرف كيف نسهم فى رسمه وبنائه والفساد يستشرى، والإنتاج الثقافى يتراجع، والتعليم ينحط، والعنف يزداد والفتنة الطائفية، ووراء كل هذا التحالف الشرير الذى قام منذ بداية السبعينيات وقبلها بين التطرف الدينى والطغيان وانتهى بنا إلى ما نحن فيه" (أهرام ١٠ مارس)، وهنا تكمن عقدة حجازى وشركاه من حيث تحميل جمال عبد الناصر كل السيئات والمساوئ التى حددها فى تلك العبارة الطويلة.

ولأن حجازى يحمل تقديرا خاصا للرئيس السادات لأسباب معروفة مادية ونفسية، فإنه لا يريد أن يمسه بسوء مع أن كل المساوئ التى أشار إليها لم تحدث إلا بعد رحيل عبد الناصر، ولعله يتذكر النكتة التى كانت الجماهير ترددها من "أن السادات يمشى على خطى عبد الناصر بأستيكة"، وأما التحالف الشرير بين التطرف الدينى والطغيان فلم يحدث زمن عبد الناصر ذلك أن عبد الناصر كان فى خصومة مع جماعات الإخوان المسلمين منذ اليوم الأول للثورة حين رفض وصايتهم على قرارات مجلس قيادة الثورة، وأنه أصدر قرار حل الجماعة فى ١٤ يناير ١٩٥٤، ثم كانت نهايتهم فى المعتقلات بعد إطلاقهم النار

على عبد الناصر وهو يخطب فى ميدان المنشية بالإسكندرية فى ٢٦ أكتوبر ١٩٥٤ احتفالا باتفاقية الجلاء ثم ما كان من إعدام سيد قطب فى ١٩٦٥ الذى يمثل الجناح الأكثر تشددًا فى الجماعة، فأين تحالف عبد الناصر مع التطرف الدينى، إن هذا التحالف كما يعلم حجازى لم يحدث إلا فى عهد السادات فهو الذى أفرج عن الإخوان وسمح لهم بالعودة إلى نشاطهم الدعوى وسمح لمحافظ أسيوط الإخوانى (محمد عثمان إسماعيل) بحرية تكوين جماعات إسلامية مسلحة فى جامعة أسيوط انتقلت للجامعات الأخرى لضرب القوميين والناصريين والشيوعيين، وسمح لهم بإعادة إصدار صحيفتهم والتحدث فى الإذاعة والتليفزيون وأخذوا يتغلغلون فى النقابات المهنية بغية "أسلمة" كل نشاط عام الأمر الذى وصل إلى رفع قضايا الحسبة التى يعانى منها حجازى.

ويا شاعرنا المبدع ستظل أقاويلك عن عبد الناصر من باب الافتراءات وسيبقى هو الزعيم وستبقى أنت، كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

الأنوار، ٢١ مارس ٢٠١٠

ثورة يوليو والطبقة الوسطى

من الافتراءات الحمقاء التى تلاحق ثورة يوليو القول إنها قضت على الطبقة الوسطى، ولأن هجومهم يأتى لمجرد تشويه صورة الثورة بأى طريقة فإنه هجوم أعمى، فقد استمعت إلى أحد هؤلاء فى ندوة علمية وكانت المفاجأة أنه يستخدم الطبقة الوسطى بالمعنى الأوروبى مع أن هذه الطبقة المعروفة اصطلاحاً باسم "البرجوازية" قوامها أصحاب رأس المال الصناعى والتجارى أى الأغنياء بالمال تمييزا لهم عن الأغنياء بملكية الأرض الزراعية الذين عرفوا بالإقطاعيين، وأما تسمية هؤلاء بالطبقة الوسطى Middle Class فقد جاء على يد علماء الاجتماع الذين رسموا البناء الطبقى فى المجتمع بعد قيادة البرجوازية للثورة الفرنسية (١٤ يوليو ١٧٨٩) وحين وجدوا أنه لا يمكن وضع أفراد البرجوازية هذه ضمن طبقة الإقطاعيين، أو ضمن طبقة العامة فى المدن وضعوها فى منزلة وسط بين الطبقتين.

أما الطبقة الوسطى فى مصر فإنها نشأت من خلال نظام التعليم المدنى الذى وضعه محمد على باشا حيث كان يأخذ أولاد الفلاحين من النبهاء إلى المدرسة بالمجان وبعد انتهاء دراستهم تكون الوظيفة فى انتظارهم، وانضم بعضهم إلى البعثات الخارجية زمن محمد على والخديو إسماعيل ومن هنا كان ولاء هذه الطبقة للدولة، ولما وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى (١٨٨٢) فرضت السلطات البريطانية رسوما عالية على التعليم بعد أن كان بالمجان فأصبح بإمكان القادرين ماليا فقط الحصول على الخبرة المتميزة وذهب أولاد غير القادرين إلى الحرفة فأخذت الطبقة الوسطى التى صنعها محمد على تنكمش بالتدريج، فلما قامت ثورة يوليو انتعشت هذه الطبقة بتقرير المجانية

الجـزئيـة فى التـعليم ثم المجـانيـة الكاملة عـام ١٩٦٢ مع نشـأة القطاع العـام وسياسة توظيف الخريجين وبالتالى شعر هؤلاء المتعلمون وهم أبناء الفلاحين أو العمال بالولاء للثورة ومنهم جاء معظم المهنيين من الفنيين والمهندسين والأطباء والمحامين..إلخ، ولم يكن بينهم وبين الثورة تناقض بصرف النظر عن وقوع نفر من أبناء هذه الطبقة من الشيوعيين أو من الجماعات الإسلامية فى تناقض مع الثورة من أجل تحديد المسار، والحال كذلك فهل يصح أن نقول إن ثورة يوليو قضت على الطبقة الوسطى؟.

إن المتاعب التى يواجهها أبناء الطبقة الوسطى هذه الأيام لدرجة القول باختفائها يعود إلى الرئيس السادات الذى تخلى عن مبادئ ثورة يوليو وترك أبناء الطبقة الوسطى فريسة لاقتصاديات السوق وقانون العرض والطلب ومن ثم التشرد والبطالة والهجرة والانحراف.

إنه لعيب كبير أن يخطئ المتعلمون فى حق التاريخ، ماذا تركوا للجهلاء؟.

الأنوار، ٢٨ مارس ٢٠١٠

ثورة يوليو التى أفسدت الأزهر

فور تعيينه شيخًا للجامع الأزهر عاد الدكتور أحمد الطيب إلى العمامة وكان قد تركها إلى البدلة الأفرنجية أستاذا بالأزهر ثم رئيسا للجامعة، ولم يجد ما يدشن به ولايته لمشيخة الأزهر إلا النيل من ثورة يوليو حيث اتهمها "بإفساد الأزهر بنشرها للفكر الاشتراكى وظهور الفلسفة الماركسية فى عهدها وهى الفلسفة التى تطارد الدين مما أثر بالسلب على الأزهر مع مطلع الستينيات.." (راجع الوفد فى ٢٩ مارس الماضى)، مع أنه عند تعيينه رئيساً لجامعة الأزهر قال: "إن النقلة الكبرى فى تاريخ الأزهر كانت مع صدور قانون تطوير الأزهر وهيكلة الجامعة على النمط الحديث".

وبمثل هذا التصريح الذى لا يتصل بالمناسبة من قريب أو من بعيد انضم مولانا إلى صف المهاجمين لثورة يوليو ولزعيمها جمال عبد الناصر، فأثبت بهذا أن المؤهلين لتولى المناصب العليا فى الدولة منذ سبعينيات القرن الماضى هم أولئك الذين ينتقدون صراحة أو ضمنا إجراءات ثورة يوليو، فإذا تأملنا فى حيثيات الإتهام فى ضوء تاريخ الأزهر فى خمسينيات وستينيات عبد الناصر لا نجد إلا كل اجتراء على واقع ما حدث، ذلك أن قانون تطوير الأزهر وتحويله إلى جامعة (رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١) صدر فى ٥ يوليو ١٩٦١ وقبل قرارات التأميم الكبرى وبدء التحول نحو الاشتراكية، ولم يكن عبد الناصر ماركسيا أو إخوانيا فقد كان ضد التطرف يسارا ويمينا ونموذجا لطبيعة الوسطية المذهبية فى ثقافة المصريين، ومن المعروف أن قانون تطوير الأزهر الذى صدر والشيوعيون معتقلون فى السجون من أول يناير ١٩٥٩ استهدف تخريج أزهريين فى الطب والهندسة وسائر علوم الدنيا لكى يذهبوا إلى بلاد أفريقيا وجنوب شرقى آسيا

دعاة مسلحون بالعلم الحديث لمواجهة إسرائيل هناك، بل إن مدينة البعوث الإسلامية افتتحت لأبناء هذه البلاد الراغبين فى الانضمام لجامعة الأزهر "الحديثة"، فهل الذين تخرجوا فى الأزهر منذ منتصف الستينيات كانوا مفسدين؟ وأكثر من هذا فإن التطوير ألغى الصفة المذهبية فى تشكيل مجلس إدارة الأزهر منعا للتعصب المذهبى وكان معمولاً بها منذ تشكل أول مجلس للإدارة فى القرن التاسع عشر (٣ يناير ١٨٩٥)، وإذا كان الأزهر يمثل الوسطية فى التدين فى مواجهة جبهة علماء الأزهر وسائر الجماعات الإسلامية المتشددة التى تعمل بالسياسة فإن هذا الفضل يعود إلى ذلك التطوير الذى ساعد فى انتقال الدارسين من أسر الأحكام المطلقة إلى حقائق النسبية فى الحياة.

أيها السادة المستوزرون، من أراد منكم التشهر فللشهرة طرق مختلفة إلا أن تكون على حساب التاريخ وإهانة عبد الناصر.

الأنوار، ١١ أبريل ٢٠١٠

الاستهداء بالناصرية فضيلة

عندما قاد جمال عبد الناصر الثورة على نظام الحكم الملكى وحكوماته الحزبية التى أضاعت مصير البلاد والعباد بالتناحر على كرسى الحكم، بدأ يركز كل جهوده فى كيفية تنمية اقتصاديات البلاد بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإعادة التماسك الاجتماعى بين قوى الشعب المصرى، فكان القطاع العام الذى استوعب العمالة التى تزيد سنة بعد سنة، وأصبحت المواد الاستهلاكية فى متناول الجميع وبأسعار تتلاءم مع المرتبات، وارتبط الجميع بتنظيم سياسى واحد ضم الرأسمالية الوطنية التى تلتزم بقوانين العمل، ولم تشهد البلاد أى أزمة تموينية أو مظاهرات الجوعى والمطالبين بحق العمل وتحسين الأجور حتى فى أعقاب هزيمة يونية ١٩٦٧ كما تحول بكل إخلاص إلى قضايا الأمة العربية وفى القلب منها فلسطين فى إطار منهج الأمن القومى الذى تصرف بمقتضاه محمد على باشا من قبل رغم أنه كان مجرد وال على البلاد من لدن السلطنة العثمانية ثم الخديو إسماعيل، وتأخذ به كل بلاد الدنيا فيما أصبح يعرف فى الفكر السياسى باسم "الجيوبولتيك" (أى الجغرافيا السياسية).

واستنادا إلى مجمل كل تلك السياسات أصبحت مصر قوة إقليمية تؤثر فى مسيرة العرب، ودولة قوية مرهوبة الجانب يعمل لها ألف حساب وحساب، ومن ثم كان الإعداد للتخلص من عبد الناصر مثلما حدث مع محمد على (يوليو ١٨٤٠) ثم مع إسماعيل (يوليو ١٨٧٩) وتم القضاء على دور الدولة الاقتصادى الاجتماعى وبدأت سياسات الانفتاح الأول التى أفقرت البلاد لحساب الرأسمالية العالمية، وبعد التخلص من عبد الناصر تخلت دولة السادات عن الدور الاقتصادى الاجتماعى بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية التى قال

وزير ماليتها وليم سايمونز لرئيس حكومة مصر فى مايو ١٩٧٤ أنه لا يمكن مساعدة مصر فى ظل وجود القطاع العام فكان ما كان من "تحرير الاقتصاد" والعودة إلى سيطرة رأس المال على الحكم فعادت المظاهرات من جديد والتى شملت كل فئات المجتمع بنقاباته وجمعياته الأهلية وأطلت الفتنة الطائفية برأسها حتى لقد اضطر السادات إلى إصدار قانون حماية الوحدة الوطنية (رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢)، ثم قانون حماية أمن الوطن والمواطن (رقم ٢ لسنة ١٩٧٧).

ولأن الحكومة أصبحت منذ السادات عاجزة عن المواجهة وفشلت فى إدارة اقتصاديات البلاد لم يجد وزير الخصخصة إلا أن يعلن وهو فى غاية الخجل عن استعداده لإعادة الشركات المخصخصة إلى الحكومة مرة أخرى، وهذا إقرار صريح بفشل منهج الاقتصاد الحر الذى لا تتوفر شروط نجاحه فى مصر لأسباب كثيرة قد نعرض لها فى مناسبة أخرى، ومن هنا فإن العودة إلى الناصرية فيه شفاء لكل العلل لو يعلمون.

الأنوار، ١٨ أبريل ٢٠١٠

الشاعر حجازى واحتراف هجاء عبد الناصر

أعتذر للقارئ الكريم مقدما لاضطرارى للعودة للمرة الرابعة إلى الشاعر حجازى الذى احترف فيما يبدو هجاء عبد الناصر بمناسبة ودون مناسبة، ففى زاويته بأهرام ١٤ أبريل أعاد كلاماً سبق أن ردده كثيرا لتبرير كراهيته لعبد الناصر من حيث إنه "بدأ مؤيدا له ثم انتهى معارضاً له ولم يعد يرى فيه إلا حاكما مستبداً ولا يرى فى ثورته المزعومة إلا انقلاباً عسكرياً أعاد مصر إلى ما كانت عليه فى عصور المماليك والعثمانيين"، وبحثت عن أسباب كراهيته وهو الذى كان فى السابعة عشرة من عمره حين قامت الثورة ولم يكن شيوعياً أو إخوانياً طالته إجراءات الثورة بطريقة أو بأخرى فوجدت أنه حصل على الابتدائية فى عام ١٩٤٨ والتحق بمدرسة المعلمين فى شبين الكوم ليكون معلماً بالمرحلة الابتدائية (مدرس فصل لكل المواد) وتخرج عام ١٩٥٥، لكنه لم يعمل بالتدريس ودلف إلى مجلة روز اليوسف فى معية أحدهم لينشر شعره غير المقفى الذى كان يرفضه عباس العقاد ويصفه بالنثر المشعور أو الشعر المنثور، ولم يحدث له أى مكروه فى زمن عبد الناصر.

وعندما تولى السادات الحكم وجد نفسه مفصولا من روز اليوسف ضمن ١٠٨ صحفيين ثم عاد إلى المجلة فى أواخر سبتمبر ١٩٧٣ ثم اعتقل بسبب توقيعه على بيان ضد السادات تضامناً مع عمال حلوان وبعد الإفراج عنه سافر إلى باريس أواخر يناير ١٩٧٤ وهناك اشتغل بتدريس اللغة العربية، وعندما ضاقت به الحال فى باريس عاد إلى مصر بعد اغتيال السادات وقدم نفسه للإدارة المصرية بوصفه من أبناء تلا منوفية كما قال لى الراحل محمود أمين العالم، وتم تعيينه فى الأهرام لينضم إلى جوقة منتقدى عبد الناصر مع أن السادات هو الذى أضر به.

وفى ضوء مسيرة حجازى تلك التى لا يذكرها أبداً، ترى من هو الطاغية، عبد الناصر نصير الفقراء أم السادات الذى صادق الطفيليين الذين نهبوا مدخرات المصريين من البنوك وتحالفوا مع السلطة فكان الاستبداد والفساد وأعادوا البلاد إلى زمن المماليك والعثمانيين، ومن عجب أنه يقارن نفسه بتوفيق الحكيم الذى كتب "الوعى المفقود" بعد أن تحرر من "وهم تأييده لعبد الناصر"، ولا وجه للمقارنة بين الاثنين إلا فى أن السادات كافأ الحكيم على عودة وعيه المفقود بتعيينه رئيسا لاتحاد الكتاب ومن ثم طفق يهاجم العروبة ومعه سندباد مصر حسين فوزى لشرعنة اتجاه السادات "للتصالح" مع إسرائيل مع أن شاعرا أصيلاً مثل أمل دنقل كتب قصيدة رائعة قال فيها للسادات "لا تصالح"، كما كان الحكيم رئيسا لنادى القلم الذى أسسته المخابرات الأمريكية فى ٧٧ دولة فى العالم فى زمن "الحرب الباردة، والبقية تأتى.

الأنوار، ٢٥ أبريل ٢٠١٠

ثورة يوليو التى قضت على الحريات

وهذا فارس جديد انضم إلى حلبة الهجوم على ثورة يوليو وجمال عبد الناصر دون أسباب موضوعية سوى تبرير المطالبة بتغيير صيغة الحكم القائم فى مصر منذ أكتوبر ١٩٨١، ألا وهو علاء الأسوانى طبيب الأسنان فقد كتب فى أحد المواقع الإلكترونية يقول: «إن كل من يقرأ تاريخ مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ سيكتشف الحيوية السياسية العارمة التى كان المصريون يتمتعون بها آنذاك وكان هناك رأى عام مؤثر وإرادة وطنية قوية وكانت المظاهرات والاحتجاجات تؤدى إلى استقالة وزراء وسقوط حكومات، وكل ذلك تلاشى بعد الثورة».

وهذه قراءة خاطئة للتاريخ تكونت لديه بفعل دراسته فى الليسيه الفرنسية فى القاهرة وحصوله على الماجستير فى طب الأسنان من جامعة اللينوى الأمريكية، والثقافة فى هاتين الرحلتين ثقافة عدوانية ضد سياسات ثورة يوليو بطبيعة الحال مع أنه مولود فى عام ١٩٥٧ ولم يكن معاصرا لمصر قبل ١٩٥٢ بطبيعة الحال كما لم يكن واعيا لفترة حكم عبد الناصر إذ كان فى الثالثة عشرة من عمره عند رحيل عبد الناصر، أما لماذا القول إن قراءته خاطئة لتاريخ مصر قبل ١٩٥٢ فمرجعه أنه ليس صحيحا أن المظاهرات فى مصر قبل الثورة كانت تسقط الحكومات إذ كان يسقط الحكومات الإنجليز أو الملك بتأثير الحاشية ذلك أن المظاهرات التى كانت تهتف ضد أى حكومة قائمة لم تكن تأتى بوزارة لصالح المتظاهرين وقصة فرض مصطفى النحاس على الملك فى الرابع من فبراير ١٩٤٢ الشهيرة لم تكن بناء على مظاهرة شعبية حيوية طالبت بحكم الوفد، وباختصار فلم تكن هناك علاقة شرطية بين المظاهرات السياسية والتغيير السياسى فى البلد، ولو تأمل الكاريكاتير فى صحافة ذلك الزمان سوف

يجد أن الزعماء يتعاركون مع بعضهم على كرسى الحكم لكنهم جميعا تحت مظلة العرش الملكى، وكانت الرقابة على الصحافة قائمة منذ دخلت المطبعة مع الحملة الفرنسية، وكانت صحف المعارضة خلال ذلك الزمن تصدر وبها مساحات بيضاء مما يعنى أن الرقيب شطب مادتها.

وبعد أن يعترف فى ذات المقال بأن الثورة حققت إنجازات كبرى مثل مجانية التعليم وتكافؤ الفرص والتصنيع ورعاية الفقراء، يقول إن الثورة أنشأت آلة قمع جبارة سحقت كل من يحمل فكرا سياسيا مختلفا، وتلك هى القراءة الخاطئة الثانية لأن آلة القمع الجبارة التى يشير إليها مع اختلافنا معه فى مدى صحتها جاءت للدفاع عن هذه الإنجازات ضد أعدائها، وهكذا فإن قراءة التاريخ خارج التاريخ تؤدى بصاحبها إلى التهلكة، ويا سيدى طبيب الأسنان لا معنى أبدا للمطالبة بتغيير نظام الحكم القائم بانتقاد ثورة يوليو وتعظيم ما قبلها لأنك فى الانتقاد والتعظيم مخطئ مائة بالمائة.

الأنوار، ٢ مايو ٢٠١٠

الجهل بالتنظيم الطليعى «الناصرى»

لا يزال قالة السوء عن ثورة يوليو وقائدها جمال عبد الناصر ينتعشون كلما دعاهم مروجو السوء للحديث فى قناة الجزيرة، ففى برنامج "دولة التنظيم السرى" أذيع يوم الجمعة ٣٠ أبريل ويقصد به "التنظيم الطليعى" حشد الذى أعده عددا ممن لهم ثأر مع يوليو بدرجات متفاوتة بينهم الشيوعيون، والإخوانى، والمحبط، والمتلون الذى أكل على كل الموائد، مع نفر أو اثنين من غير هؤلاء وأولئك لم يظهروا كثيرا لأنهم رفضوا اتهام التنظيم بالتجسس على الناس عكس ما استهدفه صاحب البرنامج.

ومن باب تصويب التفكير الخاطئ نقول إن فكرة التنظيم جاءت عندما لاحظ عبد الناصر أن الاتحاد الاشتراكى العربى يضم عناصر كثيرة مما يعطل نشاطه ومن هنا جاءت فكرة اختيار مجموعة أقل عددا من داخل هذا التنظيم العريض فى كل أجهزة السلطة التنفيذية والقضائية والتشريعية بالتوازى مع الوحدات القاعدية الأساسية تكون أكثر قدرة على الحركة واختار لها اسم "طليعة الاشتراكيين"، ومن هنا كانت المجموعة لا تزيد على أربعة أعضاء أو خمسة، وكانت مهمة تلك الطليعة مساعدة القيادة السياسية فى القضاء على الانحراف بالسلطة حيث تقوم بمتابعة مظاهر الانحراف وتبلغ بها القيادة التى تقوم بتكليف المختصين بالتحقق منها ثم اتخاذ الإجراء الضرورى، وكان يتم ضم بعض الأعضاء تحت الاختبار أولا لمدة معينة مثل أحد الذين كانوا يتحدثون فى البرنامج وينتقدون التجربة، وكان الإبلاغ عن حالات الانحراف يتضمن بالضرورة ذكر أسماء المتورطين فيها وليس الادعاء عليها كذبا وافتراء، ومن الطبيعى أن يكون التنظيم سريا حماية لأعضائه من مكر المفسدين الذين إذا عرفوا الأعضاء

قاموا بالالتفاف حولهم ومصانعتهم وإفسادهم، وعلى هذا فإن السرية ليست عيبا أو جريمة بل كانت ضرورية لحماية التجربة من أبنائها والتنظيم فى حد ذاته كان يستكمل بناء شخصية الكادر السياسى ابتداء من منظمة الشباب الاشتراكى.

وبعض المشاركين فى البرنامج انتقدوا عبد الناصر لسعيه لتكوين تنظيم "الطليعة العربية" ليكون امتدادا للتنظيم فى مصر وهم لا يعلمون أن الفكرة جاءته فى عام ١٩٦٦ لدعم حركة تحرير جنوب الجزيرة العربية من الرجعية الحاكمة ومن الاحتلال البريطانى امتدادا لثورة اليمن (١٩٦٢)، ولثورة ظفار (١٩٦٥)، وكان تشكيل فروع لطليعة الاشتراكيين فى البلاد العربية يتفق مع سياسة عبد الناصر فى دعم حركة التحرر الوطنى والاجتماعى، وما الجريمة فى هذا، ألم يسع حزب البعث العربى الاشتراكى (السورى المنشأ) لتكوين فروع له فى كل البلاد العربية، ولم ينتقده أحد، أم حلال على غيرنا حرام علينا؟.

الأنوار، ٩ مايو ٢٠١٠

الجهل بحقائق ثورة يوليو

فى برنامج تليفزيونى على الهواء بقناة الفراعين (حرب النجوم مساء ٨ مايو) استضاف أسامة خالد الصحفى بجريدة المصرى اليوم بناء على مقالة كتبها بالجريدة يطالب فيها بإعادة كل ممتلكات عائلة محمد على باشا (الأسرة الملكية) التى صادرتها ثورة يوليو، وفى تبريره لهذا المطلب قال إنه يستند إلى الدستور الذى ينص على حرمة الملكية الخاصة، وعبثا حاول عصام الإسلامبولى المحامى ضيف البرنامج إفهامه بأن الثورة عمل استثنائى فى تاريخ الشعوب ولا يجوز محاسبتها بقوانين أو دستور كما فعل ذلك معظم الذين اتصلوا بالتليفون ما عدا سيدتين قالتا إنهما من الأسرة الملكية، إلخ.

وحقيقة الأمر أن أسامة خالد ومن يتكلم باسمهم لم يفهم ولا يريد أن يفهم أن الأراضى الزراعية والقصور الملكية التى خضعت للمصادرة لم تحصل عليها الأسرة بالشراء كما يفعل أى مالك طبيعى فى الدنيا بل لقد أخذتها عنوة بمقتضى إجراءات قام بها محمد على باشا تمثلت فى إعادة قياس الأرض بقصبة جديدة طولها ثلاثة متر ونصف المتر بدلاً من القصبة التى كانت مستخدمة وطولها ثلاثة أمتار وثمانين سنتيمترا فتوفرت بذلك مساحة ٣٠ سنتيمتراً من كل أراضى مصر وعرفت باسم الأبعادية، أى التى تم استبعادها من المسح وتم توزيعها على أفراد الأسرة الأمراء وكبار رجال الحكم، ثم قام بتطويق عدة قرى تحت اسم "جفلك أو تشفلك" وتعنى فى التركية قطعة أرض كبيرة وربطها باسم أحد أبناء الأسرة وأصبح فلاحو هذه القرى عبيد افندينا، نوع آخر من التملك جاء من جانب محمد على أيضاً عرف باسم مسموح المصاطب والمشايخ وهو تخصيص نسبة ٥٪ من زمام القرى للعمد لحفظ الأمن يزرعها

الفلاحون سخرة، ونسبة مماثلة أعطاها لزعماء البدو فى الشرقية وغرب الوادى فى الفيوم والمنيا لكى يمتنعوا عن الهجوم على القرى وسرقة محاصيلها فظهرت كل العائلات التى سيطرت على حياة الفلاحين والسياسة فى مصر ردحاً طويلاً من الزمن، ونوع ثالث من هذا التملك جاء نتيجة أن محمد على باشا والخديو إسماعيل أعتقا بعض الإماء من رقيق جورجيا وبلاد الألبان مع تخصيص خمسمائة فدان لكل واحدة على الأقل يزرعها لها الفلاحون، فضلاً عن قيام الخديو عباس حلمى الثانى بضم أراض من الأوقاف الأهلية إلى أراضيه وتسجيلها باسمه، هكذا ببساطة ودون سند من قانون أو شرع أو مرجعية إلا الغزو والتسلط.

وعندما تقوم ثورة يوليو بتصويب الأوضاع ورد الحقوق لأصحابها الأصليين يأتى من يقول أعيدوا الأرض لأصحابها طبقاً للدستور، والمرء يعجب أشد العجب للجرأة التى يتكلم بها هؤلاء خارج التاريخ وخارج القانون كلاما لا يعكس إلا فلسفة الفقر وفقر الفلسفة.

الأنوار، ١٦ مايو ٢٠١٠

شرعية ثورة يوليو ١٩٥٢

لا تزال الحملة المعادية لثورة يوليو ولجمال عبد الناصر قائمة منذ ابتدأها السادات لتبرير خروجه على خط الثورة التى شارك فيها، وقد طالت هذه الحملة مشروعية قيام الثورة أصلا، وقال بعضهم إنه لم يكن هناك ما يدعو إليها، فمصر كانت على مشارف حياة ديمقراطية ليبرالية فى أواخر الأربعينيات فجاء الانقلاب العسكرى وأوقف نموها، وأخذ هؤلاء وأولئك يؤكدون فى كتاباتهم أن الحكم فى مصر قبل ١٩٥٢ كان حكما ليبراليا نعم فيه المصريون بحرية الفكر واستمتعوا بوجود أحزاب سياسية تتداول السلطة فيما بينها..إلخ.

وللرد على تلك الأوهام التى تعشش فى ذهن أصحابها أمامنا وثيقتان أمريكيتان تؤكدان أن الثورة كانت حتمية ولا يمكن تحاشيها بسبب الفساد السياسى والفروق الاجتماعية الواضحة، الأولى بتاريخ ٧ يناير ١٩٤٩ وهى تقرير سرى من هولمز Holmes القائم بأعمال السفير الأمريكى فى لندن لوزير الخارجية الأمريكى وعنوانه: "ثورة فى مصر" هكذا بوضوح ودون مواربة ويعكس قراءة الحالة السياسية العامة فى البلاد، والتقرير عبارة عن فحوى محادثة تمت بين هولمز ومسئول بريطانى فى وزارة الخارجية البريطانية يتعامل مباشرة مع الشئون المصرية قال له باكتئاب عميق يبدو من ظاهر الأحداث التى تسير من سيئ إلى أسوأ أن مصر مقبلة على ثورة لا يمكن تحاشيها"، ومما جعل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية السيئة تتفاقم حرب فلسطين، وبدلا من أن يبذل المسئولون جهودهم لعلاج تلك المشكلات فإنهم يتطاحنون حول كرسى الحكم ولا يلتفتون إلى تيار الغضب والجوع واليأس الذى يدفع الناس إلى السخط وعدم الرضا، وحتى فاروق نفسه الملك الشاب

يبدو متفقاً مع ملاك الأراضى الرجعيين وأصحاب الاستثمارات، والصراع الآن واضح بين الذين يملكون والذين لا يملكون، واختتم المسئول البريطانى قوله "بأن التوقعات المستقبلية فى مصر زفت grim".

والثانية بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٥١ (سرى للغاية) عبارة عن خلاصة لمناقشات تمت بين رؤساء عدة إدارات مسئولة فى البيت الأبيض ضمت ١٢ عسكريا وعشر شخصيات مدنية جاء فيها أن سكان مصر زادوا بنسبة ٢٥٪ فى عشر سنوات وهى زيادة لم تصحبها زيادة فى مساحة الأراضى المزروعة، فضلاً عن سوء توزيع الثروة ذلك أن نصف الأراضى مملوكة لنصف فى المائة (٠,٥٪) من الأفراد، وأن حزب الوفد أكثر الأحزاب فسادا التى تولت الحكم فى الفترة الأخيرة، ولم يعد هناك أحد يثق فى الحكومة ولا فى وعودها التى لم تتحقق.

لعل شهادة الأمريكيين تقنع أولئك الكارهين الذين لا يصدقون إلا كل ما هو أمريكى.

الأنوار، ٢٣ مايو ٢٠١٠

الطاعنون فى ديمقراطية عبد الناصر

لست أدرى إلى متى سيظل الباحثون عن السلطة لا يجدون إلا الطعن فى عبد الناصر طريقا للصعود أو إلى البقاء بالقرب من السلطان، فبين وقت وآخر يطلع علينا من يطعن فى عبد الناصر من أى زاوية من الزوايا ونقوم بالرد عليه لتصحيح المعلومات التى أقام عليها طعنه بغية حماية الأجيال من الوقوع فى أحابيل هؤلاء القوم، ففى أهرام ١٨ مايو كتب مصطفى الفقى تحت عنوان "ثقافة الديمقراطية والانتخابات البرلمانية" بمناسبة انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى «إن ثورة ٢٣ يوليو نصت على مبدأ إقامة حياة ديمقراطية سليمة لكن الذى حدث أن تلك الثورة قد خرجت عن إطار التعددية واعتمدت أسلوب التنظيم السياسى الواحد بديلا عن الحياة الديمقراطية السليمة».

وبصرف النظر عن الخلط الذى وقع فيه بين الديمقراطية والشورى واستخدامها بمعنى واحد فإنه لم يدرك مغزى مبدأ "الديمقراطية السليمة" التى قصد بها عبد الناصر إتاحة الفرصة للطبقات التى كانت مستبعدة من السلطة التشريعية طوال الفترة قبل الثورة، وقد أصبحت مشاركتهم ممكنة بعد توسيع قاعدة ملاك الأراضى الزراعية بالإصلاح الزراعى وبالملكية العامة لوسائل الإنتاج الأمر الذى أظهر قوى جديدة (الفلاحون والعمال) صاحبة مصلحة اقتصادية أصبح من حقها المشاركة فى الحكم بمقتضى الديمقراطية التى تعنى حكم أصحاب المصلحة (من يملك يحكم)، وأصبح الفلاحون والعمال أصحاب المصالح الجدد بجانب "الرأسمالية الوطنية" ومعهم المثقفون والجنود يشكلون ما يعرف بتحالف قوى الشعب العامل، فما الذى يتعارض مع الديمقراطية هنا فى التنظيم السياسى الواحد، ولماذا نستخدم القاموس الغربى الذى يطعن على

تجربة التنظيم السياسى الواحد كما كان فى إيطاليا موسولينى وألمانيا هتلر، ربما لا يعلم مصطفى الفقى أن هجوم الغرب على تجربة التنظيم السياسى الواحد (النازية والفاشية) يعود إلى أن التجربتين كانتا ضد الرأسمالية والشيوعية معاً ومن هنا كانت الوسطية التى تزاوج بين القطاع العام والخاص وهذا ما فعله عبد الناصر.

وعلى هذا فلم يكن التنظيم السياسى الواحد بديلا عن الديمقراطية السليمة كما ذهب الفقى، بل طريق السلام الاجتماعى حين يكون الكل فى واحد من أجل الوطن، أما الذين يقولون إن الديمقراطية لا تصدق إلا بتعدد الأحزاب السياسية لا يعرفون أن التعدد يعنى صراع المتحزبين من أجل الوصول إلى السلطة لقضاء مصالح العائلة والأقرباء والأصدقاء والأحباب وليذهب الآخرون للجحيم وهذا ما كان يحدث قبل ١٩٥٢ ويحدث الآن ومنذ منتصف السبعينيات باسم الديمقراطية دون أن يجنى الشعب أى مكاسب.

الأنوار، ٣٠ مايو ٢٠١٠

عبد الناصر الذى لم يعلّم الناس حب الوطن!!

تابعت بالمصادفة معركة دائرة على "الفيس بوك" تدور منذ ٢٠ مايو الماضى حول تقدير دور عبد الناصر ومكانته جذبت شبابا وكبارا كما يتضح من لغة التعبير، وكل منهم يقول ما يريد من مدح أو قدح ويرد عليهم آخرون مع أو ضد، وهكذا، وقد لفت نظرى فى هذا السجال واحدة أشارت لنفسها باسم "عصمت" تقول: "إن عبد الناصر علمكم إزاى تحبوه ولكن لم يعلمكم إزاى تحبوا الوطن، والذين عاشوا فى عهده عشقوه ولم يعشقوا مصر، صرف الثروة القومية لبلادى على الحروب لتخليد اسمه فى العالم العربى على حسابنا وحساب أولادنا".

ويبدو واضحاً أن هذا القول يعكس ضآلة حادة فى الثقافة السياسية لأصحابه ذلك أن حب الوطن ليس أمراً عاطفياً خيالياً بل إنه أمر يتصل بمصالح الذين يعيشون فيه، وكلمة "الوطن" نفسها جاءت من باب مصلحة أهله فى العيش فيه، ففى اللغة: أوطن فلان أرضاً أى اتخذها موطنًا يعيش فيه، ولن يتوطن أى إنسان أرضا إلا إذا كانت له مصلحة فيه ومن هنا يقول المثل الشعبى: بلدك اللى فيها مالك وولدك، وبهذا المعنى كانت مصر قبل الثورة "وطن" الأغنياء فى المقام الأول الذين يملكون الإقطاعات الزراعية والشركات التجارية والمصانع ويحتكرون السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية (الوزارات) لحماية مصالحهم، ويعمل لديهم غالبية الشعب المصرى، ومن هنا أزمة الثقة بين المصريين وحكوماتهم المتوالية، غير أن إجراءات ثورة يوليو الاقتصادية فى الإصلاح الزراعى والتأميم وإنشاء القطاع العام وحماية العمال والطبقة الوسطى وتوظيف خريجى الجامعات وحملة الدبلومات المتوسطة ربطت هذه الغالبية الغالبة بالوطن مصر فأحبوه وتمسكوا به ودافعوا عنه، ومن الطبيعى أن يشمل

حب الوطن الرجل الذى أقدم على تلك الإجراءات المصيرية، فأصبح هو والوطن صنوين ووجهين لعملة واحدة، فكيف نقول إن عبد الناصر علّم المصريين أن يحبوه ولا يحبون الوطن وكأنه قام بالثورة حتى يحبه الناس؟!.

ثم كيف نقول إنه صرف الثروة القومية على الحروب لتخليد اسمه، ألا تعرف هذه السيدة وغيرها ممن يذهبون مذهبها أن دعم ناصر للثورات الوطنية فى البلاد العربية كان من أجل حماية هذا الوطن الذى أحبه الناس وارتبطت مصالحهم به فيما يعرف بدائرة الأمن القومى (الجغرافيا السياسية)، وأن لكل بلد دائرة أمن تدافع عنه وقد تدخل الحروب من أجل تأمينه، أليس تدخل الولايات المتحدة الأمريكية فى كل شئون العالم لدرجة الغزو والحرب هو أمر من أجل حماية وطن الأمريكيين أم أنه من أجل تخليد اسم رئيسهم فى العالم؟.

الأنوار، ٢٧ يونيو ٢٠١٠

تمثيليات عبد الناصر

كنت أظن أن اللواء جمال حماد هو الوحيد الذى انتحل صفة "المؤرخ العسكرى" حتى ظهر لنا عصام دراز على شاشة التليفزيون فى برنامج "اختراق" وتحت اسمه "مؤرخ عسكرى" (يوم ٢٢ يونيو الفائت)، وكان موضوع الحلقة الوحدة بين مصر وسوريا فى ٢٢ فبراير ١٩٥٨ وأثار مقدم البرنامج مسألة الشيك الذى قدمته السعودية لعبد الحميد السراج رجل المخابرات السورى ليمنع إتمام الوحدة، فقال عصام دراز إن هذه الواقعة مختلقة من أساسها وهى احدى تمثيليات جمال عبد الناصر لإظهار بطولته وشعبيته.

ولست أدرى على أى أساس خلص هذا المؤرخ العسكرى إلى هذا الحكم المعيب بينما الوثائق والسجلات تثبت صحة الرشوة للتخلص من عبد الناصر لإسقاط الوحدة، وحقيقة الأمر أن دول الغرب الأوروبى-الأمريكى لم تكن ترحب بقيام الوحدة المصرية السورية وأى وحدة عربية أخرى لما فى ذلك خطر على مصالح الرأسمالية العالمية على المدى البعيد إلا أن تكون فى إطار التبعية مثل حلف بغداد، ولم تكن السعودية ترحب أيضاً وتولت مهمة إفشال الوحدة فاتصلت أجهزتها برجل المخابرات السورى عبد الحميد السراج وكان قريباً من عبد الناصر ودفعوا له مليون جنيه إسترلينى بأسعار ذلك الزمان لقتل عبد الناصر فأبلغ السراج ناصر الذى طلب منه الاستمرار فى العملية حتى يتم كشفها، فأبلغ السراج أجهزة ملك السعودية بأن المبلغ ضئيل بالنسبة لعملية خطيرة فمنحوه شيكا إضافيا بمبلغ مائة ألف جنيه أخرى على بنك ميتلاند فى لندن، وقد كشف عبد الناصر خيوط المؤامرة فى مؤتمر صحفى وأظهر الشيكات الممنوحة باسم عبد الحميد السراج أمام الكاميرات ونقلتها

الصحف، وربما كان عصام دراز صغير السن آنذاك فلم يتابع الصحف، فأين التمثيلية هنا؟.

إن وصف ما حدث بأنه تمثيلية فيه إهانة للتاريخ والذين يرددونه هم أنفسهم الذين يقولون إن إطلاق الرصاص على ناصر بمعرفة الإخوان المسلمين فى ميدان المنشية بالإسكندرية (٢٦ أكتوبر ١٩٥٤) تمثيلية، وهم أيضاً الذين قالوا إن خطاب التنحى الشهير الذى أعلنه عبد الناصر فى التاسع من يونية ١٩٦٧ تمثيلية، ولم يبق أمامهم إلا أن يقولوا إن قيام الضباط الأحرار بقيادة عبد الناصر بالاستيلاء على السلطة ليلة ٢٣ يوليو تمثيلية كبرى.

بقى أن نعلم أن عصام دراز ضابط سابق فى الجيش المصرى وبعد أن تقاعد اشتغل مخرج أفلام وثائقية وأدلى بأحاديث فى قنوات فضائية قدمته مرة بأنه "كاتب مصرى إسلامى" فلم نعد نعرف بأى صفة نتعامل معه.

ولكن، هل كل من خدم فى الجيش لبعض الوقت يصبح مؤرخاً عسكرياً؟؟.

الأنوار، ٤ يوليو ٢٠١٠

ثأر الشيوعيين مع الناصرية

عندما يظل الشيوعيون المصريون يحتفظون فى وجدانهم بالثأر من عبد الناصر بعد مرور أربعين عاما على وفاته فهذا يعنى أنهم غير متحضرين، أسرى لتقاليد الثأر التى فرضها نهر النيل وتأكدت مع دخول العرب، وهى عادة لا تزال تسيطر على بعض أهالى الصعيد من أبناء القبائل الممتدة، رغم محاولات حكام مصر القضاء عليها ابتداء من جاك مينو الذى منع أهل القتيل من الاقتصاص من القاتل وترك الأمر للقانون، وانتهاء بجمال عبد الناصر الذى ألغى المحاكم الشرعية والملّية (سبتمبر ١٩٥٥).

أقول هذا بمناسبة احتفاء الشيوعيين المصريين فى ضيافة حزب التجمع التقدمى بمرور خمسين عاماً على وفاة شهدى عطية الشافعى فى معتقل أبو زعبل من أثر التعذيب، كما لو كانت ذكرى وفاة الشافعى فرصة لإهانة عبد الناصر والنيل منه وتجريحه ولا شىء غير ذلك، والمدهش أن يأتى التجريح من أفراد لم تعش وسط الحركة الشيوعية فى عنفوانها ولم تقرأ التاريخ وكل ما لديهم من معلومات عن فترة حكم عبد الناصر أخذوها سماعا وهم جلوس فى الصالونات يستمعون لأصحاب التار أثناء شرب الشاى أو القهوة.

وفى إطار ذلك "الاحتفاء" دعانى حزب التجمع للمشاركة فى ندوة (أول يوليو الجارى) للحديث عن "الحركة الشيوعية المصرية والناصرية" ففعلت، وفى الندوة عرضت الخطوط العامة وقلت إن عبد الناصر كان أقرب إلى اليسار منه إلى اليمين وأنه حقق ما كان ينادى به الشيوعيون فى برامجهم منذ ١٩٢١ من حيث تأميم قناة السويس، وتحديد الملكية الزراعية بمائة فدان، وأقال الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين من عثرتهم التاريخية وكان ينبغى على الشيوعيين إذا كانوا

طلاب ثورة أن يتحالفوا معه لا أن يحاربوه إلا إذا كانوا طلاب سلطة، فلما بدأت المناقشة وجدت نفسى وسط "خناقة بلدى" حيث أمسك المشاكسون بجلبابى حين عجزوا عن استخدام العقل، هؤلاء الناس لا يقبلون إلا أن يحاكموا التاريخ مع أن دراسة التاريخ تقوم على أساس التفسير وليس المحاكمة وإطلاق أحكام أخلاقية، ولا يقبلون القول إن أى سلطة فى التاريخ قديمه وحديثه تدافع عن نفسها، وأن الصراع السياسى لا يعرف الأخلاق، وأن محمد على باشا إذا لم يذبح المماليك لكانوا ذبحوه، وأن الرئيس أوباما رئيس الدولة التى تبيع الديمقراطية للعالم أقال سنكلير قائد جيشه فى أفغانستان لمجرد أن الرجل انتقد الإدارة الأمريكية، ولا ينفع أن نرد على هذا التصرف أو ذاك بالقول، إن ما فعله أوباما ضد الحرية والديمقراطية وإن محمد على باشا عديم الخلق.

أيها السادة الحالمون سوف يظل عبد الناصر كالصخرة تدمى من يحاول إصابته إن لم تقتله.

الأنوار، ١١ يوليو ٢٠١٠

البكاء على دستور ١٩٢٣

بقصد الطعن فى يوليو ١٩٥٢

ينتهز أعداء ثورة يوليو ١٩٥٢ أى فرصة لطعنها أو النيل منها تقديرًا منهم للمكاسب التى نعموا بها فى ظل مناخ الانقضاض على كل تاريخ يوليو، ففى مناسبة رثاء نصر حامد أبو زيد نعى جابر عصفور على زمن "التكفير" الذى عاش فيه أبو زيد وليس زمن "التفكير"، ومع بلاغة التعبير إلا أنه أردف قائلا: "ولو كنا نعيش فى دستور مثل دستور ١٩٢٣ لما عانيت ما عانيت" (أهرام ١٢ يوليو الجارى)، والمعنى أن دستور ١٩٢٣ كفل حرية التعبير والاختلاف إلى آخر أسطوانة العصر الليبرالى قبل ١٩٥٢، ولست أدرى كيف قرأ جابر عصفور أو غيره دستور ١٩٢٣ واقتنع بأنه يوفر الحريات بل ويمنع السلطة الحاكمة من متابعة خصومها.

والحق أن دستور ١٩٢٣ نص على كل ما نتصوره من حريات: حرية الاعتقاد (مادة ١٢) وحرية شعائر الأديان (مادة ١٣) وحرية الرأى (مادة ١٤) وحظر الرقابة على الصحف (مادة ١٥) وحرية التعليم (مادة ١٧) وحرية الاجتماع (مادة ٢٠) وتكوين الجمعيات (مادة ٢١)، ولكن كل حرية من تلك الحريات تنتهى بعبارة تقيدها لصالح السلطة الحاكمة مثل القول: على أن لا يخل ذلك بالنظام العام ولا ينافى الآداب"، أو "فى حدود القانون"، أو جواز مصادرة الصحيفة وقاية للنظام الاجتماعى"، أو أن الاجتماعات العامة تخضع لأحكام القانون.

بقى أن نعرف أنه فى زمن دستور ١٩٢٣ هذا الذى يتباكى عليه المتباكون تم عزل الشيخ على عبد الرازق من جماعة علماء الأزهر فى ١٩٢٥ بسبب كتابه "الإسلام وأصول الحكم"، وهاجت الدنيا على طه حسين بسبب كتابه "فى الشعر الجاهلى" (١٩٢٦)، ونقل الشيخ أمين الخولى لوظيفة إدارية ومنع من التدريس

بالجامعة فى نهاية الأربعينيات لأنه أجاز رسالة محمد أحمد خلف الله "الفن القصصى فى القرآن"، كما تم اعتقال أعضاء الحزب الشيوعى فى زمن حكومة سعد زغلول (١٩٢٤) وهى أول حكومة دستورية، واضطر حسن البنا مرغما للانسحاب من الترشيح لانتخابات مارس ١٩٤٢ بناء على تهديد مصطفى النحاس له.

ثم لماذا لا يلوم منتقدو ثورة يوليو الشيخ محمد بخيت مفتى الديار الذى اقترح أن يتضمن دستور ١٩٢٣ نص "الإسلام دين الدولة" (مادة ١٤٩) وهى المادة التى على أساسها تحركت قضايا التكفير والحسبة والملاحقة، أولى بالذين يبحثون عن أسباب "الانحطاط الفكرى" الحالى أن يبحثوا فى الموروث الثقافى "التليد" وأن يبتعدوا عن شماعة يوليو ١٩٥٢ لأن ما يعانيه المصرى المعاصر لا علاقة له بثورة يوليو وإنما يتصل بانتهاء هذه الثورة فى مايو ١٩٧١ والبركة فى المنتقدين الذين تخلوا عنها مع أنهم كانوا أول المستفيدين منها ولولاها ما كانوا.

الأنوار، ٢٥ يوليو ٢٠١٠

الموتورون.. من ثورة يوليو.. ربنا يشفيهم

من العجيب أن تستمر ثورة يوليو ١٩٥٢ ثمانية عشر عاما فقط (١٩٥٢-١٩٧٠) وتنتهى بوفاة زعيمها وقائد مسيرتها جمال عبد الناصر، على حين أن العداء لها يستمر أكثر من نصف قرن حتى الآن (٢٠١٠)، ذلك أن أعداءها وخصومها لم يكفوا ولن يكفوا عن التشهير بها منذ قامت، وذلك بتسخيف ما قامت به من إجراءات، وإشاعة الأقوال الكاذبة عن زعيمها، ونشر المفاهيم الخاطئة عنها معتقدين بهذا أنهم نجحوا فى انتزاع تأييد الثورة وحب عبد الناصر من وجدان جماهير الشعب من الفلاحين والعمال وأبنائهم من الطبقة الوسطى أولئك الذين لم يشعروا بآدميتهم إلا بعد الثورة، ويؤكد هؤلاء الموتورون بسمومهم الزعافة وفحيحهم هنا وهناك أنهم أناس غير متحضرين لأنهم أسرى لتقاليد الثأر التى لا تزال تسيطر على بعض أهالى الصعيد من أبناء القبائل والعائلات الممتدة، رغم محاولات حكام مصر القضاء على هذه العادة ابتداءً من الفرنسى جاك مينو الذى قرر منع أهل القتيل من أن يقتصوا من القاتل بأنفسهم وأن يتركوا الأمر للقانون.

والمثير للدهشة أن أولئك الموتورين ظلوا فى حالة كمون فى الشقوق إلى أن رحل عبد الناصر، ثم بدأوا يطلون برءوسهم من شقوقهم ويتحسسون الطريق، فلما استشعروا الأمان وأدركوا أن المرحلة التالية هى مرحلة التخلص من الناصرية ومن تراثها على نحو ما صرح به السادات فى نوفمبر ١٩٧٣ إلى هنرى كيسنجر وزير خارجية أمريكا، خرجوا من مخبئهم وأسفروا عن وجههم الحقيقى، وفى هذا الخصوص اصطنعوا لهم بعض محترفى الكلمة فى الصحف وآخرون من أبناء الطبقة الوسطى الذين أفادوا من سياسات ناصر فى العدالة

الاجتماعية وتكافؤ الفرص وتنكروا لطبقتهم ووضعوا انفسهم فى خدمة هؤلاء الموتورين ليفوزوا ببعض المغانم فى ظاهرة من الانخلاع الطبقى الفريدة من نوعها امتازت بها تلك الشريحة من المثقفين، وأخذت تلك الشريحة المصطنعة على عاتقها مهمة تجميل صورة السادات على حساب صورة عبد الناصر، من حيث تزيين كل ما يفعله السادات، وتقبيح كل ما أنجزه عبد الناصر، وإطلاق الأحكام هنا وهناك دون تعقل ودون ترو، وكان هذا يتمشى مع سياسة السادات فى الانفتاح الاقتصادى التى أتاحت فرصة عودة رأس المال للنشاط الاقتصادى ومن ثم السيطرة على الحكم وذلك خلافا لمبدأ القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم أحد مبادئ ثورة يوليو التى ظل عبد الناصر حريصا على حيويته من حيث إبعاد الرأسمالية عن الحكم والقول إن "الحرية كل الحرية للشعب ولا حرية لأعداء الشعب".

☆☆☆

ومن الملاحظ أن الموتورين منذ سبعينيات القرن الماضى يخفون حقيقة أسباب هجومهم على عبد الناصر، ولا يصرحون بأنها تكمن فى ضياع الامتيازات الخاصة التى كانوا يتمتعون بها، ولجأوا إلى أسلوب العموميات، وربطوا بين جزئيات لا رابطة بينها أصلا لتبرير ما يقولون وما يفعلون وزعموا انهم يهاجمون عبد الناصر لاختفاء الحريات وانعدام الديمقراطية ومنذ السبعينيات وهم يملأون الدنيا ضجيجاً وصخباً وعويلاً فى مناسبات معينة.

ففى مناسبة ٢٣ يوليو نفسه يشرعون أقلامهم ليناقشوا ما إذا كان هذا اليوم يعد ثورة أم انقلابا أم حركة مباركة؟، وينتهون بطبيعة الحال إلى القول إنه انقلاب، وفى أفضل الحالات يصفونه بالحركة المباركة، ولكن لا يقولون ثورة أبداً، فإذا بحثنا فى المعايير التى استند إليها هؤلاء فى وصف ٢٣ يوليو بالانقلاب وليس بالثورة، لا نجد سوى ألفاظ دون معان إذ استخدموا القاموس السياسى الغربى الذى يصف العمل الذى يقوم به الجيش بالانقلاب Coup d'etat ولم ينتبهوا إلى أن الفكر السياسى حدد الانقلاب بأنه الحركة التى تستبدل سلطة بسلطة أخرى دون أى مساس بأصول النظام وعلاقاته اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وبمعنى آخر تغيير وجوه، ولهذا توصف مثل هذه الحركات بأنها انقلاب داخل القصر، ومن هؤلاء من ينأى بنفسه عن عملية التوصيف (انقلاب أم ثورة)، ويلجأ إلى قول آخر للإقلال من شأن الذين قاموا بالثورة

فيقولون إنها قامت بإشارة خضراء من الولايات المتحدة الأمريكية فيصبح الثوار والحال كذلك عملاء لوكالة المخابرات الأمريكية ينفذون سياساتها، مع أن السياسة الأمريكية آنذاك لم تكن قد لجأت بعد إلى صناعة الانقلابات وتجهيز عناصرها بمعرفة خبرائها، ومن ناحية أخرى لم تكشف هذه الوكالة عن وثائق فى هذا الخصوص وكان من السهل عليها أن تفعل ذلك لتحجيم عبد الناصر الذى رفع لواء النضال ضد الإمبريالية بكل أشكالها.

✯✯✯

وعندما تأتى ذكرى مارس ١٩٥٤ تنهال أقلام الموتورين بكاء على الديمقراطية ومرارة على الإطاحة بـ "قائد" الثورة محمد نجيب، وتنسج خيوطا من الأهوال حول ما حدث مما يصلح للعرض على شاشة السينما التى لا يرى فيها المشاهد إلا كل ما هو من ضروب الخيال، وفى كل هذا يسقطون من حساباتهم عوامل كثيرة كانت وراء الإطاحة بالرجل، وفى مقدمتها أنه لم يكن من تنظيم الضباط الأحرار لسبب بسيط وهو أنه كان من جيل أقدم وأكبر سنا منهم بكثير، وأنه كما أصبح معروفا، فوتح بأمر الثورة قبلها بقليل (١٨ يوليو)، أى أنه قبل أن ينسب إليه قيادة عمل من صنع غيره، ثم اتضح من تصرفاته خلال عامين (١٩٥٢-١٩٥٤) أن عناصر النظام الملكى استقطبته، وأنه لم يكن موافقا على الإصلاح الزراعى، وأنه لعب مع خصوم ناصر فى أزمة مارس باسم الديمقراطية، وكان من الطبيعى أن يتخلص الذين صنعوا الثورة من الذين صنعتهم الثورة على حد قول حسين الشافعى حفاظاً على مسارها، ومن العجيب أن يتجاهل الموتورون ما كتبه محمد نجيب نفسه فى كتابه عن مصر بالإنجليزية Egypt's Destiny (مصير مصر) عن أن الخلاف بينه وبين جمال عبد الناصر كان حول الخطوة السياسية، وقد شبه السلطة السياسية برغيف الخبز الذى يريد عبد الناصر أن يلتهمه دفعة واحدة أما هو فكان يفضل أن يقتطع لقمة لقمة؟!، وهذا التشبيه هو بالضبط الفرق بين الإصلاح والثورة، إذ إن خطوة السياسيين القدامى منذ ١٩٢٤ كانت تقوم على مبدأ "خد وطالب"، أى خذ لقمة من الرغيف واطلب الباقى، وكانت النتيجة أنهم لم يقضموا إلا لقمة واحدة وهى معاهدة ١٩٣٦ وبشروط قاسية.

✯✯✯

فإذا جاءت ذكرى العدوان الثلاثى ١٩٥٦ انبروا للقول إن انسحاب قوات

العدوان كان انتصاراً سياسيًا بفعل الموقف الأمريكى-السوفييتى، وليس انتصاراً عسكرياً؟!، ثم يبحثون عن أسباب العدوان فلا يجدون إلا تأميم قناة السويس، فيعربون عن أسفهم لتسرع عبد الناصر فى التأميم فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ على حين كان امتياز الشركة التى تمتلك القناة سينتهى طبيعيا فى ١٩٦٨ وعبثا تحاول استحضار التاريخ البعيد والقريب لإقناع هؤلاء القوم بأن أصحاب الشركة لم يكن لديهم الاستعداد ولا النية لترك القناة والخروج من مصر، وأنهم حاولوا تمديد الامتياز ٤٠ سنة أخرى بعد انتهاء مدة الـ ٩٩ سنة المتفق عليها أى تنتهى فى نوفمبر ٢٠٠٨، لولا قيام الزعيم محمد فريد بفضح المحاولة.

ومن العجيب أنه عندما أعلن رئيس حكومة مصر مصطفى النحاس باشا فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ إلغاء معاهدة ١٩٣٦، صفق المواطنون له طويلا رغم أن هذه الخطوة أدت إلى العمل الفدائى فى منطقة قناة السويس الذى راح ضحيته مئات من العمال البسطاء الذين تشردوا، وعشرات من عساكر "بلوكات النظام" وضباطهم ولم يقل أى أحد للنحاس باشا، لماذا أقدمت على إلغاء المعاهدة فى ١٩٥١ وكانت ستنتهى تلقائياً وطبيعياً بعد خمس سنوات (فى أغسطس ١٩٥٦) لأن مدة المعاهدة عشرون سنة (١٩٣٦-١٩٥٦)، وتسببت فى وقوع الوطن فى كارثة، أما عندما يقدم جمال عبد الناصر على تأميم القناة فى يوليو ١٩٥٦ يلومونه على تسرعه لإلغاء شىء كان سينتهى تلقائيا بعد اثنى عشر عاماً؟!، فأى معايير مختلة فى الحكم على الظاهرة الواحدة.

☆☆☆

ولما انتصر عبد الناصر فى معركة بناء السد العالى وأصبح السد حقيقة واقعة، لم يجد الموتورون سوى القول إن السد العالى أدى إلى حرمان الأراضى الزراعية من طمى النيل وأن الأرض "طبلت" وأن درجة الحرارة ارتفعت فى مصر، وكأنه لم يكن فى مصر خزان عند أسوان تم بناؤه فى ١٩٠٢ وتعليته مرتين فى ١٩١١ وفى ١٩٣٢، وقناطر تحجز مسطحات من المياه وراءها، أم ترى أن الخزان والقناطر التى أقيمت قبل ١٩٥٢ لم ينتج عنها ارتفاع فى الحرارة أو تطبيل الأرض لأنها أقيمت فى عهد الملكية.

☆☆☆

أما فى مناسبة ٢٢ فبراير ١٩٥٨، يوم الوحدة بين مصر وسوريا، فيبدأ صوت الانهزامية بسؤال يقطر جهلا، ما الذى جنته مصر من الطريق العربى؟، ولماذا

بددت ثرواتها وأموالها للصرف على تحرر العرب؟، ألم يكن أولادنا أولى بتلك الأموال، إلخ، إن الموتورين فى هذا الموقف يصدرون عن نظرة براجماتية بحتة لأنهم يقيسون الحركة بالمردود الذى يعود عليهم مباشرة، فإذا لم يدخل جيب أحدهم أموال بسبب دعم الثورة لحركة التحرر العربى يصبح الجهد المبذول فى هذا الطريق هباء وسدى، أما عندما تدخل الأموال جيوبهم من هجائهم عبد الناصر وسياسته العربية، فهنا تحيا العروبة، وتفرد المساحات للكتابة عن حكمة أمراء النفط فى إدارة شئون شعوبهم وثرواتهم.

والحقيقة أن سياسة ناصر تجاه العرب والعروبة أدت إلى ترسيخ العزة الوطنية واستعادة الكرامة المفقودة بين العرب، وأصبحت العروبة عند جمهرة العرب رداء من العزة يفخر به كل من يرتديه، وأصبح الانتماء للعروبة مقدماً على الانتماء للوطن المحدود، وكيف لا، ألم يحقق عبد الناصر حلم العرب فى الوحدة، وحدة الهدف على الأقل قبل وحدة الصف بعد أكثر من ثمانين عاما من الدعوة إليها (١٨٧٤)، ألم يقل عبد الناصر إن على الاستعمار أن يحمل عصاه على كتفه ويرحل، وإن نفط العرب للعرب، ألم يكن هو وراء إجبار شركات النفط الأجنبية على تعديل اتفاقياتها مع بلدان النفط العربية مما أدى إلى تمتع حكام تلك البلاد بالثروة التى استخدمها نفر من صفوتها الحاكمة لمحاربة الوحدة العربية.

إن أولئك الموتورين لم يدركوا أهمية دور عبد الناصر العربى وأنه كان فى صالح مصر قبل أن يكون فى صالح العروبة، وكان عبد الناصر فى هذا يعبر عن استراتيجية مصرية قديمة تحددت بالموقع الجغرافى من أيام الفراعنة إلى أيام محمد على باشا، بل إن الملك فاروق كان يعارض أى تقارب عربى لا تكون فيه مصر القائدة والزعيمة، ومن هنا كان يتمحور مع العربية السعودية ضد التقارب الهاشمى بين الأردن والعراق، ولم يتخل عن تلك المناورات إلا بعد أن تقرر بمقتضى ميثاق الجامعة العربية أن تكون القاهرة مقر الجامعة وأن يكون أمينها العام مصرياً.

✩✩✩

فإذا جاء الخامس من يونية فهذا هو يوم النحيب الأكبر ويوم العويل الطويل، لأن عبد الناصر تسبب فى الهزيمة طلبا للزعامة، فلماذا -هم يقولون- يمد بصره عبر الحدود، ولماذا ينتصر لسوريا التى تهددها إسرائيل، يحدث هذا

الفهم مجردا من شروط الجغرافيا السياسية ودون ربط موقف ناصر بحركة العروبة منذ تأييده لثورة اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ لدرجة المواجهة الخفية مع السعودية، وعندما أعلن عبد الناصر مسئوليته عن الهزيمة وتنحيه عن السلطة، وما تلا ذلك من اندفاع الجماهير من كل صوب وحدب تطالبه بالبقاء، يقولون إن هذه الجموع مخمورة وقد سيقت إلى الساحة مرغمة بقوة التنظيم السياسى، فإذا وافقناهم على هذه الفرية، فمن ذا الذى دفع بجماهير عربية فى سوريا ولبنان والعراق وغيرها تطالبه بالبقاء.

☆☆☆

وأما إشعال حرب الاستنزاف بعد هزيمة ١٩٦٧ التى كانت مقدمة إلى عبور أكتوبر ١٩٧٣ من حيث التخطيط والاستعداد، لا يجدون فيها سوى نوع من صحوة الموت وتراشق بالحجارة، فإذا أصر الناصريون على أن حرب الاستنزاف دليل على أن عبد الناصر رفض الهزيمة، قالوا: إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ لا صلة لها بحرب الاستنزاف، والحقيقة أن الناصريين على حق عندما يوافقون على هذا القول لأن حرب أكتوبر انتهت إلى تصفية العروبة وهو ما لم تكن تستهدفه حرب الاستنزاف.

ولما بدأت مرحلة "السلام" مع إسرائيل بقيادة السادات أعلنت قوى المعارضة المصرية والعربية أن المباحثات منذ فك الاشتباك إلى توقيع المعاهدة فى مارس ١٩٧٩ مروراً بمباحثات كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ أهدرت العروبة ومزقت الرداء الذى نسجه عبد الناصر والتحف به العرب من المحيط إلى الخليج، نفى الموتورون شبهة التصفية عن السادات وألقوها على عبد الناصر الذى جاء باليهود فى ١٩٦٧، وقالوا إن عبد الناصر كان يتصل سراً بإسرائيل من أجل توقيع اتفاقية، وهذا قياس أرسطى أجوف لأن المباحثات السرية مع إسرائيل كانت قد بدأت بعد توقيع هدنة رودس ١٩٤٩ فى عهد الملكية، ولا ينكر الناصريون الاتصالات السرية لكن هناك فارق فى قاعدة الاتصالات بين النظامين، فالقاعدة عند عبد الناصر هى "السلام القائم على العدل"، والقاعدة عند السادات هى "السلام فقط" ودون مقابل طالما أنه اختزل أسباب الصراع فى الحواجز النفسية، وتحول العدو التقليدى عنده إلى صديق وشريك.

ولا بد من الإشارة إلى أن الموتورين يتجاهلون السياسات الاجتماعية للثورة من حيث تحقيق العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ويثيرون أن الثورة قضت

على الحريات السياسية بإلغاء الأحزاب (يناير ١٩٥٣)، وإقامة التنظيم السياسى الواحد، وعندما نتأمل فى حقيقة هذه الحريات التى يتباكون عليها نكتشف أن المقصود بها حرية أصحاب رأس المال فى إقامة أحزابهم، وأما الليبرالية التى يشيرون إليها قبل ١٩٥٢ فتتلخص فى رأيهم فى التعددية السياسية، والحقيقة أن تلك التعددية كما تثبتها وقائع التاريخ كانت شكلية أكثر منها موضوعية، فالأحزاب التى كانت تتداول السلطة فيما بينها فى إطار دستور ١٩٢٣ خرجت كلها من الوفد، وجميعها أحزاب طبقية تمثل مصالح كبار الملاك الزراعيين وأصحاب رأس المال الصناعى والتجارى، أى أنها بمعنى آخر حزب واحد تفرق فى أكثر من فرع، والتداول يتم فيما بينها، أما التجمعات السياسية الأخرى التى تمثل مصالح الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين وأبرزها الحركة الشيوعية وكل من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة إلى حد ما، فكانت مبعدة عن البرلمان (السلطة التشريعية)، وعن الوزارة (السلطة التنفيذية)، فأى تعددية هذه، وأى تداول هذا، وأى ليبرالية تلك التى كان الملك بمقتضاها يطيح بأى وزارة منتخبة حسبما يرى، ويأتى برجاله، وأما حرية الصحافة والفكر فى إطار تلك الليبرالية فلم تكن مكفولة بمقتضى دستور ١٩٢٣ نفسه الذى كان يحافظ على الإطار السياسى-الاجتماعى القائم، ويكفى أن نعلم أن المادة (١٤) تنص على أن: "حرية الرأى مكفولة ولكل إنسان الإعراب عن فكره بالقول أو الكتابة أو بالتصوير أو بغير ذلك"، ثم تضيف عبارة : "فى حدود القانون"، والمادة (١٥) تقول: "الصحافة حرة فى حدود القانون والرقابة على الصحف محظورة وإنذار الصحف أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإدارى محظور كذلك إلا إذا كان ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى".

والحق أنه عندما تقرر إلغاء الأحزاب التى كانت تمثل مصالح الأرستقراطية، حل محلها التنظيم السياسى الواحد، وتحددت معه قوى الشعب وقوى أعداء الشعب، وطبقا للمتغير السياسى الجديد تقرر تحديد نسبة ٥٠٪ للعمال والفلاحين فى كل وحدات التنظيم السياسى وكذا مجلس الأمة، غير أن أحد أقطاب الموتورين وصف هذا المبدأ بأنه مجرد "رشوة" للعمال والفلاحين حتى يغمضوا أعينهم عن "انحرافات" الثورة، هل بعد كل هذا يمكن أن يقال إن "الأرستقراطية" قبل ١٩٥٢ كان يمكن أن تقوم بالتغيير الاجتماعى لولا انشغالها بقضية جلاء الإنجليز، ألم تكن متربعة على الحكم طوال نصف قرن أو يزيد قبل ١٩٥٢ ولم تفعل إلا كل ما يتعارض مع مصالح العمال والفلاحين.

وبعد، أن تبقى الثورة لمدة ثمانية عشر عاماً، ويستمر هيجان الموتورين عليها إلى ما لا نهاية، لدليل على حيوية هذه الثورة وعظمتها وعمق ما قامت به من تغيير على المستوى المحلى والقومى والعالمى ودليل أيضاً على بؤس الموتورين وإفلاسهم أولئك الذين لم يجدوا إلا "تلطيش" صفحات الجرائد اعتماداً على ضعف ذاكرة الناس أو انصرافهم عن الماضى وانشغالهم بالحاضر، ولو كان الموتورون يعبرون عن خلافات فى الرأى فلا بأس، فالمؤرخون وغيرهم لا يزالون مختلفين حول التجارب الكبرى فى تاريخ المجتمعات: حول الدولة العثمانية، والثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية وحملتها على مصر، والثورة الروسية، إلخ، ولكنهم لا يسبون زعماءها، ولا ينصبون لهم المشانق، ولا يطالبون بشطبهم من سجلات التاريخ، ذلك أن الخلاف الموضوعى بين المفكرين قد ينتهى بإمكانية تغيير وجهات النظر، لكن الرأى الذاتى يصعب أن يتخلى عنه صاحبه، وهذا هو موقف الموتورين من ثورة يوليو ١٩٥٢.

والخلاصة أن ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة جمال عبد الناصر ثورة وطنية قاومت الاستعمار قديمه وجديده بضراوة، ورسخت قيم الكرامة والعزة والفخر وعدم التبعية فى زمن الحرب الباردة التى لم تكن تقبل بغير الاستقطاب، وعظّمت من شأن الخصوصية العربية فى مواجهة السياسات التى أرادت ولا تزال، ابتلاع العرب وإخراجهم من التاريخ.

نشرت فى العربى الناصرى ٢٥ يوليو ٢٠١٠
دون عبارة "ربنا يشفيهم"

من يوليو إلى يوليو

قبل أن يهل علينا شهر يوليو كل عام يبدأ أعداء ثورة يوليو فى البحث عما يسىء إلى قائدها ناصر وإلى مسيرتها، وفى الوقت نفسه يجتهد أبناء ثورة يوليو المخلصون فى تفنيد دعاوى هؤلاء بالرجوع إلى وقائع التاريخ وإلى الظروف الموضوعية المصاحبة، ولكن هيهات أن يتنازل أعداء يوليو عن ثأرهم إذ يظلون طوال العام من يوليو إلى يوليو فى حالة من التربص بالثورة، ففى أغسطس يهاجم الشيوعيون الثورة التى أعدمت عمال كفر الدوار خميس والبقرى دون أن يقفوا على الأسباب ودون أن يدركوا أن أى ثورة فى العالم قديمه وحديثه تحمى مسيرتها ضد أعدائها أيا كانوا.

وفى سبتمبر وبمناسبة الإصلاح الزراعى يقولون إن توزيع الأرض فى مساحات صغيرة حال دون استخدام الميكنة فى العمليات الزراعية وهم لا يعلمون أن أصحاب الأراضى الزراعية الكبيرة كانوا يؤجرونها قطعا صغيرة للفلاحين وهؤلاء لا يستخدمون الماكينات، وتلك الماكينات كانت تستخدمها شركات الأراضى وهى أجنبية بغرض إصلاحها لبيعها فى قطع متوسطة لمن يريد.

وفى أكتوبر يتذكرون اعتقال الإخوان المسلمين ولا يعذرون ناصر الذى استهدفوا اغتياله، كما يتذكرون العدوان الثلاثى (٢٩ أكتوبر) ولا يجدون إلا القول إنه لولا تأميم قناة السويس لما حدث، وفى نوفمبر يتذكرون إعفاء اللواء محمد نجيب من الرئاسة ولا يذكرون تحالفه مع أركان القوى السياسية القديمة لإعادة الجيش لثكناته، وفى ديسمبر لا يحتفلون بعيد النصر وانسحاب قوات العدوان الثلاثى ويقولون إنه نصر سياسى وليس عسكريا، وفى يناير يترحمون على الأحزاب السياسية لإلغائها دون إدراك أن تلك الأحزاب فشلت فى تحقيق

الاستقلال ومواجهة المشكلات الاجتماعية، وفى فبراير لا يرون فى الوحدة المصرية السورية أية قيمة إلا أنها جلبت تدخل القوى الدولية، وفى مارس ينصبون المأتم حزنا على الديمقراطية وانتصار الديكتاتورية، وفى يونية يشمتون فى الهزيمة ولا يربطون بين مشروع عبد الناصر فى بناء القوة ورفض الغرب لظهور قوة إقليمية جديدة، وهكذا دواليك.

وهيهات أن تشرح الأسباب وراء كل حدث وتفسرها ذلك أن أعداء الثورة لا يرضون بديلا عن شطبها من تاريخ مصر لصالح التراجعات التى حدثت منذ مايو ١٩٧١.

وهنا يصدق قول الإمام الشافعى:

لقد أسمعت إذا ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تناد

ولو نارا نفخت فيها أضاءت ولكنك تنفخ فى رماد

الأنوار، ٨ أغسطس ٢٠١٠

عودة أنيس منصور

قبل أيام وفى شهر يوليو الماضى كتبت أقول إن أنيس منصور يمنح نفسه إجازة فى يوليو من كل عام من سب عبد الناصر وشتمه وينصرف إلى حكاويه التى لا يباريه فيها أحد وخاصة أن أطراف حكاياته ماتوا وتركوه يكذب ويبالغ فى حرية، ثم يعود عودة ريما إلى شتم عبد الناصر بعد أن يشحن بطارية السباب بالتقولات الجاهزة التى يستخرجها من بئر الكراهية، فما إن انتهى يوليو حتى كتب فى زاويته "مواقف" (٥ أغسطس) مرة أخرى عن كتاب رفعت السعيد بشأن اغتيال شهدى عطية الشافعى وقال إنه سبق أن كتب عن هذا الكتاب الذى جاءت صورة عبد الناصر فى الخلفية على الغلاف مما يعنى أن عبد الناصر هو القاتل، وأن وضع صورة عبد الناصر بهذا الشكل تكفى دليلا وامتدح رفعت السعيد قائلا له: برافو، ثم اتصل به رفعت السعيد يوضح له أن الصورة خاصة بشهدى عطية وليس عبد الناصر وربما اختلط عليه الأمر لأن الشبه بينهما قوى، لكن أنيس لا يريد أن يصدق ولا يريد أن يتنازل عن الاكتشاف الذى توصل إليه لسبب بسيط وهو كراهيته لعبد الناصرالتى أعمته عن رؤية فضائل الآخرين، مع أنه فى كل مناسبة ودون مناسبة يلفت نظر القارئ دوما إلى أنه تخرج فى قسم الفلسفة وقام بتدريس الفلسفة فى الجامعة، وهنا سؤالى: ألم يتعلم من الفلسفة أن التعصب أمر ضد التفكير العلمى؟

تلك واحدة، أما الأخرى فإنه يحاول دائما أن يوهم القارئ أنه لا يعمل بالسياسة وكأنه يريد أن يقنعنا بالقوة أنه محايد وأنه فى شتمه لعبد الناصر لا يصدر إلا عن تفكير عقلى ولا شبهة لمصلحة خاصة، إذ قال فى زاويته يوم ٣ أغسطس إنه "لا يدعى أنه سياسى ولكنه منشغل بالفكر السياسى"، وأعتقد أن

مسألة انشغاله بالفكر السياسى هذه محض ادعاء لكنه قارئ جيد فى كل المعارف وينقل من قراءاته ما يشاء لما يشاء، وله ذكريات مع من قابلهم فى حياته يحلو له أن يتحفنا بها من آن لآخر، أما ذكرياته مع الرئيس عبد الناصر فإنها مريرة ليس بسبب السياسة أو الفكر السياسى المنشغل به، ولكن بسبب عزله من رئاسة تحرير مجلة "الجيل" لأنه أهان عبد الناصر بطريقة التصوير والتشبيه التى يجيدها، ولم يسجنه عبد الناصر أو ينفيه وتركه حراً يكتب ويكذب وهو لا ينسى هذا الموقف لعبد الناصر وقد صرح بذلك مراراً وتكراراً.

ولعل هذا الموقف يفسر لنا لماذا ضمه السادات لحاشيته وخصوصا بعد ١٥ مايو ١٩٧١ مثلما ضم كل الذين لهم ثأر مع عبد الناصر ليكونوا أبواق كراهية للرئيس عبد الناصر فكان ما نعيش فيه من أكاذيب والتى سوف تظل ما دام مد الله فى عمر الكذابين المخادعين.

الأنوار، ١٥ أغسطس ٢٠١٠

تجربة جمال عبد الناصر

فى بناء اقتصاد وطنى

قبل أن يخوض جمال عبد الناصر تجربة بناء اقتصاد وطنى يدعم من شأن الاستقلال السياسى الذى تحققت أركانه بالاتفاق مع الإنجليز على الجلاء عن البلاد، كانت مصر قد مرت بتجربة سابقة فى بناء اقتصاد مستقل على يد محمد على باشا الذى تولى حكم مصر (١٨٠٥-١٨٤٩)، ورغم أنه كان مجرد والٍ تابع للسلطان العثمانى، فإنه كان يختلف عن الذين سبقوه من ولاة، إذ لم يكْتف بتحصيل الضرائب وإرسالها إلى السلطان بل لقد أدار كل الأنشطة الاقتصادية بمعرفته فيما عرف بنظام "الاحتكار"، ولم يعد يستورد أى منتجات أوروبية إلا بعض مستلزمات الإنتاج فى الوقت الذى كانت أوروبا الصناعية بحاجة إلى السوق الخارجية لتصريف المنتجات الزائدة والحصول على المادة الخام الرخيصة.

ولما كانت إنجلترا أكثر القوى الصناعية تضررًا من سياسات محمد على الاقتصادية فقد أسرعت بعقد اتفاقية مع السلطان العثمانى فى أغسطس ١٨٣٨ (بلطة ليمان نسبة إلى المكان الذى عقدت فيه فى ضواحى إستانبول) لإرغام باشا مصر على فتح السوق المصرية أمام المنتجات الإنجليزية مقابل تحصيل رسوم جمركية من ٣-٩٪ حسب الجدول، لكن محمد على رفض تنفيذ الاتفاقية وقال "إن تنفيذها معناه أن أنقض الغزل الذى أنسجه" وهى عبارة لها مغزاها، إذ إن فتح السوق المصرية أمام المنتجات الإنجليزية الأكثر جودة من شأنه أن يؤدى إلى كساد الصناعات المحلية الوليدة، وهذا ما حدث إذ انتهى الأمر بتحالف أوروبا مع السلطان العثمانى للقضاء على محمد على بمقتضى تسوية لندن المشهورة (يوليو ١٨٤٠) التى قررت أن محمد على ملزم بتطبيق الاتفاقيات التى يعقدها السلطان مع أية دولة وتلك إشارة إلى اتفاقية بلطة ليمان.

وبالقضاء على سياسة محمد على الاقتصادية بدأ عصر الانفتاح الأول الذى أدى إلى دخول الاستثمارات الأوروبية من كل صوب وحدب وتراكمت الديون وانتهى الأمر بالاحتلال البريطانى لمصر (١٨٨٢) ليؤكد تبعية السوق المصرية فى الإنتاج والاستهلاك للسوق الرأسمالية العالمية (أوروبا)، فقد فرضت السلطات البريطانية على المنسوجات القطنية ضريبة مقدارها ٨٪ تعادل الرسوم الجمركية التى كانت تفرض على الواردات من تلك المنسوجات مما أدى إلى كساد صناعة غزل القطن ونسجه، وفرضت على السكر المصرى ضريبة استهلاك فارتفع سعره وتساوى مع سعر السكر المستورد، وفرضت على الصادرات المصرية رسوماً قدرها (١,٢٥٪) مما أدى إلى ارتفاع سعرها فى السوق الخارجية فلا تجد مشترياً لها، وأكثر من هذا أن المستثمرين الأجانب فى مصر أحجموا عن استثمار أموالهم فى الصناعة، حتى يفسحوا المجال لتسويق منتجات بلادهم فى مصر، ففى مطلع القرن العشرين بلغ رأس مال الشركات الأجنبية المساهمة فى مصر ٤٥ مليوناً من الجنيهات، لم يزد نصيب المستثمر منها فى الصناعة على ٤ ملايين فقط.

وأمام هذه المنافسة غير المتكافئة، وعجز الحكومة المصرية عن حماية الصناعات المحلية لم يعد أمام الحكومة سوى بيع ما تملكه من مغازل القطن ومعامل النسيج، وإغلاق مصانع المدافع والذخيرة وبيع أدواتها، وأصبحت تعتمد فى تمويل الجيش بالمهمات والذخيرة على الشراء من إنجلترا، وأصبحت البضائع المستوردة تشكل نسبة كبيرة من استهلاك المصريين، حتى لقد كان اللورد كرومر يفخر فى آخر تقاريره السنوية عن مصر لعام ١٩٠٥ بقوله: "إن المنسوجات الأوروبية حلت محل المنسوجات الأهلية، وإن الدكاكين المحلية أصبحت تبيع كل ما هو أوروبى الإنتاج".

وارتفع شأن رءوس الأموال المستثمرة فى مجال الشركات والبنوك الخاصة، وخلال الفترة من ١٩٠٠-١٩٠٧ أنشئت فى مصر أكثر من ١٦٠ شركة وبنكاً تعمل جميعها فى دائرة المعاملات المالية واستصلاح الأراضى واستغلالها، وتسليف الفلاحين، وبلغت نسبة الأجانب فى هذه المشروعات ٩٢٪، وكان أخطرها على الاقتصاد المصرى إنشاء البنك الأهلى (٢٥ يونية ١٨٩٨) بامتياز لمدة ٥٠ سنة تنتهى فى ١٩٤٨، وهو مشروع إنجليزى احتكر إصدار الأوراق المالية المصرية وجميع الأعمال المصرفية مما أدى الى ارتباط العملة المصرية بالعملة

الإنجليزية، بحيث كانت أية هزة فى العملة الإنجليزية تؤثر على العملة المصرية، ومع ذلك فقد امتثلت الحكومة المصرية للضغط البريطانى ووافقت فى ١٩٤٠ على مد امتياز البنك لمدة ٤٠ عاما أخرى (تنتهى فى ١٩٨٨)، وتم إطلاق يده فى إصدار البنكنوت دون رصيد ذهبى مما زاد فى معدل التضخم، وازداد العجز فى الميزان التجارى بشكل ملحوظ، ففى عام ١٩٤٦ كان ١٤ مليون جنيه بلغ ٣٩ مليونا عام ١٩٥١.

☆☆☆

تلك مقدمة ضرورية طالت قليلا عرفنا منها أن الاقتصاد المصرى عشية ثورة يوليو كان اقتصاداً تابعاً للسوق الرأسمالية العالمية ترتب عليه تبعية القرار السياسى حسب مقتضى الحال، فماذا فعل جمال عبد الناصر؟.

حين تسلم الثوار خزانة الحكومة وجدوا عجزا قدره ٢٥ مليونا جنيه ورصيداً احتياطياً هبط من ٧٥ مليونا إلى ١٦ مليونا فقط، وزاد من حجم الأزمة أن بريطانيا أحجمت عن شراء القطن المصرى عقب قيام الثورة فورا وأصدرت تعليمات سرية بعدم قبول طلبات الاستيراد من إنجلترا إلا إذا دفع الثمن كاملا بالإسترلينى، فضلاً عن التوقف عن القيام بعمليات التأمين على الصادرات إلى مصر فأحجم المصدرون الإنجليز عن المغامرة، ولم تزد مشتريات بريطانيا من القطن موسم ١٩٥٢ (شهر أكتوبر) على ٢٪ وذلك من باب فرض حصار اقتصادى على مصر، وبدأت حكومة الثورة العمل مبكرا لعلاج العجز ففى ١٢ أغسطس ١٩٥٢ تقرر فرض ضريبة ١٠٪ على المبالغ والتحويلات المرخص بها للمسافر إلى الخارج، وتقرر زيادة الضريبة على الإيرادات العامة بالنسبة للشرائح العليا، وعلى الأرباح التجارية والصناعية والمهن الحرة، وفرضت ضريبة على التركات (١٨/٨/١٩٥٢)،

وفى ٩ سبتمبر (١٩٥٢) صدر قانون الإصلاح الزراعى لتجريد كبار ملاك الأراضى الزراعية من سلاح قوتهم السياسية وضبط علاقات الإيجار، وكان وضع الملكية الزراعية فى مصر سببا رئيسيا للبؤس الاجتماعى للفلاحين فى مصر وهم الأغلبية العظمى من المصريين، ففى عام ١٩٥٢ عشية الإصلاح الزراعى كان المالكون لأكثر من ٢٠٠ فدان أقل من ,١ ٪ من إجمالى عدد ملاك الأراضى الزراعية ويملكون ٣٠٪ من إجمالى مساحة الأرض الزراعية على حين بلغت نسبة الذين يملكون أقل من خمسة فدادين ٩٤,٣٪ بنسبة ٣٥٪ من إجمالى

المساحة، أما نسبة الـ ٣٥٪ الباقية من جملة مساحة الأرض الزراعية فتوزعت بين ملكيات أقل من ٢٠٠ فدان إلى أكثر من خمسة فدادين وبلغت نسبتهم ٦,٥٪، أما عدد الأسر المعدمة فى الريف فكان فى ازدياد ملحوظ ففى عام ١٩٢٩ كانت نسبتهم ٢٤٪ ارتفعت فى عام ١٩٣٩ إلى ٣٨٪ ثم إلى ٤٤٪ عام ١٩٥٠ وعلى هذا استهدف القانون تعديل ميزان ملكية الأرض بتوزيع الأرض الزائدة على حد الملكية على صغار المستأجرين وصغار الملاك لأقل من خمسة فدادين (المادة التاسعة من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢).

وبفعل سياسات الإصلاح الزراعى انخفضت نسبة الأسر المعدمة فى الريف من ٤٤٪ عام ١٩٥٠ من إجمالى عدد أسر الريف كما سبقت الإشارة إلى ٣٠٪ عام ١٩٦١، ثم إلى ٢٨٪ عام ١٩٦٥ ثم عادت للارتفاع فى مطلع السبعينيات إلى ٣٣٪؛ بسبب توقف برامج الإصلاح الزراعى بعد رحيل عبد الناصر.

ولقد كان لتحديد إيجار الأرض الزراعية بسبعة أمثال الضريبة (٢١ جنيها للفدان)، وتحديد "المزارعة" بنصف المحصول تأثيره الكبير على الانتعاش الاقتصادى لصغار المستأجرين إذ تمكنوا من الانتفاع الحقيقى بجزء من ناتج قوة عملهم لينفقوه على احتياجاتهم الاجتماعية وكان قبل ذلك يذهب إلى جيب المالك حيث كان إيجار الفدان قبل الثورة يتراوح بين ٢٥-٦٠ جنيها للفدان الواحد، ثم تقرر إلغاء الوقف الأهلى (١٤ سبتمبر ١٩٥٢) وكان وجوده مثار سخرية الأعمال الدرامية (راجع على سبيل المثال أفلام نجيب الريحانى ومسرحياته)، كما كان إلغاؤه أملا عند المفكرين الإصلاحيين من قبل لأن الأعيان الموقوفة تحول دون تداولها واستثمارها اقتصاديا.

وخلال ثمانية عشر عاما (١٩٥٢-١٩٧٠) وبفعل الإصلاح الزراعى تغيرت أحوال الزراعة المصرية، فقد زادت مساحة الأراضى المزروعة حوالى مليونى فدان نتيجة عمليات الاستصلاح وخاصة بعد إقامة السد العالى، كما حدث تغير ملحوظ فى خريطة المحاصيل الزراعية حيث زادت مساحة المحاصيل النقدية والتجارية مثل الخضراوات والفواكه والأعشاب الطبية والزهور وغيرها وتراجعت المحاصيل التقليدية.

كما اهتمت حكومة الثورة بأبناء الفلاحين من عمال الورش والمصانع حيث تقرر إلغاء الفصل التعسفى للعمال وكان أصحاب المصانع يمارسونه دون حسيب أو رقيب بحيث لم يكن العامل يأمن على يومه، كما تقرر إنشاء صندوق للتأمين

وآخر للادخار للعمال (٣١ أغسطس ١٩٥٥) تحول إلى مؤسسة للتأمين ضد الشيخوخة والوفاة والعجز وأمراض المهنة والبطالة والمرض، كما نظم القانون التعويض عن إصابة العمل (١٨ ديسمبر ١٩٥٨) ثم صدر قانون جديد للعمل (٥ أبريل ١٩٥٩)، كما تقرر من قبل وفى ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ تخفيض إيجارات المساكن ١٥٪ للمبانى التى أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤، وقد قصد به التيسير على عمال المدن والحرفيين والموظفين؛ نظرا لثبات الأجور والمرتبات،

ثم بدأت حكومة الثورة توجه أنظارها إلى الإنتاج والخدمات بما يهدف إلى إنعاش الوضع الاقتصادى وتقويته فتم إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى (١٢ أكتوبر ١٩٥٢) ومهمته بحث المشروعات التى تتعلق بالتنمية زراعيا وصناعيا وتجاريا، وفى نوفمبر ١٩٥٢ تقرر تعطيل بورصة عقود القطن بالإسكندرية على أن تتولى الحكومة شراء القطن وبيعه لحسابها وترد لمنتجيه ما قد تحصل عليه من أرباح، وكان التلاعب بأسعار القطن والمضاربة عليه قد بلغ مبلغا عام ١٩٥١ أثار الرأى العام زمن حكومة الوفد الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢)، ثم أعيد افتتاح البورصة فى سبتمبر ١٩٥٥ بسياسة جديدة تضمن حداً أدنى للأسعار.

وفى الوقت نفسه عملت حكومة الثورة على اجتذاب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى عمليات التنمية الشاملة وليس فقط فى مجال الخدمات، فتقرر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تخفيض نسبة رأس المال المخصص للمصريين فى الشركات إلى ٤٩٪ بدلا من ٥١٪ كما كان قد تقرر من قبل فى عام ١٩٤٧ وأكثر من هذا تقرر السماح بإعادة تحويل رأس المال الأجنبى إلى الخارج فى حدود ٢٠٪ سنويا من قيمته بعد خمس سنوات من تاريخ وروده، كما أجاز لصاحب المال أن يطلب إعادة تحويله بالكامل إلى الخارج إذا حالت دون استثماره صعوبات عملية (٢ أبريل ١٩٥٣).

كما تم تشجيع رأس المال المصرى للمساهمة أيضاً فى التنمية حين تقرر جواز إعفاء الشركات المساهمة وشركات التوصية من الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية والقيم المنقولة لمدة سبع سنوات إذا كان غرضها إنشاء مشروع لازم لدعم الاقتصاد القومى فى الصناعة أو التعدين أو القوى المحركة (قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣)، وفى إطار سياسة التشجيع تم تخفيض الرسوم الجمركية على استيراد الآلات والمواد الخام وإلغاء بعضها، وزيادتها على المواد الكمالية والمصنوعات التى لها نظير فى البلاد حماية للصناعة الوطنية.

وإلى جانب المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى تقرر إنشاء مجلس دائم للخدمات العامة (١٧ أكتوبر ١٩٥٣) لوضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران وبمقتضاه تكونت الوحدات المجمعة فى الريف والأحياء الشعبية، وبدأ تشجيع البحث العلمى لتستند إليه سياسة الدولة إذ تم إنشاء المعهد القومى للبحوث (١٩٥٣) تحول إلى المركز القومى (١٩٥٥)، وأنشئت مؤسسة الطاقة الذرية عام ١٩٦٠ نجحت فى ١٩٦١ فى إنشاء أول مفاعل نووى لإنتاج النظائر المشعة، كما أنشئت عدة معاهد نوعية للبحث العلمى: معهد الصحراء، وعلوم البحار والمصايد، وبحوث البناء، والأرصاد، ومن نتائج هذه الدراسات كان مشروع الوادى الجديد الموازى للوادى الحالى وذلك بإصلاح الأراضى البور الممتدة من منخفض القطارة غرب النيل إلى جنوبى أسوان ومساحته ١٠ ملايين فدان، وكذا مصانع الحديد والصلب بحلوان وسلسلة المصانع الحربية ومجمع الألومنيوم بأسيوط.

وبفضل تقييد الاستيراد وتخفيض رسوم التصدير على غالبية السلع وفتح أسواق فى بلاد مختلفة تحسن الميزان التجارى وكان العجز فيه عام ١٩٥٢ قد بلغ ٧٢ مليون جنيه انخفض فى ١٩٥٣ إلى ٣٧ مليون جنيه وإلى ٢٠ مليوناً وستمائة ألف جنيه فى عام ١٩٥٤ ثم ارتفع عام ١٩٥٥ إلى ٤١ مليوناً وثلاثمائة ألف جنيه؛ بسبب زيادة استيراد أدوات الإنتاج كالعدد والآلات والأنوال والعدادات الكهربائية وأدوات البناء، ثم ارتفع فى عام ١٩٥٦ إلى ٤٣ مليوناً وثمانمائة ألف جنيه، ثم انخفض فى ١٩٥٧ إلى ١١ مليوناً وهو أقل عجز منذ عام ١٩٤١.

وفى أعقاب تأميم قناة السويس (٢٦ يوليو ١٩٥٦) قرر عبد الناصر أن تقوم الدولة بكامل الدور الاقتصادى فى الاستثمار، وكانت البداية فرض الحراسة على المؤسسات الإنجليزية والفرنسية وعددها ١٥٠٠ مؤسسة من بنوك وشركات تأمين وبترول وتعدين فى أعقاب العدوان الثلاثى فى أكتوبر-نوفمبر ١٩٥٦، وتأسست وزارة الصناعة لتوجيه شئون التصنيع واستغلال الثروة المعدنية، وبعد انسحاب القوات المعتدية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٥٦ تم إنشاء مجلس التخطيط الأعلى (١٣ يناير ١٩٥٧) ليتولى تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة وإقرار خطط التنمية فى مراحلها المختلفة تفرعت منه لجنة التخطيط القومى لإعداد الخطة العامة للتنمية، ثم أدمج فيها كل من مجلس تنمية الإنتاج القومى ومجلس الخدمات العامة.

ومع قـرار إنشـاء مـجلس التـخطيط الأعلى (١٣ يناير ١٩٥٧) تم إنشـاء المؤسسـة الاقتصادية للإشـراف على المؤسسات المؤممة، وفى اليوم التالى لإنشاء هذه المؤسـسـة تقرر تمصيـر البنوك (١٤ يناير) وكان رأس مال هذه البنوك فى آخر ديسمبر ١٩٥٦ مثلا لا يزيد على ٢,٥ مليون جنيه ومع ذلك تتحكم فى نحو ١٠٠ مليون جنيه مصرى من جملة ودائع البنوك التجارية التى تزيد قليلا على ١٩٥ مليـون جنيه وتبلغ ودائع المصريين فـيها من ٧٠-١٠٠ مليون جنيـه، ثم تلا ذلك تمصير شركات التأمين وكان عددها ١٣٥ شركة حسب إحصاء ١٩٥٤ منها ١٢٣ شركة غير مصرية تملك ٢٠ مليون جنيه من مجموع أصول شركات التأمين وقدرها ٣٨ مليون جنيه، كما تم تمصير الوكالات التجارية وقصر مزاولة أعمالها على المصريين أو الشركات المساهمة بحيث تكون أسهمها للمصريين.

وكان لهذا الدور الاقتصادى للدولة نتائج ملحوظة، ففى تقرير لمنظمة العمل الدولية عـام ١٩٥٩ أثبت أن الدخل الفعلى للعـامل المصـرى ارتفع بنسـبـة ٢١٪، وفى عـام ١٩٦٠ احـتلت مـصـر المرتبـة الثـالثـة فى المؤتمر العلمى العـالمى الذى نظمـتـه الأمم المتحـدة بالنسـبـة لعدد الأبحـاث العلمـيـة التى تقـدم بها علماؤها ونوقشت فى المؤتمر، ثم أقدمت حكومـة الثورة على تأميم جميع وسـائل الإنتـاج الكبـيـرة الأجنبـيـة والمصـرية فى يوليـو ١٩٦١ وإقـامـة القطاع العـام للقـيـام بالمشـروعـات التى يتردد رأس المال الخـاص فى إقامتـهـا، ولم يكن القطـاع العـام يسـتهـدف الربح وإنما كان يسـتهـدف منع الاسـتغـلال الرأسـمـالى ولهذا كـانت السلعة تقدم للمستهلك بتكلفتها تقريباً ولو كان يستهدف الربح لكان من السهل تسعيـر منتجـاته تسعيراً رأسـمالياً، وقد سـجلت الإحصـاءات فى أبريل ١٩٦٢ أى بعـد حوالى عـشـرة أشـهـر من التـأمـيم زيادة قـدرها ٩,٢٪ فى إنتـاج الشـركـات المؤممة، وفـى أول مـايو ١٩٦٥ أعلن جمـال عـبـد الناصـر أن الخطة الخـمـسـيـة الثـانيـة سوف تبـدأ فى يوليو وتسـتهـدف الصناعـة الثقـيلة والادخـار، وهـذا معناه زيادة الإنتـاج وتوفيـر النفـقـات بإنهـاء اسـتيـراد المستلزمـات الأسـاسـيـة للإنتـاج وتشـجـيع التـصـدير حـتى يصبـح الميـزان التـجـارى فى صـالح الدولة ويصـبـح الاستقلال مصونا.

وعلى هذا كـان منتصف السـتينيات قـمة إنجـازات ثورة يوليو فى بناء اقتصـاد وطنى مـسـتقل وبدء تنفـيذ الخطة الخـمسـيـة الثـانيـة التى اسـتـهـدفت بنـاء قـوة صناعية كبـرى، لكن هذه القوة الصناعية المحتملة لمصر كـانت هاجس الإمبريالية

الأمريكية وكانت سبب سعى أمريكا لتصفيتها حتى تحتفظ بالسوق المصرية تابعة ومن ثم السوق العربية لصالح المنتجات الرأسمالية الأمريكية، ومن هنا تم تدمير تجربة عبد الناصر فى بناء اقتصاد وطنى مستقل وبرحيله بدأ عصر الانفتاح الثانى وعادت مصر سوقا للاستهلاك بعد أن كانت قلعة للإنتاج.

مجلة العربى الكويتية، سبتمبر ٢٠١٠
(عدد خاص فى ذكرى رحيل عبد الناصر)

أربعون عاماً على رحيل عبد الناصر

لا يزال عبد الناصر فى القلب رغم مرور السنين وسوف يظل كذلك لا لشىء سوى أنه كان يعبر حقا وصدقا عن آمال الجماهير فى حياة حرة كريمة وهى الجماهير التى شعرت باليتم حال وفاته وغنت له تودعه مرددة "يا جمال يا حبيب الملايين"، وفى الوقت نفسه "تحتفل" أجهزة الإعلام بهذه المناسبة وغيرها ولكن بصورة مختلفة فيما عدا الصحافة ذات الروح "الناصرية"، فإذا تابعنا الصورة سوف نجد أن كثيراً من برامج الحوارات مع الضيوف يسعى مقدموها باستمرار إلى دفع الحوار مع الضيف للحديث بشكل سلبى عن عبد الناصر وسياساته فى أكاذيب معادة ومكرورة القصد منها تحسين سياسات الحكم بعد عبد الناصر.

ومن أمثلة ذلك ما جاء فى برنامج العاشرة مساء مع المهندس عبد الحكيم عبد الناصر (٢٥ سبتمبر) فقد حاولت مقدمة البرنامج أن تنتزع من ضيفها اعترافا بأن المصريين كانوا يشعرون بعدم الأمان فى عهد عبد الناصر وأن الناس كانت تخشى الكلام..إلخ، ومن عجب أنها قالت له إن عبد الناصر الذى كان ينادى بالاشتراكية كل أبنائه رأسماليون، وهذا محض افتراء فلقد تعلم أولاد عبد الناصر فى التعليم العام شأن أبناء المصريين وتولوا وظائفهم حسب الشهادات العلمية التى حصلوا عليها فيما عدا عبد الحكيم الذى عندما تخرج فى كلية الهندسة عام ١٩٧٧ كانت الدولة قد تخلت عن سياسة تعيين الخريجين وبدأت سياسة الانفتاح فلم يكن أمامه إلا العمل فى قطاع المقاولات، فما وجه الرأسمالية فى هذا الشأن.

ومن الأمثلة أيضاً ما نشرته جريدة المصرى الناطقة بلسان رجال الأعمال (٢٧

سبتمبر الماضى) من أنها عثرت على وثيقة بتوقيع ناصر ونجيب بشأن التصريح لشركة بالاستثمار فى أراضى المقطم بحق الانتفاع، وفى ذلك تريد الجريدة تبرير تغيير عقد بيع أراضى "مدينتى" وغيرها إلى حق الانتفاع، وبهذا لم تخرج الدولة على فلسفة ثورة يوليو، والغائب فى هذه المقارنة أن هذا الأسلوب تم وقت أن كان الاقتصاد فى مصر لا يزال فى إطار الرأسمالية المحلية والأجنبية بل لقد عملت حكومة الثورة على اجتذاب رأس المال الأجنبى للمساهمة فى عمليات التنمية، فتقرر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٥٢ تخفيض نسبة رأس المال المخصص للمصريين فى الشركات إلى ٤٩٪ بدلاً من ٥١٪، والسماح بإعادة تحويل رأس المال الأجنبى إلى الخارج فى حدود ٢٠٪ سنوياً من قيمته بعد خمس سنوات من تاريخ وروده، لكن هذا الأسلوب انتهى العمل به بعد تغيير فلسفة الاقتصاد فى مصر ابتداءً من ١٩٦١ وبالتالى ليس هناك معنى لهذا الاكتشاف الخطير إلا تبرير ضعف نظام الحكم الحالى فى إدارة اقتصاديات البلاد.

الأنوار، ٣ أكتوبر ٢٠١٠

عبد الناصر ووحدة الوطن

عندما وقعت مصر تحت الاحتلال البريطانى (سبتمبر ١٨٨٢) أرادت السلطات البريطانية أن تدير شئون مصر على أساس التفرقة بين المسلمين والأقباط مثلما فعلت بين الهندوس والمسلمين فى الهند فيما عرف بسياسة "فرق تسد" Divide and Rule منعا لاتحاد أبناء الأمة ضدها، لكنها فشلت لأن ما يجمع بين المصريين على مستوى التقاليد والعادات أكبر مما يفرقهم على مستوى الأديان وقد اتضح هذا جليا أثناء ثورة ١٩١٩ حين رفع المصريون راية الهلال والصليب إشارة إلى وحدة المصريين فى مواجهة الاحتلال، وحين رفض الأقباط أن ينص دستور ١٩٢٣ على تخصيص نسبة لهم فى البرلمان.

ثم قامت ثورة ١٩٥٢ وحرص جمال عبد الناصر على وحدة الوطن فى مواجهة كل من الإخوان المسلمين الذين يسعون لإقامة "حكومة إسلامية"، وتيار الأمة القبطية الذى يسعى لإيجاد "دولة" قبطية، ومن هنا رفض طلب المرشد العام للإخوان المسلمين بعدم إنشاء هيئة التحرير اكتفاء بوجود الإخوان قائلاً له: إن فى البلاد من لا يرغب فى الانضمام للجماعة، وهى إشارة غير مباشرة إلى الأقباط، وفى سبتمبر ١٩٥٥ تقرر إلغاء المحاكم الملّية والمحاكم الشرعية ونقل القضايا المنظورة أمام كل منها إلى المحاكم المدنية اعتباراً من أول يناير ١٩٥٦ تأكيداً لوحدة المصريين أمام القانون بديلاً للتمييز بينهم على أساس الدين.

ولما كان عبد الناصر يعلم أن الفتنة الطائفية ورقة يمكن أن تلعب بها قوى الاستعمار والاستغلال العالمية رأيناه يوثق علاقته بالكنيسة فى عهد البابا كيرلس

السادس حيث وافق على بناء الكاتدرائية الكبيرة فى العباسية وقال له لك أن تبنى ٢٥ كنيسة كل عام فى الأماكن التى تحددها، وكان هذا خلافا للقانون الصادر فى ١٩٣٠ بشأن شروط بناء الكنائس.

لكل هذا لم تنجح القوى العالمية فى شق جدار وحدة الوطن زمن عبد الناصر وكان الكل فى واحد قولا وفعلا، فلما جاء السادات بدأ العد التنازلى لتفكيك الوطن حين رفع شعار "العلم والإيمان"، وحين قال أنا رئيس مسلم لدولة إسلامية، وحين عزل البابا شنودة من منصبه، ولما اتسع المد الإسلامى على يد الجماعات الإسلامية المدعومة بالفكر الوهابى زاد أوار الفتنة الطائفية، والحال كذلك وجد النظام العالمى الجديد فرصته لإشعال المزيد من نيران الفتنة فى إطار شعار «الفوضى الخلاقة» الذى صكته كوندوليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية (يناير ٢٠٠٥-يناير ٢٠٠٩) وتقف حكومة مصر مشلولة ولا تفعل شيئا لمنع امتداد نار الفتنة.

وبعد، أليس من حقنا أن نتذكر جمال عبد الناصر فى هذه الأزمة التى تواجه الوطن مثلما نتذكره فى أزمات كثيرة ونترحم عليه وعلى سياساته.

الأنوار، ١٠ اكتوبر ٢٠١٠

لحساب مَن تنشر الأهرام تلفيقات سهير حلمى؟!

منذ عدة أسابيع ليست بعيدة بدأت صحيفة الأهرام تنشر فى ملحق يوم الجمعة أحاديث طويلة أجرتها سهير حلمى مع بعض شخصيات كانت على اتصال ببعض أحداث تاريخ مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى رحيل عبد الناصر، ولأن مثل هذه الأحاديث تهتم فى المقام الأول بنشر بعض خبايا المواقف على لسان أصحابها وتسجل آراءهم فيما شاهدوه أو سمعوه لكن لم يعلنوها فى وقتها، فإن القارئ يقبل عليها خاصة أن حديث النميمة محبب للنفس اللوامة حتى إن أول سؤال يسأله شخص لآخر عندما يلتقيان: إيه الأخبار؟، فما بالنا إذا كانت سهير حلمى فى الحوارات التى تنشرها الأهرام مع كل الشخصيات التى قابلتها حتى تاريخه تعمل على استدراج محدثها بطريق مباشر أو غير مباشر ليقول ما يشين عبد الناصر بأى شكل من الأشكال، فإذا عجزت عن استدراج ضيفها ليقول ما تريده تبرعت من عندها بكتابة أقوال للتشهير بعبد الناصر لم ترد على لسان الضيف وينشرها المحرر الفنى المسئول على جنبات الصفحة أو فى وسطها لتلفت الأنظار فتتحقق رسالة التشهير خاصة أن كثيرا من القراء يكتفون بمثل هذه العناوين الى تأتى فى مربعات أو بالبنط الأسود وغير ذلك من فنون التحرير لإبراز الموضوع.

ونشر مثل هذه الأحاديث بتلك الطريقة تؤكد أن جريدة الأهرام توافق عليها مثلما توافق على نشر موضوعات أخرى بشكل ثابت ودورى تستهدف النيل من عبد الناصر بأى شكل من الأشكال، ولا يدخل نشر مثل هذه الأحاديث فى باب حرية الرأى وإتاحة الفرصة للرأى الآخر كما قد يعتقد البعض، ذلك أن أى صحيفة لا تقبل نشر مقالات أو تحقيقات إلا إذا كانت متفقة مع سياسة التحرير

التى تتبعها، بل إن طريقة نشر الخبر عبر وكالات الأنباء فى شكل مانشيت أو فى صفحة داخلية ببنط عادى ودون إبرازه تحمل رأى الجريدة، وفى هذا الخصوص أتذكر أنه عندما انفجر مفاعل تشرنوبيل فى أوكرانيا بالاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٨٦ نشرت الأهرام الخبر مانشيتاً عريضاً باللون الأحمر فى الصفحة الأولى، ونشرته جريدة الأهالى فى صفحة داخلية ببنط صغير، وعندما انفجر مفاعل بتسبرج فى الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك بثلاثة أشهر تقريبا نشرت الأهالى الخبر مانشيتاً بالأحمر فى الصفحة الأولى ونشره الأهرام فى صفحة داخلية ببنط صغير.

ولست أعترض بطبيعة الحال على سياسة أى جريدة فى نشر ما تريد ورفض نشر ما لا يتفق مع سياساتها وليس هذا من حقى، لكنى أستاء بشدة عندما تقوم الأحاديث على التلفيق والالتواء والانتقاء بما يؤدى إلى ذبح حقائق التاريخ وانتحار اللغة مثلما يفعل بعض كتاب الأعمال الدرامية التى تتناول شخصيات تاريخية لإبراز وجهة نظرهم وليذهب التاريخ إلى الجحيم.

وفى هذا المقام لن أقوم بالرد على كل حوارات سهير حلمى رغم ضرورة هذا ولكنى سأقف فقط عند حديثين أولهما مع عبد المنعم جنيد (أهرام ٢٢ أكتوبر الماضى)، والثانى مع عزيزة حسين (أهرام ٥ نوفمبر الجارى) لا لشىء سوى إثبات سوء القصد والنية من وراء تلك الأحاديث وتعمد إخفاء حقائق التاريخ الثابتة لحساب من يرضيهم ذلك.

ففى حديثها مع عبد المنعم جنيد ذكرت على لسانه إن الملك فاروق وصل من المنتزه إلى رأس التين يوم ٢٥ يوليو ١٩٥٢ وحدث تبادل إطلاق نار بين قوات الجيش والحرس الملكى لكن فاروق أمر بوقف إطلاق النار "لأنه لا يرغب فى أن يتقاتل أبناء مصر من أجله"، والقصد من هذا القول إظهار فاروق بصورة الإنسان الكريم الطيب الذى يتعالى على الغرائز.. إلخ، لكن الذى حدث أن فاروق اتصل بقيادة القاعدة العسكرية البريطانية فى الإسماعيلية لكى تتحرك القوات البريطانية للقضاء على حركة الضباط فلم يستجب له أحد فاستسلم للأمر الواقع، وكان بإمكان الضباط أن يعدموه شنقاً أو رمياً بالرصاص ولكن هذا لم يحدث حتى تظل ثورتهم أول ثورة بيضاء فى التاريخ ومن الثابت أن جمال عبد الناصر كان ضد إعدام الملك.

هذه واحدة من التلفيقات التى وردت على لسان ضيفها بشأن فاروق، أما

الأخرى فقولها على لسان ضيفها "إن صنايق الذهب التى أخذها فاروق معه أكذوبة كبرى فى سلسلة الافتراءات وأن الحقائب التى أخذها معه كانت تحمل الأمتعة فقط"، وواضح أن جنيد لم يشاهد كل ما حملته الباخرة "المحروسة" وتصور أن كل الحقائب تحمل أمتعة كعادة المسافرين، ذلك أن صلاح الشاهد الذى كان مدير المراسم برئاسة مجلس الوزراء منذ حكومة مصطفى النحاس الأخيرة (يناير ١٩٥٠-يناير ١٩٥٢) ثم الأمين الأول فى القصر الجمهورى زمن ثم كبير الأمناء زمناً رئاسة جمال عبد الناصر ثم مع السادات إلى أن قدم استقالته فى الخامس من أبريل ١٩٧٣ قال فى كتابه "ذكرياتى فى عهدين" نشرته دار المعارف ١٩٧٦ (ص ٧٠-٧١): إن التعليمات التى صدرت من القصر الملكى بعد مولد الأمير أحمد فؤاد ولى العهد أن الهدايا التى تقدم إلى السراى بهذه المناسبة تكون عينية ومن الأفضل أن تكون من الذهب الخالص، وفى هذا الخصوص قدم اللواء وحيد شوقى بك هدية عبارة عن صينية من الذهب وبها جنيهات ذهبية تحمل صورة الملك فاروق، كما أن كريم ثابت باشا المستشار الصحفى للملك أوعز للكنيسة المارونية التى ينتمى إليها لتقديم صينية من الذهب أيضاً، وأن ناريمان عندما حصلت على حكم بحضانة ابنها الأمير أحمد فؤاد ذهبت إلى إيطاليا لتنفيذ الحكم ولتفقد أحوال ابنها ففوجئت بأن مجوهرات الملك التى أخذها معه ما زالت موضوعة فى أكثر من سبعة صناديق من الخشب ملفوفة بورق جرائد بالية ومودعة بالجمرك بعد أن ثار خلاف بين فاروق وسلطات الجمرك حول الرسوم المستحقة عليها وعرضت القضية أمام القضاء الإيطالى.

أما حديث سهير حلمى مع عزيزة حسين حرم الراحل الدكتور أحمد حسين وزير الشئون الاجتماعية فى حكومة الوفد الأخيرة وسفير مصر لدى الولايات المتحدة الأمريكية بعد الثورة فنموذج آخر للافتراءات على عبد الناصر من النوع الذى ينشره أنيس منصور، وعبده مباشر، وصلاح منتصر فى الأهرام وغيرهم فى صحف صفراء أخرى حول خوف الناس زمن رئاسة عبد الناصر من التحدث إلا همساً خوفاً من الاعتقالات إلى آخر هذه الأكاذيب "العظيمة" التى لا تستحق عناء الرد لأنها أكاذيب مكرورة وسوف تتكرر طالما أن الهدف هو إهالة التراب على حكم عبد الناصر وشطبه من صفحات التاريخ.

لكن ما استوقفنى فى هذا الحديث ما جاء على لسان عزيزة حسين من أن استقالة زوجها (الدكتور أحمد حسين) من حكومة الوفد الأخيرة جاءت "لأن

أحمد حسين كان فى لندن يلقى محاضرات فى مجال التنمية الريفية لكنه حين عاد إلى مصر أوغروا صدر مصطفى النحاس رئيس الحكومة ضده ونقلوا بعض معاونيه من وزارته دون علمه فقدم استقالته"، وهذا كذب صريح، فليس لمثل هذه الأسباب يقدم المسئول استقالته، وحقيقة الاستقالة كما روتها عزيزة حسين نفسها فى ١٩٩٦ للكاتبة الأمريكية ايمى جونسون Amy Johnson وهى أستاذ تاريخ بكلية بيرى Berry فى ولاية جورجيا الأمريكية ونشرتها فى كتاب بعنوان (Ahmed Hussein and Reconstructing Rural Egypt) نشرته الجامعة الأمريكية بالقاهرة فى عام ٢٠٠٤، قالت إنه قدم مشروعا باعتباره وزير الشئون الاجتماعية يقضى بأن يقوم كبار ملاك الأراضى فى كل قرية بتوصيل المياه النظيفة، وإمداد الفلاحين بالسماد والوقود، وتوفير مسجد لإقامة الصلاة، ومكان لتجمع الناس (ناد)، وتخصيص أماكن للمواشى بعيدة عن سكن الفلاحين، وتخصيص قطعة أرض مجانا لكل عامل زراعة يزرع فيها ما يحتاجه من خضراوات، وإذا ما رفض الملاك القيام بهذه المشروعات تتولى الحكومة التنفيذ وتحميل الملاك جميع النفقات، غير أن طبقة كبار الملاك التى كانت تسيطر على الحكم لم تكن لتوافق على مثل هذا المشروع رغم أن الرجل كان يستهدف حماية المجتمع من ثورة الفقراء بل لقد تعرض للهجوم الشخصى حين اعترض عبد اللطيف محمود وزير الزراعة على مشروعاته فى جلسة مجلس الوزراء واصفا إياه بأنه "الوزير الأحمر" (كناية عن الشيوعية) فما كان من أحمد حسين إلا أن رد عليه قائلا "مفيش حد أحمر منك" (كناية عن الغباء)، وقدم استقالته فى أغسطس ١٩٥١ غير نادم، بل لقد رفض العدول عنها رغم إلحاح مصطفى النحاس رئيس الوزراء، وفيما بعد قال إنه يقتل نفسه فى العمل من أجل الفقراء، وهؤلاء الوزراء يمنعونه من ذلك حتى بدا أمام نفسه كمن يتسول الموافقة على مشروعاته من مجلس الوزراء وكأنه يعمل من أجل نفسه.

ولا شك أن هذا الموقف موقف مشرف وجدير بالاعتبار ويحسب للرجل فى تاريخه، ولست أظن أن عزيزة حسين لم تذكر لسهير حلمى مناسبة الاستقالة، لكن لماذا لم تكتبها، إن السبب يبدو واضحا وهو أن ذكر هذه الرواية والانتقاد والتجريح الذى لقيه أحمد حسين يكشف موقف حكومة الوفد وأنها حكومة طبقية وليست شعبية مثلما يحرص أنصار الحكم الملكى على إظهار حكوماته

بمظهر شعبى من باب النيل من حكومة ثورة يوليو، ويبدو واضحا أيضاً أن استقالة أحمد حسين وجدت صدى لدى عبد الناصر فى وقتها ويفسر لنا أن عبد الناصر طلب منه أن يكون وزيرا فى حكومة الثورة، لكنه لم يقبل العمل الوزارى مرة ثانية فتقرر تعيينه سفيراً لمصر لدى الولايات المتحدة الأمريكية (٥ مارس ١٩٥٣) استفادة من خبراته وعلاقاته الدولية، وقد قدر له أن يشهد أزمات مصر مع الحكومة الأمريكية ابتداء من طلب السلاح إلى تمويل بناء السد العالى إلى تأميم قناة السويس وتداعيات العدوان الثلاثى، وكثيرا ما كان يطلب إعادته لمصر بدعوى أنه ليس دبلوماسيا كما كان يصرح لأصدقائه والمحيطين به لكن الظروف كانت تستبقيه رغما عن إرادته.

غير أن الرجل باعتباره من أسرة من كبار الملاك لم يكن مرتاحا كما ورد على لسان زوجته فى كتاب إيمى جونسون للإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها حكومة الثورة وفى مقدمتها الإصلاح الزراعى وذلك لميله إلى منهج التدرج فى الإصلاح، بل لقد كان غير راض عن توجهات جمال عبد الناصر إزاء السياسة الأمريكية فى المنطقة، وكان علَّيه باعتباره سفيراً أن يبرر توجهات ناصر ويشرحها على غير اقتناع، ثم جاءت الوحدة المصرية-السورية ضد توجهاته الفكرية فيما يتعلق بالتحالفات السياسية الكبرى فكانت النهاية، وهكذا وجد نفسه وهو فى السادسة والخمسين من العمر يقدم استقالته للمرة الثانية فى حياته الوظيفية (مايو١٩٥٨) ويعتزل الحياة العامة، ولزم منزله لا يبرحه إلا قليلاً إلى نادى الجزيرة للقاء أصدقائه القدامى على فنجان من الشاى، بل لقد رفض رئاسة مؤتمر منظمة الفاو فى روما فى أواخر السبعينات إلى أن مات فى صمت فى عام ١٩٨٤ وهو فى الثانية والثمانين من العمر.

مرة أخرى، لماذا تنحرف سهير حلمى بقلمها عن الحقيقة وجادة الصواب ولمصلحة من تعمل؟.. لو كانت تستهدف الحقيقة فالحقيقة واضحة ولكنها تتجاهلها وتسقطها من حساباتها.

لقد تذكرت طه حسين فى تعليقه على مثل هذه الأحاديث حين قال: هذا الكلام له خبىء، لكن أليس لنا عقول، وقوله عن أحد الصحفيين بجريدة الجمهورية واصفا إياه: بهذا الكاتب الذى رضى عن جهله، ورضى جهله عنه، والله يهدى إلى سواء السبيل.

العربى الناصرى، ١٤ نوفمبر ٢٠١٠

«الناصرية» هى الحل.. لماذا؟

ربما يكون فى عيد ميلاد عبد الناصر الرابع والتسعين (١٥ يناير المقبل) مناسبة للتأكيد على قيمة الإجراءات التى اتخذها الرجل فى كل المجالات محليا وعربيا ودوليا والتى تتفق إلى حد كبير مع مطالبة ثورة ٢٥ يناير بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ذلك أن المطالبة بهذه المبادىء يعنى أنها غير موجودة أو لم تعد قائمة، وهو أمر واضح منذ رحيل عبد الناصر، وإلا لماذا يطالب الثوار بتحقيق ما هو قائم فعلا..؟، وتحقيقها يخرج ثورة ٢٥ يناير من نطاق "الثورة المستمرة" التى لا تزال قائمة رغم مرور عام على انفجارها.

عندما قاد جمال عبد الناصر الثورة على نظام الحكم الملكى وحكوماته الحزبية التى أضاعت مصير البلاد بالتناحر على كرسى الحكم، بدأ يركز كل جهوده فى تنمية اقتصاديات البلاد بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، طلبا للتماسك الاجتماعى بين قوى الشعب المصرى، ولما كان تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب التنمية الاقتصادية، والرأسماليون المصريون لا يهتمون إلا بالمشروعات سريعة الربح، كان التأميم لتمويل مشروعات التنمية مثل المصانع الحربية والحديد والصلب والألومنيوم.. إلخ حتى يخرج بالبلاد من سوق التبعية للمركز الرأسمالى العالمى؟!، ثم كان القطاع العام الذى استوعب العمالة التى كانت تزيد سنة بعد سنة، وأصبحت المواد الاستهلاكية فى متناول الجميع وبأسعار تتلاءم مع المرتبات، وارتبط الجميع بتنظيم سياسى واحد ضم الرأسمالية الوطنية التى تلتزم بقوانين الدولة فى العمل بديلا عن التناحر الحزبى، ولم تشهد البلاد أى أزمة تموينية أو مظاهرات للجوعى أو للباحثين عن فرصة عمل، والمظاهرة الوحيدة التى قامت فى عهده كانت فى مارس ١٩٦٨،

احتجاجا على الأحكام التى صدرت بحق سلاح الطيران؛ بسبب سلبيته أثناء عدوان إسرائيل.

كما تحول بكل إخلاص إلى قضايا الأمة العربية وفى القلب منها فلسطين فى إطار منهج الأمن القومى الذى تصرف بمقتضاه محمد على باشا من قبل عندما ضم السودان وسوريا إلى ولايته، وهو مبدأ تأخذ به كل بلاد الدنيا فيما يعرف فى الفكر السياسى باسم "الجيوبولتيك".

واستناداً إلى مجمل كل تلك السياسات أصبحت مصر قوة إقليمية تؤثر فى مسيرة العرب، ودولة قوية مرهوبة الجانب يعمل لها ألف حساب فى زمن الحرب الباردة حيث نجح فى الابتعاد بمصر عن الاستقطاب الدولى، ومن ثم كان الإعداد للتخلص منه وتم القضاء على دور الدولة الاقتصادى الاجتماعى بضغط من الولايات المتحدة الأمريكية التى قال وزير ماليتها وليم سايمونز لرئيس حكومة مصر فى يونية ١٩٧٤ إنه لا يمكن مساعدة مصر فى ظل وجود القطاع العام، فكان ما كان من "تحرير الاقتصاد" والعودة إلى سيطرة رأس المال على الحكم فعادت المظاهرات من جديد لتشمل كل فئات المجتمع بنقاباته وجمعياته الأهلية، وأطلت الفتنة الطائفية برأسها حتى لقد اضطر السادات إلى إصدار قانون حماية الوحدة الوطنية (رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢)، ثم قانون حماية أمن الوطن والمواطن (رقم ٢ لسنة ١٩٧٧)، وكل هذا أكد فشل منهج الاقتصاد الحر المفروض أمريكيا فى مصر إلا إذا كفلت الدولة حرية العمل النقابى والنشاط الأهلى دفاعا عن العمل والعاملين دون تحريم أو تجريم.

"الناصرية" إذاً هى القوة الذاتية، والاستقلال عن التبعية، والوحدة الوطنية، والتماسك الاجتماعى، وعدم التطرف يميناً أو يساراً، ولا مرجعية لها إلا مصلحة الجماهير.

وفى "الناصرية" شفاء لكل العلل التى يعانى منها المصريون شريطة التحرر من الاستجابة لشروط النظام العالمى الذى يريد الاحتفاظ بمصر أسيرة الأجندة الأمريكية-الإسرائيلية.

اليوم السابع، ١٢ يناير ٢٠١٢

الأزهر فى قبضة الدولة قبل عبد الناصر بزمن طويل

فى إطار الحماس الذى صاحب ثورة يناير من حيث النزوع لإعادة النظر فى مجمل الحياة فى مصر، قام شيخ الأزهر بتشكيل لجنة لإعادة النظر فى قانون تطوير الأزهر الذى صدر فى عام ١٩٦١ بما يسمح بإلغاء مجمع البحوث الإسلامية وإعادة هيئة كبار العلماء لانتخاب شيخ الأزهر من بينهم "كما كان الحال طوال عمر الأزهر المديد الذى يزيد على ألف عام، ولأن عبد الناصر ألغى الهيئة لأنه لم يرض أن تكون هناك هيئة علمية كبرى فى عهده" (الأهرام ١٣ يوليو الجارى)، وهذا النوع من الأحاديث يتجاهل حقائق التاريخ التى تؤكد أن الأزهر كان فى قبضة الدولة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وليس فى زمن حكم عبد الناصر.

والحقيقة أن الأزهر فى بدايته لأواخر القرن التاسع عشر لم تكن له رئاسة "دينية" من العلماء ولكن كان له ناظر للشئون المالية والإدارية ابتداء من عام ١٣٨٣ ويعمل على تنفيذ تعليمات السلطان فيما يخص أهل الأزهر، وكان هذا الناظر من الأمراء والأغوات، ثم أنشأ العثمانيون منصب "مشيخة الأزهر" فى ١٥٢٢ للشئون الدينية والإدارية، ولم تكن هناك قوانين لكيفية تعيين شيخ الأزهر وتحديد علاقته بالحاكم، ولكن فى أعقاب خلافات وقعت بين علماء الأزهر تدخلت الحكومة وأصدرت فى الثالث من يناير ١٨٩٥ قراراً بتشكيل مجلس إدارة للأزهر ضم عناصر من غير العلماء، وفى ١٩١١ تشكل "مجلس الأزهر الأعلى" ضم عناصر من غير العلماء لإحكام الرقابة على شيخ الأزهر، وفى هذا الخصوص كان شيخ الأزهر يعرض على الحاكم جدول أعمال المجلس قبل انعقاده بيومين أو أكثر وفى ذلك فرصة للسلطة للقيام بالترتيبات اللازمة فى مسائل معينة قبل اتخاذ القرارات اللازمة.

كما تشكلت "هيئة كبار العلماء" وأنيط بها اختيار شيخ الأزهر، ومع صدور دستور ١٩٢٣ احتفظ الملك بحق تعيين شيخ الأزهر بعد ترشيحه من هيئة كبار العلماء، وكذا سائر الرؤساء الدينيين، احتفظ الملك بحق تعيين شيخ الأزهر بعد ترشيحه من هيئة كبار العلماء

ولكن عندما اتجهت النية فى ديسمبر ١٩٤٥ إلى تعيين مصطفى عبد الرازق شيخا للأزهر ولم يكن من هيئة كبار العلماء إذ كان يعمل بالتدريس بالجامعة، تم التغلب على هذا الإشكال القانونى بإصدار تشريع يقضى بأن يكون التدريس بالجامعة مساويا للتدريس فى المعاهد الدينية من حيث الترشيح، وقد تم هذا التعديل وفق المصالح، فالبرلمان الذى قام بالتعديل كانت أغلبيته من الأحرار الدستوريين والهيئة السعدية، ومصطفى عبد الرازق من آل عبد الرازق أحد الأعضاء المؤسسين والبارزين فى حزب الأحرار الدستوريين.

ثم تقرر عدم اشتراط اختيار شيخ الأزهر من بين هيئة كبار العلماء حين صار اعتبار شيخ الجامع عضواً فى هيئة كبار العلماء حتى ولو لم يكن عضواً بهذه الهيئة أساسا، وكان فى هذا إلغاء لوجود هيئة كبار العلماء كقناة شرعية لمنصب المشيخة وإطلاق ليد السلطة الحاكمة فى اختيار عناصر معينة لهذا المنصب وغالبا ما تكون من الشخصيات الطيّعة.

وأكثر من هذا فقد كان الأزهر يحظر على علمائه وموظفيه الاشتراك فى أية مظاهرة أو أى اجتماع سياسى، أو إبداء آراء أو نزعات سياسية بشكل علنى، وعدم الاتصال بالصحافة فى غير المسائل العلمية أو الدينية البحتة.

وقد ورثت ثورة يوليو هذه الأوضاع ولم تبتكرها وكل ما فعله جمال عبد الناصر أنه أراد أن يكون الأزهر جامعة علمية تضم تخصصات الطب والهندسة والعلوم والصيدلة بالإضافة إلى العلوم الشرعية وذلك لمواجهة نشاط التبشير الأوروبى فى أفريقيا، فهل حلال على الملوك حرام على رؤساء الجمهورية؟.

اليوم السابع، ١٩ يوليو ٢٠١٢

مواسم شتم عبد الناصر، حيًا وميتًا؟!

هناك فرق بين نقد شخصية سياسية فى مواقف معينة استنادا إلى ما أدت إليه من نتائج، وبين سب هذه الشخصية وشتمها على طول الخط لأسباب شخصية أو لحساب قوى سياسية داخلية أو خارجية تسعى لهدم هذه الشخصية ومحوها من التاريخ فيجد هؤلاء الشتامون أنفسهم فى موقف العمالة لقاء أجر أو منصب، وهذا ما حدث لعبد الناصر فى حياته حين لجأ الشتامون إلى الكتابة الرمزية حين تأتى الشتائم على لسان شخصيات الروايات التى يكتبونها أو فى إطار المقارنات التى يعقدها كتاب الأعمدة الثابتة فى بعض الصحف، وأما بعد وفاة عبد الناصر فقد جاءت الشتائم علنا فى الندوات والمؤتمرات والمقالات الصحفية وبرامج الحوار فى الفضائيات كلما سنحت الفرصة.

ويلاحظ أن جميع أعضاء الحركة الشيوعية المصرية على اختلاف فصائلهم والذين تعرض أكثرهم للسجن والاعتقال أو مغادرة البلاد هربا، انتقدوا عبد الناصر نقدا موضوعيا ولم يشتموه، فهذا محمود أمين العالم وهو فى سجن الواحات يرسل برقية تأييد لقرارات يوليو الاشتراكية (١٩٦١)، وقال لعبد الناصر إن هذا التحول "الاشتراكى" يحتاج لتنظيم سياسى يعبر عنه فكان "الاتحاد الاشتراكى، والدكتور إسماعيل صبرى عبد الله يقول فى ندوة نظمتها دار الكتب فى يوليو ٢٠٠٢ بمناسبة مرور خمسين عامًا على ثورة يوليو: إنه تم تعذيبه وضربه فى المعتقل لكن عبد الناصر أقام دولة ونظاما حقق العدالة الاجتماعية، وهذان الشخصان لا يعبران عن نفسيهما بطبيعة الحال ولكنهما يعبران عن شرائح كثيرة من الشيوعيين المصريين.

وفى هذا الخصوص أتذكر أحمد فؤاد نجم الذى أبدى ندمه فى إحدى

الفضائيات على القصيدة التى قالها تعليقا على هزيمة يونية ١٩٦٧، وقال ردا على سؤال من مقدمة البرنامج عن الفرق بين عبد الناصر والسادات وقد سجن فى عهدهما: فى عهد عبد الناصر توجد مشكلة فيخطب ناصر، تحل المشكلة، وفى عهد السادات لا توجد مشكلة، ويخطب السادات فيعمل مشكلة.

أما الشتامون الذين جعلوا من أنفسهم عملاء دون أن يدروا فلم تكن لديهم قضية سياسية أو مواقف فكرية اختلفوا فيها مع عبد الناصر بل إن ناصر له فضل عليهم فى حياتهم وانتشالهم من قاع المجتمع بفضل مجانية التعليم والتوظيف، فهذا شخص أرسل خطابا لعبد الناصر بعشرة مليمات طابع بريد لأنه حرم من التعيين معيدا بالجامعة رغم استحقاقه، فأمر عبد الناصر بتعيينه معيدا، ثم رأيناه زمن السادات ومبارك يتكلم عن "سجون عبد الناصر"، وآخر كان يتمتع بالمجانية لتفوقه فى الثانوية العامة ويقيم بالمدينة الجامعية، رسب فى إحدى المواد فكان عليه مغادرة المدينة الجامعية وحرمانه من المجانية فكتب خطابا إلى ناصر الفقراء شرح فيه ظروفه فأمر عبد الناصر باستمراره بالمدينة وتمتعه بالمجانية، ثم رأيناه ينتقد ناصر دون مبرر، وثالث أدخله أهله الأزهر فى الثلاثينيات لأنه بالمجان مع الإقامة (الجراية)، ولم يلتحق بالجامعة إلا فى عهد ثورة يوليو وحصل على الليسانس وواصل دراسته العليا بالمجان حتى أصبح أستاذا بالجامعة ثم رأيناه أيضاً يشتم عبد الناصر لكى يظهر اسمه فى الصحف.

أما الموسم الجديد لشتم عبد الناصر والتبرؤ منه فقد جاء مع ثورتى يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ على لسان الذين ركبوا موجة الثورة، وقد شعروا بالضيق الشديد من رفع صورة السيسى مع عبد الناصر، فلم يجدوا إلا العمل على هدم عبد الناصر لتهشيم صورة السيسى فى ذاكرة الناخبين، وأتى الشتم والسب من الإخوان المسلمين خصوم عبد الناصر الذين لا يذكرون له إلا أنه سجنهم واعتقلهم ولكنهم يتهربون من ذكر أسباب ذلك الاعتقال مع أن موقف ناصر تجاههم كان رد فعل لأفعالهم، ثم الغريب أن يأتى الهجوم على عبد الناصر ممن يقول إنه ناصرى لحما ودما وبغرض الحصول على أصوات خصوم ناصر، لكنه ينسى أنه فى حالة فوزه بالرئاسة سوف يكون ملزمًا بتنفيذ برنامجهم وإلا سوف يدفع الثمن غاليا، يقول المتنبى:

وإذا أتتك مذمتى من ناقص　　　فهى الشهادة لى بأنى كامل

البديل، ٣٠ أبريل ٢٠١٤

كيف أرسى جمال عبد الناصر دعائم ثورة يوليو؟

تبدأ الثورة فى تاريخ أى شعب من الشعوب بالانقلاب على الحكم القائم، ثم البدء فى تغيير مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعند هذا المنعطف تبدأ الثورة المضادة من الذين يشعرون بأن الحكم الجديد قضى على مكاسبهم ومكانتهم التى كانوا يتمتعون بها.

وهذا ما حدث عندما نجح الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر فى الاستيلاء على السلطة فى مصر، حيث وقف ضده عناصر الأحزاب السياسية وجماعة الإخوان المسلمين وفصائل الحركة الشيوعية، لكن عبد الناصر تمكن من اختراق جبهة الثورة المضادة وضم الجماهير إلى حضن الثورة، وذلك عن طريق الإجراءات الثورية التى بدأ يتخذها لصالح الطبقة الوسطى وعامة الفلاحين والعمال، وفى مقدمة تلك الإجراءات الإصلاح الزراعى الذى استهدف تجريد كبار ملاك الأراضى الزراعية من مصدر القوة فى القرية ومن مصدر السلطة السياسية فى المدينة، وتخفيض إيجارات المساكن بنسبة ١٥٪، ومنع الفصل التعسفى للعمال.

غير أن البعد الاجتماعى للثورة لم يكن ليتم فى ظل هيمنة الوجود السياسى للقوى السياسية القائمة آنذاك، وهى قوى طبقية اختلفت مع الثورة من البداية حول قانون الإصلاح الزراعى، ومن هنا تم إلغاء الأحزاب السياسية (١٧ يناير ١٩٥٣)، ثم حدث صراع على استقرار السلطة بين جمال عبد الناصر القائد الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار ومحمد نجيب الواجهة الرسمية للتنظيم، وكان الإنجليز قد استخدموا الإخوان المسلمين فى إثارة قلاقل واضطرابات ضد الثورة يستندون إليها فى إلغاء مفاوضات الجلاء كما اعترف بذلك انتونى إيدن

فى مذكراته، كما استخدمهم محمد نجيب للتخلص من عبد الناصر باعتراف محمد رياض (ياور محمد نجيب) فى شهادته على العصر، وانتهى الموقف لصالح عبد الناصر باعتقال الإخوان المسلمين بعد فشل محاولتهم اغتياله (٢٦ أكتوبر ١٩٥٤)، وإعفاء محمد نجيب من رئاسة الجمهورية (١٤ نوفمبر ١٩٥٤).

ثم واجه عبد الناصر محاولات الغرب لاحتوائه، لكنه استثمر مناخ الحرب الباردة فى تغيير موازين القوة لصالح مصر فانضم لمجموعة الحياد الإيجابى فى باندونج أبريل ١٩٥٥، ثم عدم الانحياز (سبتمبر ١٩٦٠)، وكانت صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا (سبتمبر ١٩٥٥) قد أدت إلى اختلال توازن القوة مع إسرائيل ومن هنا سعى حلفاء إسرائيل لكسر قوة مصر العسكرية فكان العدوان الثلاثى (٢٩ أكتوبر ١٩٥٦)، وخرج عبد الناصر منتصرًا.

وكان تأميم قناة السويس مقدمة لتأميم وسائل الإنتاج الكبرى، وإنشاء القطاع العام ليقود اقتصاد الإنتاج والخدمات والذى كان من شأنه النهوض بالعمال والفلاحين وسائر شرائح الطبقة الوسطى عماد المجتمع، فازداد تدعيم الجماهير لقيادة عبد الناصر،

وعلى هذا الأساس ينبغى النظر إلى إجراءات ثورة يوليو، فمن المعروف أن الثورة فى أى بلد من بلاد العالم حدث استثنائى بطبيعته يستهدف تغيير واقع معين، تصحبه إجراءات استثنائية بالضرورة لتأمينها من أعدائها فى الداخل وفى الخارج على السواء، ففى عالم الطب الدواء الفاعل تكون له آثار جانبية بالضرورة حتى يتم الشفاء.

لقد جاءت قوة عبد الناصر وشعبية الثورة من استقامته وصدقه مع نفسه، فلم يكن يسمح لخصومه أن يبتزوه، ولم يسمح لنفسه أن يخضع لكلمات الإغراء وعبارات المديح الجوفاء، وعندما اقترح البعض تعيينه رئيساً مدى الحياة رفض الاسترسال فى هذا الحديث، وتلقى ملايين الجنيهات باسمه من شخصيات على سبيل التبرع ففتح حسابا جاريا بالبنك الأهلى تودع فيه هذه التبرعات، واستخدمها للصالح العام فى شكل تبرعات، مثل التبرع لاستكمال بناء مسجد منشية البكرى بعد أن عجزت الجمعية الخيرية التى تبنيه عن استكماله.

أخبار اليوم، ٢٣ يوليو ٢٠١٤

٤٤ عاماً على رحيله

ولا يزال محمولاً على الأعناق وفى القلوب

هناك شخصيات فى تاريخ الأمم يظل اسمها محفوراً فى ذاكرة شعوبها أبد الدهر مهما توالت السنون وتعاقب الحكام، ومن ذلك وعلى سبيل المثال: غاندى فى الهند صاحب فلسفة "الساتياجراها" أى المقاومة السلمية للاحتلال البريطانى (اللاعنف)، وشارل ديجول فى فرنسا مؤسس الجمهورية الخامسة (١٩٥٨) حيث نحت الفرنسيون من اسمه مصطلح "الديجولية" ليعبر عن الاستقلال والبعد عن التبعية لأمريكا، وإبراهام لينكولن فى أمريكا الذى خلع عليه دعاة حقوق الإنسان لقب "محرر العبيد"، ونيلسون مانديلا فى جنوب إفريقيا رمز مقاومة العنصرية.

وفى مصر يذكر المصريون أحمد عرابى ومقولته الشهيرة للخديو توفيق "لقد خلقنا الله أحراراً ولم يخلقنا تراثاً أو عقاراً"، ويذكرون لمصطفى كامل قولته "لو لم أكن مصرياً لوددت أن أكون مصرياً»، ومحمد فريد الذى قال: «مصر للمصريين لا للترك ولا للإنجليز»، وسعد زغلول: «الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة»، ويقدرون نضالهم من أجل الحرية، لكن ذكرهم يأتى عرضا فى مناسبة معينة على طريقة الشىء بالشىء يذكر، وينتهى الأمر.

أما جمال عبد الناصر فإنه ينفرد عن اولئك الذين من قبله فى أنه لا يزال يعيش فى قلوب الغالبية الغالبة ليس فقط من المصريين باعتباره نصير الفقراء، بل من العرب فى كل مكان رمزًا للوحدة والدفاع عن حقوق الفلسطينيين، وبين شعوب العالم الثالث رمزًا لتحدى أطماع الغرب الإمبريالى فى المنطقة، ومن دلائل هذه الحيوية رفع صورته فى المظاهرات الجماهيرية التى تتحرك فى مختلف أنحاء العالم حين يكون الموضوع خاصاً بحق الفلسطينيين فى دولتهم، أو

بشأن التحرر من التبعية للنظام العالمى، وأن شخصيته لا تزال ساكنة فى نفوس المصريين يستحضرون مواقفه فى الكوارث السياسية والاجتماعية التى شاهدوها تحت حكم السادات-مبارك إلى أن عثروا على ضالتهم فى شخصية عبد الفتاح السيسى حين لمحوا فى مواقفه بعض معالم سياسات العدل الاجتماعى والدفاع عن كرامة مصر، فرفعوا صورته إلى جانب صورة جمال عبد الناصر، وهذا هو ذكاء المصريين الفطرى الذى يجعلهم يميزون بين الطيب والخبيث دون ضغوط أو مجاملة.

لماذا أصبح عبد الناصر هكذا شخصية خالدة فى التاريخ ومحل احترام الخصوم والأعداء قبل الأصدقاء وخاصة فى بلده مصر ومحيطها العربى الإفريقى؟.

لم تأت هذه المكانة التى تمتع بها عبد الناصر عفو الخاطر، بل لقد كانت نتيجة التقاء الفرصة (نجاح الثورة) بالموهبة والاستعداد فتحقق له المجد، أو طبقا لعبارته الشهيرة: إن هذا الشعب جاء على موعده معه القدر، وفى هذا الخصوص قدر له أن يصنع تاريخا لمصر بقلب الأوضاع القائمة كلها لصالح الطبقة الوسطى وعامة الفلاحين والعمال، وشق تيار واقعية جديدة انتقل بمقتضاه العمل السياسى من قلاع الارستقراطيات وأبراجها إلى حدود الحارة والقرية، وكانت البداية بقانون الإصلاح الزراعى (٩ سبتمبر ١٩٥٢) الذى استهدف تجريد كبار ملاك الأراضى الزراعية من مصدر القوة فى القرية ومن مصدر السلطة السياسية فى المدينة، وتخفيض إيجارات المساكن التى بنيت من أول يناير ١٩٤٤ بنسبة ١٥٪ (١٧ سبتمبر ١٩٥٢)، وأيضا بإصدار تشريع فى ديسمبر من نفس العام بمنع الفصل التعسفى لعمال الصناعة (أى الاستغناء)، فاطمئن العمال على مستقبلهم.

ولضمان استقرار البعد الاجتماعى للثورة، كان لا بد من التخلص من القوى السياسية القائمة الممثلة فى الأحزاب التى تمثل مصالح الأغنياء فى المقام الأول، ومن هنا كان إلغاؤها (١٧ يناير ١٩٥٣)، ثم إعلان الجمهورية (١٨ يونية ١٩٥٣)، ثم حدث صراع على استقرار السلطة بين جمال عبد الناصر القائد الحقيقى لتنظيم الضباط الأحرار ومحمد نجيب الواجهة الرسمية للتنظيم، انتهى لصالح الثورة فيما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤، وهى الأزمة التى لا يزال خصوم عبد الناصر يعتبرونها أزمة الديمقراطية مع أنها كانت أزمة القوى

السياسية القديمة مع الوضع الجديد حين نجحت تلك القوى فى احتواء محمد نجيب فى صفها حين أخذ يتحدث بلسانها ويردد عبارة عودة الجيش للثكنات وعودة الأحزاب للحكم، وكأن شيئا لم يحدث ليلة الثالث والعشرين من يوليو (١٩٥٢).

ثم نجح جمال عبد الناصر فى إزالة الوجود البريطانى من مصر وهو ما أخفق فيه السياسيون منذ الاحتلال وأصبح يوم ١٨ يونية ١٩٥٦ عيد الجلاء، ثم ما كان من دخوله معركة البناء والتنمية الاقتصادية وتسليح الجيش بصفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا (سبتمبر ١٩٥٥)، ورفض الانضمام إلى الأحلاف التى ترتبها أمريكا فى المنطقة، وهنا اصبح عبد الناصر بالنسبة للغرب الأوروبى-الأمريكى زاوية حادة فى التوازنات الدولية يتعين كسرها أو إزالتها، وفى أحد تقارير الأمن القومى الأمريكى (فبراير ١٩٥٦) قيل للرئيس آيزنهاور: إنه لا بد من توجيه ضربة للجيش المصرى قبل أن يتدرب على السلاح الجديد الذى أخل بتوازن القوة مع إسرائيل.

ثم ما كان من إنشاء القطاع العام (١٩٦١)، ليقود اقتصاد السوق والخدمات والإنتاج، وأصبحت الدولة مسئولة عن تعيين خريجى الجامعات وحملة الدبلومات المتوسطة فى سائر شركات ومؤسسات القطاع العام، مما أدى إلى تدعيم الطبقة الوسطى التى أصبح ولاؤها لا تردد فيه للثورة، ومن ناحية أخرى حققت الثورة بهذا الإجراء سلاما اجتماعيا منشودا وحالت دون انحراف شباب الخريجين نحو تيارات مناوئة، ويكفى التأكيد فى هذا الخصوص على أن الفلاح المصرى الذى قال له عبد الناصر: ارفع رأسك يا أخى فقد انقضى عهد الإقطاع، لم يبرح أرضه تحت ضغط ظروف اقتصادية، وأن العامل المصرى الذى أمن على مستقبله من فصل صاحب العمل له فى أى لحظة ولأى سبب لم يهجر وطنه بحثا عن لقمة العيش، وأن جميع المصريين فى زمن الهزيمة (١٩٦٧) كانوا يجدون قوت يومهم وعلاج مرضاهم والترويح عن أنفسهم بالسعر المناسب مع الدخل المحدود وأنهم لم يشعروا بالتضخم الاقتصادى.

ومن باب حماية أهداف الثورة اندفع عبد الناصر بكل قوته للمشاركة فى تأسيس تجمع ثالث فى العالم ألا وهو حركة الحياد الإيجابى فى باندونج أبريل ١٩٥٥ وكان قوام هذه الحركة الجديدة مستعمرات الغرب فى العالم الثالث التى حصلت على استقلالها بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وبطبيعة الحال رأت

الكتلة الشرقية فى هذا التجمع الجديد حليفا طبيعيا ولو من باب التكتيك، أما الدوائر الغربية فقد وصفت هذا التجمع بأنه انتهازى ولا أخلاقى.

وفى هذا السياق أدار عبد الناصر حركة الوحدة العربية والصراع مع إسرائيل باعتبارها عقبة فى سبيل الوحدة، وإليه ينسب فضل التعظيم من شأن قضية الفلسطينيين والانتقال بها من مشكلة لاجئين تبحث الأمم المتحدة عن وسيلة لإعاشتهم إلى أن تكون قضية المصير العربى المشترك، ومن هنا احتضانه المقاومة الفلسطينية التى تمثلت فى حركة "فتح" كبرى المنظمات الفلسطينية، والأكثر من هذا تحديد علاقة مصر بدول العالم على أساس موقف هذه الدول من القضية.

ولا شك أن صك شعار "حرية-اشتراكية-وحدة" بعد انفصال سوريا من الوحدة مع مصر (الجمهورية العربية المتحدة)، يمثل نضجا ملحوظا عند عبد الناصر فى ترتيب خطوات حركة التحرر الوطنى والاجتماعى العربى، بل إن تحقيق الوحدة السياسية على أساس التنظيم الاشتراكى للاقتصاد يمثل إضافة فى نظرية القومية، ذلك أن الفكرالماركسى يرى فى حركة القومية حركة البرجوازية من أجل السوق.

وفى ذكرى رحيله يكون من المناسب استدعاء بعض المواقف والأقوال التى يتبين منها مدى تمسكه بالعزة والكرامة والإرادة الحرة المستقلة، فقد كان يعى أساليب الاحتواء ويفهم لغة الغرب الناعمة للوصول إلى هدفها حتى لقد كان يقول: إذا أعدائى اللى أنا عارف إنهم أعدائى مدحونى، فمعناه إنى ماشى غلط (أى فى طريقهم)، وطول ما بيشتمونى فمعناه إنى ماشى صح.

وفى الأزمة التى حدثت بعد تأميم قناة السويس رفض عبد الناصر أن يحضر المؤتمر الذى نظمته جماعة المنتفعين من قناة السويس (١٦ أغسطس ١٩٥٦) لأن تأميم القناة أمر يخص مصر ولا يحق لأحد أن يتدخل فيه، وتقرر فى المؤتمر تشكيل لجنة برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا مهمتها عرض اقتراح تدويل القناة على عبد الناصر وشرح أهدافه، وفى ٣ سبتمبر استقبل ناصر منزيس الذى قدم له الاقتراح قائلا "أن يقبله كما هو أو يرفضه دون مناقشة أو مفاوضة"، ورد ناصر بأن فصل القناة عن السيادة المصرية غير ممكن لأن القناة فى أرض مصر، وهنا أشار منزيس إلى أن تحركات القوات البريطانية والفرنسية ليس بغرض التهويش ولكنها تتحرك من أجل تسوية الأمر

مع مصر، وأمام هذه الكلمات الخشنة طوى عبد الناصر أوراقه وانتفض واقفا وأعلن عدم استعداده فى الاستمرار فى المناقشة تحت التهديد وكان هذا معناه إن الزيارة انتهت.

وعندما اشترك فى تأسيس سياسة "عدم الانحياز" شرح هذه السياسة فى كلمات بسيطة موحية ومعبرة فيقول: إن عدم الانحياز يعنى إقامة تكتل دولى من أجل السلام العالمى والرخاء والحرية وصيانة ودعم مسيرة الدول المتخلفة نحو التقدم وذلك يستلزم عدم التورط فى التبعية للتكتلات الدولية اثنتين كانت أو ثلاث" (٥ يولية ١٩٦٤).

ويؤكد استقلالية القرار المصرى وأن السياسة الخارجية التى يتبعها هى دائما فى خدمة السياسة الداخلية، أى خدمة البناء و التنمية والاستقلال الاقتصادى، ويرسل كلمات ذات مغزى كبير للتعبير عن ذلك فيقول: "هناك بلاد داخلة فى تحالفات، تخضع وتقبل الشروط، وتعيش مثلما كنا نعيش قبل ١٩٥٢، وتأخذ بعض معونات ولا يكون لها أى كلمة فى الشئون العالمية، وليس لها إلا أن تسمع أوامر وتنفذ هذه الأوامر، إنها بلاد اتبعت سياسة سلبية ولم تستطع قط أن تطور نفسها داخليا (فى ١٢ نوفمبر ١٩٦٤ الجلسة الافتتاحية لمجلس الأمة).

وعندما أوقفت أمريكا مباحثات حصول مصر على القمح (٢١ ديسمبر ١٩٦٤) قال بعد يومين وفى مناسبة الاحتفال بعيد النصر (٢٣ ديسمبر): "نحن لا نبيع استقلالنا من أجل القمح، وإن المساعدات الأمريكية لا تعطى الحق لأمريكا لتفرض سياستها على مصر، واللى مش عاجبه كلامنا يشرب من البحر، وإذا كان البحر الأبيض لا يكفيه، قدامه البحر الأحمر كمان"، وفى ١٤ أبريل ١٩٦٦ قال: «إننا لم نعد نريد قمحا أمريكيا طالما كان المقابل تمرير صفقات سلاح لإسرائيل»، وهو الذى قال إن البنك الدولى لكى يعطينى مساعدات يطلب منى رفع الدعم عن السلع، وإن الاستجابة لهذا الطلب معناه إشعال ثورة الجماهير.

ولم يسمح لنفسه أن تخضع لكلمات الإغراء وعبارات المديح الجوفاء، وجاءت قوته هذه من استقامته، فلم يطرأ على نمط معيشته فى المأكل والملبس أى تغيير بعد رئاسته، وعندما اقترح البعض تعيينه رئيسا مدى الحياة رفض الاسترسال فى هذا الحديث إذ أدرك روح النفاق وراء الاقتراح، وعندما سعى البعض لإقامة

قرية بنى مر بشكل نموذجى ووضع لافتة على الطريق المؤدى إليها رفض وقال: يجب أن نبنى أولا خمسة آلاف قرية نموذجية فى مصر وهى إشارة لعدد القرى المصرية آنذاك وبعدها يأتى الدور على بنى مر.

ومن مظاهر استقامته أنه كان يدخن السيجارة الإنجليزية دانهل Dunhill فلما بدأت علاقاته تتأزم مع إنجلترا وجد أنه من العيب أن يظل يدخن تلك السيجارة، ويبدو أنه صارح بعض المقربين بتلك المشاعر ولهذا تم إنتاج سيجارة مصرية باسم "كليوباترا" اعتزازا بموقفه حتى لا يقول له أحد كيف تهاجم إنجلترا وتدخن سيجارة إنجليزية؟.

***

كلما جاء الثامن والعشرون من سبتمبر فى كل عام أعود بذاكرتى إلى مساء ذلك اليوم الحزين (الإثنين) حين طيرت الأنباء خبر وفاة جمال عبد الناصر، فقد خرجت مندفعا وبكل سرعة من منزلى ووجدت نفسى وسط طوفان من البشر من كل الأعمار رجالا ونساء وشيوخا وأطفالا تجمعوا فى ميدان التحرير والشوارع المحيطة يبكون وينتحبون على مدى ثلاث ليال انتظارا لتشييع جنازة الزعيم إلى مثواه، وهى صور سجلتها الكاميرات كما هو معروف وأذيعت على شاشات التليفزيونات.

ومن بين العبارات التى كانت تتردد على ألسنة الناس ولم تبرح ذاكرتى حتى الآن بل ويقشعر بدنى دائما عند استعادتها ما كانوا يقولونه مخاطبين عبد الناصر: سايبنا ورايح فين يا جمال، سايبنا لمين بعدك، إحنا بقينا أيتام يا جمال، يا نصير الفقراء، يا حبيب الملايين.

ولقد أثبتت الأيام صدق مشاعرهم عندما بدأت الدولة تحت حكم السادات- مبارك تتخلى عنهم لصالح الأغنياء وامتثالا للمؤسسات الدولية صاحبة المنح والقروض، وكانت انتفاضتهم فى ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ أول تعبير عن هذا الخوف من المستقبل المظلم الذى بدا واضحا للجميع حيث بدأ المصريون يواجهون مشكلات الفقر بشكل حاد مرة أخرى إذ انكمشت فرص العمل وانخفضت الأجور؛ نظرا لزيادة قوة العمل فى السوق، والذين يفوزون بفرصة عمل بشروط إذعان يسعون للحفاظ عليها فلا يعترضون على الأجر الضئيل أو على ظروف العمل لأن الاعتراض أو عدم الرضا يعنى الاستغناء عنهم وإتاحة الفرصة بأجر أقل لمن يطلب العمل من سوق العمالة الوفير.

وهكذا، كلما ازداد الفقراء فقرًا وازدادت العشوائيات عددًا وازدحمت بالمهمشين، تذكر هؤلاء عبد الناصر حبيب الملايين الذى اجتهد فى التقريب بين الطبقات وأقام سلسلة المساكن الشعبية ووحدات المبانى الاقتصادية.

وكلما تكررت حوادث غرق الشباب الهارب من مصر فى "هجرة غير مشروعة" وعادوا جثثا لذويهم أو لا يعودون، تذكر الناس زمن عبد الناصر حيث لم يعرف الناس الهجرة من أجل لقمة العيش وفرصة العمل.

وكلما ارتفعت أسعار المواد الغذائية والحاجات الأساسية فوق طاقة الأجور والمرتبات، تذكر الناس عبد الناصر الذى تمكن من السيطرة على الأسعار مادام أنه لم يكن فى الإمكان زيادة المرتبات.

وكلما ضاقت فرص العمل أمام الشباب ورأوا بأعينهم توريث الوظائف والمناصب تذكر آباؤهم مبدأ عبد الناصر فى تكافؤ الفرص للجميع.

وعندما رحل الزعيم ولم يظهر من يشغل مكانه، وتوالت الأزمات ولا من مستجيب، تستدعى الجماهير الزعيم الذى رحل فى حنين وشوق ليستمدوا منه المدد، ويستعيدوا مواقفه البطولية فى مواجهة الأعداء، ومواقفه الشجاعة فى مواجهة الأزمات.

هذا هو عبد الناصر الذى ترفع الجماهير صورته كلما اشتد الخطب داخلياً وخارجياً.

المصور، ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤



المؤلف فى سطور

د. عاصم الدسوقى

- أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب-جامعة حلوان وعميد الكلية السابق.
- عضو الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، والجمعية التاريخية للعلاقات الدولية-ميلانو، واتحاد المؤرخين الأفارقة، ومستشار بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، ومركز البحوث العربية والإفريقية.
- نشر عشرات البحوث ابتداءً من ١٩٧٥ أبرزها: كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤-١٩٥٢ (١٩٧٥)، مصر فى الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥ (١٩٧٦)، فكرة القومية عند الإخوان المسلمين ١٩٢٨-١٩٥٤ (١٩٧٦)، مجتمع علماء الأزهر فى مصر ١٨٩٥-١٩٦١ (١٩٨٠)، ثورة ١٩١٩ فى الأقاليم من الوثائق البريطانية (١٩٨١)، البحث فى التاريخ: قضايا المنهج والإشكالات (١٩٨٦)، أفكار لم تنشر ١٩٨٢-١٩٩٦ الظروف والملابسات (١٩٩٦)، التعددية الثقافية والتماسك الاجتماعى فى مصر (٢٠٠٣)، ليلة اعتراف أمريكا بإسرائيل (٢٠٠٤)، جدل الهوية والمواطنة فى مصر فى النصف الثانى من القرن العشرين (٢٠٠٥)، العرب والحرب العالمية الثانية (٢٠٠٧)، عروبة مصر من آثارها (٢٠٠٨).
- نشر عشرات المقالات فى الصحف والمجلات اعتباراً من عام ١٩٨٠ فى كل من: الأهرام والأهالى، والعربى الناصرى، والبديل، والمصرى اليوم، واليوم السابع؟ ومجلات: الهلال، والقاهرة، وإبداع، وسطور، والمحيط الثقافى، وصحف ومجلات عربية.
- ألقى عشرات المحاضرات العامة فى موضوعات تاريخية وقضايا سياسية فى الجمعيات العلمية ومراكز البحوث والمنتديات الثقافية اعتبارا من ١٩٨٦، فضلا عن الأحاديث فى برامج الإذاعة والتليفزيون.
- اشترك فى عدة ندوات علمية متخصصة وثقافية عامة خارج مصر اعتباراً من ١٩٧٧ فى كل من إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والعراق، وبيروت، والأردن، وسوريا، واليمن، ودولة الإمارت العربية المتحدة.

الفهـــرس

الفهـــرس

الفهـــرس

رقم الإيداع : ٢٠١٥/١٥٨٩٨
الترقيم الدولى : I.S.B.N -978-977-236-893-8

طبع بمطابع دار الجمهورية للصحافة

هذا الكتاب

لا نهدف إلى تقديس أو تأليه جمال عبدالناصر، أو اجترار ماضٍ لن يعود.

ولكننا نهدف إلى العدل والإنصاف، لشخصية أثَّرت فى تاريخ مصر والعرب والمسلمين، والشعوب المقهورة فى العالم، تأثيراً عظيماً.. نهدف إلى استلهام تجربة عبدالناصر فى تحقيق الاستقلال الوطنى، والعزة والكرامة، والعدالة الاجتماعية، منذ طبق الرئيس السادات سياسة الانفتاح الاقتصادى، فظهرت القطط السمان، حسب تعبير الدكتور رفعت المحجوب، رئيس مجلس الشعب الأسبق، ثم نهب ثروات البلاد، وبيع القطاع العام والمصانع فى زمن الخصخصة فى عهد مبارك.

نتطلع إلى الحلم بمشروع عبدالناصر بإيجابياته، وتخلصاً من سلبياته، ووفق ظروف عصرنا.

نتطلع إلى تنمية مستقلة، مثلما كانت تجربة عبدالناصر، التى لم تعتمد على معونات أو قروض، أو ديون لدول أخرى.

وللتاريخ.. مات عبدالناصر عام ١٩٧٠، ولم تكن مصر مديونة إلا بمليار دولار فقط «كان الجنيه المصرى يساوى ثلاثة دولارات»!!!... وكان هذا الدين لشراء أسلحة من الاتحاد السوفييتى السابق، وهذا ما ذكره د.على الجريتلى فى كتابه عن «ديون مصر»..تلك التجربة التى حققت الترتيب الخامس عشر فى التنمية وقوة الاقتصاد عام ١٩٦٥، بشهادة البنك الدولى وقتها.

وإذا كان التاريخ هو «علم المستقبل»، فإن هذا الكتاب «مقامات ناصرية» لشيخ المؤرخين « د.عاصم الدسوقى»، يأتى لينير لنا الطريق والمنهج، محللاً تجربة عبدالناصر، ويكشف زيف وأكاذيب وتخرصات أعداء تلك التجربة الثرية بعلمه الغزير، وعقليته النقدية، يفضح المنافقين والمتحولين، الذين هاجموا عبدالناصر، تزلفاً ونفاقاً للسادات، ومن كان يقبض الدولارات من دول غربية لم تنس ثأرها من عبدالناصر، الذى قضى على أحلامهم وهيمنتهم، ومنهم مَن كان يقبض الريالات من أنظمة عربية، كان عبدالناصر يهدد عروشها.

يأتى د.عاصم الدسوقى، بكتابه هذا ليوقظ ذاكرتنا التاريخية، فالذاكرة أساس الوعى وفهم المستقبل، ولا نأخذ عن الثقافة السمعية، ونصف العلم، الذى هو أخطر من الجهل.. وإذا أردنا أن نستعرض تجربة عبدالناصر، وأثرها العظيم، نجد التاريخ يقول لنا: إن مصر لم تكن جنة الله فى أرضه قبل ثورة ١٩٥٢، كما يحاول الإقطاعيون وأذنابهم أن يصوروها، ويتناسون أنها كانت مجتمع الفقر والجهل والمرض، كانت مجتمع النصف فى المئة، حسب الوصف الذى صكته وثائق السفارة البريطانية فى مصر.

كانت ترزح تحت احتلال بريطانى منذ عام ١٨٨٢، وحكم ملك فاسد، كان ألعوبة فى يد الإنجليز.

وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢، لتخلص البلاد والعباد من احتلال دام أكثر من سبعين عاماً، ومن حكم فاسد، ومن سيطرة كبار الملاك من المصريين والأجانب الذين امتصوا دماء الغالبية العظمى من المصريين، فكان قرارها فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ تطبيق قانون الإصلاح الزراعى، ليصبح الفلاح المصرى الأجير مالكاً لتلك الأرض، ذلك الفلاح الذى ناشده جمال الدين الأفغانى أن يثور على مغتصبى حقوقه قائلاً: «وأنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت ما يسد الرمق، ويقوم بأود العيال، لماذا لا تشق قلب ظالمك؟!».

ثم جاء إنشاء آلاف المدارس فى جميع بقاع مصر، ليكون التعليم حقاً للجميع، ويزداد التوسع فى بناء الجامعات، ليتخرج أبناء الفقراء المعدمين: أطباء، ومهندسين، وقضاة، ودبلوماسيين، ووزراء.. إلى أن وصل منهم إلى مكانة رئيس الجمهورية.

ويأتى قرار عبدالناصر ليؤمم شركة قناة السويس، لتعود إلى المصريين، هذا الأمر الذى جعل الرئيس الكوبى فيدل كاسترو يقول: «لقد استلهمنا فى تحرير بلادنا قرار ناصر فى تأميم قناة السويس».

وبعد وفاة عبدالناصر صدرت آلاف الكتب والدراسات عنه بلغات مختلفة، وماتزال تصدر، وقد اختاره الكثيرون زعيماً فذاً من زعماء العالم العظماء.. وها هى ذى جريدة «لوموند» الفرنسية فى عددها بتاريخ ٢٧ نوفمبر ٢٠١٤، تختاره ضمن عشرين زعيماً عالمياً، كان لهم التأثير الكبير فى تغيير العالم، فكان عبدالناصر فى مصر وديجول وميتران فى فرنسا، وماوتسى تونج فى الصين، وستالين فى الاتحاد السوفييتى، وتشرشل فى بريطانيا، ونيلسون مانديلا فى جنوب أفريقيا.

واعترف المسئولون فى جريدة «الديلى ميرور» البريطانية، بأن الملفات الشخصية لزعماء العالم الراحلين يجعلونها فى الأرشيف التاريخى للجريدة ما عدا ملف شخصية «ناصر» فقد ظل باقياً فى مكانه فى الأعلى مع ملفات لأكثر من عشرين عاماً، حتى اضطرت الجريدة لتصوير نسخة لوضعها فى الأرشيف فى الأسفل.

ونقلاً عن كتاب «دفاعاً عن ثورة ٢٥ يناير.. الثورة والثوار» للكاتب الكبير عبدالعال الباقورى، الصادر عن «كتاب الجمهورية» فى يناير ٢٠١٥، حيث ذكر فى ص ١١٠، ما كتبه الكاتب الإسرائيلى «يوسى بيلين» فى جريدة «معاريف» بتاريخ ٢٢ يوليو ٢٠١١، يقول: «ناصر مثل نابليون، وأن يوم رحيله كان فرحة كبرى عند الإسرائيليين»، ويقول: «عندما زرت أصدقاء عرباً من محبى السلام، رأيت عندهم صورة ناصر، كنت أشعر بقشعريرة، وفهمت أنه بالنسبة لهم كان هذا الرجل يرمز إلى شىء مغاير».

سيد حسين

رئيس التحرير

الثمن ٢٠ جنيهاً